الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

ولاية اليمن خلال الإصلاحات والتنظيمات العثمانية 1826-1918م

قراءة جديدة من خلال الوثائق العثمانية

رسالة أعدّت لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف
أ.د. محمود عامر

إعداد
الطالب محسن محمد عايض علي

2015-2014م

﴿لقَد كَانَ لسبأٍ في مَسكَنِهِمْ آَيةٌ جنتان

عَنْ يَمينٍ وشِمالٍ كُلُوا من رزقِ رَبِكمُ

واشكروا له بَلدِةٌ طَيِبةٌ ورَبٌ غَفُور﴾

[صدق الله العظيم]

إهــداء

والدي العزيز حفظه الله ورعاه وأطالفي عمره ومده بالصحة والعافية

والدتي الغالية الحنونة حفظها الله ورعاها، وأطال عمرها وأمدها بالصحة والعافية.

محسن

كلمة شكر وتقدير

كل الشكر والتقدير بعد الله عز وجل إلى المشرف العلمي على الأطروحة الأستاذ الدكتور محمود عامر الذي غمرني بعمله وأحاطني برعايته، ولازمني في كل مراحل إعداد هذا العمل الذي بين أيدي أساتذتي أعضاء لجنة الحكم حتى نهايته، والشكر موصول إلى رئيس وأعضاء لجنة الحكم الذين تفضلوا بقبول قراءة الرسالة وتقويم اعوجاجها ولجم شططها، وإلى رئاسة جامعة دمشق و عمادة كلية الآداب ورئاسة قسم التاريخ وإلى جميع أساتذة قسم التاريخ، كما والشكر موصولاً إلى القاضي العلامة علي أبو الرجال رئيس المركز الوطني للوثائق بمكتب رئاسة الجمهورية اليمنية، وإلى الدكتور فؤاد الشامي مدير الوثائق بالمركز الوطني، وإلى جميع العاملين بالمركز للتعاو نهم اللامحدود في توفير الوثائق اللازمة والخاصة بالدراسة، كما هو موصول إلى الدكتورة أمة الغفور المشرف الداخلي على تعاونها، كما وهو موصول إلى المربي الكبير الأستاذ الدكتور عبد الله الغيثي الذي كان أباً وأخاً وصديقاً تعلمت على يده الكثير ، حيث كان عوناً وسنداً لي ولم يبخل بالدعم والتوجيه والنصيحة.

كذلك الشكر موصولاً إلى السفارة اليمنية بدمشق ممثلةً بالسفير والملحقية الثقافية لتعاونهم خلال فترة الدراسة .

كما أتقدم بجزيل الشكر لرئاسة جامعة صنعاء ونيابة الدراسات العليا وإلى عمادة كلية التربية في أرحب وقسم التاريخ على تعاونهم المستمر ورعايتهم لي.

المحتويات

الموضوعات	الصفحة
المقدمة	8
التمهيد التاريخي	18
-الفصل الأول: حركة الإصلاحات والتنظيمات1826-1876م	42
1 -حركة الإصلاح والتحديث قبيل سنة1839م	42
2 -التنظيمات العثمانية والقوانين الإصلاحية1839-1876م	46
أ. خط شريف كلخانه 1839م	50
ب. شريف همايون خطي 1856م	56
ج. قانون الأراضي 1858م	60
د. قانون الطابو 1859م	65
هـ-قانون الولايات 1924م	67
و-مجلة الأحكام العدلية	69
ز-معوقات الإصلاحات العثمانية	73
ح-قراءة تحليلية في النظم العثمانية المستوردة	80
3-النهج السياسي للإدارة العثمانية في اليمن	86
- استنتاج الفصل الأول	90
الفصل الثاني: عودة العثمانيين إلى اليمن سنة1872م	91
1 -إدارة محمد علي لليمن بالوكالةعن العثمانيين1817-1840م	96
2 -التنافس العثماني الوهابي على اليمن1517-1839م	102
3 -الحملة العثمانية على اليمن1849م	107
4 -سيطرة العثمانيين على صنعاء سنة1872م	112
5 -مساعي السلطان عبد الحميد الإصلاحية في اليمن1876-1908م	122

1 -الإجراءات الحميدية في اليمن	127
أ - تشكيل الجندرمه	128
ب - القوات العسكرية العثمانية في اليمن	133
6 -تأثير قانون تنظيم الولايات1864م على التقسيمات الإدارية في اليمن	139
- استنتاج الفصل الثاني	143
الفصل الثالث: الإصلاحات الإدارية العثمانية في ولاية اليمن1839-1876م	145
1 -التقسيمات الإدارية في اليمن 1872-1918م	150
أولاً – لواء صنعاء	154
ثانياً – لواء الحديدة	158
ثالثاً – لواء تعز	162
رابعاً – لواء عسير	164
2-المهام الإدارية لأعضاء مجلس ولايةاليمن والسناجق والأقضية	170
أ - الوالي	176
ب -معاون الوالي	176
جـ- الدفتردار	178
د -المكتوبجي	179
3-المهام الإدارية لمتصرفي السناجق(الألوية)	180
أ-المتصرف	180
ب-المحاسبجي	181
4-المهام الإدارية لقائمقامية الأقضية	182
5-النظام القضائي في ولاية اليمن	182

أ-محكمة البداية ب_المحكمة التجارية جـ- المحاكم النظامية د-المحاكم الشرعية	187 188
6-النظام المالي	192
أ-واردات اليمن بحسب ما أوردته التقويمات السنوية	197
ب-الضرائب	200
7-الإصلاحات العثمانية الخدمية في اليمن من1878-1911م	204
- استنتاج الفصل الثالث	215
الفصل الرابع: نظام الحكم العثماني في اليمن	217
1 -الحكم العثماني في اليمن قبل العهد الدستوري1872-1918م	220
2 -نظام الحكم العثماني في اليمن بعد العهد الدستوري1908-1911م	231
3 -السياسة العثمانية في اليمن1908-1911م	236
4 -موقف العثمانيين من الأئمة الزيديين1911-1918م	241
5 -احتجاجات اليمنيين وثوراتهم ضدالعثمانيين1872-1918م	245
- استنتاج الفصل الرابع	256
- خاتمة البحث	258
- مصادر البحث ومراجعه	263
- الملاحق	278
- ملحق رقم (1) خط شريف كلخانه	279
- ملحق رقم (2) شريف همايون خطي	284

- ملحق رقم (3) شرح قانون الأراضي في الدولة العثمانية	289
- ملحق رقم (4) القانون الأساسي	296
- ملحق رقم (5) اتفاق عام 1323هـ/1905م بين الإمام يحيى والإدارة العثمانية في اليمن -	317
- ملحق رقم (6) المشروع المقدم من لجنة إصلاح ولاية اليمن في مجلس البعوثان	321
- ملحق رقم (7) صلح دعان 1329هـ/1911م	324
- ملحق رقم (8) قرار السلطان المؤقت بالموافقة على بنود صلح دعان	331
- ملحق رقم (9) رسالة الصدر الأعظم إلى وزير الداخلية توضح أسباب عقد صلح دعان	332

﴿المقدمة﴾

إن الموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله اليمن ، دفع العثمانيين إلى التط لع للوصول إليها بغية فرض هيمنتهم عليها .

لم يكن العثمانيون أول من أدرك أهمية اليمن، بل سبقهم إليها غزاة كثر، بعضهم تمكن من احتلالها، والبعض الآخر لم يوفق في تحقيق مراده ، لأن اليمنيين اشتهروا بشجاعتهم القتالية إضافة إلى صعوبة أراضيهم.

عرف العثمانيون اليمن قبل وصولهم إليها، بل قبيل القرن السادس عشر، لأن بعض بحارتهم مارس الأعمال البحرية مع البحارة العرب في البحر المتوسط الذي عُ دّ آنذاك بحرية سلب ونهب ، يمارس الهواة مواهبهم من مختلف الأصقاع والبلدان – وفي القرن السادس عشر وخاصة بعد ظهور آل بوباروس، تحول إلى بحرية عثمانية بفضل إعلان آل بربا روس الولاء للسلطان سليم الأول 1512-1520م.

أفادت الوثائق العثمانية أن البحار العثماني الشهير بيري قدم تقريراً مطولاً إلى السلطان سليم قبل تحركه من استانبول لمحاربة المماليك عن أهمية اليمن ، والمكانة الاستراتيجية التي تحظى بها[1]، وقد ذكّره قادته بما جاء في تقرير الرئيس بيري، غير أن السلطان سليم الأول ، تذرع بحجج عدة مدعياً بأن احتلال اليمن يتطلب استعدادات كبرى، لأن البرتغاليين متمركزون في البحر الأحمر والخليج ، ولهذا لم يتمكن العثمانيون خلال المرحلة الأولى من البقاء في اليمن لأكثر من قرن من الزمن، وبسبب النهج المقاوم من اليمنيين ب زعامة آل القاسم، اضطر العثمانيون إلى الخروج من اليمن ليس مهزومين، بل مستسلمين للقدر وللإنسان اليمني الذي مورس عليه أبشع ما يمكن من عقوبات على مدى قرن من الزمن، وبعد أن طفح الكيل وحصحص الحق قامت جيوش الإمام المؤيد محمد بن القاسم [2]،

---

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، تصنيف جودت بحرية، وثيقة رقم2897، لف1 و2.

(2) هو الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم حكم من عام 1619-1644م، وكان المؤيد عالم وصل درجة الاجتهاد، ويعتبر من أعظم الأئمة الزيديين في اليمن، ومؤلفاته تعد من مراجع الزيدية، ونذكر منها (1-أسنايج الإمام المؤيد 2-كتاب تصفية النفوس من الرذائل 3-كتاب الشافي 4-=

بمحاصرة زبيد آخر معاقل العثمانيين في اليمن وبعد عدة معارك اضطر قانصوه باشا آخر والٍ عثماني إلى اللجوء إلى معسكر الإمام وطلب الأمان وسلم نفسه للحسن بن محمد قائد جيوش الإمام الذي أكرمه وأمن له السفر عن طريق البحر إلى تركيا . وبذلك انتهى الوجود العثماني من كل الأرض اليمنية كاملة، في عهد الإمام المؤيد محمد بن القاسم، وفي عهد سلفه الإمام المتوكل إسماعيل بن القاسم (1)، توحد اليمن من نجران و عسير وجيزان شمالاً إلى عدن جنوباً وعمان شرقاً، ورغم ذلك بعد وفاته بدء الصراع بين آل القاسم فدب الضعف في الدولة وبدأت الأقاليم تنفصل عن الدولة المركزية إقليم تلو الآخر، ووصلت الدولة في آخر عهدها إلى وضع سيء، وتمكن العثمانيون من العودة إلى احتلال اليمن مستغلين تشابك الأحداث فيها، ولهذا هدف البحث إلى قراءة أحداث اليمن بدءاً من تاريخ القضاء على الانكشارية سنة 1826م، علماً بأن العثمانيين أُ خرجوا من اليمن قبل تاريخ القضاء على الانكشارية بقرنين من الزمن.

وحينما قدمت حملتهم إلى اليمن 1849م، حاملة معها راية الإصلاح ، اليمنيين رفضوها، وقد تميز ولاة المرحلة الثانية لإدارة العثمانيين بالكفاءة والنزاهة لغالبيتهم، كما أن تطورات إدارية عثمانية تميزت بها إدارتهم خلال المرحلة الثانية لليمن.

لقد ركز البحث على دراسة فترة التشابك القائم في اليمن، لأن ه ذه الفترة امتازت بتدمير معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تبدأ القراءة الجادة للمتغيرات الجديدة التي حملّها العثمانيون لجنودهم القادمين إلى اليمن.

=رسالة في الصلاة 5-مجموع فتاوي الإمام المؤيد 6-دراسة من زكاة بني هاشم)، يعد الإمام المؤيد ثاني إمام في الدولة القاسمية بعد والده الإمام القاسم بن محمد، إلا أن الأتراك لم يخرجوا من اليمن إلا في عهده وبذلك أصبح اليمن أول ولاية عربية مستقلة في العالم العربي. (الباحث).

(1) الإمام المتوكل علي إسماعيل بن القاسم ثالث الأئمة من الأسرة القاسمية وهو من الأئمة المجتهدين وله مؤلفات كثيرة في الفقه واللغة، وهو موحد اليمن الأول في العصر الحديث، واليمن قد مر ت بوحدتين في العصر الحديث، الأولى على يد الإمام القاسم والثانية على يد الرئيس علي عبد الله صالح. وعلي سالم البيض.

الإشكاليات فهي عديدة من أبرزها:

إن الحملة لم تضم عناصر إنكشارية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن عناصر عربية وإسلامية شكلت النسبة العظمى من عناصر الحملة، فهل يا ترى تخلص الإنسان اليمني من ضربات الجند، كما كان الأمر عليه خلال القرن السادس عشر والسابع عشر الميلاديين؟ وهل الولاة كانوا مدنيين تعاملوا مع الإنسان اليمني معاملة حسنة؟ وما هي الإصلاحات التي قام بها العثمانيون في اليمن؟ وما نوع التنظيم الذي طبقوه على اليمن؟ ومدى قبول اليمنيين لهذه الإصلاحات ومدى قدرة العثمانيين على تطبيقها في اليمن وهل نجحوا أم لا .

كل هذه الإشكاليات المعقدة على أرض مضطربة لا تهدأ حتى أن لم يكن العثمانيون قد قدموا إليها ، وهي ستحل من خلال وثائق تلك المرحلة التي سميت مرحل ة أو فترة الإصلاحات والتنظيمات في اليمن.

إن اضطراب اليمن وإخلال الولاة بعدم تنفيذ مهامهم بشكل سليم، دفع البحث إلى إتباع المنهج الاستقرائي الذي يقوم على قراءة الأحداث ومن ثم تطبيق المنهج التركيبي الذي يقوم على تفكيك الأحداث وتحليلها لقراءتها بشكل علمي ثم إعادة تركيبها لتصبح كتلة علمية متماسكة وجيدة.

أما الصعوبات التي واجهها البحث فهي كثيرة، أهمها : ندرت المصادر التي دونت أحداث الي من خلال المرحلة الثانية لإدارة العثمانيين لها، وما كتب كان سياسياً ويخلو من التوثيق الدقيق الذي يَمُدُّ البحث بجزء من معرفة موثقة.

أما صعوبات البحث من حيث المصادر : فهناك مصادر ومراجع عالجت أوضاع اليمن وأسرفت فيه ا سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن قبل القرن الثامن عشر الميلادي، ومرحلة البحث تدور أحداثها في القرن التاسع عشر، وأثناء مرحلة ا لإصلاحات والتنظيمات، ولإنجاز البحث بشكل علمي لا بد من الاعتماد على الوثائق العثمانية التي ترجمها الأستاذ الدكتور محمود عامر ، ورغم أهميتها فهي تعالج فترة القرن السادس عشر، يوم وجه العثمانيون حملتهم إلى اليمن لاحتلاله ا، أما مرحلة القرن التاسع عشر، فقد تم الرجوع

إلى بعض الوثائق الموجودة في مكتبة الأستاذ المشرف ، وكذلك ما زودنا به المركز الوطني للوثائق برئاسة الجمهورية اليمنية من وثائق تخص هذه الفترة، إضافة إلى التقويمات السنوية التي مدت البحث بمعلومات في غاية الأهمية، حيث سهلت على البحث الكثير من الصعوبات التي كانت تقف عقبة في سير إنجازاته المكلفة بها، إضافة إلى بعض المصادر العثمانية، مثل تاريخ جودت باشا الذي يُعد من أهم المصادر العثمانية، لأنه شارك سلاطين الإصلاح في إنجازاتهم، واصطدم مع بعض المعارضين للإصلاح.

كما تولى إدارة نظارة المعارف، وعمل بإخلاص على افتتاح المدارس في سائر الولايات العثمانية، أما تاريخ لطفي فيعد من أبرز المصادر التي اهتمت بالإصلاحات والتنظيمات، وهناك كتب راشد باشا تاريخي، وتاريخ أحمد رفيق باشا، وهؤلاء المؤرخون دوّنوا أحداث القرن التاسع عشر ومن المراجع العربية التي تم الاعتماد عليها كتاب عبد الكريم العزيز الإدارة المحلية في اليمن 1850-1918م، وهناك مؤلف بعنوان بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، أعده مركز الأبحاث في استانبول بالتعاون مع المركز الوطني للوثائق برئاسة الجمهورية اليمنية، وهو في غاية الأهمية، نظراً للوثائق التي ضمتها صفحاته، إضافة إلى مؤلفات الكتّاب اليمنيين الأستاذ سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى) (وثائق يمانية) ويُعد مؤلفه من خيرة الكتب، هو ذكرّ المؤلفين باليمن، ورسالة الباحث اليمني الدكتور فؤاد الشامي. ولا بد من القول إن تاريخ اليمن في العهد العثماني، يُعد بداية التاريخ الحديث لليمن الذي مر بمرحلتين ، وأُدير من قبل العثمانيين الذين عدّوا اليمن مقبرة الأناضول وخاصة في الدخول الثاني أو الاحتلال الثاني، وكتاب الأستاذ حسين العمري، ومحمود عكاشة، ناهيك عن المخطوطات التي قام علماء اليمن بتحقيقها ونشرها أمثال أبي محمد عبد الله الطيب أحمد بامخرمه، وابن عبد الرحمن بن علي الديبع الشيباني الزيدي حققه محمد صالحية، ومؤلف البرق اليماني في الفتح العثماني لقطب الدين المكي، وغيرها من المؤلفات التي تناولت تاريخ اليمن، لكن هذه المؤلفات بمجملها لم تتعرض إلى الإصلاحات والتنظيمات ، فالبعض دوّن هذه الأحداث دون الرجوع إلى

المصادر والمراجع العثمانية، ورغم ذلك فقد سهلّت وصول البحث إلى إنجاز الهدف العلمي الذي يتطلع لإنجازه.

قسم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد تاريخي، وأربعة فصول، وخاتمة.

تناولت المقدمة أهداف البحث وغاياته والمنهج المتبع والإشكاليات، إضافة إلى الصعوبات مع استعراض لأبرز المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها، أما التمهيد فعرج على التاريخ اليمني من الدول التي قامت في اليمن منذ انفصالها عن الدولة العباسية.

الفصل الأول: حركة الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية 1826-1874م، فقد ضم عدة فقرات ركزت بمجملها على أبرز التنظيمات التي أ صدرها السلطان عبد المجيد والسلطان عبد العزيز ومعوقات تلك الإصلاحات .

لقد أجمع المؤرخون على أن عهد التنظيمات في الدولة العثمانية، أسهم في دفع الدولة إلى التقدم والنهوض، وهذا ما ساعدها على استرداد سيادتها الفعلية على المناطق التابعة لها في الوطن العربي، ومنها اليمن التي كما يقول معظم المؤرخين والكتّاب إنها كانت الهم الرئيس للدولة العثمانية، ولهذا عندما دخلت قواتها، تجنب الولاة البحث عن التمسك بحرفية الطاعة و الولاء للسلطان، اكتفوا بإعلان التبعية.

الفصل الثاني: عودة العثمانيين إلى اليمن سنة 1872م:

يتطرق هذا الفصل إلى قراءة أحلام العثمانيين في العودة إلى اليمن ولاسيما بعدما أيقنوا أن واليهم محمد علي باشا الذي وصل إلى اليمن أنه يديرها عنهم بالوكالة .

لا شك تفاوتت قراءة المؤرخين والكتاب بشأن تركهم لقواتهم تسحق من قبل الإمام المؤيد محمد بن القاسم منذ أوائل القرن السابع عشر وحتى خروجهم مهزومين منها سنة 1635م.

لقد كان أمام السلطان مراد الرابع 1623-1640م عدة خيارات، فآثر التخلي عن وجوده في اليمن مقابل طرد الفرس من بغداد، والقضاء على ثورة الأمير فخر الدين المعني الثاني، وبعدها يتجه الفصل لدراسة التنافس الوهابي العثماني على اليمن، لأنهما أدركا أن

السيطرة العثمانية على اليمن تعني حماية السواحل التي تحيط بالجزيرة العربية من الوهابية، وفرض وجودهم بالنسبة للعثمانيين، ولم يكن هناك صراع عثماني وهابي فقط، فهناك صراع أئمة مع أشراف المخلاف السليماني، قد بدأت هذه الأطراف المتنافسة والمصارعة تبحث عن حلفاء لها وتقاتل معارضيها، وكان العثمانيون مِن جملة من تساوى أعداؤهم مع مؤيديهم.

تبدلت كلفة الصراع في اليمن بوصول السلطان عبد الحميد الثاني إلى العرش الذي حظي بمكانة مرموقة في الأوساط الإسلامية، ولزيادة مكانة العثمانيين في تلك الأوساط، كان عمه السلطان عبد العزيز قد أرسل حملة إلى الي من، وقد تمكنت من إعادتها للدائرة العثمانية غير الإصلاحات التي شهدتها اليمن خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت برعاية حميدة بامتياز، حيث استطاع هذا السلطان بتوجيهاته وتحذيراته من تخفيف الوطأة على اليمنيين إلى حاد ما قياساً بالمراحل السابقة، ويخت تم الفصل باستنتاج يوضح بعض المعلومات التي سقطت سهواً.

إن التدخل الأوروبي بشؤون الدولة العثمانية التي تشهد مرحلة تبدل جلدها، أسهم في إضعافها، لدرجة أن فترة التنظيمات 1839-1876م، سُميت (فترة حكم السفراء) لأن سفراء الدول الأوروبية هم من أدار التنظيمات، وفي الوقت نفسه أعاقوا كل حركة نهوض ذاتية بحكم وجودهم كسفراء لبلادهم في استانبول.

لم تكتفِ الدول الأوروبية ببنود شريف همايون خطي سنة 1865م، الذي يضمن حقوق مسيحي الدولة العثمانية، بل عمدوا إلى تأكيد ذلك في معاهدة باريس، وجاء في إحدى بنودها:

- تتعهد الدولة العثماني ة بحماية رعاياها المسيحيين دون تدخل خارجي، وتقبل بالتحكيم عند حصول خلاف.
- إغلاق مضائق البوسفور والدردنيل بوجه السفن الحربية.
- يُعد البحر الأسود منطقة حياد من السفن والمنشآت الحربية.
- حرية الملاحة في الدانوب.

- يحافظ العرب على استقلالهم الذاتي تحت سيادة السلطان[1].

ما يمكن قوله عن حركة الإصلاحات والتنظيمات إنها خطوات ميدانية عملتا على قوننة الدولة العثمانية بعد ستة قرون من تكوينها، وقد تجلت التنظيمات في عهد السلطان عبد المجيد والسلطات عبد العزيز، حيث نظمت أمور الدولة وفق أسس جديدة ومعايير قانونية[2]، وعلى ضوئها، تطلع العثمانيون إلى استعادة اليمن في سنة 1849م، غير أنهم تمكنوا من إقامة حكمهم فيها بشكل رسمي منذ سنة 1872م.

أما الفصل الثالث : الإصلاحات الإدارية العثمانية في اليمن وانعكاساتها على اليمن 1872-1918م:

ففي هذا الفصل تم التعرض إلى الإجراءات التي اتخذها العثمانيون في الجزء الشمالي الذي يسيطرون عليه، وكيف أداروه، وما هي المهام التي أُسندت إلى ولاة الأمر من العثمانيين، وهل استراح اليمنيون بتلك الإجراءات أفضل مما كانت عليه الأمور الإدارية قبل التنظيمات، وهل عمد العثمانيون منذ دخولهم إلى اليمن سنة 1849م بناءً على طلب حاكم المخلاف السليماني إلى إيصال القوانين والأنظمة التي طبقوها في بلادهم إلى اليمنيين، ربما شعر اليمنيون بأن العثمانيين توسعت مداركهم، ولم يعد همهم السيطرة وممارسة الضرب والقهر لانتزاع الطاعة والولاء للسلطان، أم أن تلك الإصلاحات والتنظيمات، لم تص ل إلى اليمنيين إلا عندما أصبح العثمانيون حكم صنعاء وتعز وغيرها من المناطق .

ما هي أحوال القضاء، وهل اعتمد القضاء المدني (العلماني) أم عاملوا اليمن بموجب أحكام الشرع الشريف، ويختم باستنتاج لأبرز بعض النقاط الأخرى .

أما الفصل الرابع : نظام الحكم العثماني في اليمن 1909-1918م، ففيه عزل السلطان عبد الحميد لعدم تطبيقه الدستور، وأطلقوا على المرحلة العهد الدستوري، وماذا طبقوا من أنظمة عندما استلم الاتحاديون إدارة الأمور من 1908-1911م، ثم كيف تعاملوا مع

(1) محمد سهيل طقوس، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة 1995م، ص45.

(2) أرشيف رئاسة الوزراء، تصنيف جودت بحرية، وثيقة رقم2897، لف 1 و2.

الأئمة خلال أوائل القرن العشرين، وهل طبقوا على اليمنيين أسلوب القوة خلال الحرب الكونية الأولى، وما هو دور اليمنيين ، وما هو دور الأرض اليمنية في الحرب الأولى، ويختم الفصل استنتاج، وخاتمة للفصول الأربعة للبحث .

صحيح أن العثمانيين قدموا إلى اليمن بناء على طلب حسين بن علي بن حيدر حاكم المخلاف السليماني وتهامه برغبة من محمد علي الذي أُجبر على الانسحاب من اليمن، ولم يرَ أفضل من الحسين بن علي حيدر لإدارة الأمور، لكن الحسين هذا باشر بتوسيع حدود إمارته على حساب الغير، وأن الحسين بن علي حيدر، لم يقرأ أن المناطق التي يدريها أنها لليمنيين وتناسى أنه يمني لا يستطيع العيش بدون صراع، وإذا كان قد طالب بقدوم العثمانيين فلم يحن لحبه لهم ولا بفعل التبرك منهم، بل تصور أنهم أقدر القوى الموجودة على الساحة الإسلامية لضبط الأمور وربطها لبلاده التي فشل بإدارتها بسبب أطماعه .

سارع السلطان عبد العزيز لقبول المبادرة وعدّها فرصة ذهبية لا تعوض، فأمر نائبه وممثله في الحجاز توفيق باشا بإعداد حملة والتوجه إلى اليمن لاستلامها، وقد توفيق باشا ودخل الحديدة والمخا وتهامة والمخلاف السليماني ولم يواجه مقاومة، غير أن تطلعه ولو كان سلمياً إلى صنعاء، كان محذوراً عليه حتى النظر، ولم يتعلم ممن دخلها قبله من العثمانيين، ولهذا كاد توفيق أن يدفع حياته بدخوله إلى صنعاء سنة 1849م.

عاد قائد القوات العثمانية إلى الحديدة وتهامة، وارتضى العيش فيها، على الأقل هو موجود في اليمن حتى ولو إسمياً، فقد اعتاد على هذا التمثيل، وظل يترقب الفرص للعودة إلى صنعاء، وبعد قرابة ربع قرن، سارع للتوجه إلى صنعاء هذه المرة بقيادة أحمد مختار باش الذي تلقى الأ وامر بالتوجه إلى صنعاء، لضبط أمنها ولإزالة الفوضى التي تعصف بها، بعدما يئس علماؤها وبعض أئمتها من إصلاح الأمور، وأدركوا أن الحل الوحيد هو طلب النجدة من السلطان العثماني، وخاصة أن قواته على مقربة من صنعاء، وحينما دخلها القائد العثماني أحمد مختار باشا، دخله ا لإيقاف الفوضى وقد تناس اليمنيون أن العثماني الذي لا يحب شريكاً ولا رفيقاً ولا صديقاً وأدار الأمور في اليمن التي دخلها 1872م، لكن ليس كل اليمن لأنها كانت موزعة على النحو التالي:

1 -الجزء الجنوبي مسيطر عليه من قبل الاستعمار الإنكليزي منذ سنة 1839م.

2 -الجزء الشمالي سيطر عليه العثمانيون، وتبدأ سيطرة العثمانيين من الجنوب من مضيق باب المندب حتى جزيرة ميون أو بريم، وأما حدوده الشمالية فتشمل تعز وأراضي أمير الضالع لتصل إلى قعطبة شمال شرقي تعز، والحدود الشرقية تضم مدينتي يريم وذمار، أما الحدود الشمالية فتبدأ من شرقي ذمار إلى شرق صنعاء بمسافة 140 كم.

3 -الجزء الشرقي الأعلى وشمال الشمال (مآرب، صعده، نجران، شهاره، قفلة عذر ومناطق قبائل حاشد وبكيل وأرحب وذو حسين، فهي بأيدي الأئمة والمشاخ المحليين.

على ضوء تجربة اليمن، وعلى ضوء صراعاتها الداخلية، والتنافسات المحلية، والصراعات التقبلية، آثر البحث قراءة الأحداث باختصار وتحليلها فالتاريخ اليمني حديثه ومعاصره لا يقرأ بسرد الأحداث بقدر ما يقرأ تحليلاً علمياً معتمداً عقلانية القراءة .

أما ورقة الفصل الأول حوادثها ومسبباتها، ولو أراد البحث أن يسند كل حدث أو عمل أو إجراء، قام به العثماني، ووضع وثيقة كشاهدة على ذلك، لما خلص بمجلدات، لأن اليمن كان الشغل الشاغل لسلاطين بني عثمان منذ 1538م وحتى عام 1918م، وبالعودة إلى دور الأراشيف العثمانية لوجد الباحث عنها ملايين الوثائق، على سبيل المثال، بلغ دد الفرمانات التي أصدرها السلطان سليمان القانوني إلى الصدر الأعظم إبراهيم باشا قرابة اثنا عشر فرماناً على مدار أشهر، وفرمانات السلطان عبد المجيد إلى توفيق باشا قائد القوات العثمانية في اليمن في أقل من شهر سبعة عشر فرماناً والى شريف مكة خمسة وخمسون فرماناً، وإلى إسماعيل باشا خديوي مصر من أجل مساندة القوات العثمانية في اليمن خمسة وأربعون فرماناً، وبلغ عدد فرمانات السلطان عبد العزيز سنة 1871م إلى قائد قواته أحمد مختار باشا خلال عشرين يوماً خمسة عشر فرماناً.

على ضوء هذه الإحصاءات التي تم استخلاصها من أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، يُفهم أن اليمن شكلت عقدة صعبة الحل في أذهان السلاطين وقادتهم، وبحسب تلك الفرمانات أن السلاطين الوارد ذكرهم أعلاه، كانوا لا يعرفون طعم الراحة لدى توده

قواتهم إلى اليمن وتساؤلاتهم هل تمكنت من الوصول إلى صنعاء، كم عدد الذين قتولا من جنودنا؟ وقس على ذلك.

إذا كانت فرمانات ثلاث سلاطين أكثر من مئة فرمان للأطمئنان والحض وفرع المعنوية، فما عدد المراسلات التي كان الولاة يرسلونها إلى الصدر الأعكم، علماً بأنه لم يكن هناك لدى السلاطين عائقٌ في مراسلة الولاة، لأن وضع عساكرهم في خطر، أليس هذا سبباً من الأسباب التي تجعل البحث يدور حول ذاته، فإذا لم يقرأ بحرية تامة ويحلل الأحداث بحسب زمانها وسبب حدوثها، وما هي النتائج المترتبة على ذلك، فما معنى البحث؟

إن قراءة تاريخ اليمن متعبة ومعقدة، ما السبب؟ السبب عناد الأتراك العثمانيين بسيطرتهم على اليمن، لا للأخذ بأيدي أهلها، وإنما لكسر شوكتهم (الله أعلم) من هنا، عانى القلم، وتشتت الذهني للوصول إلى شاطئ السلامة، وحمداً لله على وصوله من جبال اليمن وهضابها، وحراب العثمانيين وعنادهم، والفضل في هذا وذاك لرواد الفكر ممن سبق الباحث في دراسة اليمن باتجاهات متعددة، وإذا أراد الباحث تعداد من سبقه ومن سهل الدري عليه، لعجز ووقف حائراً أياهم أكثر قرباً من الأحداث والتصاقاً بها؟ واختصر ذلك بمساعدة أستاذه المشرف الذي ترجم وقرأ، وصحيح وصوب، وكرر عليَّ التصحيح، وغضب على تعبي وعذابي، وتعالت أصوات الغضب منه، يا محسن يا بني، هذه اليمن، عليك قراءتها والتعليق على كل شاردة، فأجيبه بألم، وماذا أقول للجنة الحكم يوم الحساب، إن زملائي ناضحون ويمنحوك متسع من حرية التعليق، فانطلق لا تجعل بحثك سرداً ووثائقك صامتة خرساء.

بناء على صراخه، وموافقته بدأت القراءة والتعليق ولم أترك أحداً من شرّ قلمي الذي سئم من إلحاح استاذي، أي شخصيتك يا بـني، فطرحتها في هوامش البحث بعد كل هذا، إليه أقدم تحياتي وخالص تقديري، وأتمنى له الصحة والعافية، وإلى أساتذة قسم التاريخ بشخص الدكتورة سمر بهلوان رئيسة القسم إليها حبي وتقديري، وإلى جامعة دمشق، وإلى اليمن وشعبها وعلمائها وفقهائها ألف محبة وتقدير.

والله ولي النصر والتوفيق

التمهيد التاريخي:

أدى اليمنيون دوراً مشرفاً أثناء الفتوحات الإسلامية، وبرزت شخصيات تاريخية خلال تلك الفتوحات، غير أن أرض هؤلاء القادة العظام لم تعرف الهدوء والاستقرار، فلقد اشتد النزاع بين أهلها ولاسيما في عهد المأمون الذي سعى جاهداً لإخماد تلك الفتن التي أفقدت اليمن ما لقبت به (الأرض السعيدة).

لقد هيأت تلك الفتن لبعض الطامعين بالبروز على أرضها، وتحولت تلك النزاعات إلى صراع غلب على بعضه المذهبية السياسية وخاصة بعدما صَمَّ الخلفاء العباسيون آذانهم عن تصرفات محمد بن زيادة الذي كلفه المأمون بإخماد الفتن المستعرة على الأرض اليمنية [1].

يحمّل المؤرخون محمد بن زياد تأجيج الصراعات في خلق زعامات نمت على هامش الصراع الدائر، وأرغمت بعض مناطق اليمن على حماية تلك الزعامات كبديل عن الفتن، وبمرور الزمن خلقت تلك الزعامات المحلية لنفسها كيانات مصطنعة حملت اسم دولة أو دويلة، لدرجة أن تلك الدول المتناحرة على الأرض اليمنية شغلت اليمن وما حولها، وأقام مؤسسوها علاقات خارجية مع بعض الدول المجاورة من باب الاستقواء بالخارج ،ومن الصعب قراءة تاريخ اليمن دون المرور على تلك الكيانات التي ولدتّها تلك الكيانات السياسية أو المذهبية، غير أن النزاعات التي عانى اليمني مآسيها لقرون، خلقت فيه خبرة وشجاعة تجلّت في مقاومة الغزاة الذين حاولوا احتلال أرضه [2].

إذا كان العثمانيون منذ دخولهم مصر كغزاة لمحاربة المماليك بعدما رفض سلطانهم طومان باي تقديم الولاء للسلطان سليم الأول 1512-1520م، يفكرون باليمن ويتطلعون للسيطرة عليها، فهذا يعني أنهم يدركون أهمية اليمن والموقع الاستراتيجي الذي تحتله، ولرب قائل إذا كان العثمانيون يدركون الموقع الاستراتيجي، والمكانة الجغرافية التي

---

(1) لزيادة الإطلاع، عبد الوهاب بن أحمد الثور، هذه هي اليمن، صنعاء 1971م، ص 93.

(2) عدنان ترسيسي، اليمن وحضارة العرب، بيروت 1964م، ص 14.

تحظى بها، فإن البحث مضطر لاستعراض جغرافية اليمن، ومكانتها السياسية وواردتها الاقتصادية.

1 -جغرافية اليمن:

يفتقر الباحثون والرحالة الجغرافيون إلى الخطوات العلمية التي قام بها الباحثون الأوائل عندما توجهوا إلى اليمن التي تقع على يمين الكعبة، وذكرها رسول الله ﷺ بكلماته الطاهرة، فدلل على أنها أرض البركة والسعادة، وإن كان الرحالة الأوربيون قد سموها البلاد السعيدة.

لقد ركز الهمداني (الحسن بن أحمد) 280-344هـ/893-845م وابن خرداذبة (عبيد الله بن أحمد 255-280هـ/820-893م والاصطخري (إبراهيم ابن محمد الفارسي 346هـ/557م، وغيرهم من الرحالة الباحثين على المناطق اليمنية، وأفردوا لها فصولاً في معظم كتاباتهم، لأن اليمن في عصرهم كان قد بلغ القمة في الرجولة، وخرّج قادة تركوا بصمات واضحة في سجل الفتوحات الإسلامية، بالطبع من الصعب، ذكر مؤلفات تلك الرحالة وما دوّنوه عن اليمن[1].

إذا كان الباحثون القدماء، قد قسموا الجزيرة العربية إلى ثلاثة أقاليم واليمن واحدة من تلك الأقاليم، فقد قسموا اليمن ذاتها إلى مناطق عدة، اختلفت في تضاريسها ووديانها غير أن هذه التضاريس وتلك الوديان ووعورتها أسهمتا إسهاماً كبيراً في عرقلة الغزاة الذين حاولوا غزو اليمن، وقد دفع العثمانيون خسائر بشرية ومادية لقاء مجازفتهم اختراق الأراضي اليمنية بهدف فرض النفوذ وإرغامهم على تقديم الطاعة والولاء.

أجمع المؤرخون على أن أهمية اليمن لا تقتصر على الموقع، بل لمكانتها الدينية وحضارتها ومواقف أهلها الدينية والقومية، فلقد عُرفت اليمن بأنها مهد الرسالة الإسلامية الخالدة

---

(1) الحسن بن أحمد الهمداني، صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع، بيروت 1974، ص90-100.

قديماً وحديثاً[1]، كما أن شعبها عُرف بشهامته وتفانيه حفاظاً على أرضه وتمسكه بعاداته وتقاليده، فضلاً عن ذلك فقد تميزت اليمن بتماسك مناطقها، بعكس ما ذكرته المصادر العثمانية ومراجعها، بأن المناطق اليمنية تفتقر إلى الترابط الأرضي بين مناطقها وأجزائها، وأنها معزولة عن واقعها ومحيطها (أي لا ترابط مع الوطن العربي)[2].

لقد تعددت أسماء اليمن، فالجغرافيون سموها (العربية السعيدة) والإخباريون سموها باليمن نسبة إلى اليمن ولد قحطان أو إلى أيمن بن يعرب بن قحطان، ومن قائل سميت اليمن، لأنها على يمين الكعبة، غير أن الهم داني سماها اليمن الخضراء لكثرة أشجارها وثمارها وزرعها.

إزاء هذه التسميات التي وصف بها اليمن، فإن العثماني تعامى عن تلك التقسيمات وسماها مقبرة الأناضو ل، لأنه لا يبحث عن الخضرة، بل يبحث من خلال جنوده آلية الخراب والدمار، ولهذا تعامى عن رؤية لواء (إب) المكلل بالخضرة الدائمة.

تقع اليمن في الزاوية الجنوبية الغربية من الوطن العربي الآسيوي، وبموقعها هذا تشكل حلقة وصل طبيعية ما بين غرب آسيا ومشرق أفريقية والمحيط الهندي.

تحيط المسطحات المائية العريضة باليمن، لأنها تطل على بحرين مهمين هما : البحر العربي جنوباً و البحر الأحمر غرباً، وهذان البحران يؤديان دوراً مهماً في التج ارة العالمية وفي الاستراتيجية العسكرية الدولية، وقد ازدادت أهميتها بشكل خاص بعد اكتشاف النفط .

إن الموقع الاستراتيجي لليمن مكنّه ا من التحكم بشكل محكم وتام ب مضيق باب المندب، ذلك المنفذ البحري الذي يربط أوروبا بجنوب آسيا والمحيط الهندي إضافة إلى

(1) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت، ط2، 1970م، ص143.

(2) بهجت دوندار، جغرافية اليمن والجزيرة، (غير مترجم)، أنقره، ط1، 1965م، ص47.

ساحلين طويلي الامتداد عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي، هذه المكا نة خولت اليمن الهيمنة من جهة الإستراتيجيا، ولفت الأنظار إليها من جهة أخرى[1].

تنقسم السهول الساحلية اليمنية إلى قسمين، سهول ساحلية وسهول داخلية.

أما السهول الساحلية : فتشتمل على سهلين سهل غربي وسهل جنوبي، فالسهل الغربي هو سهل تهامة الذي يمتد على طول ساحل البحر الأحمر ويتراوح عرضه ما بين 35-80كم، ومعظمه ذو تربة رسوبية صالحة للزراعة بفضل غزارة المياه الجوفية رغم قلة الأمطار، غير أن الأمطار التي تتساقط بغزارة على مرتفعات اليمن الغربية تغذيه بكميات وافرة من المياه.

أما السهل الجنوبي فهو يمتد على ساحل البحر الع ربي بدءاً من باب المندب غرباً حتى قرية ضربا شرقاً، غير أنه ضيق قليلاً ويتقاطع في معظم مناطقه مع بعض الجبال، وهو صحراوي بامتياز[2].

أما السهول الداخلية: فبالغالب أنها صحراوية تنحدر شرقاً وشمالاً متخذة الربع الخالي اتجاهها كلها، تمزقها بعض الأودية مثل (وادي أذنه والجوف والجوبة) وتصل هذه السهول شرقاً إلى إقليم طناز الواقع شمال هضبة حضرموت[3].

إذا كانت سهول اليمن تنفرد بميزات خاصة بها، فإن مرتفعات اليمن شكلت حاجزاً طبيعياً قهره اليمن من جانب واتخذه درعاً لدى غزو الغزاة له، لأن هذه المرتفعات باتصالها شكلت سلسلة جبلية محاذية للبحر الأحمر غرباً وخليج عدن جنوباً[4].

---

(1) Tarequ Ismael JacqulIne IsmaeL, yemen arab Republic, London, 1986. P.P 2.

(2) عدنان تريسي، اليمن وحضارة العرب، دراسة جغرافية كاملة مرجع سابق، ص121.

(3) أبو العلاء محمود طه، جغرافية شبه جزيرة العرب، القاهرة،1972م، ج3، ص22.

(4) حسين بن علي الويسي، اليمن الكبرى، صنعاء، مرجع سابق، ص23-24.

تمتاز جبال اليمن ومرتفعاتها بأنها إنكسارية بعضها يوازي البحر الأحمر وبعضها الآخر يوازي خليج عدن، هذه الموازاة منحت اليمن مكانة استراتيجيه، ظل الأتراك لعقود لا يفهمونها حتى مطلع القرن العشرين بعدما أحكمت بريطانيا الطوق على سهول اليمن الجنوبية عند ما احتلت عدن سنة 1839م، ورسمت لإخراج العثمانيين من تلك المناطق بتخطيط منها وعلى دماء اليمنيين وشجاعتهم وبسالتهم.

المرتفعات الجبلية :

لقد امتازت مرتفعات اليمن باعتدال المناخ طوال العام، وكأنها مصيف إضافة إلى غزارة أمطاره ا وخصوبة تربته ا، مما منح ساكنيها نشاطاً زراعياً تفوقت فيها اليمن عن مثيلاتها في الجزيرة العربية [1].وعرفت هذه السلسلة الجبلية بالسراة وبها جبل النبي شعيب الذي يرتفع 3600 متر عن سطح البحر.

هضاب اليمن:

ومن أبرز الهضاب في اليمن:

1 – هضبة حضرموت، التي تنقسم إلى قسمين:

أ –وادي حضرموت الذي يمتد من (القذين) غرباً حتى وادي السيلة شرقاً.

ب –هضبة حضرموت، تنقسم إلى هضبة شمالية وهضبة جنوبية وتنتشر على حوافيها مدن حضرموت الداخلية مثل (سينون – شبام – تريم) [2]، في حين تنشر على حوافي الهضبة الشمالية أودية معقدة في مسالكها [3]، وكونها تتجه إلى الربع الخالي، هذه المرتفعات بتعقيداتها، وصعوبة مسالكها إضافة إلى سهولها وصحاريها، فهي تمنح اليمن ميزة، صبغت اليمني بطابعها من جلادة وشجاعة لمقاومة الجبال وعقدها، والغزاة وأسلحتهم المتطورة.

---

(1) ترسيسي، اليمن وحضارة العرب، مرجع سابق، ص126.

(2)الويسي، مرجع سابق، ص23-24

(3) محمود طه، جغرافية اليمن وشبه الجزيرة مرجع سابق، ص24.

لمحة تاريخية:

يُعد اليمن البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية ممن نمت وترعرعت على أرض ه حضارات رفيعة المستوى، واسعة الثقافة، عميقة التأثير، اتسمت بغالبيتها بنشاط مزدهر، ويعود السبب في ذلك إلى الاستقرار السكاني، والنشاط التجاري والزراعي الذي تميزت بها اليمن، فلقد أقيمت السدود، وبنيت المدرجات، وظهرت معالم صناعية خاصة باليمن وأهلها.

لم يكتفِ اليمنيون بممارسة الزراعة والعمل بالصناعة البدائية التي تساعده على قضاء احتياجاته، بل توجه قسم آخر إلى ممارسة الصيد من لؤلؤ ومرجان، وضع قلائد، وعدت صنعاء وعدن وغيرها من المدن اليمنية من المدن الناشطة والمتميزة في هذا المجال، ناهيك عن أن أهالي عدن صنعوا سفناً[1]، وأبحروا فيها خارجاً إلى البح ار الأخرى، عملوا كبحارة وكتجار، وإذا كانت مملكة سبأ قد وردت في القرآن الكريم، فإن المدونات الأثرية والتاريخية أشارت بوضوح إلى نشاط اليمنيين ومدوناتهم الشعرية والنثرية[2].

في القرن الأول قبل الميلاد، وهو عام الفيل سيطرت مملكة قتبان على جزء من الطريق التجاري، وأقامت لها مستوطنة في موقع دادان (حالياً العلا) في شبه الجزيرة العربية، كما أقامت علاقات تجارية وثقافية مع المصريين واليونانيين، وأن مملكة قتبان أدت دوراً مهماً وبارزاً بين ممالك جنوب الجزيرة العربية[3].

---

(1) حسن صالح شهاب، أضواء على تاريخ اليمن البحري، بيروت،1982م، ص187.

(2) أشارت المصادر والمراجع، أن الممالك اليمنية التي تتالت بعد مملكة سبأ، كونت فيما بينها ما يسمى بالممالك اليمنية ذات السمعة الثقافية والحضارية.

(3) أفادت المراجع التاريخية أن مملكة قتبان كانت جزءاً من دولة سبأ، وتخلصت من هيمنتها بفضل مساعدة حضرموت لها خلال ا لقرن الخامس قبل الميلاد، للمزيد يوسف محمد عبد الله، أوراق في تاريخ اليمن، دمشق، دار الفكر 1989، ص80.

شكلت حضرموت عبر تاريخها عقدة سياسية ضد مملكة سبأ حيث انفصلت عنها في القرن الرابع ق.م. وتنامت قوتها لدرجة أنها سارعت إلى تحرير بعض الممالك وعلى رأسهم مملكة قتبان من هيمنة مملكة سبأ[1].

ثم جاء الاحتلال الحبشي واستعان الحميريون بقيادة سيف ابن ذي يزن بالفرس وتم دحر الأحباش واستمر الحميريون مع الفرس (الأبناء) في حكم اليمن حتى مجيء الإسلام[2].

قفز اليمنيون بظهور الإسلام إلى مركز الصدارة كمعتنقين ومجتهدين بآن واحد، وعدّ ت اليمن جزءاً فعالاً في الكيان السياسي الكبير للدولة الإسلامية التي أفرزها الإسلام علمياً، وقسم اليمن آنذاك إلى ثلاثة مخاليف هي : صنعاء والجند وحضرموت [3]، ورغم هذه التقسيمات الإدارية، تأثر اليمنيون بالتيارات السياسية والدينية التي عمت مختلف أرجاء العالم الإسلامي.

تعرضت اليمن بمختلف أقاليمها إلى اضطراب خلال العهدين الأموي والعباسي، فقد قاد عبد الله بن يحيى ثورة ضد الأمويين في حضرموت، وفي العهد العباسي غدت اليمن مأوى للعناصر الخارجة على العباسيين أو الزعامات الراغبة في تبني فكرة سياسية بمظهر ديني مستغلين بعدها عن مركز الخلافة من جهة وصعوبة ووعورة مناطقها من جهة أخرى.

---

(1) نبيه عاقل، تاريخ العرب القديم وعصر الرسول، دمشق، دار الفكر، 1403هـ/1983م، ص151-167.

(2) المرجع نفسه، ص162 وما بعدها.

(3) المخلاف: مصطلح أطلق على الوحدة الإدارية المكونة للمخلاف، الذي قد يكون مقاطعة أو محافظة أو إقليماً بحسب مفهوم العصر الحالي، للمزيد، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت، دار صادر (د.ت)، ج5، ص67.

استمرت اليمن تدور في الصراعات العقائدية حتى القرن الثالث الهجري، الذي عدّه المؤرخون بداية ظهور الدويلات المستقلة منها، وقد أقيمت تلك الكيانات على أسس عرقية مختلفة قومياً ولغوياً، ولهذا كثرت الصراعات فيما بينها بسبب تلك التناقضات، مما أسفر عن عجز تلك القوى عن التفاهم أو خضوعهم لقوة قادرة على جمعهم أو ضبطهم [1].

شكل القرن الثالث الهجري /العاشر ميلادي، تحولاً في الظاهرة الدينية والعقائدية لليمن، وذلك بظهور الإمام الهادي في صعده شمال اليمن كداعية شيعي ، حيث أسس دولة أو إمارة الإمامة الزيدية وذلك سنة 284هـ/898م، علماً بأن بعض دعاة المذهب الإسماعيلي قد أقاموا قاعدة شعبية في جبال لاعة وحراز ويافع وذلك سنة 268هـ/888م[2].

يمكن القول إن القرن الثالث الهجري /العاشر الميلادي، سجل بداية ظهور الصراعات بين القوى التي ملأت الفراغ الريفي خلال العصر العباسي، لأن اليعفريين الذين حكموا باسم الخلافة العباسية، لم يكونوا مؤهلين لإدارة اليمن، لأن اليمنيين خبروا القادة الدينيين والخلافتين الأموية والعباسية، وأدركوا أن المجال مفتوح أمام زعاماته م لتولي الريادة الإدارية في اليمن[3].

يصعب على الباحث معالجة الصراعات السياسية التي واجهت اليمن أو بتعبير أصح، الصراعات التي تبارت على أرض اليمن من اليعفريين والصلحيين وآل نجاح والحاتميين والذريعيين والطاهريين إلى الزيديين إلى المماليك الذين دخلوا الصراع على غفلة من الأحداث.

---

(1) يصعب على البحث التعرض لتلك الكيانات، نظراً لكثرتها من جهة، ولعدم تخ صص البحث في استعراضها بشكل مفصل من جهة أخرى (الباحث).

(2) علي محمد زيد، معتزلة اليمن، دولة الهادي وفكره، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمن . (د.ت) ص60 وما بعد.

(3) عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، تاريخ اليمن في الإسلام حتى نهاية القرن الرابع الهجري، بيروت، دار الفكر ، 1997م، ص 166 -185.

ويعلق بعض الباحثين على صراعات القوى السياسية في اليمن بالقول، إن الصراعات أسفرت تلقائياً عن الأدوار التي مرت بها اليمن بدءاً من الدور السبئي وانتهاء بالدور الإسلامي المنقسم على ذاته، بسبب انقسامات المركز، وقيام اضطرابات حادة في مضمون الخلافة وماهيتها[1]، وهذا ما ولدّ حركات مناوئة في العراق والحجاز انعكست على الساحة اليمنية مذهبياً[2].

من الصعوبة بمكان قراءة تاريخ اليمن دون التعرض للأدوار التي شهدتها اليمن قبل ظهور الإسلام، وقد برزت تلك الأدوار التاريخية مع تلاشي الدور الميثولوجي أو الخرافي وذلك في الألف الثالثة قبل الميلاد، حيث ظهرت دولة معين التي قامت في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، ويتفرع من نسل الملك القحطاني بن عابر الجد الأول لعرب الجنوب الذي اتخذ صنعاء عاصمة لمملكته[3].

يمتد الدور المعيني من 1200 إلى 630 ق.م، حيث قامت في هذا الدور عدة ممالك أو دول، أبرزها معين وسبأ وذو ريدان وقتبان وحضرموت، وتميز بصراع بين ممالكه[4].

أما الدور السبئي، ويعد من أكثر الأدوار و ضوحاً وهو يمتد من 115 حتى 95ق.م، وقد ورد فيه ذكر سبأ في سفر التكوين والقرآن الكريم، إضافة إلى نقوش آشور والكتابات اليونانية والرومانية والمصرية القديمة، و يجمع المؤرخون على أن الدور السبئي، هو البداية الحقيقية لتأريخ تاريخ اليمن من الناحية الحضارية، لأن سد مأرب الشهير، أقيم في هذا

---

(1) حافظ السامرائي، الصراعات اليمنية وعواقبها، بغداد1957م، ص98.

(2) محمد أمين صالح، تاريخ اليمن الإسلامي، القاهرة1975م، ص17.

(3) سيد عبد العزيز سالم، تاريخ العرب في العصور الجاهلية، دار النهضة، بيروت1971م، ص135.

(4) نبيه عاقل، تاريخ العرب القديم وعصر الرسول، مرجع سابق، ص 158 (لم تفدنا المصادر التاريخية عن عدد ملوك الفترة السبئية، ولهذا قسمها المؤرخون إلى أدوار، تبلورت الحضارة اليم نية في الدور الثالث) (الباحث).

الدور، ناهيك عن المعابد والمقابر والقصور الضخمة، وهذه الحضارات جسدّت تاريخ اليمن، ووضحت المجتمع اليمني وأصالته.

أما الدور الحميري الذي برز على الساحة اليمنية منذ 115ق.م، فقد تلاشى باعتناق اليمنيين للدين الإسلامي، علماً بأن اليمن خلال هذا الدور تعرض لتدخل روماني وذلك سنة 25 ق.م، كما تنافس الرومان وا لفرس في هذا الدور، وكان اليمن ساحة بين تنافس تلك القوى الخارجية، لكن من مميزات هذا الدور أن الوثنية انقضت نهائياً فيه، وحلت محلها ديانات توحيدية مثلتها اليهودية والنصرانية[1].

ليس هناك فرق شاسع ما بين اليمن قبل الميلاد وبعده وأثناء العصور الإسلامية، فإذا تجاهل البحث انتشار الإسلام في اليمن بدءاً من أول جمعة بشهر رجب[2] بالسنة الثانية للهجرة، فإن اليمنيين تأصلوا بالإسلام، واعتنقوه بشكل جيد، فشاركوا في الفتوحات وكان لهم السبق في ذلك وكانوا ا لقادة، كما كانت قبائل همدان ومد حج قد أنضمت إلى معسكر الإمام علي في حروبه مع القاسطين والمارقين والناكثين، في حين شاركت قبائل أخرى في معسكر الشام، ومما لا شك فيه أن الانقسامات داخل المركز انقلبت سلبياً على اليمنيين، فنشأ تباين ليس في مفهوم الدين، وإنما اتجه التباين إلى الأخذ بالآراء والتحزبات التي ولد عنها ما يعرف بالتيارات المذهبية بصورة عامة، وإذا وجدت صراعات أخرى إضافة إلى الصراعات المذهبية فبالغالب هي أسرية أكثر مما هي مذهبية.

---

(1) أفادت بعض المصادر أن الفرس قدموا إلى اليمن بناء على استعانة النعمان أو ابنه بهم، لكن هذه المصادر لم تحسم أمر من استعان، للمزيد، محمد جرير الطبري، تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مهر ط2 (د.ت)، ج2، ص148.

(2) أول جمعة من رجب يعتبر عيد عند اليمنيين إلى يومنا هذا، وهو اليوم الذي وصل فيه الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام إلى صنعاء ودخل الناس في سبيل الله أفواجاً، وأسلم اليمنيين وفي مقدمتهم قبائل همدان (ما يسمى اليوم تجمع قبائل بكيل وحاشد).

ليس مهماً توجهات تلك التيارات، المهم الصراعات وأهدافه ا وغاياتها، فالزيدية حوربت بشكل علني من مؤيدي بني أمية وبني العباس، في حين حظيت دولة بني زياد بتأييد الخليفة العباسي المأمون، وسميت بالزيادية نسبة إلى محمد بن عبد الله بن زياد عامل المأمون على اليمن، الذي أعلن استقلاله عن الخلافة العباسية في بغداد وعاصمتها زبيد واستمرت 197 عام من 821هـ/1012م وتولى ريادة دولة بني زياد خمسة من ملوكها آخرهم عبد الله بن إسحاق 821هـ/1012م.

أما دولة بني يعفر فكانت ثاني دو لة نشأت في اليمن بعد الدولة الزيادية، وكانت عاصمتها شبلم ثم صنعاء ، وقد دخلت في حروب وصراعات مع الدولة الزيدية ، ولكنها في الأخير دخلت تحت طاعة الدولة الزيدية في عهد آخر ملوكها أسعد بن عبد الله الذي أقام الخطبة في صنعاء باسم الإمام الزيدي، القاسم العياني وحكمت الدولة اليعفرية من 840م إلى 1003م

أما دولة بني نجاح، لقد قامت هذه الدولة على أنقاض الدولة الزيادة 403-555ه./1013-1150م ومؤسس هذه الدولة الأمير نجاح من موالي الدولة الزيادة، ويعود بأصوله إلى الحبشة، تولى ريادتها سبعة ملوك آخرهم : فاتك بن محمد بن قادك[1].

كما ظهرت الدولة الصليحية على يد محمد بن علي الصليحي عام 439هـ واتخذ من جبلة عاصمة لحكمه وقد استمرت الدولة من عام 439-532هـ/1047-1138م وآخر ملوكها الملكة أروى بنت أحمد الصليحي، ومن ثم ورثها آل زريع وأقاموا الدولة الزريعة في

(1) للاطلاع على أخبار الدويلات الإسلامية التي ظهرت باليمن، يمكن الرجوع إلى المؤلف عبد الرحمن بن الديبع، بلوغ المرام في شرح مسك الختام من تولي ملك اليمن من ملك وإمام، تحقيق اتستاس الكرملي، القاهرة، 1939م، ص14 وما بعد.

عدن 1078م-1174م وكانوا ولاة لدولة الصليحية وبني حاتم من صنعاء وأقاموا الدولة الحاتمية في صنعاء 1099م-1174م وكانوا ولاة لدولة الصليحيةأيضاً، واستمر حتى جاء الأيوبيون وقضوا عليهم وأسسوا الدولة الأيوبية.

ومؤسسها شقيق صلاح الدين الذي أوفد أخاه توران شاة إلى اليمن وبعد احتلالها اتخذ زبيد مركز لدولته ثم اتخذ طغاتك ين شقيق صلاح الدين تعز عاصمة له وتولى إدارة الدولة خمسة أمراء كان آخرهم المسعود يوسف بن الكامل وبوفاته سنة 626هـ/1229م، انتهت الدولة الأيوبية[2] وقامت على أنقاضها الدولة الرسولية.

الدولة الرسولية، الدولة الرسولية من 1229-1454م وكانت عاصمتها تعز ومؤسسها هو الملك عمر بن علي بن رسول، وبني رسول يعود نسبهم إلى محمد بن هاروم ابن أبي الفتح بن رستم الذي تغلب عليه لقب رسول (لأنه كان يعمل في البلاط العباسي كرسول ومراسل) واختلف في أصل بني رسول ولكن أصح الأقوال أنهم يعودون إلى الأكراد الأيوبيين [1].

الدولة الطاهرية، 858-923هـ/1454-1516م، تنسب إلى الشيخ طاهر بن معوضه وكانوا الطاهريون ولاة للرسولين أبرز الشخصيات الرسولية، منذ قيام هذه الدولة تبنت التصدي للزيدية، وكان الخلاف سياسي وديني بآن واحد، ويعد عامر بن عبد الوهاب من أبرز ملوك الدولة الطاهرية، وفي عهده دخل المماليك اليمن، ومعهم تصارع طاهر هذا، لو قُوأ الصراع الدائر على الساحة اليمنية كل بخصوصياته، لوجد أن لكل دولة مشكلاتها التي

(1) علي بن حسن الخزرجي، العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية ، تحقيق محمد علي الأكوع، بيروت، ص1، 1983م، ج1، ص36.

عجزت عن حلها، فدخلت الصراع مع الغير تحاشياً من تلاشيها فاندفع ت إلى غمار الصراع لتقدم ضحايا، لا علاقة للخارج بها، وإنما هي مشكلات حملت تأثيرات الخارج، فعلى سبيل المثال، لقد قضت قبيلة القرشية مضاجع الطاهريين واقتدت بها قبيلة المغازبة، وبدون سبب ظاهر أو حجة، اعتادت دولة الطاهريين سنوياً على مهاجمة قبيلة المعازبة، هذا الهجوم سواء من جانب الدولة أو قبيلة المعازبة، أسهم في إضعاف الدولة الطاهرية ، وهيأ للمماليك غزو اليمن والتطلع إلى امتلاك مناطق خاصة بهم[1].

على الرغم من ضخامة المشكلات التي تحيق بالدولة الطاهرية، إلا أنهم تصدوا بقوة إلى المماليك، هذا التصدي تحول فيما بعد إلى صراع طاهري مملوكي، منح الأئمة الزيدية متنفساً، هيأ للأئمة الاستعداد والمواجهة للتيارات المعادية لها[2].

إذا كانت الدولة الطاهرية قد تمكنت من تقلي ريادة اليمن من الإدارة فإن المماليك وإن لم يتمكنوا من إزالتها بشكل نهائي، لكن دخولهم صنعاء والسيطرة على ما جاورها، دلل بصورة رسمية أن الدولة الطاهرية انهارت أمام نهبها من أطرافها بقيادة المماليك الذين لقوا تأييداً كبيراً فيها[3].

---

(1) ابن الديبع، الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار زبيد، تحقيق محمد صالحة، الكويت 1983م، ص278.

(2) قطب الدين محمد بن أحمد النهر والي المكي، البرق اليماني في الفتح العثماني، بيروت 1986م، ص21.

(3) عيسى بن لطف الله بن المطهر شرف الدين، روح الروح فيما جرى بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح، صنعاء، 1981م، ص22 وما بعد.

هذا الزوال التدريجي للدولة الطاهرية، هيأ بصورة مباشرة لجرأة العثمانيين للقدوم إلى اليمن لإدارتها، بدلاً من المماليك، تجنباً من أن يقوموا بثورات استقلالية كما فعلوا في ولايات مصر وبلاد الشام.

الدولة الزيدية :

الدولة الزيدية أسسها الإمام الهادي يحيى بن الحسين عام 898م بصعدة واستمرت إلى 1962م أي حوالي ألف ومئة عام، وقد عاصرت الدولة الزيدية كل الدول التي قامت في اليمن، فكانت تتمدد لتشمل أغلب مناطق اليمن وفي بعض الأوقات تنكمش وتتقلص على الجبال الشمالية، وقد بقي سلطان الأئمة محصوراً في شمال الشمال إلى أوائل القرن الحادي عشر، إلا ما عدا فترات متقطعة، بسبب معارضة الدول اليمينية الأخرى لها، غير أن بعض حكامها تمكنوا من بسط سيطرتهم على أغلب مناطق اليمن وبالذات زمن الإمام شرف الدين وأبنه المطهر، وكذلك في زمن القاسم بن محمد وأولاده الذي توحدت اليمن بكاملها في زمن الإمام المتوكل على الله إسماعيل بعد خروج العثمانيين . واستمر حتى رجوع العثمانيين للمرة الثانية ثم حكموا بعد خروج العثمانيين للمرة الثانية واستمر حتى قيام الثورة 1962م.

لم يكن اليمني بالجاهل للعلم والتعلم ولا للخبرة في إقامة المدرجات ولا لفن الزراعة أو أصول التجارة، وإنما كان يشكو من قلة الوسائل المساعدة على الألفة التي افتقدها منذ قرون لدرجة، أن قسماً كبيراً من اليمنيين كان جاهلاً لأرضه المسماة اليمن ، نتيجة الحروب التي دمرت أرضه وجهده، وأضاعت مصطلح ومضمون اليُمن [1].

(1) منذر عبد الكريم البكر، تاريخ العرب قبل الإسلام، تاريخ الدولة الجنوبية في اليمن، بغداد 1983م، ص 68.

إذا كانت الحروب قد أنهكت الإنسان اليمني، فإن الضرائب التي تبارت الدويلات اليمنية في فرضها على مناطقها، قد أسهمت في هجرة ا لأرض ولجوء قسم كبير من الشباب اليمني إلى الهجرة و غالبيتهم عمل كمحارب في تلك الدولة أو دولة أخرى على أرضه .

لم تكن الضرائب وحدها هي التي دفعت الإنسان اليمني إلى هجر أرضه القبلية بل القبلية التي تمسك بها اليمني توارثاً ، فرضت عليه واجبات وحقوق التزم بها رغم ضيق حاله، لأن هذه القبلية حمته من تجاوزات القبائل الأخرى عليه[1].

بناء على ما تقدم، فمن الصعب استدراك واقع اليمن بمختلف جوانبه ولاسيما السياسية منها بمعزل عن الأدوار التي تعرضت لها، بدءاً من الدور السبئي والحميري، ويُعد القرن الثالث الهجري نقطة بداية بروز متغيرات جديدة وخاصة من الناحية الفكرية التي غُلفت بالطابع المذهبي الذي ازدهر في المرحلة العباسية .

إن هذه المتغيرات تجسدت فعلياً في الروابط الأسرية، مثل الزيدية والقرمطية الإسماعيلية، لكنها أسهمت إلى حد ما في إلغاء الزعامات القبلية التي عرف بها اليمن[2].

لقد تمحورت الحياة السياسية اليمنية بمحورين رئيسين هما الزيدية والشافعية، ولم ينته الإطار السياسي لليمن بصراع هذين المحورين، بل ولدّ انقساماً حاداً في المحور الواحد ولاسيما المحور الزيدي لكثرة زعاماته وتعدد اجتهاد دعاته[3].

يئس الإنسان اليمني من الوصول إلى تهدئة لأمور حياته، فاضطرت بعض قواه الضعيفة لإعلان تبعيتها للأقوى، وتجلى هذا بوضوح مع بداية القرن ا لخامس عشر الميلادي حيث توجه البرتغاليون لدخولهم الصراع، وفرض نفوذهم على الجميع دون تمييز.

---

(1) فضل علي أحمد بوغانم، البنية القبلية في اليمن، دار الكاتب العربي 1985م، ص 52 وما بعد.

(2) نجم الدين عمارة اليمني، المفيد في أخبار صنعاء وزبيد، تحقيق محمد علي الأكوع، مطبعة العلم 1979م، ص 542.

(3) محمد بن إسماعيل الكبسي، اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، القاهرة 1984م، ص 76-97.

يُعد التغلغل البرتغالي لمناطق الخليج نعمة كبرى للمسلمين، لأنه فرض عليهم وحدة إسلامية جمعت (السكان المحليون ، المماليك ، العثمانيون) غير أن هذه الوحدة لم تستمر طويلاً، لأسباب يطول شرحها[1].

سعى المماليك للحد من نفوذ البرتغاليين المتنامي، وقد انضم اليمنيون لمساندة المماليك في ضرب البرتغاليين، كما أن العثمانيين قدموا للمماليك مساعدة أسهمت تلك الوحدة إلى حد ما في طرد البرتغاليين من اليمن[2].

تراكمت الأحداث بشكل مخيف، فالمماليك قدموا الدعم لسلطان بني رسول منذ سنة 1399م، وقانصوه الغوري سعى لتحصين سواحل البحر الأحمر، وقائده حسين الكردي توسع بحملته لدرجة أنه بلغ ميناء سورات الهندي ، لكن هزيمة المماليك في معركة ديو سنة 1509م، شكلت منعطفاً كبيراً في سير الأحداث، بداياتها يئس العالم الإسلامي من قدرة المماليك الدفاع عنهم ، فالتفتوا إلى العثمانيين، و حدث انقسام في السلطة الطاهرية المتحكمة بأمور اليمن، و نشب صراع حاد بين الأئمة الزيديين والطاهريين الذين ضعفت سلطتهم بعد انقسامهم على أنفسهم[3].

لم يكن الطاهريون براغبين في الاقتتال مع الأئمة الزيديين لكثرة المشكلات الداخلية التي يعيشونها، لكن الإمام الناصر بن محمد اعتقد أن الطاهريين ضعاف، وأن الفرصة مؤاتية لضربهم، وبالفعل تمكن من هزيمتهم في معركة رفح سنة 1465م[4].

---

(1) الأسباب الرئيسة هي: قومية الطابع مغلفة بثوب الزعامة الفردية (الباحث).

(2) مصطفى عبد الكريم الخطيب، استقلال اليمن الأول عن الإدارة العثمانية، رسالة دكتوراه لم تنشر بعد، ص 53.

(3) ابن الديبع، عبد الرحمن بن علي ، ثمرة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق محمد علي الأكوع، صنعاء 1988م، ص413.

(4) ابن الديبع، ثمرة العيون، المصدر نفسه، ص199.

استمر الصراع بين الأئمة والطاهريين طويلاً، وتكبد الطرفان خسائر كبيرة، غير أن إعلان الإمام شرف الدين يحيى عن إمامته وطلب النجدة من أهل صنعاء بدل الموقف، وكاد عامر بن عبد الوهاب الطاهري الانتصار على الإمام شرف الدين يحيى لولا الولاء القبلي المتأصل بالإنسان اليمني، ولهذا أعلنت بعض القبائل خروجها عن طاعة السلطان الطاهري عامر بن عبد الوهاب[1].

كان الطاهريون يقاتلون على جبهتين، الأئمة والقبائل اليمنية مضافاً إليه الصراع الداخلي الأسري، وهذا هيأ للقائد المملوكي حسين الكردي إلحاق الهزائم بالطاهريين، ودخل القائد حسين ا لكردي زبيد، وبعد مدة، عين عليها برسباي، ثم قفل راجعاً إلى مصر بعدما فشل في الانتصار على البرتغاليين[2].

لجأ المماليك للتعو يض عن عجزهم أمام البرتغال إلى محاربة كل القوى اليمنية ، وتمكنوا من دخول تعز ثم صنعاء، وأزالوا الطاهريين من الساحة اليمنية ، ولاسيما بعدما فقدوا ميناء عدن مصدر قوتهم الاقتصادية.

إن تشابك الأحداث، هيأ للعثمانيين ضرورة تولي ريادة العالم العر بي وخاصة بعدما أدركوا هشاشة الإدارة المملوكية، وقد تخوف مماليك اليمن من الهجمة العثمانية، فسارعوا إلى تقديم الولاء للسلطان سليم الأول[3].

إذا كان العثمانيون قد اقتنعوا مبدئياً بولاء مماليك اليمن لهم، فهذا يعني أن ظرو ف العثمانيين السياسية مضطر بة، حيث أعلن جانبرد الغزالي في بلاد الشام الخروج عن طاعة السلطان سليمان الذي خلف أباه سليم الأول، كما أن الفرس كانوا يسرحون ويمرحون في العراق، والبرتغاليون يفرضون وجودهم على سواحل البحر الأحمر وسواحل الخليج

---

(1) ابن الديبع، بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، صنعاء 1979م، ص121.

(2) قطب الدين محمد بن أحمد النهر والي المكي، البرق اليماني في الفتح العثماني، مصدر سابق، ص 21.

(3) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، استانبول1309هـ، ج1، ص154-155.

العربي، هذه الظروف مجتمعة دفعتهم لقبول ولاء مماليك اليمن ، ريثما يتخلصون من مشكلاتهم[1].

لقد عدّ العثمانيون سيطرتهم على اليمن اسمية، علماً بأن المماليك اصطدموا مع الأئمة الزيدية، ولم يقدم العثمانيون لهم مساعدات لمواجهة خصومهم الزيديين[2].

أطمأن العثمانيون بعد إخضاعهم العراق سنة 1534م، وأيقنوا أن الوقت حان لإخضاع اليمن إلى سيطرتهم، رغم معرفتهم بمشكلات اليمن، لكن موقعها الجغرافي وأهميتها الإستراتيجية طغت على تلك المشكلات، ولاسيما بعدما تلقوا خطابات من عدة أطراف تحضهم على القدوم إلى اليمن[3].

تفيد بعض المصادر أن السلطان سليمان القانوني لم يكن مقتنعاً بالسيطرة الإسمية على اليمن، وإنما أراد إدارتها مباشرة، فكلف الصدر الأعظم إبراهيم باشا بذلك، فكلف الصدر الأعظم سليمان باشا الخادم (الأرناؤوطي) بإعداد حملة والانطلاق من مصر باتجاه اليمن وذلك في 2 رجب 940هـ/ 1523م[4].

وبناءً على ما أوردته المصادر والمراجع من أن اليمن كانت مستنقعاً من الصراع بين دول محلية، وقوى خارجية قَدِمت الحملة العثمانية إلى اليمن وأقامت دولة على هامش ذاك، وشاركت بالصراع. يمكن قراءة تلك المرحلة التي أدار ها العثمانيون في اليمن كبديل عن تلك الدول ، علماً بأن المرحلة العثمانية الأولى التي امتدت قرابة قرن من الزمن لم تكن

---

(1) أحمد رفيق، عمومي بيوك تاريخي، استانبول 1298هـ، ج2، ص165.

(2) ismail hakki, osmanLI, Tarihi, Ankara,1958. c.5.s.247.

(3) hulusu bey, osmanLI yemen de Idaresi, Ankara, 1979.s.257.

(4) لم يذكر لنا تاريخ عطا من هي الجهات التي حضت العثمانيين على القدوم، ويفهم أن عامر بن داؤد هو من وجه الخطابات، معتقداً أن العثمانيين سيقفون إلى جانبه ضد الأئمة، أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، مهمة دفتري رقم 1187، ص 68.

بأفضل من سابقاتها سوى توحيد الصراع وتحديد قواه المتجسدة بالأئمة الزيديين ومؤيديهم من جهة و العثمانيين الراغبين في السيطرة ع لى اليمن بقوة الهيمنة المتجبرة مدعومة بقوى سمتها المصادر قوى وصولية تعيش على الدماء من جهة وعلى الخراب والدمار من جهة أخرى[1].

أجمعت المصادر أن العثمانيين قبل دخولهم إلى اليمن، اعتمدوا سياسة فرق تسد، فضلاً عن اعتمادهم سياسة الحديد والنار، لأن العثمانيين لم يكونوا على دراية بطباع اليمنيين، ولنفترض جدلاً أن اليمنيين هادنوا العثمانيين خلال المراحل الأولى للوجود العثماني على أرضهم، فمن أين لهم القدرة الاقتصادية على دفع ضرائب لدفع رواتب الجند المتواجدة في اليمن ودفع ضريبة السلطان، فكل الباحثين يدركون أن العثمانيين لم يأتوا لليمن لتعميرها وتدريب أهلها على أصول الزراعة، فكما يعلم الجميع أن العثمانيين عسكر، هذه العسكرة لا تزرع أرضاً ولا تشق طرقاً ولا تزيد دخ لاً، وبالمحصلة فإن العثمانيين سيفرضون ضرائب لا طاقة للإنسان اليمني على تحملها[2].

أما قوجي بك [3]، فيرد على بعض ما أوردته المصادر الفارسية الكارهة للعثمانيين ، بأن الأئمة المحليين فرضوا إتاوات باسم الدين أشد وأقسى من ضرائب التي تُجمع لجنود يحرسون الأهالي ويصونون أرضه من أعدائه الخارجيين[4].

---

(1) للمزيد، محسن علي ، الوجود العثماني في اليمن، رسالة ماجستير لم تنشر بعد، دمشق 2010م، ص 45 وما بعد.

(2) مير هاشم محدث، الغزو العثماني لليمن، تهران1316، ص 217.

(3) قوجي بك، تقرير قدمه إلى الصدر الأعظم، رستم باشا سنة 1540م، أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، مهمة دفتري، نمره 3175.

(4) محسن علي، الوجود العثماني في اليمن، رسالة ماجستير، المرجع السابق، ص46.

إن العساكر العثمانية حملها السلطان تحذيراً من عدم الاعتداء على الأهالي وجاء في فرمان وجهه السلطان سليمان إلى الصدر الأعظم، محتواه أن اليمنيين سئموا من النزاعات، ولهذا على قائد الحملة وضباطه عدم ممارسة الظلم، كما حذر ضباط الانكشارية.

أما رضا نور، فيعلق على التباين بشأن اليمن ((ليس صحيحاً أن العثمانيين توجهوا إلى اليمن معتمدين القوة لإرغام اليمنيين على حسن التعامل معهم، فالعثمانيون دولة مترامية الأطراف، ولها إدارة حكيمة تديرها بإتقان هدفها رعاية المسلمين والحافظ على سلامتهم.

اليمن قبل دخول العثمانيين كفاتحين بؤرة صراع واقت تال، فلقد سفكت دماء من قوى تهوى القتل والخراب، والولاة الذين تولوا إدارة اليمن قدموا خدمات جلى لليمن التي كانت محرومة من مقومات الدولة الملتزمة بالشرع الشريف التي لا تقتل إلا من حلل لنفسه القتل، وأما المخطئ فله عقاب يتناسب والجرم الذي ارتكبه.

إن الأئمة الزيديين لم يمنحوا العثمانيين فرصة أو مجالاً للتحقق من أنهم يكنون لهم العداء، فمنذ اللحظة الأولى ناصبوهم العداء بل شهروا السلاح عليهم والعسكر لا يعلمون السياسة، فردوا بالأسلوب نفسه، وما أدعاء الإمام شرف الدين يحيى بأن العثمانيين يجمعون الضرائب ليعمروا بلادهم، علماً بأنه أنهك أنصاره بالزكاة التي أقروا نصوصها وحددوها، فالدولة العثمانية قسمت اليمن إلى سناجق (ألوية) وأقضيه ونواح وقرى يديرها موظفون يتبعون والٍ، والوالي مسؤول أمام السلطان وديوانه والصدر الأعظم عن أ ي خطأ يرتكبه، والدليل أن أي والٍ يخطئ كان يستدعى إلى استانبول ويحاسب عن الأخطاء التي ارتكبها وعقوبته مضاعفة لأنه أخطأ وخالف السلطان وقانونه))[1].

(1) رضا نور، أحوال ولاية اليمن، استانبول 1918م، ص 175. (ما قاله يتنافى مع أخلاق اليمنيين وإيمانهم المتين).

ويضيف ((أن الدولة العثمانية حكمت اليمن من خلال قضاة محليين ومنحتهم رواتب أضعاف ما يتقاضاه الجندي (الإنكشاري) الذي يحتمل قساوة أرض اليمن وصلافة أبنائها))[1].

إن القارئ لتاريخ اليمن خلال الوجود الأول للعثمانيين، يدرك أن هذا الوجود مرَّ بعدة مراحل يمكن إيجازها على النحو الآتي:

1) المرحلة الممتدة من 1538-1555م تميزت باقتتال شديد ما بين العثمانيين والأئمة الزيديين.
2) المرحلة الممتدة من 1555-1568 فقد اتصفت بالهدوء وتوطيد السلطة العثمانية علماً بأن أعمال شغب تخللتها بين الحين والآخر، وأعمال الشغب هذه فردية وغير منظمة وطابعها السلب والنهب.
3) تُعد فترة الوالي محمود باشا بأنها بداية الانحراف الإداري، وإذا كان السلطان مسؤولا عن ذلك، فإن البطانة المحيطة بالوالي محمود باشا لم تعلم السلطان سليم الثاني 1566-1574م، وقد تم تعيينه من قبل الصدر الأعظم رستم باشا داماد من قبل السلطان سليمان القانوني[2].

بقي القول إن التنظيمات العسكرية العثمانية خلال الفترة الأولى كانت تعتمد القوة لفرض سلطانها ، وأن هذه العساكر كانت تضم جميع الأصناف منه ا يايا (مشاة) ودلي (مجنون)، وكانا يتقدمان الانكشارية لفتح الطريق أمامها، أما الانكشارية فجعلها من أوجاق (قول قاردشي) أي إخوان العبيد، وهذا الأوجاق لم يتعلم في أوجاقات الأعاجم،

---

(1) للإطلاع على رواتب ال قضاة، سجلات المحكمة الشرعية في استانبول، أناضول دفتري وقد تم ذكرها في بحثنا (الوجود العثماني في اليمن)، مرجع سابق، ص 63.

(2) معظم المصادر العثمانية أسرفت في تصرفات الوالي محمود باشا الذي جسد الفساد في الولاية التي أسندت إليه (الباحث).

وإنما ألحق بتنظيم الانكشارية، ولهذا غلب عليها الفوضى وعدم الانضباط، وقد عانى ضباطها الكثير لإخضاعها للنظام[1].

يرد معظم المؤرخين إن هذه التنظيمات العسكرية التي كلفت بالذهاب إلى اليمن، فقدت في أثناء اصطدامها بالأئمة الزيدية توازنها، لأنها سئمت القتال وسئمت الجوع والعطش، وكانت تدافع مؤخراً عن نفسها ، وليس عن السلطان العثماني ، وخاصة عندما واجهت ثورة الإمام القاسم التي امتدت قرابة نصف قرن ، وانتهت باستسلام هؤلاء الجنود ليس للإمام، وإنما انسحبت من ساحات القتال تاركة أسلحتها في الميدان، لأن الدولة آنذاك كانت منشغلة بمحاربة الفرس في العراق.

لقد حمّل المؤرخون الأتراك مسؤولية هزيمة الانكشارية أمام الإمام القاسم وابنه محمد إلى السلطان مراد الرابع 1623-1640م الذي ضحى باليمن في سبيل إعادة بغداد[2].

أما المؤرخ جودت باشا فيرد على المؤرخين الذين حمّلوا السلطان مراد الرابع مسؤولية فقدان الجزء الشمالي من اليمن بالقول : إن السلطان مراد الرابع عمل بعقلانية تامة وسياسة حربية ناجحة حيال محاربة فخر الدين المعني الثاني في لبنان والفرس في بغداد، وما احتلوه من الأجزاء الأخرى من العراق، لأن فخر الدين الثاني كان يتطلع إلى إقامة دولة علمانية بمساعدة بعض الدويلات الإيطالية وخاصة البندقية، والأمر ذاته بالنسبة لتواجد الفرس في العراق، فالفرس لم يدخلوا العراق للنزهة، بل دخلوه ليضموه إلى أملاكهم وهو مجاور لهم ولهم مؤيدون كثر، فعندما ضربهم السلطان مراد الرابع زعزع وجودهم وحطم أحلامهم وأبعدهم عن العراق لقرون، وظل العراق تابعاً للدولة العثمانية، أما اليمن فقد تركه موضع صراع واقتتال، والعثمانيون ، وأن خرجوا وبإمكانهم العودة إليها بحسب وضعهم الحربي

---

(1) جودت، مصدر سابق، ج1، ص 133.

(2) إن قراءة التاريخ العثماني تؤكد أن العثمانيين يكنون عداء بغيضاً للفرس والبنادقة، فقد حاربوا فخر الدين المعني 1590-1635م فقط لأنه استعان بالبنادقة، وحاربوا الفرس في بغداد رغم الصرخات التي صرختها إنكشاريتهم في اليمن. (الباحث).

والسياسي، و لأنهم لن يجدوا منافسـة دولية لهم فيها ، وبإمكانهم العودة متى أرادوا احتلالها[1].

لقد ذهب رضا نور في تقريره إلى نظارة الخارجية لسنة 1918م بالقول : إن حكمة السلطان مراد الرابع فاقت عصره، فقد كان قائداً حربياً وسياسياً بارعاً، فبحكمته تمكن من طرد الفرس من العراق من جهة والقضاء على أحلام فخر الدين المعني من جهة أخرى .

(1) وزارة الخارجية التركية، تقرير جودت حول سياسة مراد الرابع في الربع الأول من القرن السابع عشر الميلادي، ملف 157 كرتونة 57 تقرير رقم 78. لكن جودت قرأ الظروف مسبقاً ولاحقاً.

الفصل الأول

حركة الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية 1826-1876:

1 -حركة الإصلاح والتحديث قبل سنة1839م.

2 -التنظيمات والقوانين الإصلاحية1839-1876م.

أ. خط شريف كلخانه1839م.

ب. شريف همايون خطي1856م.

ج. قانون الأراضي1858م.

د. قانون الطابو1859م.

هـ. قانون الولايات1864م.

و. مجلة الأحكام العدلية1864م.

ز . معوقات الإصلاح العثمانية1826-1872م.

ح. قراءة علمية في النظم العثمانية المستوردة

3- النهج السياسي للإدارة العثمانية في اليمن

- استنتاج الفصل الأول.

1 – حركة إصلاح التنظيمات قبيل سنة 1839م:

شهدت الدولة العثمانية خلال القرنين ا لسابع عشر والثامن عشر الميلادي تمردات وعصيانات قادتها بادئ الأمر الانكشارية التي فسد نظامها، فخرجت على قادتها مطالبة بتحسين أوضاعها، غير أن الدولة العثمانية كانت تعيش أوضاعاً اقتصادية صعبة بسبب الحروب التي خاضتها على مختلف الجبهات ، لاسيما على الجبهة الروسية والجبهة الفارسية إضافة إلى ثورات البدو ، وتلاها ثورات الانكشارية في القرن السابع عشر الميلادي وفي القرن الثامن عشر الميلادي ونتيجة لزيادة ضعف الدولة، بدأت الزعامات المحلية بالخروج على الواقع السيئ وصلف الولاة المكلفين بإدارة الولايات حيث مارس هؤلاء الولاة الفساد إضافة إلى الرشوة والمحسوبية[1].

لم تكن الزعامات المحلية وحدها التي سئمت تجاوزات الانكشارية حتى السلاطين أنفسهم عاشوا تسلطها وتحكمها بمقدرات الإدارة، ومما زاد تعقيد الأمور على الإدارة العثمانية الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام، ومن ثم ظهور محمد علي باشا كمصلح في دولة القرار لسلطانها القابع في قصور تعج بالمستوردات من النساء الأوروبيات .

تزامن تولي السلطان سليم الثالث للعرش مع قيام الثورة الفرنسية التي قدمت للعالم مفردات التحرر ومفهوم الليبرالية حيث نقلتها إلى ممتلكات الدولة العثمانية من خلا ل الحملة التي قادها نابليون بونابرت سنة 1798م[2].

هذه الأزمات التي أ حاطت بالدولة العثمانية، قابلها سلاطين ضعاف، تحولوا إلى لعبة بأيدي الانكشارية التي تسللت إليه ا فوضى مزمنة وتقاعس ، حدد نهايتها بتولي سليم الثالث 1789-1807م الذي أُعجب بالنظم الغربية[3].

---

(1) سليم بك يلماز، قراءة في تاريخ الانكشارية، استانبول 1973م، ص158.

(2) عبد الكريم رافق، الثورة الفرنسية، محاضرات ألقاها لطلابه، جامعة دمشق1974-1975م.

(3) محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، بيروت1978م، ص99.

لم يكن السلطان سليم الثالث هو رائد الإصلاح آنذاك، فقد جاراه في الإصلاح بطرس الأكبر (القيصر الروسي)، وتجسد الإصلاح فعلياً في الدولة من خلال فكرة إعادة تنظيم الانكشارية وفكرة إلغائها تدريجياً، غير أن إلغاء الانكشارية دفعة واحدة عمل خطير، لأن مؤيديها من العامة والخاصة ورجال الدين وأعداء الإصلاح كان كبيراً، فلجأ بادئ الأمر إلى تكوين فرقتين على النهج الأوروبي، وأمر بإسناد دخل التيمار والزعامت ودخل الرسوم الأخرى لهاتين الفرقتين، وأطلق عليها النظام الجديد[1].

لقد أوصلت المحاولة الإصلاحية التي بدأها سليم الثالث إلى الغرفة الحديدية ثم إلى قطع رأسه، فخلفه مصطفى الرابع الذي أطاحت به الانكشارية بعد أشهر، وقطعت رأسه ودفعة السلطان محمود الثاني إلى عرش السلطنة سنة 1808م[2].

وهكذا بين فكرة التخلص من الانكشارية التي تكاسلت في مهامها وانصرافها إلى مراقبة السلاطين الفائزين بالعرش، وما بين الإصلاح الذي بدأ بالتنامي في أوساط أهالي الولايات، وجسده محمد علي باشا في تطبيقه في مصر، كان على السلطان محمود الثاني التخلص من الكابوس، فاجتذب العلماء والمفكرين، وعين مصطفى البيرقدار زعيم المتمردين من الانكشارية صدراً أعظم، وبداعي الانتقام للسلطان سليم الثالث قرر ضرب الانكشارية في يوم الخميس 18 شوال 1241هـ/25 مايو سنة 1826م بعدما دامت 464 سنة[3].

سهل ضرب الانكشارية الكثير من الصعوبات التي كانت تواجه السلطان محمود الثاني وقل معارضوه، واستمر في الإصلاح، ولا حق رؤوس الفساد في الدولة، وغدا معظم رجال الدولة يؤيدون خطواته الإصلاحية[4].

---

(1) محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص99.

(2) محمود عامر، الدولة العثمانية، تاريخ ووثائق، دمشق 2001م، ص188-189.

(3) البحراوي، حركة الإصلاح العثماني، المرجع السابق، ص174.

(4) المرجع السابق نفسه، ص174.

وهكذا تمكن السلطان محمود الثاني من تحقيق الإصلاح، وأقنع معارضيه بأن الانكشارية غير مؤهلة لحماية الدولة[1].

لقد اختلف نهج الإصلاح ما بين السلطان سليم الثالث (1789-1807م) والسلطان محمود الثاني (1808-1839م) فالسلطان سليم الثالث لم يفكر بالقضاء على الانكشارية، وإنما أراد إنشاء قوة عسكرية على الطراز الأوروبي مع الاحتفاظ بالقوات الانكشارية، ويقول جودت إن السلطان سليم الثالث اتبع العقلانية في تنفيذ الإصلاح، فآثر إيجاد قوات حديثة العهد تخضع لنظام تدريبي حديث ومتطور شكلاً ومضموناً، أما السلطان محمود الثاني فقد اتبع تعليمات الدول الأوروبية ولاسيما فرنسا الهادفة إلى ضرب الانكشارية وإزالتها من الساحة، بحجة عجزها عن إنقاذ البلاد عندما تتعرض البلاد لضائقة، وبإزالتها أزال هذه القوة وترك البلاد خالية من أية قوة تحميها[2].

صحيح الانكشارية مترهلة، ومالت إلى الكسل و التواكل و ترتكزت اهتماماتها على التدخل بشؤون البلاد داخلياً وشؤون السلاطين وحكام الولايات، يعلق أحمد رفيق على تواكل الانكشارية وتكاسلها بالقول: إن السلاطين الذين خلفوا السلطان سليمان القانوني كانوا ضعافاً والعسكر يميلون إلى الفوضى إذا كانت قيادتها ضعيفة، وتلتزم بالنظام إذا كانت قيادتها قوية، ولهذا مالت إلى التكاسل و تركت نظامها العسكري دون اكتراث بالمستجدات العسكرية وا لتدريبية التي فرضها العصر، كما أن هؤلاء السلاطين لم يحاولوا تأمين السلاح المتطور لها، علماً بأن صرخات الانكشارية تعالت مطالبة بتأمين السلاح[3].

---

(1) تحقق الإصلاح في زمن السلطان محمود الثاني بالقضاء على الانكشارية، وقد تناسى السلطان محمود الثاني بضربه للإنكشارية بأنه ترك دولته دون جيش يحميها (الباحث).

(2) جودت، تقرير أعده للسلطان عبد العزيز وضح فيه ضرورة إيجاد قوات تحمي البلاد، أرشيف رئاسة الوزراء، جودت عسكرية، تقرير رقم156.

(3) أحمد رفيق، مصدر سابق ، ج2، ص357.

لم يفكر السلطان محم ود الثاني بخطواته الإصلاحية التي قضت على الانكشارية التي دونت للسلاطين العثمانيين تاريخاً مشرفاً من الانتصارات حيث أرعبت الغرب الأوروبي، وصدق أقوال الفرنسيين، بأنه خلال فترة زمنية يستطيع أن يكون جيشاً يحمي البلاد، ولهذا سمى جيشه الجديد (عساكري منصوري محمدية) أي العساكر المحمدية المنصورة، وبتغليفها بغطاء ديني، لتجنب العامة الإساءة إليها بألسنتهم [1].

لو أردنا قراءة تاريخ الأحداث في الدولة العثمانية وخاصة الانكشارية، لوجدنا أن سلاطين النشأة تستروا بالدين، وسلاطين الإصلاح تستروا بالدين، وما قاموا به من تحديث وتجديد أعلنوه بمسميات دينية، فالسلطان محمود الثاني الذي سمى عساكره بالعسكر المحمدية المنصورة على مدار عشر سنوات من الجهد والترغيب لم يتمكن من جمع أكثر منه اثنا عشر ألف مقاتل[2]، ولتخوفه من فرارهم حدد الخدمة باثنتي عشرة سنة، فهل هذه القوات الحديثة العهد تستطيع الدفاع عن دولته[3].

لقد لجأ محمود الثاني إلى إصدار فرمان سنة 1824م نص على (أن تقوم مدارس الصبيان بتأمين التعليم الديني لأطفال المسلمين) [4]. وقد قطع الطريق بفرمانه على رجال الدين الذين كالوا عليه التهم، وشيئاً فشيئاً بدأ هؤلاء المعادو ن للإصلاح بتأييده ، وحالما وجد أن أنصاره يطالبونه بضرب الانكشارية نفذ ضربته التي سميت الوقعة الخيرية 1826م.

---

(1) إن عساكره ا لمحمدية المنصورة، تكونت من ثمانية أقسام، وأطلق على وحداتها اسم (رقيب) وعلى رئيس كل وحدة منها اسم مقدم، وتخضع هذه الوحدات العسكرية إلى قائد يسمى أمير الأمراء، للمزيد سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2000، ص154-155.

(2)ismail hakkI, osmanlI tarihi c.5.s.417 مرجع سابق

(3) إذا سُمح لنا إسقاط الحاضر على الماضي، لقلنا إن الدول الأوروبية تسعى دوماً لإفراغ بلاد الغير من قوات ومن أنظمة وتضع هي قوات وأنظمة على مزاجها (الباحث).

(4) bayram kodaman, ikinci Mahmud devri, Ankara 1988.s.296.

لم يهتم السلطان محمود الثاني بالجوانب العسكرية، بل ركز اهتماماته الإصلاحية على النواحي التعليمية والإدارية والاجتماعية، فقد افتتح المدارس الرشدية وعممها على المدن والأقاليم والولايات التابعة للدولة العثمانية، كما افتتح مدارس الطب، وأمر بترجمة المؤلفات العلمية والأدبية إلى العثمانية ولاسيما الفرنسية، وبإصلاحاته يكون قد مهد الطريق أمام ابنه عبد المجيد لتنفيذ التنظيمات .

2 – **التنظيمات العثمانية والقوانين الإصلاحية** 1839-1876

لا يقرأ السلطان محمود الثاني بإرادته وفرماناته بعيداً عن السفارة الفرنسية وتدخلها المباشر في شؤون دولة بدأت بتغيير جلدها، ففرمانه التعليمي سنة 1824م وتحميله الدولة مسؤولية التعليم الرسمي وخاصة للمراحل الأولى، ثم ضربه الانكشارية وإزالتها من التاريخ العسكري العثماني، يفهم أنه فتح الأبواب الإصلاحية والتنظيمية لخلفائه[1].

لم يبقَ أمام أبنه عبد المجيد (1839-1861م) مجالاً إصلاحياً سوى التوجه إلى تنظيم شؤون دولته، لأنه ليس هناك قوة ضاغطة عليه سوى المثقفين وبحسب ما قال رضا سليم أوغلو ﴿ ما عرفت الإدارة العثمانية طبقة أكثر انقياداً للسلطان الحاكم من طبقة المثقفين، فإذا اصطدم السلطان محمود الثاني بطبقة من العلماء معارضة له، فلأ نه لم يسند إليها وظائف ولم يملأ جيوبها بالذهب والفضة، وقد أشار السلطان محمود الثاني إلى بعض المثقفين بضرورة ترجمة المؤلفات الفرنسية وخاصة القانون الفرنسي حتى انكبوا ي ترجمون ما أشار إليهم به ﴾[2].

---

(1) رجب دادا بيراق، التأثير الفرنسي على سياسة السلطان محمود الثاني، أنقره1988، ص135.

(2) رضا سليم أوغلو، المثقفون والسلطان محمود، أنقره 1978م، ص379. (بالطبع ما أشار إليه رضا أوغلو منه انقياد المثقفين أمر نسبي أكثر مما هو ضياع وانقياد. (الباحث).

إذا كانت الإصلاحات قد انعكس تأثيراتها على مركز الدولة وولاياتها، فإن التنظيمات أثرت تأثيراً مباشراً على مجمل الحياة في الولايات وخاصة القضائية، فبفضل تطبيق بنود القانون الفرنسي على إدارات الدولة العثمانية، تضاءل التعامل بالقضاء الشرعي، وغدا الشرع المدني هو القضاء الفعال في الدولة العثمانية، علماً بأن القضاء العرفي الذي احت فظت به الدولة العثمانية تم تداوله بشكل مكثف في بعض الولايات التي تسود الحياة القبلية فيها[1].

اختلف المؤرخون بشأن التنظيمات التي بدأها السلطان عبد المجيد بإصداره فرمان كلخانه خطي (خط غرفة الورد) سنة 1839م، فبعضهم أصرّ على أن هذه التنظيمات جاءت من علٍ وإرضائية بامتياز، ويسوغون إصرارهم بأن السلطان عبد المجيد أصدرها إرضاءً لفرنسا وبريطانيا لمساعدتهما له في حربه ضد محمد علي باشا الذي وصل بقواته إلى كوتاهية سنة 1833م، ويضيفون لولا تدخل فرنسا وبريطانيا لاستمر إبراهيم باشا بن محمد علي باجتياز أملاك الدولة العثمانية التي لا تمتلك قوات عسكرية، لأن ما قام به السلطان محمود الثاني سنة 1826م أفرغ دولته من قوات تدافع عنها[2].

ويعلق إبراهيم خليل أحمد في مقاله إن الدول الأوروبية تسعى دوماً إلى إفراغ البلدان التي تنوي مه اجمتها من قوات دفاعية، أما سليم بك زاده، فيذكر أن الدول الأور وبية (فرنسا وبريطانيا) دفعت السلطان محمود الثاني إلى التخلص من الانكشارية ، لإرغامه على طلب

---

(1) سليم بك يلماز، أزمات السلطان محمود الثاني، استانبول 1970م، ص179.

(2) هكذا هي الدول الأوروبية عندما تتقدم بمشروع إصلاحي لأي دولة، فإن أول ما تعمله هو تدمير الجيش والقوات المسلحة ولو أسقطنا الماضي على الحاضر وشاهدنا ما فعله الاستعمار بالعراق وفعله باليمن بعد ثورة ما يسمى بالربيع العربي من هيكلة لقوى الجيش، والأمن لإضعافها وتفكيكها ، وهم يسعون إلى تطبيق ذلك.

مساعدتها عندما يواجه أزمات خارجية، وما أكثر الأزمات التي ستواجه دولة بدون جيوش[1].

لم يبقَ أمام السلطان عبد المجيد ما يصلحه في دولته، فلقد تخلص من رأس الفساد وما تبقى من مشاغبين إداريين أو غير إداريين، القوانين التي طبقت ترغمهم بالالتزام وإلا فالمحاكم القضائية المدنية تنتظر هؤلاء، لأن الشعار أو الهدف الذي ساد في مركز الدولة وهو اللحاق با لركب الحضاري، وأي مخل بالأمن يتهم بإيقاف عجلة التطور المنشودة، فالجيش نظامي والقوانين المزمع تطبيقها حديثة وغريبة بامتياز ، وتشمل الإدارة والقضاء والتعليم والخدمات الأخرى.

وليس المهم أنها مقتبسة، المهم أن الدولة العثمانية خلعت جلدها ، وارتدت جبة ، قد تنقلها إلى الحضارة كما يقول يلماز في مؤلفه[2].

لم يكن خط كلخانه الذي أصدره السلطان عبد المجيد إرضائي بح سب رأي معظم المؤرخين، فها هو فرم ان شريف همايون خطي الذي صدر سنة 1856م هو الآخر خطوة إرضائية ثانية، قام بها السلطان عبد المجيد لإرضاء فرنسا وبريطانيا اللتين قاتلتا معه ضد روسيا التي أعلنت الحرب عليه، في حين تذكر نادية محمود مصطفى أن الأمر يقتضي القيام بإصلاح جذري حقيقي واقعي، يشمل المؤسسات التي تفتقر إلى قوانين ونظم الحكم بعدما عجزت المؤسسات القديمة عن القيام بذلك

التقدم والتطور بالقول: العثمانيون سادة أوائل في مجال التقدم والتطور، لكن السلاطين الذين قبعوا في قسم الحرملك لم يكن لديهم رغبة في إحداث تطور ، وكذلك البطانة التي تحيط بهم، وأيضاً أوروبا حجبت عنهم أي تطور أو فكر يسهم مستقبلاً في تقدم العثمانيين وتطورهم، وإلا كيف سيتدخلون في شؤونها إذا كانت متطورة[3].

---

(1) سليم بك يلماز، ألاعيب الدولة الأوروبية، أنقره 1965م، ص217.

(2) نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط1، القاهرة 1996م، ص997-1002.

(3) رضا نور، العبث العثماني السلطاني، مجلة الظنين، العدد 9.

السلطان عبد المجيد الذي أنقذوه من أزمتين هما مهاجمة قوات محمد علي لأراضيه ودفاع فرنسا وبريطانيا عنه في حرب القرم التي أعلنتها روسيا ضده[1].

يعلق قيس العزاوي على مصطلح التنظيمات بالقول: بإنها جاءت نتيجة المطالبة الشعبية، وإصرار المصلحين على ضرورة تجاو ز مرحلة الترهل والتدهور العام الذي يعصف بالدولة آنذاك[2].

تفاوتت آراء الكتّاب والمؤرخين العثمانيين بشأن التنظيمات، فمن قائل إنها أخرجت الدولة من الفوضى والاضطراب، وأكدت تلك الفوضى العارمة أن الدولة بحاجة ماسة إلى ضوابط إدارية واجتماعية واقتصادية، كما أن تلك التنظيمات إذا طبقت ستنظم علاقة مركز الدولة بالولايات التابعة لها.

أما دعاة الإصلاح ومؤيدوه، فقد أكدوا أن التنظيمات بدلت جلد الدولة، وأولت عباقرتها اهتماماً لائقاً بعدما تم تجاهلهم لقرون عدة، والسبب في هذا الإهمال مركزية القرار ووحدانيته، وعدم السماح لرواد الإصلاح تبني مشاريع إصلاحية أو مشاركتهم في سياسة الدولة، علماً بأن التنظيمات جاءت متأخرة، على الرغم من أنها طبقت بتوجيه غر بي[3].

عملت الدولة بموجب التنظيمات حيث طبقت المساواة أمام القانون بين المسلمين والمسيحيين، وتكلفت الدولة بمثل هذا لأول مرة في تاريخها، وقد أفاد بعض الكتاب أن التنظيمات التي طبقتها الدولة العثمانية أطالت من عمرها، ولكن الأمر ليس كما تصور بعض الكتّاب، فالتنظيمات لم تسهم في إطالة عمر الدولة العثمانية، هذا من جهة ومن جهة أخرى

---

(1) يلماز، ألاعيب الدول الأوروبية، ص257.

(2) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية (قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، مرجع سابق، ص36-37.

(3) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1169-1917، بغداد 2001، ص31.

عدم انتهاء أوروبة من مشكلاتها الداخلية[1]، أُعجز أوروبا آنذاك عن ترتيب أمورها ، ومن هذا المنطلق، فإن التنظيمات أحدثت تبدلاً جذرياً في أنظمة الدولة أبرزها : .

1 حررت الأنظمة والقوانين من التبعية التقليدية أو الازدواجية.

2 أسهمت في تكوين جيش حديث منفصل عن تدخل العلماء.

3 إخراج العلم من هيمنة رجال الدين ورقابتهم.

4 سيادة القضاء المدني بدلاً من القضاء الشرعي.

لقد أفرزت التنظيمات رغم تغريبها أو اقتباس ها من الغرب الأوروبي ، خطوات إصلاحية بدلت وجه الدولة ، ونقلتها إلى مصافي الدول المتجهة إلى التطور بعدما كانت مستقرة في قاع الجهالة والتأخر.

إذا كانت فترة التنظيمات ، قد استغرقت جهد السلطان عبد المجيد 1839-1861م والسلطان عبد العزيز 1861-1875م، فإن السلطان عبد الحميد الثاني ، كاد أن يطبق وحدانية القرار كالسابق، لكن الظروف المحلية والدولية حالت دون تحقيق مراده.

أبرز الفرمانات والقوانين التي أفرزتها التنظيمات 1839ـ 1876م :

أ – خط شريف كلخانه1839[2]:

عدّ المؤرخون أن صدور خط شريف كلخانه أول خطوة باتجاه تنظيم البلاد، وقد أصدره السلطان عبد المجيد (1839-1861م)، إثر وقوف الدول الأوروبية إلى جانبه ضد مهاجمة قوات محمد علي لأراضيه، وقد سُرت الدول الأوروبية من إعلانه، وحضت السلطان للعمل بموجبه، لاسيما دول أوروبا التي كانت على معرفة بانقسامات رجال

(1) محمود عامر، اغتيال الدولة العثمانية، تحت النشر، ص87.

(2) خط شريف كلخانه: خط شريف معناه (مرسوم سلطاني وقعه بخطه)، أما لفظة كلخانه فهي مؤلفة من لفظتين : كل معناها الورد وخانه : معناها غرفة، وهذا يدل على المكان الذي تلي به الفرمان السلطاني. للمزيد: ماري ملزباتريك، سلاطين بني عثمان، ط 1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت 1986، ص72. (للمزيد ملحق رقم 1).

الدولة العثمانية، فالمحافظون منهم طالبوا بالتراجع عن الإصلاحات التي باشرها السلطان محمود الثاني، وكانوا يمثلون الأكثرية في الدولة، أما القسم الثاني فقد كان متحمساً لتطبيق التنظيمات، وطالبوا السلطان عبد المجيد بالذهاب إلى أبعد من ذلك، كما شجعوه على ضرب كل المعارضين[1].

عهد السلطان عبد المجيد إلى الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا، بإعداد فرمان خط كلخانه، وطلب إليه قراءته على الناس علانية، وبقراءته أصبح حقيقة واقعية لا يستطيع السلطان التراجع عنها، و لإسكات خصوم الإصلاح هددهم باعتماد أسلوب القوة حيالهم، وقد شملت الحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية العمل على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: واقتصرت على الإصلاح الداخلي لإدارات الدولة والعاملين بها.
- المرحلة الثانية: اعتماد فلسفة الإصلاح الأوروبي الغربي التي بدأها السلطان سليم الثالث سنة 1793م، و عهد إلى رواد الإصلاح ومؤيدي ه اقتباس النمط الأوروبي الذي ينسجم مع واقع الدولة دون تعرض الدولة لأضرار ، بسبب اتساع دائرة الاقتباس[2].

لقد ضم المرسوم السلطاني المسمى (كلخانه) عدة نقاط إصلاحية، معلناً أن الفساد تجذّر بالدولة منذ أكثر من مئة وخمسين سنة، فضاعت حقوق الرعية، ولاسيما بالفترة الأخيرة، وبناء على ذلك ينص الدستور على أن:

1 ـ لا يجوز الحكم بالإعدام ولا السجن ولا النفي لأي مواطن ما لم تقره المحكمة في جلسة مفتوحة.

2 ـ لا يمكن طلب ضرائب أو رسوم أو أي خدمات زائدة من الشعب ، عدا الضرائب التي تفرضها القوانين المرعية.

---

(1) يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، استانبول 1990م، ترجمة إلى العربية، عدنان محمود سليمان، وراجعه محمود الأنصاري، ج2ن ص26.

(2) رياض أحمد آغا، الإصلاحات العثمانية وانعكاساتها، استانبول 1958م، ص242.

3 ـ لا يجوز تجنيد أي مواطن خلا فاً للقانون أو إبقاؤه في العسكرية مدة أطول من المدة المنصوص عليها في القوانين المرعية.

4 ـ لا يجوز لأي موظف أن يتعدى حدود صلاحياته الممنوحة له قانونياً.

5 ـ يجوز لكل مواطن الاشتغال بالتجارة والزراعة والصناعة بحرية تامة .

6 ـ لا يكون للباديشاه بالذات حق سجن أو نفي أي شخص[1].

7 ـ يُقسم الباديشاه على رعاية أحكام الدستور.

8 ـ تطبق التعديلات فوراً بإنشاء المؤسسات اللازمة لها في كل الإيالات.

9 ـ يُعد الصدر الأعظم المسؤول الأول عن تنفيذ هذه الإجراءات.

هكذا بدأ مرسوم كلخانه بتحديد المواطن ة، وما لها وما عليها ، وكذلك صلاحيات السلطان، وأبطلت كل القرارات أو الفرمانات التي كان السلطان يمتلكها[2].

ومن أهم ما ورد في فرمان كلخانه خطي أن الباديشاه يقوم بواجبات السلطنة و لا يحكم ويتحمل مسؤولية التصديق على قرارات الحكومة وعرائض الصدارة بصورة تلقائية.

لقد صفع فرمان كلخانه صلاحيات السلطان بشدة، ووضع الولايات التابعة له بالمساواة مع عاصمة الباديشاه، وهذا إجراء لم يتصور ه فرد عثماني أو غير عثماني بغية الوصول إلى مرحلة تتساوى صنعاء باستانبول، وأن الدستور غير السلطان، والسلطان عليه واجبات، وحقوق الحكم والسهر على تنفيذ بنود الدستور.

فضلاً عن ذلك فبموجب الدستور الذي أقره (كلخانه) ليس هناك مواطن عثماني ومواطن غير عثماني للولايات التابعة للدولة العثمانية[3].

---

(1) باديشاه، كلمة فارسية وتعني، سلطان، ملك.

(2) أوزتونا، مرجع سابق، ج2، ص33.

(3) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة إلى العربية، بشير السباعي، القاهرة، 1992، ج2، ص67.

لقد تبنى مصطفى رشيد باشا سياسة الإصلاح، وسعى بكامل جهده لتنفيذ ما ورد في الفرمان الذي أعلنه، وقد أيده عدد من الإصلاحي ين الذي أرادوا التخلص من وحدانية القرار وإلوهية السلطان الحاكم[1].

رغم الإصلاحات التي وردت في المرسوم، إلا أن المسلمين عدّوها عملاً عدائياً ضدهم وأن المسيحيين انتصروا عليهم، لكنهم أدركوا أن إيجاد نظام ثابت للضرائب كبديل عن نظام الالتزام منحهم متسعاً لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، لأن حياتهم قائمة على الزراعة وضرائبهم أكثر إرهاقاً لهم من غيرهم ، ولكنهم تألموا وتأففوا من المساواة بالمسيحيين واليهود[2].

وما قاله الصدر الأعظم رشيد باشا لوجال الدين من المسلمين والمسيحيين واليهود الذين اجتمعوا في جزيرة (متلين) باسم السلطان « يا أيها المسلمون والمسيحيون واليهود، إنكم رعية إمبراطور واحد وأبناء أب واحد، إن السلطان يسوي بينكم جميعاً »[3] .

إن إعجاب مؤيدي الإصلاح في فرمان شريف كلخانه، لم يرضِ الرأي العام العثماني المسلم. إضافة إلى ذلك فإن قسماً كبيراً من العلماء استنكروا وكفروا مصطفى رشيد باشا بحجة أن معظم مواد مرسوم شريف كلخانه منافية للقرآن وخاصة المساواة بين المسلمين والمسيحيين، وإن نتائجه ستكون وخيمة، وستؤدي إلى إثارة القلاقل والاضطرابات، غير أن الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا تجاهل احتجاجهم، واستمر في مسيرته الإصلاحية التي بحسب رأيه سوف تسهم بتنظيمات عبد المجيد وخطواته إلى بناء دولة حديثة، وقد اتبع الشدة والحزم حيال العابثين بالحركة التنظيمية[4].

---

(1) زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ الدولة العثمانية، القاهرة2010م، ص308.

(2) أمل بشور، سورية ولبنان في عصر الإصلاح العثماني، بيروت، 2006، ص290.

(3) نجم، مرجع سابق، ص310.

(4) المرجع نفسه، ص309.

أدرك الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا [1] أن نجاح مساعيه لن تتحقق إلا ع لى الرعايا العثمانيين في نطاق أسس المجتمعات العصرية، ولن تلغى التعديات على الحريات والأشخاص والممتلكات إلا بعد إجراء محاكمة قانونية[2].

إن شعور المصلحين بضرورة اعتماد القوانين العلمانية الغربية، جاء لتوسيع مبدأ المواطنة التي كان يمتلكها العثماني مسوغاً ملكيته هذه بالانتصارات التي حققها على البيزنطيين ومتجاهلاً مشاركة جميع ا لقوى له. ولهذا فقد أصدر عالي باشا الذي خلف مصطفى رشيد باشا في منصب الصدارة سنة 1840م قانوناً جزائياً سماه (قانون الجرائم) وكان من أبرز بنوده الإساءة المعنوية للغير كالحسب والنسب والمواطنة الخاصة وما شابهها[3].

لقد عممَّ مصطفى رشيد باشا بنود فرمان كلخانه إلى الولايات التابعة للدولة العثمانية كافة، وحذر الولاة من ارتكاب ما يسيء إلى بنود هذا الفرمان، غير أن مبدأ المساواة الذي تغنى به المصلحون العثمانيون كان فقط، للنشر وللاستهلاك الخارجي. وما طُرح من مساواة وإدارة منتظمة وتمثيل حكومي شعبي وتطور ثقافي بقي غامضاً وغير مؤكد[4].

وقد أكد المراقبون الأوروبيون ذلك حيث لمسوا تناقضاً بين المرسوم وبين تطبيقه، وجلى ما حُقق فعلياً / حصول رشيد باشا على ثقة الشباب المتطلع إلى التغيير، فعمد إلى إرسال أعداد كبيرة بعضهم منح دراسية والبعض الآخر زيارات استطلاعية، ولم تمضَ عدة سنوات حتى غدا الجميع يباركون الحركة الإصلاحية المجيدية (نسبة للسلطان عبد المجيد).

---

(1) أحمد آغا، مرجع سابق، ص 385.

(2) كان الولاة قبل حركة الإصلاح يتمتعون بصلاحية إعدام أشخاص ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم، وكانت ولاية اليمن من أكثر الولايات التي تصرف ولاتها على مزاجهم. للمزيد:

Gibb and bowen, Islamic society, vol part, 1.p139.

(3) لطفي باشا، تاريخ لطفي 1293هـ، ج6، ص15، 102، 104.

(4) بشور، مرجع سابق، ص280.

لم يكتفِ مصطفى رشيد باشا بتنشيط الإدارة والتعليم، بل أسس نظاماً دبلوماسياً خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، وتعد خطوته هذه نقلة نوعية للدبلوماسية العثمانية الحديثة [1]. فمن خلالها تكفل للشعوب القاطنة في الدولة العثمانية الحفاظ على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم مهما تنوعت جنسياتهم [2].

رحبت الدول الأوروبية بمرسوم كلخانه، التي وجدت فيها استمراراً لمصالحها في ممالك الدولة العثمانية، فضلاً عن ذلك فقد تمكنت أوساطها السياسية والدبلوماسية من إدخال النظم الأوروبية إلى هياكل ومؤسسات الدولة، وفرضت علمانية مقبولة من قبل الجميع، وقد أمنّ تطبيق مواد مرسوم كلخانه للأوروبيين مدخلاً رسمياً للتدخل بشؤون الدولة العثمانية وليس السياسية فقط وإنما الاقتصادية[3].

أما على صعيد الإصلاح التشريعي، فقد صيغت قوانين جديدة حيث وضعت منهجاً إصلاحياً عظيماً، لكنه لم يصل إلى مرتبة محمد علي باشا في الإصلاح [4].

تلقت معظم ولايات الدولة العثمانية بنود مرسوم كلخانه بارتياح، غير أن أهالي الولايات، كانوا واثقين من عدم التزام الولاة بتطبيق ما جاء فيه، ومهما كان الأمر فإن الرعايا العثمانيين أصبح لديهم مسوغ شرعي للاحتجاج على ولاة الأمر لدى ارتكابهم مظالم حرّمها الدستور الذي حدّ من صلاحيات السلطان نفسه.

حذّر الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا من العبث ببنود المرسوم، وعدّ كل مخالفة مهما كانت صغيرة سيعاقب مرتكبوها، ولتحقيق تطبيق بنود المرسوم عهد للمحاكم المدنية بالإشراف على التنفيذ، وتقديم المخالفين إلى المحاكم المختصة لتنفيذ العقوبات بحقهم [1].

---

(1) نينل الكسندر فنادولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة أنور محمد إبراهيم، المطابع الأميرية، 1999م.

(2) إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية والتاريخ الإسلامي الحديث، الرياض 1998، ص53.

(3) لطفي، مصدر سابق، ج5، ص87.

(4) ahmet cevdet paşa, tezakIr, istanbuL, 1303.s.70.

ب – شريف همايون خطي1856م:

توقفت الإصلاحات عقب إخراج مصطفى رشيد باشا من الوزارة على يد الرجعيين الذين تضررت مصالحهم، ولاسيما بعدما يئسوا من عجز بعض رجال الدين عن إسقاط ما جاء به المرسوم من إصلاحات، ولهذا عدّت الفترة من بدئ حرب القرم سنة 1853م حتى سنة 1874م بالمرحلة الثانية للتنظيمات العثمانية.

أصرّ المصلحون الذين خلفوا مصطفى رشيد باشا على ضرورة متابعة الإصلاحات رداً على عجز القوات العثمانية عن مجابهة القوات الروسية، فضلاً عن إقناع أوروبا بأن حكومة السلطان قابلة للتطور والتحديث، وقد استجابت أوروبة لرغبة الإصلاحيين العثمانيين وتعهدت بتقديم المساعدات اللازمة. ولتأكيد الإخلاص لتطبيق الإصلاح، لجأ الإصلاحيون إلى إعادة تنظيم (مجلس الأحكام العدلية) تحت اسم (المجلس العالي للتنظيمات) وبُدء بالإشراف على عمل الوزارات، وطبقت القوانين وفرضت رقابة مشددة على أعمال الوزير الأعظم (الصدر الأعظم)، ونفذت عقوبات عدة بحق الفاسدين والمرتشين والمخلين بالوظيفة من البيروقراطيين[2].

لم يقم المجلس العالي للتنظيمات باتخاذ قوانين جديدة، ولم يقدم اقتراحات تشريعية جديدة، علماً بأن الحرب منحته فرصة ثمينة للقيام بمثل ذلك من خطوات إصلاحية تعطى مصداقية لحلفاء الدولة العثمانية بجدية ذلك، إزاء هذا التكاسل لجأ حلفاء تركية (فرنسا وبريطانيا) إلى ممارسة ضغط عليها لإلغاء عاملي تمييز في المجتمع العثماني أولهما الجزية وثانيهما منح رعاياها كافة من غير المسلمين حق الخدمة العسكرية [3]، لأن اقتصارها على

---

(1) لطفي باشا، المصدر السابق، ج6، ص358، للمزيد (ملحق رقم 2).

(2) جودت باشا، تاريخ جودت، مصدر سابق، ج 8، ص 451، (لم يكن السلطان عبد المجيد راغباً بالتوقيع على شريف همايون خطي).

(3) راضي ياغي أوردغلي، التنظيمات العثمانية، استانبول1988م، ص75.

المسلمين فقط، وحرمان الآخرين لا يتناسب مع تطورات العصر والخطوات الإصلاحية التي بدأتها الدولة العثمانية[1].

أصرت دول الحلفاء على عقد اجتماع في استانبول، بعدما اقتربت الحرب من نهايتها واجتمع الحلفاء (فرنسا، بريطانيا، النمسا) في استانبول، وجرت مناقشات مطولة ما بين السفير البريطاني ستانفورد وزميليه توفينيل وبروشكين من جهة، ورشيد عالي باشا الصدر الأعظم وفؤاد باشا وزير الخارجية من جهة أخرى، وتوصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بإنجاز دستور قبل عقد مؤتمر السلام في باريس لقطع الطريق على روسيا ومنعها من الاحتجاج على ما ورد في خط شريف كلخانه، لأن مسيحي الدولة العثمانية محتجون على بعض بنوده المتضمنة إلغاء الإعفاءات والامتيازات التي كانت الكنائس تتمتع بها ، وفرض الضرائب على أملاك المسيحيين[2].

لم يكن السلطان عبد المجيد راضياً عن تلك الإصلاحات، لكنه اضطر على توقيع إعلان خط شريف همايون في 18 شباط سنة 1856م وذلك قبل أسبوع من انعقاد مؤتمر السلام في باريس[3].

تباينت المواقف الدولية حيال مرسوم خط شريف كلخانه 1839م، وخط شريف همايون سنة 1856م، وعدّ المرسوم الثاني التزاماً دولياً، فقد شهدت عليه الدول الأوروبية، وألزمت الدولة العثمانية بتنفيذ بنوده كافة[1].

---

(1) جودت باشا، تذاكر، مصدر سابق، ص178، (بهذا الخصوص تكلمت أوروبة عن مسيحيي الدولة العثمانية).

(2) شفيق جحا، التنظيمات أو حركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية 1856-1876م، مجلة البحوث الأمريكية ببيروت 1965، ص109.

(3) جحا، التنظيمات أو حركة الإصلاح، المرجع السابق، ص110.

أبر ز ما جاء في مرسوم خط شريف همايون

1 حق المساواة بين المسلمين والمسيحيين في الخدمة العسكرية والتقاضي أمام المحاكم، وجباية الضرائب والالتحاق بالمدارس، والتعيين في الوظائف الحكومية الرسمية.

2 ضمان حقوق جميع رعايا الدولة من المسيحيين، وإثبات الحقوق الممنوحة لهم، وكذلك حقوق بقية الطوائف الأخرى أي (اليهودية) وحرية ممارسة شعائرها الدينية، وتطبيق المساواة في المعاملة[2].

3 أكد المرسوم على الدولة العثمانية ضرورة تطبيق بنود خط شريف كلخانه، ومسؤوليتها بضرورة الحفاظ على أرواح وأملاك مواطني الدولة[3].

4 أكد المرسوم على توسيع دائرة المحاكم المختلطة للفصل في القضايا الجنائية والتجارية، وأن يضم القضاء قضاة من مسلمين وغير مسلمين، ووجوب إجراء جلسات المحاكمة بصورة علنية، كما دعا إلى إصلاح أحوال السجون وإلغاء العقوبات الجسدية كافة[4].

5 قرر المرسوم تنظيم ميزانية الدولة في كل عام من خلال إجراء دقيق للواردات والصادرات[5].

إن موافقة الدول الأوروبية التي اجتمعت في باريس على إجراءات التنظيمات في الدولة العثمانية، وضعتها أمام واقع لا مفر منه، فبفضلها أصبحت الدولة العثمانية جزءاً من

---

(1) إن مرسوم شريف همايون منح الدول الأوروبية التدخل علانية بشؤون الدولة العثمانية بحجة مراقبة تنفيذه. (للمزيد محلق رقم 2 وقد تألم السلطان عبد المجيد عندما وقع عليه).

(2) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة بستاني، بيروت1980م، ص16.

(3) سيار الجميل، تكوين العرب الحديث1516-1916م، الموصل 1991، ص342 وما بعد.

(4) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت1984م، ص235.

(5) الجميل، تكوين العرب، المرجع السابق، ص243 وما بعد.

المجتمع الدولي الملتزم بالإصلاح في دوله جميعها، ولهذا اضطر المصلحون العثما نيون على الإسراع في تنفيذ بنود خطي شريف كلخانه وخط شريف همايون[1].

لقد حمّلت الدول الأوروبية ا لدولة العثمانية عبئاً ثقيلاً غير قادرة على تحمله، لأن صعوبات قوية كانت تحيط بهذه الدولة (الإمبراطوريق)، فهناك معارضة داخلية ممن شعر بأن بعض بنود خط شريف همايون ، عرّض مصالحها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأخطار جمة، يضاف إلى ذلك فإن المجتمع العثماني غير مؤهل لتنفيذ إصلاح جاءه من الخارج دون مراعاة للظروف والبيئة.

من المستحيل أن تتمكن الدولة العثمانية من تنفيذ حتى بعض بنود الفرمان، لأن سكان ولاياتها مختلفة تماماً في تركيبتها الدينية، ناهيك عن الضرائب التي فرضت على تلك الولايات نتيجة حرب القرم، فهناك بيروقراطية تقليدية تكونت نتيجة التراكمات الاجتماعية والوظيفية، وهناك رجال صنعتهم الإصلاحات ، فوّلد هذا التباين فروقاً جوهرية في سلوك واتجاه كل منها، فلجؤوا إلى التمرد[2]، ومورست أعمال سلب ونهب وسطو، وعجزت الدولة العاجزة أصلاً عن استيعابها أو احتوائها، فتذرعت بعض زعاماتها بما يسمى بالاتجاهات القومية، وتعرضت بعض تلك الولايات إلى حرب دامية مثّل لبنان واحدة منها، ووقف رشيد باشا عاجزاً هو الآخر حتى عن تنفيذ إصلاحات اقترحها نفسه على السلطان[3]، غير أنه دفع إلى الدولة عدداً من المصلحين البارزين، أمثال: أحمد جودت باشا، وعالي باشا، وفؤاد باشا، وتوزع هؤلاء المناصب، وسعوا جاهدين إلى إجراء إصلاحات لرعيتهم من باب المصداقية ، وليس بهدف إرضاء المجتمع الدولي، لأن هؤلاء الإصلاحيين

---

(1) أوردغلي، التنظيمات العثمانية، مرجع سابق، ص140.

(2) لطفي باشا، مصدر سابق، ج5، ص245. (للمزيد، ملحق رقم 3 في قسم الملاحق).

(3) تولى رشيد باشا الوزارة في ربيع 1857م، ثم عزل في تموز من العام نفسه، وعاد إليها في تشرين الثاني من العام نفسه، توفي في 7 كانون الثاني سنة 1857م.

(المصلحين) أدركوا أن تطبيق الإصلاح لم يعد يهم الدول الأوروبية التي عمقت مصالحها السياسية في بنية الدولة العثمانية من خلال الإصلاحات، وبعدما منح مؤتمر السلام في باريس تلك الدول تأشيرة دخولها إلى إمبراطورية يشكو المصلحون فيها أكثر من شكوى رعاياهم[1].

ج – قانون الأراضي1858م:

بالرجوع لحيازة الأراضي في الدولة العثمانية، فقد أفادت المصادر والمراجع العثمانية أن القوانين التي صدرت في القرن السادس عشر هي التي نظمت حيازة الأراضي في المناطق التي سيطر عليها العثمانيون، وقد طبقها العثمانيون بادئ الأمر في إيالتي الأناضول والروميلي، وفيما بعد طبقت بدرجة ما في بعض الولايات العربية، وتُعد ولاية أو إيالة اليمن غير مؤهلة له[2]، لأن العثمانيين لم يتمكنوا من إجراء مسح للأراضي اليمنية، ناهيك إلى أن معظم أراضي اليمن جبلية، وما وجد فيها من مدرجات على سفوح الجبال، أعدّ ه اليمنيون عبر سنوات من الجهد الشخصي، رغم الصراعات الدائمة على أرضهم .

لقد قسمت الدولة العثمانية الأراضي إلى ثلاثة أنواع:

- النوع الأول : أراضي جرداء، ك الداخل الليبي والجزائري وبعض مناطق اليمن، وقسم من أراضي الجزيرة في سنجق دير الزور، أو أراضي مليئة بالمستنقعات للدرجة التي تجعلها غير صالحة لأغراض الزراعة، ك ما في مستنقعات أبي نجيم في ولاية ليبية التي لم يتم استصلاحها حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد الوالي محمد باشا، وبعد استصلاحها سماها (المجيدية) تيمناً بالسلطان عبد المجيد، أو في سنجقي (حمص وحماه) في ولاية سورية.
- النوع الثاني: المناطق المليئة بالمعادن أي التي تحتوي مناجم (سهل تهامة).

---

(1) الجوائب، بشأن تبني رشيد باشا الاعتدال في تغييراته الجذرية، عدد990 صفحة، ص294.

(2) مصطلح إيالة يساوي مصطلح ولاية، وهو مصطلح إداري، ظل معتمداً حتى عهد التنظيمات.

- النوع الثالث: المناطق الخضراء، كما في لواء أب و تهامة في اليمن وسهول حمص، وحماه.

عدا عن هذه الأنواع الثلاث هناك أنواع أخرى، أراضي الغابات وأراضي المراعي والأراضي الصالحة للزراعة والبساتين والكروم[1]، لقد نص القانون العثماني على أن كل أرض صالحة للزراعة هي ملك للدولة، ما عدا الأراضي المخصصة للأوقاف، وقد حدد القانون ماهية الأراضي الزراعية ، بأنها الأراضي الصالحة التي سماها القانون أراضي ملك، فهي الأراضي التي تحيط بكل منزل، شريطة ألا تزيد عن نصف دونم، وهناك أراضي ملك إذا أقيم مباني على أرض الميري[2].

لقد عانى الفلاحون وأصحاب الأراضي في اليمن الكثير من تعسف الجباة الذين يجبون ضرائب الأراضي أو واردات الأوقاف، علماً بأن الأراضي في الدولة العثمانية ، عوملت بحسب الشريعة الإسلامية، ومع تطبي ق التنظيمات، عوملت الأراضي على مبدأين، مبدأ الشريعة الإسلامية، ومبدأ القوانين الأوروبية المستوردة، وعندما صدر قانون الأراضي في 21 نيسان 1858م، هدف إلى القضاء على الالتزام والإقطاع العسكري[3].

كما هدف إلى وضع تنظيم شامل للأراضي بغية تحسين واقع الفلاحين وحالتهم المعاشية[4].

---

(1) إسماعيل خسرو، توركيه كوي اقتصاداتي، استانبول 1297م، ص20 و50 وما بعد.

(2) لم تفدنا المصادر أن هناك مباني أقيمت على الأراضي الأميرية، وإن وجدت فهي نادرةً جداً . (أنظر ملحق رقم 3).

(3) الإقطاع العسكري، قسم الأراضي إلى تيمار دخله لا يزيد عن 20 ألف أقجة، وزعامت دخله أقل من مئة ألف أقجة، وما زاد عن مئة ألف يعد ملك خاص . (يمكن مراجعة ملحق رقم (3) المتعلق بالأراضي).

(4) محمد سهيل طقوش، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار العلم، بيروت، 1995، ص416.

على الرغم من اعتماد القوانين الأوروبية وتطبيقها على الأراضي في الدولة العثمانية، فإن القوانين عدّ ت الأرض ملكاً للدولة، وما يفوض منها هو حق تصرف ، لا حق ملكية، ونصت القوانين على أن أحكام الأراضي المدرجة وفق نظام القانون الجديد الذي اعتمد منذ سنة 1858م هو قانون إلزامي، ولا خيار فيه إلا للدولة المالكة[1].

وجاء في قانون الأراضي لسنة 1858م في مادته رقم (21)، أن الأراضي في الدولة العثمانية قسمت إلى خمسة أقسام وذلك على النحو الآتي:

1 -الأراضي المملوكة، وهي أربعةأنواع:

أ. الأراضي العشرية، أي الأراضي التي وزعت وملكت لأشخا ص في أثناء الفتوحات الإسلامية، (وقد طبقت على أراضي سهل تهامه).

ب. الأراضي التي تم فرزها من الأراضي ا لأميرية، وسلمت لأشخاص بشكل سليم، (لم نعثر على أراضي أميرية في ولاية اليمن).

ج. العرصات الموجودة داخل القرى والقصبات والصالحة للسكن[2].

د. أراضي خراجية، وهي الأراضي التي أبقتها الدولة بأيدي أصحابها مقابل دفع خراجها. (طبقت على أراضي لواء إب بكثافة).

2 -الأراضي الأميرية، وهي الأراضي التي تمت مصادرتها من شخصيات، وغدت رقبتها إلى بيت المال، وواردتها إلى الخزينة العامرة.

---

(1) خليل إبراهيم الخالد ومهدي محمد الأزدي، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، بغداد 1980م، ص52.

(2) مصطلح العرصة يعني الأرض وجمعها (عرصات)، للمزيد أحمد زكي بقالين، قاموس المصطلحات و الأساليب العثمانية (التركية)، استانبول 1954، ج1، ص71.

3 -الأراضي الموقوفة، أي أراضي الوقف وليس للدولة يد عليها، ولكن لها حق مراقبة إيراداتها، إنْ لم تكن أوقفت وقفاً خاصاً [1]. (أراضي الوقف في ولاية اليمن محددة قياساً ببقية الولايات الأخرى).

4 -الأراضي المتروكة، وهي الأرضي المخصصة للمراعي أو لطرق وما شابهها.

5 -الأراضي الموات: وهي الأراضي المهجورة والخالية والبعيدة[2].

بقي القول إن الدولة العثمانية منذ قيامها تعاملت مع الأراضي التي تستولي عليها بتوزيعها على ضباط السباهية (الخيالة)، وإذا كان تلك الأراضي استراتيجيه كالأراضي الواقعة على الجبهة الإيرانية، أو أراضي ساحل البحر الأحمر في اليمن وأراضي جزيرة كمران، فلا توّزع ، وهناك أراضٍ ، استولت عليها الدولة وأعادتها إلى أصحابها ، إذا كانوا مسلمين، وبعلم وموافقة من علمائهم ، شريطة دفع الخراج والجزية معاً، وإذا كانت الأراضي للمسيحيين فتفرض عليهم ما نص الشرع الشريف مع بقاء الأراضي للدولة، لأن الأراضي التي استولت عليها، وبحسب رأي بعض الفقهاء ، فهي تسهم في توسيع رقعة الدولة، أو هناك أعمال مفيدة تمارسها الدولة على تلك الأراضي، مثل إقامة الجسور والعمران، وهي في هذه الحالة تعهد ها إلى جنودها ، عنده ا يطلق عليها أراضٍ مملوكة ، وهناك أراضي تضع الدولة يدها، عليها، وتسمى أراض غير مملوكة ، فالأرض المملوكة تقسم إلى أربعة أقسام:

أولاً – الأراضي العشرية، ويؤخذ العشر منها في كل عام ، عند بدء الحصاد لبيت المال. وهي على ثلاثة أنواع:

---

(1) أخضع السلطان عبد الحميد الثاني، الوقف لمراقبة شديدة، وعندما وجد تلاعباً بواردات أمر بمصادرته، إلا الوقف الذي خصص للتعليم، فإنه أبقاه وأخضعه للمراقبة.

(2) إبراه يم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916، ا لموصل، 2005، ص199 وما بعد.

1 -الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالفتح وتم توزيعها بين الفلاحين .

2 -الأراضي التي اعتنق أهلها الإسلام وبقيت الأراضي في حوزتهم ، كما حدث في منطقة الروميلي.

3 -الأراضي الميتة التي أحياها إنسان ما، وحوّلها إلى أراض صالحة للزراعة، ودخلت في ملكه، شريطة أن يكون من المسلمين[1].

ثانياً : الأراضي التي قبل أصحابها الصلح مع المسلمين على أن تظل بحوزتهم شريطة دفع الجزية والخراج معاً لبيت المال عن كل فرد لم يدخل في الإسلام.

مثال: خيبر مدينتان من خيبر تم فتحهما صلحاً من قبل المسلمين، وقد أبقى المسلمون الأراضي بحوزة أصحابها شريطة أن يدفعوا نصف المحصول، وفي هذه الحالة تسمى (خراج المناصفة).

أما نجران، فإن أه لها قبلوا الصلح مع ا لمسلمين، وتعهدوا بدفع مال مقداره (ألفان من الحلية) كل عام أي لباس، وهذه تسمى جزية مشتركة لأنها تشمل كل المدينة، وحدث مثل هذا في العراق والحيرة أيام الخليفة أبو بكر الصديق والخليفة عمر مقابل جزية، وقد استحسن الصحابة كافة ذلك الإجراء، لأن الإسلام أجازه.

في واقع الأمر، فإن الأراضي الخراجية تقسم إلى (مملوكة) و(غير مملوكة) المملوكة يحق لصاحبها التصرف بها، أما الأراضي غير المملوكة فلا يحق لمالكها التصرف بها دون إذن من بيت المال والدولة، لأن لهما الحق في هذه الأراضي، ولأن خراجهما يعود لهما، وصاحبها هو بمثابة مستأجر لها للبناء[2]، أو مخصصة رسمياً للمدن المجاورة لها[1].

---

(1) حافظ محمد ضياء الدين، قانون الأراضي في الدولة العثمانية، مقتطع من القانون العثماني، تقرير ترجمة إلى العربية محمود عامر وتم استخلاص بعض نقاطه . (وقد أوردنا مقتطفا ت منه في ملحق رقم«3»).

(2) تمت ترجمتها من قانون الأراضي الذي أصدرته الدولة العثمانية سنة 1311هـ-1893م، لأن السلطان عبد الحميد الثاني طلب ممن يحيط به من العلماء بيان حالة الأرض في الإسلام.

تعرضت الأرض الزراعية في اليمن إلى مشكلات عدة، وعجزت الدولة العثمانية عن التحقق من ملكية الأراضي في السهول اليمنية ، ولاسيما سنجق أب وسهول تهامة وغيرها من السهول الأخرى، ناهيك عن التجزئة السياسية التي تعرضت لها اليمن عبر تاريخها . علماً بأن الجبال هي الصفة الغالبة على اليمن، لذلك ترك العثمانيون الأراضي اليمنية كما هي، وانصرفوا إلى اعتماد النظام السالمانه (الرواتب)، ففرضت الضرائب ، وأنهكت اليمنيين بضرائبها بعد سوء حالتهم وضنك عيشهم .

د – قانون الطابو 1859م:

شملت التنظيمات واقع الأراضي في مختلف ولاياتها، ولتلافي التخبط الذي عاشته إدارتها قبل التنظيمات، أصدرت في سنة 1859م، قانون الطابو المؤلف من ثلاث وثلاثين مادة[2]، حددت بموجبها عملية كيفية إدارة الأراضي، وإذا كانت الدولة العثمانية قد أصدرت هذا القانون، لأنها كانت تريد تحديد الأراضي ، ومَنْ ملاكها من جهة ومن جهة أخرى الخروج من إرباكاتها، وإبعاد مسؤوليها عنها تحسباً من العودة إلى دائرة الصراع مع أصحابها وخاصة في الولايات العربية لأراضي ملك للزعامة القبلية .

لقد تمكنت الدولة العثمانية من تطبيق هذا القانون في بعض الولايات مثل حلب ودمشق ومصر، ما عدا الصعيد والمناطق الساحلية في الجزائر وليبية ، أما في ولاية اليمن، فلم توفق في تطبيقه، فتركت الأراضي على حالها، لأن معظم الأراضي ملك للزعامة القبلية .

إن دراسة لقانون الطابو الذي أصدره السلطان عبد المجيد سنة 1859م واستناداً إلى بعض البنود التي استمدها من القانون الفرنسي وبرأي بعض العلماء والمشرعين ، هدف إلى

---

(1) للمزيد حول الأرض في الدولة العثمانية، الباب الثالث من قانون الأراضي الذي أقره السلطان عبد الحميد الثاني حيث كلف العلماء والفقهاء بإعداد طريقة التصرف بالأرض حسب الشريعة الإسلامية، الملحق رقم (3).

(2) الطابو: كلمة رومية الأصل، وتعني تسجيل الأراضي (سند ملكية).

إيقاف الخلافات التي تنشب بين الفلاحين والمزارعين بسبب ملكية الأراضي وحدودها، ويتضح أن القانون لم يحقق أهدافه على الأقل في الحد من نظام الالتزام الذي عملت به الدولة العثمانية منذ عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566م[1].

لقد تطلع السلطان عبد المجيد إلى إنقاذ الفلاحين من براثن الملتزمين الذين مارسوا الظلم عليهم، وهدف في الوقت نفسه إلى التقليل من الخلافات على الأراضي أو على الحدود بين الأراضي ولمنع أخذ الأرض من الفلاح إلا بما يجيزه القانون، شدد في مرسوم كلخانه أن المقطع المشار إليه هو صاحب الأرض وله حق التصرف بها[2].

بما أن القانون لم يحدْ من ظاهرة الالتزام، وأبقى الفلاح عاجزاً عن تسديد المبالغ المطلوبة لاستعادة أرضه، فإن الشكاوى إلى الولاة كانت بازدياد، وبعض الولاة فشل هو الآخر في مساعدة الفلاحين في ولايته من حيث استعادة ملكية الفلاح لأرضه[3].

لم يواجه ولاة اليمن في المرحلتين الأولى والثانية للوجود العثماني شكاوى الفلاحين، لأن الأرض في اليمن هي آخر معاناته، مع وجود حالات استثنائية في سهول ته امه، حيث الصراع على أشده ليس على الأرض وإنما على الحدود بين الأراضي، وكذلك في الهضبة الوسطى، لأن اليمن تخلو من ملكيات كبيرة مثل معظم ولايات المشرق، علماً بأن العلاقة بين الزارع الأجير والمالك في بعض مناطق اليمن هي إقطاعية بحته[4].

---

(1) نظام الالتزام، باختصار هو (الضمان) وقد عمل به السلطان سليمان القانوني، ويعُد من أكثر الأنظمة إجحافاً للفلاحين، وقد تم إلغاؤه بموجب مرسوم كلخانه سنة 1839م، لم تعرف اليمن هذا النظام، وهناك مصادر تفيد أن العثمانيين طبقوه لسنوات في سهل تهامه وإب، وقد ما رس الملتزم العنف في استحصال ضرائب عالية من الفلاحين، علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638-1750م، دراسة في أحواله السياسية، بغداد 1985م، ص101 وما بعد.

(2) يمكن العودة إلى مرسومي كلخانه وشريف همايون وكيفية طرق استخدام الأرض في قسم الملاحق (مرسوم كلخانه ملحق رقم (1) وشريف همايون رقم (2) وقانون الأرض رقم (3) في الملاحق مع القانون الأساسي. (الباحث).

(3) عمر بارقان، الأرض في الدولة العثمانية ومشكلاتها، أنقره 1968، ص235.

(4) محمد أنعم غالب، اليمن، دار الكاتب العربي 1966م، ص40-41.

لدى عودة العثمانيين إلى اليمن سنة 1872م، كان قانون الطابو الذي أصدره السلطان عبد المجيد ، قد أصبح بالنسبة لليمنيين في طي النسيان، لأن الملكية الأرضية في اليمن متقلبة وترتبط ارتباطاً مباشراً في السيطرة السياسية، فالأسرة التي تمتلك زمام الأمور في اليمن تقيم إدارة خاصة بها، وعناصرها ومؤيدوها هم الذين يمتلكون السياسة والإرادة والأرض[1].

هـ – قانون الولايات1864م:

تُعد خطوة السلطان عبد العزيز 1861-1875م، أول خطوة إصلاحية لامستها الولايات، لأن هذا القانون أنقذ الدولة وولاياتها من التخبط الإصلاحي المفروض عليها بفعل عوامل أقوى من إمكانات الدولة العثمانية، فبعد شهرين من صدور قانون الولايات، توجه المصلحون إلى مراقبة الولاة في ولاياتهم بشأن تنفيذ الإصلاح.

هدف إلى تنظيم الولايات وإداراتها، والتقليل من الإدارات الإقطاعية القديمة التي تعد مناسبة للقرن التاسع عشر[2].

وأبرز ما جاء في قانون الولايات:

1 -أن الدولة أعادت ترتيب الوحدات الإدارية السابقة، وشكلت وحدات إدارية أكبر، حيث تعهدت الإدارة العامة في كل ولاية إلى الهيئة الإدارية المعينة بموجب الشروط المحددة، وأن يكون المركز في عاصمة الولاية.

2 -تقسم كل ولاية إلى سناجق بما في ذلك السنجق الذي يوجد فيه مقر السنجق.

3 -يقسم كل سنجق إلى عدة أقضية، ويشكل كل قضاء قائمقامين ، ويكون مقر القائمقامية القصبة الرئيسة في القضاء[1].

---

(1) أنعم غالب، اليمن، مرجع سابق، ص41.

(2) نوفل نعمة الله نوفل، الدستور، بيروت، 1301هـ، ج1، ص382 وما بعد.

4 يقسم كل قضاء إلى عدة قرى ولكل قرية إدارة بلدية بحسب موجبات القانون.

5 يُعد كل خمسين منزلاً من القصبات أو القرى محلة واحدة ، وتكون كل محلة بحكم قرية واحدة.

وبموجب قانون الولايات فإن مجلس الولايات يتألف من:

1 مجلس الولاية يضم كل من : (الوالي، الدفتردار، المكتوبجي، المفتي ، وأربعة أعضاء منتخبين) ومهمة المجلس في ولايته، تأمين الخدمات والإشراف على تنفيذها، لكما خُول حسم الخلافات بين دوائر الولاية قبل عرضها على المحاكم المختصة[2]. (أما في ولاية اليمن، فالقرار فيها للزعامات القبلية).

2 مجلس إدارة السنجق (اللواء) فيتألف من المتصرف ونائبه، المفتي والمحاسب ومدير التحرير وستة أعضاء منتخبين.

3 مجلس إدارة القضاء فيضم كل من القائمقام، المفتي، مدير المال، كاتب التحرير ومهمته الإشراف على ميزانية القضاء، وإليه تقدم الشكاوى المتعلقة في إدارة الوحدات في القضاء.

4 مجلس إدارة الناحية، ويتكون من مدير الناحية، تساعده هيئة استشارية من مخاتير القرى، والمجلس مسؤول عن شؤون الناحية.

5 مجلس مخاتير القرى، ويضم عدداً من الأعضاء المنتخبين بحيث تتراوح أعدادهم من 3-12 عضواً، ومن مهامه الإطلاع على احتياجات القرى وتأمين الخدمات الضرورية، وحل المشكلات أو عرضها على المجلس للبت فيها.

---

(1) لقد ضمن قانون الولايات 78 مادة ومادة مخصوصة واحدة، كما قسمت هذه المواد إلى خمسة أبواب وكل باب إلى عدة فصول، وقد تم إنجاز هذا القانون بتعاون فؤاد باشا مع مدحت باشا، وبنا ء على ذلك أصدره السلطان عبد العزيز (الباحث).

(2) نوفل، الدستور، مصدر سابق، ج1، ص314، (ولكن لم ينفذ بحرفيته في ولاية اليمن).

لاحق فؤاد باشا الولاة وأرغمهم على تطبيق مضمون قانون الولايات باعتبار ، النقلة الأولى في إزالة الدكتاتورية الفردية المعتمدة في الدولة العثمانية [1].

و : مجلة الأحكام العدلية1869م:

تُعد خطوة السلطان عبد العزيز 1861-1875م، أول خطوة إصلاحية فعالّة في مجال القضاء، وقد أمر بإعدا دها عقب صدور قانون تنظيم الولايات 1864 حيث استمر بها سبع سنوات هدف من إنشائها جمع الأحكام القضائية في سجل سُمي (مجلة الأحكام العدلية)، وقام بإعدادها مجموعة من العلماء المختصين منهم ناظر ديوان الأحكام العدلية أحمد جودت باشا، ومفتش الأوقاف الهمايونية خليل باشا وأحد أعضاء شورى الدولة سيف الدين وأحد أعضاء ديوان الأحكام العدلية أحمد خلوصي [2]، وقدم هؤلاء تقريراً إلى الصدر الأعظم طالبين فيه ال عمل على تأليف كتاب في المعاملات الفقهية لإرشاد القضاة والحكم بموجبه في بعض القضايا الرئيسة.

استجاب الصدر الأعظم لرغبة هؤلاء العلماء، وطلب منهم البدء بترتيب الأمور والمسائل القانونية، وسموا مؤلفهم هذا (مجلة الأحكام العدلية)، وقد ضمت مجلة الأحكام العدلية ستة عشر مجلداً و 1851 مادة قضائية، أسهمت في تطوير القضاء وتحديثه وإرشاد القضاة إلى طريق الصواب في إصدار أحكامهم و أعفتهم من السقطات القانونية التي ارتكبت عفواً في القرن التاسع عشر قبل صدور المجلة [3].

---

(1) يذكر جودت إن إنجاز قانون الولايات يُعد الخطوة الرسمية في نقل الإصلاح فعلياً إلى الولايات، لأنه أزال سلطة ولاة الأمر في الولايات. (صحيح أنه حاول، ولكن نجاحه كان محدوداً).

(2) مجلة الأحكام العدلية لسنة 1869م، ص1-9.

(3) أحمد جودت، مدلولات مجلة الأحكام العدلية، استانبول 1281هـ، ص 65.

أن إعداد مجلة الأحكام العدلية وصدورها، كان ضرورة حتمية لإخراج الدولة العثمانية المتجهة إلى تطبيق إصلاح مستورد ، من أزمتها التي ازدادت تعقيداً بسب ب تعنت الجهاز الإداري للدولة، وعجزه عن قبول التطور بعدما تأصل في الترهل جيلاً بعد جيل .

شكل صدور مجلة الأحكام العدلية منعطفاً قانونياً، لأن الدولة العثمانية تفتقر إلى ما يسمى بدولة ذات مؤسسات قانونية، كما قللت من الاحتكام إلى الشرع الإسلامي، لأن معظم المتحمسين للاقتداء بالغرب الأوروبي والعمل بها في بلدانه، كانوا راغبين في التخلص من القوى المتسلطة على الشرع، حيث ظلت لسنوات كما يقول رضا نور وغيره يحركون الجنة وجهنم كيفما شاءوا دون وازع من ضمير أو مخافة من الله[1].

ارتأى أحمد جودت باشا، أن الانقسام الذي تعرض له إداريو الدولة وسياسيوها سببه ترجمة قانون (نابليون) وتطبيقه دون النظر إلى واقع الدولة، وقد حمّل جودت محمود نديم باشا الفتنة التي أزداد لهيبها، وأنه ومفتي الإسلام (كذوبي حسن باشا) يسبحون عكس التيار[2]، وقد احتج جودت بالقول : لا يجوز وضع كتاب فقهي بدون معرفة العلماء، غير أن رجال الخيانة رفضوا بل استماتوا لإبقاء الوضع الراهن، واتهموا جودت ومؤيد يبأنهم يدفعون الدولة إلى حافة الانهيار، وأنهم يريدون إخراج الدولة من إسلاميتها[3].

ما يمكن قوله : إن التنظيمات التي تخبطت الدولة العثمانية مطولاً لإنجازها بشكل أجاز لها الوقوف على قدميها، أسهم في إزالة الحكم التعسفي، عملوا به لسنوات.

أقامت الدولة (الحكومة) العثمانية جهازاً أمنياً في كل ولاية ، وحمّلته مسؤولية حفظ النظام وضبط الأمن وربطه، وملاحقة اللصوص وقطاع الطرق، وفرض سيادة القانون، كما

---

(1) رضا نور، مسلمين علمائسي نايبور، (علماء مسلمين ما نفعل) استانبول 1932م، ص58.

(2) أحمد جودت باشا، تحولات الفكر والسياسة في تاريخ القضاء العثماني، تأليف ماجدة مخلوف، القاهرة، 2009، ص114.

(3) مصطفى يشار بك، الدولة العثمانية تبدل جلدها، أنقره، 1956م، ص7.

أسست الدولة (الحكومة العثمانية) محاكم علمانية في مراكز الولايات، وقد أسهم في تقبل الأهالي للإصلاحيات، ونشطت التجارة بعدما أقيمت محكمة تجارية في مركز كل الولاية، وغدا بإمكان التجار على مختلف جنسياتهم وقومياتهم التقدم بشكواهم إلى المحكمة التجارية، غير أن زيادة استيراد البضائع الأجنبية أسهم إلى حد كبير في سحق الطبقة الوسطى من الحرفيين وصغار التجار الذين كانوا بمثابة العمود الفقري للمجتمع المحلي (سوري – ليبي – تونسي ... الخ).

عانى أهالي الولايات ظلماً كبيراً من الجهاز الضرائبي العثماني وخاصة ضريبة الفردة التي فرضها الحكم المصري على سورية ، وضريبة الرأس على بقية الولايات العربية الأخرى (وضريبة المحصنة في اليمن والجزيرة)[1].

يورد إداري الدولة العثمانية آنذاك، أن الأعيان المسيطرين على المجالس هم الذين أعاقوا الدولة لإزالة ضريبة الفردة (الرأس) سواء في ولايات بلاد الشام أو في ولايتي تونس وليبيا والعراق.

إن الإصلاح العثماني الذي تسرب بالقوة إلى قلب المجتمع التقليدي، فرض عليه مبادئ غريبة، فالدعوة إلى المساواة أمام القانون مؤهلة للعناصر غير الإسلامية، وهذا بدوره اشعر المجتمع أن عاداته وتقاليده أصبحت عرضة للنهب الغربي باسم المساواة . والعلمانية الجديدة، وعدّت العرب المسلمين وحدهم الذين يعتريهم الخوف والجزع، حتى الرسميون الأتراك كانوا غير مهيئين لقبول نظرية التحولات الإصلاحية التي قدمت إليهم من الغرب الأوربي.

يفيد جودت إن الخوف من بند المساواة أمام المحاكم لم يقلق سوى الولايات التي تضم قوى بشرية غير مسلمة مثل (سورية – لبنان – العراق) أما بقية الولايات فقد فسروها على أن الغني والفقير والأمير والفرد العادي يقفون أمام المحكمة بالمساواة، (لا سمح الله).

---

(1) ضريبة المحصنة، كل من ينظر إلى وجه امرأة متزوجة يدفع (2 أقجه قضية).

لقد كان مسيحيو سورية ولبنان والعراق يتطلعون إلى حرية العبادة والازدهار الاقتصادي وإلى المشاركة في إدارة الولاية، يضاف إلى ذلك أن ه ناك قلق آخر غير المسيحيين وهو المساواة ما بين المسلم واليهودي، والمسلمون ينظرون إلى اليهود نظرة احتقار، أما نظرة المسلمين للمسيحيين فهي نظرة عداء وخصام وحقد وهمية وطوباوية[1].

أما فيما يتعلق بقانون تنظيم الولايات سنة 1864م في ولايات الدولة كافة، فلم يكن هناك أية نية أو رغبة حقيقية لتنفيذه أو العمل بموجبه، غير أن فؤاد باشا شرع بتطبيق هذا النظام الجديد في ولايات الدانوب التي اختارها لأسباب سياسية بحته ، وأسند إلى أقوى الإداريين في دولته (مدحت باشا) في تطبيقها، علماً بأن مدحت باشا شارك في صياغة القانون، وقد استطاع مدحت باشا تطبيقه، عندها أمر فؤاد باشا بتعميم هذا القانون على الولايات كافة، وقد لقي قبولاً نسبياً[2].

(1) لزيادة الاطلاع، أسعد منصور، تاريخ الناصرة، الناصرة 1958، ص187، وأيضاً نعمان قساطلي، حسر اللثام عن نكبات الشام، مصر 1895م، 233 و236.

(2) المراجع نفسها.

أما من حيث النتائج الإيجابية للتنظيماتيمكن إجمالها فيما يلي:

1 إن تطبيق التنظيمات أسهم في انتشار العلم والمعرفة، و أطلع سكان الولايات العربية على صور التقدم الذي حققته أوروبة، وكان المصريون من أكثر سكان الولايات العثمانية إطلاعاً عليها، بسبب حملة نابليون بونابر ت، وقيام المصلح الاجتماعي محمد علي باشا، وتلا مصر في ذلك ولايةٍ تونس على يد بايا تها والمصلح خير الدين التونسي.

2 إن تزايد الضغط على الدولة العثمانية التي فقدت جيشها عماد قوتها، أرغمها على قبول الآراء الأوروبية بشأن الإصلاح، وإذا كانت الدولة العثمانية بعد قبولها الإصلاح، قد فشلت في الحد من تدخلات الدول الأوروبية، فهي أي ضاً فشلت في تطبيق الإصلاح بشكل سليم، لأن بعض رجالاتها سرقوها بتدمير الانكشارية سنة 1826م وسرقوها في قبول الآراء الأوروبية الإصلاحية على علاتها ودون تمحيص لما هو مناسب لواقع رعايا ها.

3 إن الجهود التي بذلها مصطفى رشيد باشا وعالي باشا وفؤاد باشا ومدحت باشا، لم تثمر إلا بإزدياد إرباك الدولة وإرغامها على الدوران حول نفسها، فمن محمود إلى ابنه عبد المجيد تغيرت مسيرة الإصلاح، ومن عبد المجيد إلى أخيه عبد العزيز تقلب رجال الإصلاح في اتجاهات، فمعظ مهم أراد القفز على الزمن ، وعلى السلطان ، وعلى الرعية، وبوصول السلطان عبد الحميد الثاني أبطلت مسيرة الإصلاح، وأطاح بأبي الدستور العثماني مدحت باشا، حينما أعدمه في قلعة الطائف سنة 1881م، ومن بقي تستر خلف إصبعه، وظل السلطان عبد الحميد الثاني ، يحكم البلاد على ه واه، حيث أسهم تصرفه هذا في خلق جبهة معادية له، سم يت فيما بعد نفسها جمعية الاتحاد والترقي.

ز: معوقات الإصلاح العثماني1826-1872م:

تلمست الدولة العثمانية ضرورة الإصلاح لمؤسساتها العسكرية التي غدت عبئاً ثقيلاً عليها، فالسلاطين لاسيما سلاطين القرن السابع عشر بدءوا يتسللون سراً لتوقيع معاهدات

إذعان للنمسا وروسيا، وتخلوا بموجبها عن أراضٍ هي بالأصل من أملاك الدولة العثمانية التي عمد السلاطين الأوائل إلى إتباع سياسة استبدال الأراضي بينهم وبين أعدائهم .

يرد مؤرخون كثٌ أن الانكشارية لا تتحمل مسؤولية الترهل الذي حل بالدولة، فهي لم تتقاعس عن واجباتها إلا عندما لمست أن هؤلاء السلاطين ضعاف، و لا يبحثون عن تطوير الدولة وتحسين أحوالها، فاقتدت بهم إقتداءً.

صحيح أن الانكشارية كعسكر ميالة إلى الفوضى والتكاسل في أداء واجباتها، إذا كانت قياداتها ميالة هي الأخرى للفوضى، وليس من سبب قاهر يدفع السلطان محمود الثاني إلى توجيه مدفعيته عليها وإبادتها.

لم يلجأ السلطان سليم الثالث إلى تدمير قوة بلاده، لأن الإصلاح لا يتم بتهديم البنية الرئيسة لدولة محاطة من الأعداء، وهي مستهدفة أكثر من غيرها، لأنها تركت بصمات واضحة في تاريخ الحروب، وحطمت أرقام الانتصارات، وتوسعت لدرجة أن مساحة أملاكها شملت ثلاث قارات وزادت عن 19973000كم، وهذا رقم لم تحققه أي إمبراطورية في العالم، علماً بأن سلاطينها لم يتلقبوا بألقاب إمبراطور، بل ظلوا محتفظين بلقب سلطان وأضافوا إليه ألقاباً أخرى.

صحيح أن عصر الإصلاحات قد باشرت علائمة بالظهور نتيجة المشكلات التي عصفت بالدولة، وغدت رعاياها غير راضية عن إدارتها، وبدأت بالتملص مما يسمى الولاء السلطاني، مضافاً إلى ذلك تطلع الدول الأوروبية الكبر ى للتدخل بشؤونها مباشرة، وعندما صم السلاطين آذانهم عن صرخات رعايا ولاياتهم، بدأت المشكلات بالتأزم.

لا شك أن التركيبة القومية للدولة العثمانية في مختلف ممتلكاتها كانت قوية ومتماسكة، لاسيما أن الدولة العثمان ية بحكم موقعها كانت تتحكم بأهم الطرق البحرية هذا الموقع دفعها إلى الضعف بدلاً من أن يخلق دوافع تطور لآليات مؤسساتها البيروقراطية التي سئمت هي الأخرى من سلوكها، وسئمها من حولها، هذا الترهل مضافاً إليه موقع الدولة ولدّ فيها فسحة لنشوء صراع سياسي واقتصادي مطوقاً بتنافس أوروبي محموم.

لم يخجل العامل الأوروبي الذي يعيش حالة الدكتاتورية الفردية، كما هو الحال في الدولة العثمانية، فبطرس الأكبر، وضع أساس السياسة التي سارت عليها كاترين الثانية واسكندر الأول، وذكر في وصيته إلى خلفائه[1].

من بطرس الأول ... إلى كل من يخلفني على تخت الروسية...

عليهم أن يحضروا من الأقطار الأوروبية العارفين بفنون الحرب مدة الحرب، وفي حالة السلم فعليهم الاستعانة بأشهر العلماء، ومما قاله أيضاً مَنْ ملك القسطنطينية (استانبول حالياً) ملك الدنيا ، وأضاف عليهم إخراج الترك من أوروبا [2]، أما كاترين الثانية، فقد وصفت الدولة العثمانية، كما وصفت بولونيا بأنها تمثل ترسانة من الأسلحة الجاهزة لضرب روسيا، وبتعبير آخر، أن كاترين الثانية استهدفت الدولة العثمانية قبل بولونيا، لأن امتلاك القسطنطينية يعطيها ملكية العالم بكامله.

لم يتحسس السلاطين العثمانيون أن حركة الإصلاح في روسيا اقتصرت بادئ الأمر على إخراج الترك من أوروبا أو بتعبير آخر، تحرير الأجناس الأوروبية الخاضعة لهم.

أجمع دارسو الدولة العثمانية على أن القرن الثامن عشر يمثل بحق ساعة الخطر بالنسبة للدولة العثمانية، فقد توالت هزائمها، وظهرت قوى جديدة ويافعة، والدولة العثمانية لم تستيقظ وتصلح من شأنها، فها هو ضاهر العمر (ظاهر) يستعين بروسيا للتخلص من سيطرة العثمانيين، ولو لا تدخل بريطانية ووقوفها إلى جانب الدولة العثمانية لأقام دولة في صفد 1750-1775م، وامتدت حدودها لتشمل عكا وجبل لبنان إن لم نقل بلاد الشام، لكن من أخطاء ضاهر العمر أنه استعان بروسيا، وأيده في تصرفه علي بك الكبير في مصر

(1) محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح العثماني، مرجع سابق، ص61.

(2) إبراهيم حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، مكتبة العلا2003، ص229.

1767-1773م، وقد تخلص السلطان مصطفى الثالث 1757-1774م، بالاستعانة بخادم علي بك الكبير محمد أبي الذهب الذي وصل بقوات إلى مشارف دمشق [1].

تمكنت روسيا من القيام بكل إصلاح ضروري لبلادها، ولم تترك فرصة إصلاح إلا نفذتها، وكانت توقت حروبها مع الدولة العثمانية في الأوقات التي يناسبها ويناسب إصلاح مؤسساتها.

عندما تولى السلطان عبد الحميد الأول العرش 1774-1789م، عقد معاهدة قينارجه مع روسيا سنة 1774م[2]، وبعدها اتجه بعزيمة قوية إلى الإصلاح، غير أن الدول الأوروبية أوقفته عن السير بالإصلاح، فشنت عليه حرباً شعواء سنة 1787م، وشارك فيها جوزيف الثاني، ثم تكرر الشيء نفسه سنة 1791م في ظل إدارة السلطان سليم الثالث، وأرغم على عقد معاهدة زشنوى مع النمسا 1791م، ومعاهدة ياش مع روسيا سنة 1792م[3].

ليلاحظ القراء أن مسيرة الإصلاح في الدولة العثمانية كانت مستمرة، لكن الدول الأوروبية هي التي أعاقت متابعة السلطان عبد الحميد الأول والسلطان سليم الثالث 1799-1807م، لأن المسيرة الإصلاحية في الدولة، ستقطع الطريق على أوروبة للتدخل في شؤونها.

لم تتوقف أوروبة عن إزعاج سلاطين الإصلاح لإعاقة هدفهم، ومنعهم من تنفيذ الإصلاح في دولتهم، ومخطئ من يتصور أن الحملة الفرنسية لم تكن هي الأخرى بند من بنود إعاقة السلطان سليم الثالث عن مسيرته الإصلاحية.

---

(1) إبراهيم حليم، مصدر سابق نفسه، ص229.

(2) يُعد السلطان عبد الحميد الأول أول إصلاحي في سلاطين الدولة، على الرغم من أميته وأنه ظل حبيس الغرفة الفولاذية (50) سنة، فهل يا ترى الأميون (الجهلة) من أمثال عبد الحميد الأول ومحمد علي باشا يكونان رائدي الإصلاح في العالم الإسلامي يا ترى؟ (الباحث).

(3) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، مصدر سابق، ج3، ص457.

لم نقرأ في التاريخ أن حملة عسكرية منظمة يرافقها 122 عالماً، لو لم يكن هناك أهداف سياسية إضافة إلى الأهداف التي يرددها المؤرخون والكتّاب.

على ضوء ما أفرزت الدراسات عن حقائق، هل يمكن القول : إن تولي السلطان محمود الثاني عرش السلطنة كان لهدف التخلص من الانكشارية، وإبقاء الدولة العثمانية دون جيش، وبالتالي: إن الدول الأوروبية هي التي دفعت محمد علي بصورة غير مباشرة لمهاجمة أملاك السلطان الذي لا يملك جيشاً وغير قادر على رد قوات محمد علي ولدى إخراجها من أرضه إلا بالاستعانة بالدول الأوروبية بحسب رؤية جودت باشا[1].

إن كل الاحتمالات مطروحة على ساحة المناقشة، ومن دون شك، فإن ما فعله محمد علي كان بناءً على همسة فرنسية في إذنه، ولغروره أيقن محمد علي المتنور ، أنه قد يصبح سلطاناً، لكنه عاد لأصله، ماله ومال العروبة ومصر وهمومها.

أما من حيث معوقات الإصلاح، فهناك معوقات داخلية ومعوقات خارجية، فأما المعوقات الداخلية فتتجلى:

1 إن بيروقراطية الجهاز الإداري العثماني رغم ممارسته العمل، لكن معظمه ضعيف عملياً وغير قادر على التأقلم مع المستجدات الجديدة، هذا العجز دفعه إلى السباحة عكس التيار.

2 تخوف الحرس القديم وكبار التجار من صرخات الإصلاح التي دفعتهم بقوة إلى الوقوف ضد فكرة الإصلاح، فلجأت إلى رجال الدين لإصباغ الخطوة الإصلاحية بأنها حركة ضد الدين الإسلامي.

3 عجز رواد الإصلاح عن امتلاك وسائل إقناع، وافتقارهم إلى الخبرة والتجربة .

4 انقسام دعاة الإصلاح على أ نفسهم، وتخوفهم من اعتماد التقليد الجزئي أو الانسياق الكلي وراء أوروبا.

---

(1) جودت، مصدر سابق، ج11، ص395.

5 -تمسك الدولة بالمركزية المتأصلة في قرارها وتصرف مؤسساتها، هذه المركزية فرضت على الإصلاحيين الدوران حول ذاتهم[1].

6 -القيام بإصلاح شامل يقابله ميزانية خاوية، واقتصاد منهار.

7 -إن الاقتراض الذي اقترضته من البنوك الأوروبية على مدار أعوام، فرض عليها عجزاً مالياً حتى عن دفع فوائد تلك القروض المالية.

8 -انعدام الشعور العام لدى كبار الموظفين، وصغارهم بنجاح مسيرة الإصلاح وعجز العاملين في مفاصل الدولة التفاعل مع بنود الإصلاح.

9 -شكل القانون الجديد غطاء لمزيد من الفساد، والرشوة والاختلاس.

10 -تزايد العجز المالي للدولة بسبب امتناع الملتزم عن تسديد ما عليه[2].

أما المعوقات الخارجية للإصلاح فتتجلى أنها كانت ثقيلة جداً على الدولة، وقد شلت حركتها، لأنها هدفت قبل الإصلاح وفي أثنائه إلى إضعاف الدولة، لإرغامها على طلب المساعدة من دولها وخاصة فرنسا وإنكلترا، علماً بأن الدولة العثمانية أوفت التزاماتها بحسب اتفاقية باريس التي عقدت سنة 1856م إثر انتهاء حركة الإصلاح والتنظيمات التي رعتها الدول الأوروبية، وجسدتها فعلياً معاهدة باريس سنة 1856م، إن الدول الأوروبية لم تراعِ مصالح العرب، علماً بأن محاولة أوروبة إعاقة الإصلاح في الدولة العثمانية، من أجل إبقاء الولايات العربية على تخلفها سياسياً واجتماعياً وفكرياً، وما تم إنجازه من تطور في الولايات العربية تم بجهود فردية، ومساهمات المسيحيين العرب في كل من لبنان وسورية، غير أن ناحية مهمة عمت الولايات العربية، مثل شيوع المعرفة وانتشار العلم في الولايات وأقضيتها وقراها، بعض هذا الانتشار كان بفضل الاطلاع على التقدم الأوروبي، لكن

---

(1) محمد سهيل طقوش، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، مرجع سابق، ص421-422.

(2) رضا نور، تورك تاريخي (عثمانلي تاريخي)، أنقره 1924م، ص250.

البعثات المسيحية الدينية أو التبشيرية التي حملت أهدافاً أخرى، أسهمت إسهاماً كبيراً في شيوع المعرفة وانتشار المدارس وخاصة دخول الطباعة إلى بيروت[1].

يخطئ من يعتقد أن الدولة العثمانية (سلاطين وإدارة) أنها كانت لا تريد تعميم المعرفة على ولايتها، بالطبع كل القراء يج معون على أن الدولة العثمانية دولة عسكر، غير أنها تجاهلت تطلع سلاطينها إلى نشر العلم والمعرفة بين رعاياهم، وما فعله السلطان محمد الفاتح 1451-1481م والسلطان سليمان القانوني 1520-1566م في تشجيع التعليم ومنح المدرسين مكان ة خاصة ورواتب عالية لخير دليل عن حرصهم الشديد لتعميم التعليم، وإذا تخوفوا من اعتماد العلوم التطبيقية، فمرد ذلك صرخات المشايخ والعلماء الذين كان يستأثرون بإدارة تلك المؤسسات التعليمية[2].

يبقى السؤال الرئيس للإصلاح العثماني، ما هو نصيب ولاية اليمن من حركة التطور العلمي والإداري التي بدأتها الدولة العثمانية برعاية أوروبية.

لقد شُغل سلاطين آل عثمان باليمن، ولم توضح لنا قر اءات أرشيفها ومصادرها ومراجعها سبب هذا التعلق باليمن الذي يعيش حالة فقر مدقع، وصراعات أكلتها أكثر من نارها، وفوق إنسانها، وحركة الاستعمار الحديث لم تنمُ كثيراً، وإنما تركزت على السواحل.

على ضوء هذا الشغف القاتل، لم نلمس أن العثمانيين كلفوا محمد علي بطرد الوهابية من اليمن، ونقل إصلاحاته، أو رؤية الدولة العثمانية لإصلاح اليمن إدارياً، أيضاً لم يعمد توفيق باشا الذي قاد حملة 1849م بتوجيه من السلطان عبد المجيد أن يحمل معه مقررات كلخانه خطي، وبحسب المصادر والمراجع اليمنية والعثمانية، لم يقم توفيق باشا بأي إصلاح ما عدا بناء جامع أو مسجد، هذا تصرف فردي لا يعد عملاً إنشائياً إلا للتخفيف عن تصرفات

(1) بشور، مرجع سابق، ص300.

(2) محمد حوراني، التعليم في مدينة دمشق خلال عهد التنظيمات، رسالة ماجستير لم تنشر، بيروت 2013، يمكن للقارئ الاطلاع على التعليم واهتمام السلاطين.

العثمانيين في اليمن، وأيضاً ظل أحمد مختار باشا الذي كلف بالتحرك لدخول صنعاء بـفاء على استغاثة أئمة صنعاء وعلمائها لإنقاذهم من الفوضى سنة 1872م، لم يطبق بعض بنود قانوني كلخانه خطي 1839م، وشريف همايون خطي 1856م، وما طُبق في اليمن خلال المراحل الأولى قانون الولايات الذي أصدره السلطان عبد العزيز سنة 1864م، وما تبقى من إصلاحات يعود الفضل فيه إلى السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909م[1].

حـ- قراءة تحليلية في النظم العثمانية المستوردة

لم يعتمد العثمانيون منذ المراحل الأولى لقيام دولتهم على الغير، وقد شيدوا دولتهم هذه على أسس سليمة، وكان أنظمتهم الإدارية متفوقة على غيرها من الأنظمة الأوروبية حتى الأوروبيون عدّوها أنظمة راقية، غير أن ما جاؤوا به من أنظمة لا يؤهلهم لحكم ولاية اليمن أو الولايات النائية.

إن فساد النظام الإداري للدولة العثمانية، لم يكن لا في ولاياتها النائية، ولا القريبة من مركز إدارتها، وإنما انطلق من مركز الدولة (العاصمة) باي تخت، وتحديداً من السراي الهمايوني، هذا الفساد وإن طال لا بد أن ينعكس على البلاد المحكومة.

لا شك أن ظهور العثمانيين على مسرح الدولة كان أشبه بمعجزة تاريخية، لأن نموها طوى المراحل الزمنية دون إذن من التاريخ أو الجغرافية، هذا النمو المتسارع تحول في طرفة عين إلى سيطرة على قارات ثلاث (أوروبا – آسيا – أفريقية) وسيطرت على الشؤون العالمية وحددت مصير الإنسانية على الأقل في مناطق سيطرتها، ولو لفترة من الزمن.

لقد كان لطبيعة العثمانية نفسها دخل كبير ومهم في تشكيل الحكم فيها، هذا الحكم تذرع السلاطين الأوائل على أنه موروث بدليل أنهم لا يزالون يحتفظون ببعض الخصال، وبتعبير آخر أن هؤلاء العثمانيين خلقوا للحرب والفتوحات، ولهذا عندما استمدوا نظماً من الخارج،

(1) سيتطرق البحث إلى النظم الإدارية العثمانية في اليمن في الفصل الثالث (الباحث).

انتقلوا مباشرة إلى تبديل الجلد، فالنظم المستوردة تلغي مبدأ الجهاد الذي عدّه الأوائل أنه أساس دولتهم، وبدونه تموت دولتهم، ويحمل نعشها دون استئذان من ولاة الأمر فيها .

تجاهل العثمانيون الأوائل لأكثر من مئة وثلاثين سنة أنظمة وقوانين طبقها الحاكم ولاسيما بعد هزيمة الدولة ككل في معركة أنقره أمام تيمورلنك سنة 1402م.

صعقتهم هزيمة أنقرة، واضطرب الفاتح عندما رأى السلب والنهب الذي يمارس بعد فتحه القسطنطينية سنة 1453م، و حيث أدرك ضرورة وضع قوانين لقنه إياها العلماء، وبعضها الآخر اقتبسها من تجارب أجداده، ودوّن ما يفرضه النصف الثاني من القرن الخامس عشر من مستجدات آباؤه وأجدادهم لم يكونوا على معرفة بها، وليسوا بحاجة إليها، لأن الجهاد هو جوهر دولتهم، وبدونه قد يعودون إلى ممارسة السلب والنهب كجزء جانبي أو أساسي من تراث قبيلتهم.

بالطبع تحاول قبيلة قايي (الحجر) دفن الماضي بكل سيئاته، و التمترس خلف المقولة التي شاعت عنهم يوم دخلوا الأناضول، ووصفتهم القوى المجاورة له م آنذاك القوة العثمانية المحاربة المشهورة ببسالة أفرادها المحاطة بالنظام والملتزمة بالطاعة، إضافة إلى صفات أخرى أهمها ضبط النفس وقت الشدة[1].

لم يعتمد العثمانيون في تطبيق نظمهم الإدارية في اليمن سياسة قسرية، كما فعلوا في ولايات بلاد الشام، حيث لم يتهاونو ا البتة في تطبيقها بحرفيتها، حيث اعتمدوا سياسة اللين في اليمن، وفي ولايات الشمال الأفريقي، ويرد لدى بعض المؤرخين أن لجوء العثمانيين إلى ذلك، يعود لوجود الطابع البدوي في تلك الولايات، غير أن العثمانيين اتبعوا سياسة التفرقة في اليمن، لأنه لم يكن بمقدورهم تنفيذ معظم نظمهم لولا هذه السياسة، ويعلق رضا نور بالقول، صحيح أن العثمانيين لا يعرفون أنصاف الحلول ولم يتهاونوا يوماً مع خصومهم، أو

(1) محمد عبد اللطيف البحراوي، فتح العثمانيين عدن، وانتقال التوازن الدولي من البر إلى البحر، القاهرة، ط1، 1329هـ/1979م، ص194.

مع من يتعالى علي هم، لأن طبيعتهم القبلية ترفض ذلك، من هذا المنطلق تعاملت مع أخوتهم من الشعوب الأخرى ولاسيما المسلمين.

علم القادة العثمانيون أن اليمنيين، لا يكنون للعثمانيين الحقد أو البغضاء، وحاولوا كثيراً إفهام هؤلاء القادة الذين كلفوا بإدارة اليمن أنهم قبائل، فهم قدموا ا لطاعة للسلطان ولم يعلنوا يوماً أنهم ضد السلطان، لكن بعض هؤلاء القادة، صموا آذانهم، وأرادوا اعتماد القوة، ليظهروا أمام إدارة استانبول قادة شجعان، فج روا عليهم وعلى اليمنيين دماراً، كان اليمن بغنى عنه، لكن لا شك بأن هذه القبائل تمرست بالعداء للغير، وتوارثت قض ية المواجهة نتيجة للتراكمات التاريخية التي شهدتها بلادهم[1].

أجمعت المصادر على أن العثمانيين وإن اختلفت نظمهم من بلد إلى آخر، لكن تشابه الحكم المحلي في تلك الولايات سهل عليهم الكثير من الصعوبات، فالوالي في ولايته كان مطلق الصلاحية في كثير من الأمور، كذلك يساعده موظفون لهم مهام وألقابهم مشابهة لمهام وألقاب عمال السلطنة في استانبول مع اختلاف بسيط في الألقاب ، لكن المهام بلا شك متشابهة في نقاط كثيرة[2].

لقد قام النظام الإداري العثماني في اليمن على النمط الذي يخول الوالي جمع السلطات كافة بيديه، كما يُعد في الوقت نفسه قائداً حربياً وإدارياً بآن واحد، وحسب القانون المعمول به عليه قيادة العمليات العسكرية، وهذا ما كان يفعله السلطان قبل أن يخول الصدر الأعظم القيام بهذه المهام بدلاً عنه[3].

---

(1) رضا نور، إدارة العثمانيين لليمن، استانبول 1935م، ص170.

(2) نور، مصدر سابق، ص185.

(3) نور، مصدر سابق، ص190.

عندما كان العثمانيون يواجهون الأئمة الزيديين، كان الوالي شخصياً يقود قواته لمقاتلتهم، يلي الوالي في مهامه الكتخدا، ومن ثم مجموعة حكام الأقاليم والمدن المهمة، وهؤلاء يمثلون قادة القوات العثمانية في اليمن، ويليهم أمراء الآلايات[1] الصوباشية[2].

إن فساد الإدارة انعكس سلباً على الولايات، التي انتشر الفساد والظلم، وكان اليمن واحدة منها حيث شهد فساداً مخيفاً، لأن ولاته استغلوا بُعد اليمن عن مركز الإدارة، فباشروا الظلم، هذا الظلم وذاك الفساد دفع ثمنها العساكر المكلفة بإدارة اليمن وحمايتها، علماً بأن السلاطين تحروا الدقة في اختيار الولاة، وكان الولاة المختارون لإدارة الولايات ممن تربى في القصور السلطانية، وهم على درجة عال ية من الالتزام والطاعة، غير أن تفشي الفساد في أجهزة الدولة، أتاح الفرصة أمام بعض الولاة الضعفاء لتولي إدارة اليمن [3].

إذا كان بعض الولاة قد توصل إلى ولاية اليمن عن طريق الرشوة، فاليمنيون اتبعوا طرقاً للتخلص ممن كان فاسداً، أو كان صلباً قوياً، فعلى سبيل المثال لا الحصر أمير صعده اعتمد على قرابته في استانبول لعزل الوالي جعفر باشا وذلك سنة 1607م[4].

لقد أفادت المصادر العثمانية أن اليمنيين تعرضوا للابتزاز سواء من قبل القادة أو من قبل الجنود، ومارسوا تعديات، غير أن الدولة العثمانية حتى في مرحلة ضعفها، لجأت إلى محاكمة كل شخص ثبت أنه مارس ا لتعدي على الأهالي أو قامت بممارسة الابتزاز أو ارتكب أعمالاً مخالفة للشرع، أو أعمالاً تثير حفيظة اليمنيين، واعتقد اليمنيون أن الدولة لم تقوم بمحاسبة هؤلاء الأشخاص، فحكموا على الدولة بأنها دولة فاسدة[5].

---

(1) آلاي، فوج، جمعها الآ لايات أي أفواج، والآي الواحد مؤلف من أربعة طوابير، والطابور يعني كتيبة.

(2) الصوباشي، رئيس فرقة من السباهية (الخيالة) كما يطلق عل القائم بأعمال البلدية.

(3) Ali Himet, Mehmet FaTIh devri, Istanbul, 1965.

(4) ihsan süreyya, yemen, isyanLar, Istanbul 1980.

(5) ismaiL Hakki uzunçarşILI, مرجع سابق N.54.C.I.S.419.

تجنب سلاطين القرن التاسع عشر الأخطاء التي ارتكبت في اليمن خلال القرن السادس عشر والسابع عشر، التي أسفر عنها خروج العثمانيين من صنعاء، ولهذا لجأت إلى اتباع تنظيم إداري نشيط، يؤمن للدولة عدم حدوث اضطرابات، ويحقق لليمنيين الهدوء والاستقرار ويجنب الطرفين عدم الاصطدام والاقتتال، ففي المرحلة التي سبقت الفتح الثاني لليمن أي مرحلة الأربعينيات، توجه العثمانيون إلى اليمن بناءً على طلب اليمنيين أنفسهم، وكذلك في سنة 1872م عندما استنجدوا بالسلطان عبد العزيز، فكلف قائد قواته في الحديدة وتهامة أحمد مختار باشا بضبط الأمن في مدينة صنعاء التي تعاني سلباً ونهباً مدبراً من قبل بعض زعامات القبائل.

هذه التجارب أتقنها العثمانيون، ولهذا أقاموا تشكيلات إدارية قادرة على تلبية حاجيات اليمنيين من جهة وتمكن الدولة من ضبط شؤون اليمن من جهة أخرى.

ومما جاء في فرمان السلطان عبد العزيز إلى مقام الصدر الأعظم (تعلمون أن اليمن أعظم بوابة للكعبة الشريفة، ولهذا عليكم توحيد الجهود لإرسال الجيش السابع إلى اليمن، وتزويده بالأسلحة والمعدات اللازمة التي تكفل رد الكفار عن اليمن والكعبة المشرفة، وتجنبوا أن يحدث أخطاء كما في الماضي، وأن تحافظوا إلى وحدة اليمن وجعلها ولاية يديرها ولاة أكفاء شرفاء، يسعون دوماً لإسعاد الرعية لا لسلبها و إن تدربوا على الانضباط الذي يحافظ على الأمن داخل المدن والطرقات، ليشعر اليمني أن ا لدولة العلية حامية له، وما وجود العساكر في تهامة والحديدة، قد لا يكفي لأن أرض اليمن واسعة، واحذروا الاقتتال مع قبائلها، لأن هذا الاقتتال خراب للبلاد وخسارة للدولة، كما نهيب بكم أن تحضوا الولاة على افتتاح مدارس بجانبه، وأن تسعى لإيصال التلغراف ليس إلى مركز الولاية، وإنما إلى قائمقاميات ونواحيها، وإذا لزم الأمر، فالخزينة تقدم لهم قسماً من الأموال لسد احتياجات الولاية، والأمر له الأمر كدر[1].

غرة رجب 1288هـ/1871م

(1) للإطلاع على مضمون فرمان كلخانه خطي ملحق رقم (1).

استند الصدر الأعظم على فرمان السلطان عبد العزيز الداعي إلى إرسال عساكر إلى اليمن لضبطها من جهة ولحمايتها من جهة أخرى، كما استندوا في تنظيم شؤونها الإدارية إلى فرمان كلخانه خطي الذي أصدره السلطان عبد المجيد سنة 1839م، حيث تضمن هذا الفرمان مبادئ مهمة جداً، لو طبقت في الولايات لسعدت الولايات به، ولظهرت السعادة على وجوه الرعايا[1].

أما بشأن إدارة ولاية اليمن، فلقد تعددت وجهات النظر بشأن تقسيم اليمن إلى ولايتين، والبعض إلى أربع ولايات، وبما أن هذه الآراء، لم تعطِ المنهج الذي ستدار به الولايات، أخذت الإدارة بالرأي القائل بضرورة الحفاظ على وجود اليمن وإبقائه كولاية واحدة، وتقسيمه إلى أربعة سناجق (ألوية)، لكن وضع الأقضية ، كان عرضة للتغيير بحسب متطلبات الحاجة، وبحسب حالة الاضطراب أو الهدوء وحيث قدمت لائحة إلى والي اليمن أحمد مختار باشا مستمدة من نظام الإدارة العمومية للولايات الصادرة سنة 1871م.

إن الدولة العثمانية التي حملت راية التجديد من خلال نظم مستوردة، لم تنجح في تطبيقها في اليمن، وما طبق كان بسيطاً ومحدوداً قياساً لِمَا استوردته من الغرب الأوروبي، فالنظم الإدارية المستوردة طبقتها كما هي دون مراعاة للواقع الاجتماعي لولاية اليمن، وقد أكدت المصادر اليمنية أن القوانين الإصلاحية وحيازة الأرض، طُبقت في اليمن بصورة تقريبية في المرحلة الثانية التي بدأت سنة 1872م[2].

إن تقسيم اليمن إلى أربعة سناجق (ألوية) [3]، جسدّت الفهم العثماني لواقع اليمن طبيعياً واجتماعياً، ومدى حاجة اليمن إلى الاستقرار، غير أن هذا الاستقرار لم يتحقق

---

(1) سيتم الحديث فيما بعد عن التقسيم الإداري لليمن ومهام مجلس الولاية بدءاً من الوالي وحتى مهام مختار القرية (الباحث).

(2) خالص الأشعب، اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، بغداد 1982م، ص296.

(3) سنجق sancak، تأتي بمعنى وحدة إدارية، وتأتي بمعنى راية، علم، وذلك بحسب السياق التي توضع به، مدحت سرت أوغلو، قاموس المصطلحات العثمانية، استانبول1954م، ص283.

لأسباب كثيرة، فالعثمانيون يحملّون اليمنيين مسؤولية عدم تمكنهم من تأمين الاستقرار إما اقتتال وإما خطف ونهب للقوات العثمانية المتواجدة على الس احة اليمنية، وقد حذروا السلاطين الولاة والقادة من إزعاج اليمنيين، وأن تكون الضرائب التي تفرض على الأهالي مراعاة لسوء أحوالهم، أما اليمنيون، فهم بدورهم يحملّون العساكر والولاة والقضاة مسؤولية نشر الذعر والخوف والقتل بين أهالي اليمن وبين مناطقها، فاليمنيون لم يتأخروا عن دفع ما عليهم من ضرائب لكن الضرائب، كانت تؤخذ عدة مرات في السنة[1].

3 – النهج السياسي للإدارة العثمانية في اليمن:

تعددت آراء القادة العثمانيين بشأن تقسيم اليمن إلى ولايات عدة، نظراً لاتساع أراضيها وكثرة وديانها، مما يسهم بشكل فعال في عدم إدارتها إدارة جيدة، كذلك تعددت الآراء حول المنهج الواجب اتباعه في إدارتها، علماً بأن الدولة العثمانية أقرت التنظيمات لنفسها وللولايات التابعة لها بآن واحد، أي أن ما يطبق في استانبول يطبق في دمشق أو بيروت أو صنعاء، غير أن اليمن التي شغلت السلاطين وقادتهم مدنيين وعسكريين، دفعت الإدارة العثمانية المستحدثة بالتروي في إدارتها تجنباً من تكرار المأساة ثانية[2].

لقد أصبحت ولاية اليمن، وفقاً لقانون تنظيم الولايات سنة 1864م ولاية مستقلة من الدرجة الأولى وبإمكان ولاتها مراسلة استانبول مباشرة[3]، وضمت على ضوء هذا القانون أربعة سناجق (صنعاء، تعز، الحديدة، عسير)[4].

أما بشأن وجهات النظر بشأن كيفية إدارتها، فبعضها طالب بإدارتها إدارة مركزية، لأن اليمن تمثل العمق الاستراتيجي للدولة العثمانية، كما أنها تعدّ الخط الأمامي لحماية الجزيرة

---

(1) معظم المصادر اليمنية ومراجعها تحمل العثمانيين اضطراب الأحوال في اليمن (الباحث).

(2) لأول مرة تقف الإدارة العثمانية أمام أصول إدارة ولاية ما، ويرد بعض المؤرخين هذه الوقفة لأسباب عدة أهمها ألا تفقد الدولة العثمانية اليمن ثانية، للمزيد، جاد الله منصور، الاست كبار العثماني، أنقره، 1957م، ص78.

(3) إسماعيل حقي، التشكيلات العلمية، (غير مترجم) أنقره 1956م، ص218.

(4) مدحت سرت أوغلو، التاريخ العثماني المصور، مرجع سابق، ص184.

العربية وخاصة الحجاز، وإذا لم تكن إدارتها قوية فإن كل التوقعات السياسية للدولة العثمانية تصبح طوبائية ولن تحقق أي هدف استراتيجي، فاليمن بلد النفوذ المحلي، فالتنافس القبلي قوي ويحتاج إلى قوة لضبطه[1].

وهناك رأي نحو توجهات مدنية، حيث طالب بتوسيع صلاحيات الإدارة المكلفة باليمن، كلف الباب العالي (الصدر الأعظم) الشخصية نامق باشا بزيارة اليمن والإطلاع عليها، لإبداء رأي شديد بشأن إدارتها، واقتنع بضرورة إجر اء اصلاحات مع إصدار عفو عام عن جميع الأشخاص المهتمين بقضايا سياسية، في حين أقرت لجنة هيئة المبعوثان بضرورة إجراء إصلاحات والسماح للراغبين من اليمنيين بالخدمة في الجيش اقتداء بالإنكليز، كما أوصت بتحسين أسلوب تحصيل الضرائب أيضاً اقتداء بالإنكليز[2].

ومما ورد في تقرير لجان التص ورات المقدم إلى الحكومة العثمانية في 19 شباط 1908م الآتي:

المادة الأولى: تقوم الحكومة (العثمانية) بعقد قروض بمبلغ مليون ومائتين ألف ليرة، لأجل إنشاء وتأسيس المرافق الصناعية وإصلاح السدود والجسور وما هو لازم للخدمات العامة بموجب المرفق بهذه اللائحة، وتقوم الهيئة الإصلاحية الخاصة بالبحث بإعداد برنامج لصرف هذه المبالغ ومتابعة أوجه الصرف.

المادة الثانية: يتمتع ولاة اليمن بالصلاحيات الواسعة، كما يتمتع به جميع الولاة في الممالك العثمانية.

---

(1) سالم السيد مصطفى، تكوين اليمن الحديث 1904-1945م، ط2، القاهرة، 1984، ص100، وبالمناسبة، فالمؤرخ الكبير سالم مصطفى شيخ مؤرخي اليمن، فلقد قدم للمؤرخين خدمات جمة عامة لليمن خاصة.

(2) عبد الكريم العزيز، التشكيلات المركزية العثمانية والإدارة المحلية في اليمن 1850-1918م، صنعاء 2003م، ص159-160 وما بعد.

المادة الثالثة : يتم إرسال هيئة إصلاحية إلى قطعة اليمن، لأجل إعداد القوانين العدلية والإدارة التي تكون مناسبة للاحتياجات وقابلية أهالي إقليم اليمن وتقديمها إلى الباب العالي لأجل تدقيقها[1].

وفي 17 أغسطس 1909م شكلت لجنة أخرى للغرض نفسه، وشملت في عضويتها بعض اليمنيين من أعضاء هيئة المبعوثان ومن خارجه، وبعد عقد عدة اجتماعات خرجت بالتوصيات التالية:

المادة الأولى : تقسيم اليمن إلى ولايتين ساحلية وجبلية ، شريطة أن تضم الولاية الساحلية سهل تهامة، وتضم الولاية الجبلية أقضية عمران وحجة والطويلة وحجو ر وذمار ويريم وآنس.

المادة الثانية: تفوض الولاية الجبلية إلى الإمام يحيى حميد الدين، والولاية الثانية إلى أحد الذوات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والاقتدار[2].

المادة الثالثة: يفوض مسؤولو زمام الإدارة في الولاية تفويضاً تاماً بانتخاب قضاة وعمال ومأمورين وفقاً لأحكام الشريعة، وانتخاب رجال الدرك (الجندرمه) من الأهالي شريطة أن تعرض أسماء القضاة والموظفين على مركز السلطنة.

المادة الرابعة: تفوض الولايتان بالانفاق المالي الذي يجبى من وإيرادات الولايتين، وما تبقى يرسل إلى مركز السلطنة، على أن يصرف قسم منه للترقيات المحلية.

---

(1) عبد الكريم العزيز، الإدارة المحلية في اليمن، ا لمرجع السابق، ص 160، ويلاحظ في التوصيات إهمال تام للسلطان، وأن الأمر بيد الحكومة العثمانية التي يمثلها الصدر الأعظم آنذاك.

(2) نقلاً عن عبد الكريم العزيز، ولكن ما يمكن قوله، إن اللجان غير مدركة لواقع اليمن، وهو ما يشبه التنظير السياسي، فالإمام يحيى بن حميد الدين لن يرضى بصورة دائمة والإدريسي لن يرضى والقبائل اليمنية في الولايتين إذا نفذت الخطة لن تبقى على الحياد، وبتعبير آخر، مكتوب على مقترحات اللجان الفشل (الباحث).

المادة الخامسة: يكون قضاء مناخه مركزاً للجيش العثماني، مع بقاء قوة كافية في صنعاء تحت أحد القادة المقتدرين (بالطبع العثمانيين) لضبط الأمن، وعدم السماح لأي جندي التواجد في مقر الإمام، كما توضع قوة في تهامة لتأمين الأمن العام.

المادة السادسة: يتطلب من الذ وات الذي يعينون في الولايتين تقديم لائحة بالواردات والنفقات سنوياً لسلطة المركز.

احتدم النقاش بشأن إدارة اليمن في مجلس المبعوثان، فعمد طلعت باشا إلى سحب اللائحة من جدول المناقشات، وقد اعترض ممثل اليمن في مجلس المبعوثان محمد عبد الله المقحفي، وشرح أوضاع اليمن، وشدد على ضرورة التعايش مع العثمانيين وأنهم (أي اليمنيين) لا يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية.

ما يمكن قوله إن ما شرحه المقحفي لا يمثل وجهات نظر المعارضة اليمنية، وأن الحكومة العثمانية (جمعية الاتحاد والترقي) لن تتنازل بسهولة عن تطبيق مركزية السلطة على اليمن، فنهج الاتحاديين لا يعترف بالديمقراطية الإدارية ولا بالحرية السياسية لي س لليمن، وإنما لأية ولاية أخرى.

□

استنتاج الفصل الأول

إن القفز فوق الأشواك أمر صعب ويعود على الفرد عواقب قفزه، أما الدولة العثمانية التي اعتادت على وحدانية القرار ، وأن السلطان هو كل شيء في حياتها، فكيف لها بليلة وضحاها أن تدمر جيشها دون أن ترحم انتصاراته لها، وكيف لدولة بين ليلة وضحاها أن تبقى بلا جيش وسلطانها يستجدي واليه لإنقاذه ممن كفروه وهم الوهابيون، ومن خرجوا عليه وهم اليونان، ومن دخل أرضه رغماً عنه وهو واليه نفسه محمد علي باشا.

لم تكتفِ الدولة نتيجة الهزائم والأزمات التي واجهتها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بمصائبها (الترهل)، بل جرت وراء فكرة الإصلاح (عليها اللحاق بركب الدول المتطورة) وتناست واقعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وفي مقدمتهم الديني .

لقد دفعت أوروبة ضحايا بمئات الآلاف وهُ دمت مدنها ودُ مرت مراكزها الثقافية والدينية، وبدأت تجتاز سلم الحضارة وحققت لأفرادها العدالة ، وبنت دول وحكومات ذات بنى مؤسساتية.

بليلة وضحاها أرادت الدولة العثمانية ، أن تقطع وتجتاز ما قطعته واجتازته أوروبة بقرون، فباشرت بتدمير الانكشارية سنة 1826م بعدما قدمت للدولة انتصارات على مدار 464 سنة.

صحيح أن الانكشارية تخلت عن مبادئها، لكن سلاطينها أجبروها على طرح هذه المبادئ جانباً، فكيف للسلطان مراد الثالث أن يمنح الفرقة الموسيقية التي أقامت حفلة ختان لابنه محمد الثالث ميزات الانكشارية، وكما دربوها على زيادة رواتبها وترقياتها لدى ختان ابن السلطان الحاكم، ولماذا لم يحضروا لها السلاح المتطور للتدرب عليه . أليست هذه مسؤوليات سلاطين آل عثمان ؟ أليس سلاطينها خالفوا تعاليم المؤسس عثمان ؟ ولماذا منح سلطان القوة سليمان القانوني الأوروبيين امتيازات واسعة تخولهم التجوال والبيع والشراء في ولاياته؟ أيضاً خولهم إقامة محاكم خاصة بهم، وقبل احتجاجاتهم دون وجه حق.

إن تغيير جلد دولة خرجت م ن رحم القبيلة، وتحولت إلى إمبراطورية بفضل قوى كردية وعربية وآخية [1]، ليس أمراً سهلاً، فها هو السلطان عبد المجيد يصدر خطين (مرسومين) همايونيين، وبمضامينهما إرضاء للمسيحيين بوكالة أوروبية .

صحيح أن الولايات تنفست الصعداء، لكنه تنفس مملوء بالآهات، مراسيم دون سلطان، وولاة طرشان، ورعية تخاف أن تغضب سلطان، وسلطان اليوم وغداً مقيد بمراسيم صاغتها أوروبة خصيصاً، فزالت وحدانية السلطان ومراسيمه، واختفت إنكشارية لتحل محلها عساكر بقبعات بدلاً من طرابيش ، والأمر لا يزال موضع تساؤلات، أيجوز لفرمان كلخانه أن يبدل ذلك، الإسلام دون إذن؟ أم لفرمان شريف همايون، أم أن قانون تنظيم الولايات هو الذي يكسب الشرعية ؟ إذا انسجمت بنوده مع مجلة الأحكام العدلية التي هذبت القضاء ومنحته حق اكتساب العلمانية المتطورة .

إن سعي الدولة العثمانية ومصلحوها إلى تطبيق أنظمة الغرب الأوروبي، لم ينهِ الانتفاضات الشعبية المحلية التي شهدتها الولايات العربية، وتُعد اليمن من أكثر الولايات التي قاومت واحتجت وواجهت سلاطين آل عثمان وقوانينهم وعساكرهم الانكشارية وعساكر التنظيمات، لأن اليمنيين أدركوا أن العثمانيين غير مؤهلين لأن يكون سادة عليهم أو مصلحين لأحوالهم، واليمني غير قادر على ا لقيام بأعباء إطعام الجندي العثماني، وغير قادر على دفع راتبه، فالأرض اليمنية تحتاج إلى جهد، والمتنافسون والمتصارعون منعوا اليمني الجاد من إعداد أرضه للإنتاج، فهل ا لعثماني القادم من الأناضول سيكون قادراً في مساعدة اليمني على إعداد مدرجات زراعية في جبال بلاده !؟

(1) آخية: منظمات إسلامية دينية وقفت إلى جانب العثمانيين خلال قرون نشأتها، وعندما اعتلى يلدرم بايزيد العرش، ضربها بشدة وأضاع جهودها، للمزيد، جودت، مصدر سابق، ج1، ص96.

الفصل الثاني

عودة العثمانيين إلى اليمن سنة 1872م

1 -إدارة محمد علي لليمن بالوكالة عن العثمانيين1817-1840م.

2 -التنافس العثماني الوهابي على اليمن1817-1839م.

3 -الحملة العثمانية على اليمن سنة1849.

4 -سيطرة العثمانيين على صنعاء1872م.

5 -مساعي عبد الحميد الإصلاحية فياليمن1876-1908م.

الإجراءات الحميدية في اليمن. أ- تشكيل الجندرمة ب-القوات العسكرية العثمانية في اليمن.

6 -تأثير قانون الولايات1864م على التقسيمات الإدارية في اليمن

- استنتاج الفصل الثاني

تمهيد:

لم يخرج العثمانيون من اليمن كالمهزومين أمام قوات الإمام المؤيد محمد بن القاسم سنة 1635م فحسب بل مستسلمين، ليس لضعفهم، وإنما لا نشغال الدولة آنذاك عنهم، فتأخرت في تقديم الإمدادات إليهم من أسلحة ومؤن وغيرها.

عند العودة إلى الوثائق والمصادر العثمانية، يجد القارئ أن الانكشارية التي كُلفت بفتح اليمن، دهشت من شجاعة اليمنيين وخفتهم القتالية ، وسرعة تحركهم، فحملت معها عند تبديلها هواجس الخوف والجزع، وخشي البدلاء من الجنود الذهاب إلى اليمن.

اعتاد العثمانيون على عهدة إدارة اليمن عنهم لجماعة أو لقوى بشرية، قبلوا بها، ففي المرة الأولى، دخلت اليمن إسمياً تحت السيادة العثمانية من خلال تقديم مماليك اليمن الولاء والطاعة للسلطان العثماني، فأبقاهم يديرونها باسمه، وظلوا يديرونها من 1517م حتى 1538م.

ظلت قلوب العثمانيين متعلقة باليمن، وظلت أنظارهم شاخصة إليها، وتألموا كثيراً لخروجهم منها، لكنهم آنذاك وضعوا أمام ثلاث خيارات:

- الخيار الأول: بقاؤهم في اليمن يعني فقدانهم بغداد وتركها بأيدي الفرس أعداءهم التقليديين.
- الخيار الثاني: بقاؤهم في اليمن يعني السماح لفخر الدين المعني الثاني 1590-1635م إقامة دولة حديثة، مدعومة من البندقية وبقية الدول الأوروبية[1].
- الخيار الثالث: إذا خرجوا م ن اليمن وطردوا الفرس من بغداد، وقضوا على دولة فخر الدين المعني الثاني، اليمن باقية وبإمكانهم العودة إليها، إزاء هذه الخيارات

(1) هذا التصور العثماني، وليس له أدلة تثبت صحته، حسب رأي العثمانيين، ولكن الحقيقة أن العثمانيين فروا مهزومين ومستسلمين لقوة وشراسة اليمنيين في مقاومتهم، صحيح أن الدولة العثمانية أنشغلت بإرسال الامدادات لبعضهم لكن ما كان لديها من قوات لا يكفي لمقاومة اليمنيين.

الثلاثة الصعبة، آثروا أقلها أسفلًومرارة، وهو الخروج من اليمن، ومحاربة الفرس الذين يهددون وجودهم في العراق، والقضاء على فخر الدين ا لمعني الثاني الذي كون دولة حديثة، هددت كيان الدولة العثمانية في بلاد الشام.

بلغ العثمانيون في إضفاء المهام الدينية على حملتهم التي قادها سليمان باشا الأرناؤوطي، فالحملة مكلفة رسمياً باحتلال اليمن من المماليك الذين أداروها لسنوات على حساب العثمانيين بالوكالة، واستناداً إلى الفرمان الذي وجهه السلطان سليمان القانوني إلى الصدر الأعظم عندما كان في مصر سنة 1527م جاء فيه **((إلى مقام الصدر الأعظم إبراهيم باشا دام إقباله))**[1].

علمنا أنكم تعدون حملة همايونية إلى اليمن لانتزاعها من المماليك الذين يمارسون ظلماً على رعيتنا المسلمة في اليمن، نوصيكم بتوخي الحذر في الحملة التي قد تواجه مخاطر شديدة في طريقها قبل وصولها، أحذروا غدر العربان ونكث البرتغاليين الكفرة، فتقع جنودكم بين قبضتهما، عليكم بالتظاهر بما يبعد أنظار اليمنيين عن مو اجهة الحملة، وانتبهوا من قلة الأسلحة والمؤنة، فالطريق طويل، وتوكلوا على الله، واعتمدوا اختيار الأشاوس من عبيدنا المخلصين. وفقكم الله لخدمة المسلمين ولما يرضينا

ذي الحجة 934هـ/1527م

وأفادت المصادر، أن الصدر الأعظم جهز الحملة المتجهة لمحاربة البرتغاليين،وفي طريق عودتها، تتجه إلى اليمن لفتحها، وفي هذه الأثناء جاءه فرمان من السلطان سليمان القانوني ينص على ما يلي:

وصلت إلى مسامعنا عن الانتهاء من تجهيز الحملة المكلفة بالذهاب إلى اليمن عليكم توخي الحذر في معاملة أهل اليمن، فاليمن بلاد سئمت من كثرة الصراعات، وع ليكم عدم

(1) دفتر مهمة نمره 7، صفحة 226، رقم الحكم 614.

ممارسة الظلم والقسوة بحقهم، كما ينبغي أن تحذر عساكرنا الشاهانية من الاعتداء وارتكاب مخالفات على رعيتنا وتكون قد خالفت إرادتنا السامية[1].

2 رجب 946هـ/1529م

بقراءة هذين المرسومين، يتضح أن إبراهيم باشا، أعدّ الحملة لإنهاء إدارة المماليك في اليمن، وإخضاعها للإرادة العثمانية، ويضيف أحمد رفيق في مؤلفه ((بيوك تاريخي)) لو أن المماليك اتفقوا مع الأئمة، لتعرضت الحملة للفشل، غير أن المماليك تصوروا أن من حقهم البقاء في اليمن وإدارتها، ويكفي السلطان أنهم قدموا له مراسيم الطاعة و الولاء، وإذا كان العثمانيون قد فتحوا اليمن خلال القرن السادس عشر ، وظلوا يديرونه لمدة قرن، إلا أنهم دفعوا الكثير من الخسائر البشرية والمادية، وأرغموا على الخروج منها لأسباب أشار البحث إليها سابقاً، لكنه م ظلوا يتوارثون حلم العودة إليه، ففيها ضحايا لهم، ومنه يستطيعون ضمان وجودهم في الجزيرة العربية والخليج، وأهمها الإشراف على إدارة الحرمين الشريفين في الحجاز.

تعددت الروايات بشأن دوافع ترحيب اليمنيين بالحملة العثمانية التي قادها سليمان باشا الأرناؤوطي، البعض يقول إن العثمانيين جاؤوا لمناصرة اليمنيين ضد البرتغاليين، والبعض الآخر يؤكد أن العثمانيين جاؤوا لبسط نفوذهم عليها من جهة، ومن جهة أخرى إنهاء التواجد المملوكي في اليمن، لأن اليمن إن لم تخضع للسيطرة العثمانية ستكون اليمن ملجأ لكل المماليك، ومنها سيحاربون الدولة العثمانية[2].

---

(1) دفتر مهمة، نمره 7 ، صفحة 254.

(2) واقع الأمر، فإن العثمانيين حسبوا المسألة حساباً دقيقاً، فلولا إنهاء المماليك في اليمن لما تمكن العثمانيون من البقاء في مصر طويلاً للمزيد: yaşar penar, yemen, de mamluk devri, Ankara, 1978.s.94-98.

إن التواجد العثماني في مصر، أسهم في إخضاع اليمن للسيطرة العثمانية، فبعد خضوعها للعثمانيين، ظلت ولاية مصر المستودع الرئيس للعثمانيين، فلجأت الدولة العثمانية إلى إعداد حملة حربية ضخمة بقيادة سنان باشا ومدتها بقوات من مصر، وبذلك تمكن سنان من طرد الإمام المطهر من صنعاء سنة 1570م وعدّ سنان فاتح اليمن[1].

كما طلب والي اليمن النجدة من والي مصر لمده بالقوات لمقاومة الإمام المؤيد محمد بن القاسم وعجزت القوات القادمة من مصر على إنقاذ القوات العثمانية المحاصرة من قبل الإمام، فأرغمت على الاستسلام، ورحلّها الإمام المؤيد محمد بن القاسم إلى بلادها سنة 1635م[2].

إذا مصر كانت عنبر اليمن من القوات العثمانية، وهذا يؤكد أن ذهاب الحملة العثمانية لليمن كانت تهدف إلى ضرب المماليك فيه، ومن ثم إخضاعه للسيادة العثمانية.

ومن ناحية أخرى، العثمانيون في أثناء وجودهم في اليمن، منعوا شركة الهند الشرقية البريطانية من التواجد على السواحل اليمنية، وأن بريطانيا وبحسب بعض المصادر العثمانية قدمت المساعدات العسكرية للإمام المؤيد محمد بن القاسم في محاربته للعثمانيين وهذا غير مؤكد[3]، وبخروجهم بدأ الإنكليز بالتسلل إلى اليمن و تجسد فعلياً باحتلال الجزء الجنوبي من اليمن (عدن) سنة 1839م، في حين انشغل العثمانيون عن اليمن بعدة قضايا أبرزها:

1 -الإصلاح وتطلع المصلحين للتخلص من الانكشارية وبتحريض أوروبي محض.

---

(1) رجحت معظم المصادر إن سنان باشا الذي كلف بالحملة، كان والي مصر تحت إمرته ، ومكلف من السلطان بتلبية احتياجات قائد الحملة سنان باشا. للمزيد: أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، فرمان أُرسل إلى أمير أمراء مصر في 25 شعبان سنة 978هـ/كانون أول 1574م.

(2) أحمد راشد باشا، تاريخ اليمن وصنعاء، استانبول، 1291هـ، ص 245.

(3) أن المساعدات البريطانية التي قدمها الانكليز للإمام حسب رأي العثمانيين غير مؤكد وغير صحيح ولكن هذه وجهة نظر العثمانيين.

2 عجز العثمانيين عن تحقيق حلمهم في منتصف القرن التاسع عشر .

3 لتحقيق حلمهم قاتل محمد علي باشا عنهم بقوة على الساحة اليمنية .

4 إعداد جيش حديث قد يحقق لهم العودة إلى اليمن[1].

1 – إدارة محمد علي لليمن بالوكالة عن العثمانيين 1817-1840م:

إن الانتصارات التي حققها العثمانيين على الأرض العربية، ولدّ لديهم شعوراً، أن هذه الأصقاع العربية غدت ملكاً لهم، وأنه لا يجوز لأي منها الخروج عن إرادة السلطان العثماني[2].

بناء على هذا التصور، فإن طرد العثمانيون من اليمن سنة 1635م، أساء إلى إحساسهم ومشاعرهم الذاتية، لأنهم يعدون اليمن لا تزال تابعة لهم، وإن خروجهم لا يعني البتة أنها خرجت من جيبهم، وظل هذا الحلم يراودهم قرابة مئتي سنة، ومع منتصف القرن التاسع عشر، وجدوا أن تصورهم كان حلماً بددته الحركة الوهابية التي ذهبت مع العثمانيين إلى أبعد من ذلك، حيث أعلن سعود الثاني أن العثمانيين غير مسلمين ولا يمتون للإسلام بصلة، وأرفق إعلانه بكتاب مفاده أنه هدم القباب من على القبور [3]، وطلب إليه عدم إرسال قافلتي الحج الشامي والمصري، لأنها ليست من الدين بشيء .

استفاق العثمانيين من أحلامهم، وبدؤوا يتحسسون أن الجزيرة والحجاز واليمن قاب قوسين من الانفصال عن السلطنة، وأن الأمر يقتضي منهم إزالة المشكلات التي سببتها الحركة الوهابية، غير أن بيتهم الداخلي كان يواجه خراباً محموماً، فقد قُطع رأس السلطان سليم الثالث بتوجيه من السلطان مصطفى الرابع، وبعد أشهر قُطع رأس مصطفى الرابع

(1) خلوصي يا ورو، الحكم العثماني لليمن، استانبول 1984م، ص205.

(2) أحمد رفيق، عثمانلي بيوك تاريخي، مصدر سابق، ج2، ص417.

(3) فاروق عثمان أباظة، الحكم العثماني في اليمن 1872–1918، بيروت 1979، ص29.

جزاء فعلته، وتولى السلطان محمود الثاني العرش بدعم من فرنسا وسفارتها في استانبول، وبحجة الانتقام لمن قطع رؤوس زملائه السلاطين، قرر التخلص من الانكشارية[1].

بدأت أمور الولايات العربية تزداد سوءاً، فالحركة الوهابية هاجمت العراق والشام ووصلت إلى اليمن، وكانت ترتكب الكثير من القتل [2]، وحالما دخلت اليمن أقامت تحالفاً مع سكان تهامة ضد الأئمة الزيديين[3].

أما مصر فقد تولى إدارتها محمد علي باشا ، وبدهاء منه باشر الإصلاح وأعدّ جيشاً نظامياً حديثاً، فاستعان السلطان محمود الثاني به وطلب إليه محاربة الحركة الوهابية في الجزيرة العربية واليمن[4].

تظاهر محمد علي باشا بعدم رغبته في محاربة الحركة الوهابية، لكن إلحاح السلطان محمود الثاني 1808-1839م عليه، لبى دعوته، وقبل انطلاقه خارج مصر، دبر مذبحة للزعامة المملوكية سنة 1811م، ثم أرسل ابنه بجيش معظمه من الفرقة الألبانية التي أراد التخلص منها، لأنها بدأت بإزعاجه وتذكيره بطاعة السلطان، فدفن قسماً منها في رمال نجد، وما تبقى منها دفنه في وديان اليمن وهضابها.

---

(1) صحيح أن الانكشارية بعدما فسد نظامها، أصبحت عبئاً ثقيلاً على الدولة، لكن التخلص منها ليس بالقضاء عليها، وإنما إعادة تدريبها وتحديثها، فهي لم ترفض تحديثها البتة، لكن، مسألة التخلص منها توجيه فرنسي وأوربي ، والإبقاء على الدولة دون قوة تحميها ، ولتظل الدولة العثمانية بحاجة إلى مساعدة أوروبة لها (الباحث).

(2) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ترجمة إحسان حقي، القاهرة 1988، ص404.

(3) عارف محمد الرعوي، العلاقات بين اليمن والدولة السعودية الأولى، رسالة دكتوراه لم تنشر بعد، دمشق 2006، ص146 وما بعد.

(4) Ihsan süreyya sIrma, yemen isyanLarI, مرجع سابق.189.

قرأ محمد علي الأحداث بشكل دقيق جداً، فقد رفع الراية العثمانية على قواته أينما حلت سواء في الجزيرة أو اليمن، وخلعها عندما حارب العثمانيين في سورية، ولاحقهم حتى كوتاه ية[1].

لقد ظلت الدولة العثمانية على تواصل دائم مع اليمنيين، فقد كان السلاطين يدركون مأساة اليمنيين من كثرة القوى المتصارعة على أرضهم، فمحمد علي باشا عندما أرسل قواته إلى اليمن في العشرينيات من القرن التاسع عشر، أرسلهم بناء على رغبة السلطان محمود الثاني 1808-1839م، بهدف محاربة الوهابيين والقضاء على حركتهم، وبما أن الوهابيين تسللوا إلى اليمن، فإن قوات محمد علي اضطرت لملاحقتهم، وتمكنت من القضاء عليهم[2].

انصرفت قوات محمد علي بعد القضاء على فلول الوهابيين إلى إقامة إدارة حديثة متطورة، ولم تواجه قوات محمد علي مقاومة شديدة، كما كان الأمر في القرن السادس عشر، ويعود هذا إلى أن قوات محمد علي لم تعاملهم بقسوة، وأن العثمانيين طالبوا محمد علي بإتباع اللين حيال اليمنيين[3].

إذا كانت الإصلاحات والتنظيمات قد شغلت سلاطين آل عثمان، ودفعتهم إلى إهمال ولاياتهم العربية، فإن الحركة الوهابية التي ظهرت في نجد، قد أشعرتهم بالعجز وفقدان القدرة على مواجهتها، لاسيما بعدما كفرتهم وجردتهم من ردائهم الديني، غير أن الاستعانة بواليهم على مصر محمد علي باشا، قد أزاح عنهم هذا الجزع لعدة سنوات أو عقود على الأقل حيث لم يستغرق زمناً للقضاء عليه ا[4].

---

(1) عندما وصل إبراهيم باشا إلى كوتاهية، أمره والده بالعودة ، بناء على طلب بريطاني فرنسي قائلاً لابنه: لقد لامسنا مصالح الأوروبيين، وعلينا العودة فوراً (الباحث).

(2) Hammer, a history of Arabin felix or yemen Bombay, 1895.p.23.

(3) أباظة، مرجع سابق، ص28.

(4) الرعوي، مرجع سابق، ص142-145.

إن هزيمة الزعامة ال وهابية أمام قوات محمد علي دفعت الوهابيين للتوجه إلى عسير الواقعة شمال اليمن، وقد حاول قائدهم طامي بن شعيب اللجوء للشريف حمود حاكم المخلاف السليماني[1]، لكن الشريف حمود رفضه وألقى القبض عليه وسلمه إلى قوات محمد علي، فأُرسل إلى مصر، ومنها إلى استانبول حيث أمر السلطان محمود الثاني بإعدامه.

إن التخلص من ط امي بن شعيب شتت أنصاره، فتوزعوا متفرقين في مختلف المناطق، وهذا ما سهل على قوات محمد علي باشا الاستيلاء على عسير، بعدما طهرها من العناصر الوهابية، واتبعتها لإدارته[2].

لم يكن محمد علي باشا راغباً بالبقاء في الجزء الذي سيطر عليه من اليمن، فطلب إلى قائد قواته خليل باشا التفاوض مع الأئمة وتسليمهم البلاد شريطة أن يدفع الإمام الزيدي ضريبة مالية للسلطان العثماني، وقد قبل الإمام المتوكل أحمد دفع الضريبة للسلطان مع تكاليف الحملة، وبذلك تكون قد عادت اليمن للسيادة العثمانية بعد انقطاع دام قر نين من الزمن[3].

لم يكن بمقدور الإمام المتوكل أحمد دفع الضريبة السلطانية، فدفع مئة ألف ريال وكمية من البن تقدر ألفي طن للمطبخ السلطاني، على أن يدفع ما تبقى خلال أشهر[4].

تحقق حلم العثمانيين، فاليمن خضع مجدداً للسيادة العثمانية الإسمية، غير أن دخول محمد علي بقواته إلى الجزيرة والحجاز واليمن وسعت مداركه، وتصور أن بمقدوره إنشاء إمبراطورية في الجزيرة و اليمن ومصر والسودان وسورية كبديل عن سلطان عثماني عاجز عن تطوير ولاياته وتحديثها، وعاجز أيضاً عن ضبط الأمن وربطه، وقد تناسى محمد علي

---

(1) المخلاف، عبارة عن سنجق وهو يشتمل على مدن وقرى، وقد قسمت اليمن قديماً إلى 48 مخلافاً.

(2) محمد بن أحمد العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني، الرياض، 1982، ص475.

(3) طارق بيومي، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة 1999، ص108-110.

(4) محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، بيروت (د.ت)، ص167.

باشا أن الدول الأوروبية، لا ولن تسمح باستبدال سلطان ضعيف بسلطان قوي ، وأنها لن تسمح بتكوين إمبراطورية في مناطق تعتقد أنها قادمة إليها مستقبلاً ، ولهذا لا يجوز إحداث أي تبديل جغرافي أو ديموغرافي في تلك المنطقة[1].

بدأ محمد علي بنسج خيوط إمبراطوريته في الحجاز واليمن، لأنها امتداد طبيعي للاتصال بين مصر وبلاد الهند، فكلف قائده أحمد باشا يكن بقيادة حملة قوامها أربعة آلاف مقاتل إلى ينبع، فاحتلها بعدما طرد القائد العثماني الذي هرب إلى اليمن، كما كلف قائده أحمد باشا يكن بقيادة حملة إلى اليمن قوامها ثلاثة آلاف، وقد تمكن المصريون من إقامة تفاهم مع اليمنيين، فأعلنوا تمسكهم بالحكومة العربية المصرية[2].

اقتربت الحركة الوهابية من السلطان العثماني كثيراً ولامست مكانته الدينية ، فكلف محمد علي بمحاربتها والقضاء عليها، ونفذ محمد علي تعليمات السلطان العثماني، ولاحقها حتى في اليمن، وحالما أطمأن محمد علي من زوال الحركة رسمياً من الحجاز واليمن، أراد أن يؤسس حكومة عربية في مصر والحجاز واليمن، فجنّ السلطان و كفر محمد علي باشا، واستعان بالدول الأوروبية عليه.

تأرجحت الآراء حول محمد علي وتباينت المواقف، فمن قائل لا يحق لمحمد علي باشا مخالفة السلطان ﴿أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأمرِ مِنكُم ﴾ ومن قائل ما دام محمد علي باشا قضى على الحركة الوهابية، ولديه إمكانات تطوير المناطق التي حررها من الحركة الوهابية، ما المانع من ممارسة حقه في تطوير مناطق يرى أنها عربية وقواته عربية، فلماذا يمنع من ذلك؟

تحسست بريطانيا من تصرفات محمد علي باشا، وعدّت عمله في تطوير اليمن مسألة تضر بمصالحها، وأنه منافس خطير لها، فسارعت واحتلت عدن سنة 1839م.

---

(1) يرى المؤرخون الأتراك أن محمد علي أسهم في تقويض بنية الدولة العثمانية، يوم كانت الدولة تبدل جلدها، معتقدة أنها تستطيع اللحاق بالركب الحضاري الطوبائي. (الباحث).

(2) رياض سالم الشربجي، بروز ظاهرة القومية، بغداد 1958، ص127.

حاول اليمنيون مقاومة البريطاني ين الغزاة بكل شراسة لكنهم عجزوا أمام ما تملكه بريطانيا من أسلحة متطورة ، فلماذا لم يغضب السلطان العثماني على امتلاك بريطانيا لعدن، علماً بأن العثمانيين كانوا وما زالوا يعلنون أحقيتهم الاسمية في بلاد اليمن .

تؤكد بعض المصادر العثمانية أن السلطان العثماني سُر من البريطانيين لاحتلالهم عدن وهو يراها مكافأة لهم على مساندتهم له ضد محمد علي، وحضهم السعي ضده دولياً، لإخراجه من اليمن والحجاز وسورية[1]، وفعلاً خرج محمد علي من مناطق توسعه، بناءً على اتفاقيتي لندن الأولى والثانية 1840-1841م، مقابل منحه حكم مصر وراثياً له ولأبنائه مدى الحياة.

ما يقرأ عن إدارة محمد علي باشا لليمن نيابة عن الأتراك العثمانيين، أن هذه الإدارة التي دخلت شبه الجزيرة العربية والحجاز واليمن، كانت باسم العثمانيين وتحت رايتهم، ورغم التستر بالراية العثمانية، فلم يخفف على قوات محمد علي شراسة المقاومة المحلية سواء في اليمن أو غيرها، وإذا كانت قوات محمد علي قد واجهت مقاومة بسيطة قياساً بمقاومة العثمانيين، فهذا مرده، تغيير مفهوم المواجهة مع اليمنيين من قبل محمد علي باشا والسماح للأوروبيين بمرافقة الحملة (القوات المصرية) إلى الداخل اليمني.

حمّل عدد من المؤرخين محمد علي مسؤولية تعريف الأوروبيين باليمن، وقد تذرع السلطان محمود الثاني أمام علمائه وقادته، فردوا عليه بضرورة الاستعانة بأصدقائه من الأوروبيين لطرده من الجزيرة والحجاز واليمن [2]، وإذا كانت المنية قد وافته، فإن ابنه عبد المجيد عزف على الوتر نفسه، وكرر الخطبة أمام كبار قادته، ولقي التأييد الذي يحضه على الاستعانة بالأصدقاء الأوروبيين[3].

---

(1) أجمعت المصادر على أن الحجاز سميت بهذا الاسم لأنها حجزت ما بين الشام واليمن.

(2) آثر سلاطين آل عثمان مجاورة بريطانية في اليمن والخليج والعراق، وعدم مجاورة من يمت للعروبة بصلة حسباً أو نسباً أو إدعاءً، هذا ما أشار إليه سامي يلماز في مؤلفه، محمد علي وسياسته، أنقره، 1948، ص53.

(3) لن يقول البحث نيابة عن الباحث ما أشبه الماضي با لأمس باليوم، فالسلطان محمود الثاني منح الجزائر لفرنسا، وابنه عبد المجيد منح عدن لبريطانيا (الباحث).

2– التنافس العثماني الوهابي على اليمن 1817-1839م:

يخطئ من يجري مقارنة المنافسة العثمانية الوهابية على اليمن، دون أن يأ خذ بعين الاعتبار أهداف كل منها، فالعثمانيون يريدون أرضاً بدون شعب عنيد أو مقاوم، بعكس الوهابيين الذين يريدون شعباً بدون أرض، فمتى اعتنق الشعب مبادئهم، عندها يغزون الغير ويحتلون أرضه، لكن كلاهما يتبع القوة والعنف لتحقيق مبادئه أو أهدافه وغاياته .

تعلق العثمانيون باليمن، وظلوا يحلمون بامتلاكها منذ دخولهم الوطن العربي محتلين له، مبادئهم طاعة السلطان ودفع الضرائب وتقديم الولاء والطاعة دون تساؤل أو استفسار، أما أصحاب الدعوة الوهابية فقد خرجوا من عاصمتهم الدرعية حاملين رسالة التوحيد بيد والتكفير باليد الأخرى، وقد أخطؤوا في غزواتهم شرقاً وجنوباً، ففي اليمن قوى مذهبية تكفر هي الأخرى محمد بن عبد الوهاب وأتباعه، و اليمن أيضاً يؤازر العرا ق ويجاريه في تكفير الدعوة الوهابية.

تتفق جميع المذاهب الإسلامية مع الحركة الوهابية في أهدافها الداعية إلى التوحيد وعدم الشرك، لكن الوهابيين فسروا التوحيد مزاجياً ، وفسروا الشرك بحسب أهوائهم، ولهذا اصطدموا مع جميع المذاهب، فلجأ دعاتها إلى تكفير كل من لا يؤمن بمبادئهم، وبعدما أصبحوا حكاماً كفرَّوا كل من يخرج عليهم، وتغاضوا عن المبادئ، وبذلك يكونوا قد التقوا مع العثمانيين في بند العبودية.

لجأ دعاة الحركة الوهابية إلى اجتياز المراحل، فذبحوا وحرقوا أعداءهم داخل شبه جزيرتهم، ثم توسعوا، فاتجهوا إلى العراق، وقتلوا وفتكوا، وردوا عنه مرات ومرات، ومن ثم اتجهوا إلى اليمن، وتصوروا أن التهاميين يرحبون بهم وبمبادئهم .

تزعم السعوديون الحركة ا لوهابية زمنياً وبعد وفاة محمد بن عبد الوهاب سنة 1792م تزعموها دينياً، وحينما اشتد عودهم، حاولوا الانتقام من أعدائهم، وكانت قبيلة يام اليمنية قد اصطدمت معهم في نجران سنة 1765م، وألحقت بهم الهزيمة[1].

لم ينسَ السعوديون هزيمتهم أمام قبيلة يام اليمنية، فأرسلوا حملة لتأديب قبيلة يام، غير أن الحملة كانت لطمأنة مؤيديها، وقد فشل السعوديون من إلحاق الهزيمة بالقبيلة اليمنية[2].

اضطر المكرمي زعيم قبيلة يام رغم انتصاره على الجيش السعودي، على توقيع الصلح مع الدرعية، علماً بأن أمير الإحساء عريعر بن دُجين عقد معه اتفاق لم هاجمة الدرعية، فوقع الصلح مع الدرعية، ودفع التعويضات عن خسائرهم، وأعاد لهم أ سراهم[3].

تفيد المصادر والمراجع، أن الدعوة الوهابية وصلت عسير من خلال أخوين هما محمد وعبد الوهاب أبو نقطة، وليس من خلال آلة الحرب[4].

لم يكن علماء عسير وفقهاؤها مؤيدين للدعوة الوهابية، وقد علم محمد بن سعود جواب رسالته التي أرسلها إلى أمير عسير محمد بن أحمد ال يعيدي سنة 1765م، إزاء ذلك حدث إنقسام في إدارة عسير، وإذا كانت الدعوة الوهابية قد دخلت عسير، فقد دخلتها على الدماء، وخرجت الدعوة الوهابية من مساجد عسير بفضل الأخوين محمد وعبد الوهاب أبو نقطة إلى إدارة تصدر الأوامر وتفرض هيمنتها على أهالي عسير.

---

(1) حسين خلف خزعل، تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، بيروت 1968م، ص248.

(2) الرعوي ، مرجع سابق، ص149.

(3) خزعل، مرجع سابق، ص252.

(4) إبراهيم علي الحفظي، تاريخ عسير، رؤية تاريخية خلال خمسة قرون، تحقيق محمد بن مسلط بن عيسى البشري، بيروت 1965، ص54-55.

اتسعت دائرة الدعوة الوهابية في عسير ومناطقها من خلال اعتماد القوة ، وحينما لجأ دعاتها إلى ترغيب بعض الزعامات بتوليتهم المناطق التي تنتشر فيها الوهابية، وقد حذا أحمد بن حسين العلفي حذو الأخوين محمد وعبد الوهاب أبو نقطة، وهو من تهامة عسير، وأيده في ذلك عراء بن شار الشحبي، حيث خف السير إلى الدرعية واتصل بالإمام عبد العزيز آل سعود طالباً منه انتداب من يراه لنشر الدعوة في المخلاف السليماني .

اصطدم العلفي بحاكم المخلاف السليماني الشريف علي بن حيدر وهزمه، غير أن الدعوة انتشرت رغم كثرة أعدائها، إلا أن مؤيديها في اليمن كانوا يطمحون إلى استلام السلطة من خلال الدعوة الوهابية، ولهذا فإن مؤيديها تمكنوا من تسهيل انتشارها في عسير وتهامة والمخلاف السليماني، وتُعد بداية القرن التاسع عشر بدء انتشار الدعوة في مناطق اليمن.

عين أمير الدرعية طامي بن شعيب قائداً عسكرياً لدعوته في اليمن، غير أن اليمن خلال القرن التاسع عشر قد تعرض لإرهاصات أبرزها[1]:

1 -أن الدعوة الوهابية قفزت إلى ما جاورها من مناطق قفزاً لنشر مبادئها .

2 -تكفير الدعوة الوهابية للدولة العثمانية جر عليها متاعب جمة.

3 -تمكن والي مصر من تحطيم نفوذ الوهابيين، وتشتيت شملهم.

4 -تسليم حسين بن علي حيدر لممثل الدعوة الوهابية في اليمن طامي بن شعيب الذي أرسل إلى استانبول، وإعدامه هزّ مكانة الوهابية في اليمن.

5 -هزيمة الدعوة الوهابية في اليمن من قبل محمد علي وإدارته.

6 -تولى العثمانيون مسؤولية محاربة الوهابية في اليمن ، ولاسيما بعدما تمركزت قواتهم في تهامة وزبيد سنة 1849م.

---

(1) عبد الرحمن بن أحمد البكلي، نفخ العود في سير دولة الشريف حمود، تحقيق محمد بن أحمد العقيلي، الرياض 1982، ص232 وما بعد.

7 -مقاومة الأئمة الزيديين للدعوة الوهابية ومؤيديها قطعّ أوصالها.

بناء على هذه الأسباب، فإن المنافسة العثمانية السعودية الوهابية تجلت بشكل متوازي بعد عودة محمد علي إلى مصر وانسحابه من اليمن [1].

إن قفز الدعوة الوهابية إلى عسير وتهامة والمخلاف السليماني لم يكن عن قناعة، ولا اعتناقاً لها، وإنما غلبت عليه المصالح الشخصية، وضاعت الدعوة بين شخصيات عدة، تنافست من خلال الدعوة الوهابية، وأن معتنقيها لم يولَ أي منهم إمارة أو إقطاعاً من الأرض، فتخلوا عنها مع دخول قوات محمد علي باشا إلى اليمن [2].

تداخل وتشابك ما بين مؤيدي ومعارضي الدعوة الوهابية، مما أسفر عن قيام تحالف بين محمد علي والإمام المتوكل، حيث اتفقا على محاربة الدرعية، وتمكن قائد محمد علي في اليمن خليل باشا من إلقاء القبض على أحمد بن حمود الذي أسهم، وبصورة شبه تامة على زيادة نفوذ الوهابية في تهامة والمخلاف السليماني.

أما التنافس العثماني الوهابي على اليمن، فقد أزاله محمد علي باشا قبل وصول العثمانيين بحملتهم مع محمد بن حيدر ضد عمه الشريف حمودة بأن أسند إليه إدارة أبي عريش، وبذلك تكون اليمن قد نج ت من تنافس مبادئ ومصالح عليها، وخرج الوهابيون إلى جزيرتهم ليبدؤوا صراعاً مميتاً مع الشريف حسين بن علي شريف مكة [3].

ما يمكن قوله لقد عرفت اليمن ثلاثة مذاهب : المذهب الزيدي وانتشر في صنعاء وذمار وحجة والمحويت وعمران والجوف وصع دة ويريم وجزءاً من محافظة إب والبيضاء . أما المذهب الشافعي، فقد انتشر في تهامة وحضرموت وتعز وعدن وشبوه وجزءاً من مآرب والبيضا وأب.

---

(1) العقيلي، مرجع سابق، ص562 وما بعد.

(2) أشار البحث سابقاً إلى أن إعدام القائد الوهابي طامي بن شعيب الذي أسهم في تقلص نفوذها حتى دعاتها السابقون تخلو عنها لزيادة الاطلاع، يمكن مراجعة البهكلي، مصدر سابق، ص175.

(3) ارمسترونغ، سيد الجزيرة عبد العزيز آل سعود، ترجمة رافد خيشان الأسدي، بيروت 2009، ص161، 179.

والمذهب الإسماعيلي فقد انتشر في يريم حراز والعدين ونجران ولا وجود لل مذهب الحنبلي الوهابي[1]، إلا من ذو أربعين سنة بعد دخول ما يسمى بالمعاهد العلمية بدعم من السعودية.

أما من حيث التنافس العثماني الوهابي، فقد كان محمد علي يحاربه باسم الدولة العثمانية، وإذا كان الإجماع الأوروبي قد أرغم محمد علي للانسحاب من الجزيرة و الشام واليمن، فقد سلم اليمن والشا م إلى الدولة العثمانية، ولم يستطع أن يسلمها الجزيرة العربية، لأن أنصار الوهابية ومؤيديها هم الغالبية العظمى، فإذا تمكن محمد علي من القضاء على الدولة السعودية الأولى، فإن الدولة السعودية الثانية أزالتها الخلافات الأسرية على يد ابن الرشيد، فإن الدولة السعودية الثالثة، استعادت أملاكها وقضت على الشريف حسين، وبرزت كأقوى دولة في شبه الجزيرة العربية والخليج . وذلك بدعم من الاستعمار الإنجليزي فبريطانيا هي صانعة الوهابيين من الأساس وهي التي دعمت قيام الدولة السعودية الثالثة وعمرتها حتى توسعت على من حولها.

بالطبع إن تفاقم الخلافات في مناطق اليمن، وعجز حسين بن علي حيدر عن إدارة المخلاف السليماني، عرّض المناطق بأسرها إلى حالة فوضى قاتلة، تداخلت فيها الأمور وسادت الفوضى، فلجأ أهالي أبي عريش إلى طلب النجدة من العثمانيين الذين يترقبون طلباً مثل هذا، ليمنحهم شرعية القدوم إلى اليمن الذي اقتطعت بريطانيا الجزء الجنوبي منه (عدن) سنة 1839م، وإذا كان محمد علي قد قام بالمهمة آنذاك عنها، فإن طلب أهالي عسير النجدة، أرغمها على إعداد حملة عسكرية وصلت اليمن سنة 1849م، واضطرت مرغمة للاستقرار في تهامة، لأن الأئمة الزيديين قاومو ها بشراسة، وعرضوها إلى خسائر بالأرواح والماديات[2].

---

(1) ابن سمرة الجعدي، طبقات فقهاء اليمن، تحقيق: فؤاد السيد، القاهرة 1957، ص83.

(2) البهكلي والعقيلي وغيرهما من المؤلفين الذين دونوا الأحداث بدقة (الباحث).

3 – الحملة العثمانية على اليمن سنة 1849م:

إن إدارة محمد علي لليمن باسمه وليس باسم العثمانيين، أسهم في طمأنة أهالي اليمن بكل أطيافهم، وشهدت البلاد اليمنية هدوءً واستقراراً لم تشهدهما من قبل وخاصة تهامة وما جاورها، لدرجة أن القبائل اليمنية أقلعت عن أعمال السلب والنهب، وهذه ظاهرة جديدة في تاريخ تلك القبائل، وجاء في خطاب وجهه قائد قوات محمد علي باشا جاء فيه :

((من خليل باشا قائد قواتكم في اليمن إلى ولي النعم وعالي الهمم أدامه الله وحفظه ودام إقباله، اليمن بلاد تكثر فيها الجبال الوعرة، وسهولها محدودة، وهواؤها عليل وأهلها كرام، لقد قمنا بتقديم كل ما لدينا من مساعدة للأهالي الذين أرهقتهم الضرائب والمحسوبيات، ورافق حملتنا عدد من الفرنجة بناء على وصيتكم، ولا نزال ندير شؤون اليمن باسمكم وليس باسم السلطان العثماني، وقد لقينا كل ترحيب منهم، ومنعنا جنودنا من الإساءة ا التعدي، تعاملنا مع القبائل اليمنية التي يبدو على مظهرها كل ود وطيب، ولم تصلنا شكاوى من مدن وقرى، أن القبائل أو بعضها أو بعض أفراد قاموا بقطع طريق أو سلب ونهب للآخر، كما أننا قدّرنا زعاماتهم ولم نتدخل بشؤونه م الخاصة، غير أن بعض قبائل من يام في مناطق تهامة مارست بعض الغزو على القوافل التجارية بحجة أنهم نصارى، قد عاب زعماء القبائل الأخرى على قبائل يام القيام بمثل ذلك)).

أدام الله حسن عنايتكم

خليل باشا، 24 رجب 1254ه./1839

18 صفر 1256هـ/1840م

إن ما ذكره خليل باشا قائد القوات المصرية في اليمن، ينفي تماماً الصفات التي أسبغها القادة الأتراك الذين وصفوا اليمن بصفات سيئة جداً، وما المقاومة التي واجهها العثمانيون في اليمن سوى رد طبيعي على تصرفات العثمانيين قادة وجنوداً، فالقائد المصري إبراهيم باشا يكن لدى قيام أفراد من قبائل يام بأعمال سلب ونهب لم يجرد مجموعة من جنوده

لمقاتلتهم، بل شُكلت قوة مصرية، ويمنية، وتوجهت إلى الحسين بن علي بن حيدر، وقامت بتأديبهم حيث تمكنوا من تأديبهم، ووضع حداً لتمردهم واعتداءاتهم [1].

رغم الموقف العدائي الذي وقفته الدولة العثمانية من محمد علي، إلا أنه لم يعمد إلى قطع حبل التواصل معها، ولهذا وجه كتاباً إلى قائد قواته في اليمن إبراهيم باشا [2] يأمره بالانسحاب من اليمن، وتسليم البلاد إلى حسين بن علي حيدر باسم الدولة العثمانية [3].

أسهم البريطانيون في جلاء قوات محمد علي من اليمن، لأن وجودهم بجانبه م يسبب لهم متاعب جمة، كما أوعزت إلى سفيرها في استانبول على إبقاء حسين بن علي حيدر حاكم الحديدة والمخلاف السليماني في منصبه[4].

بناء على توجيهات بريطانيا من خلال سفيرها، صدرت الإدارة السنية بإبقاء حسين بن علي حيدر في منصبه وجاء فيه [5]: **((إلى حسين حاكم الحديده والمخلاف السليمان، أدام إقباله، لقد قبلنا عبوديتكم لنا، وصدور إرادتنا بإبقائك م كحاكم من قبلنا على الحديده والمخلاف السليماني، لما عُرف عنكم من سمو الأخلاق ورفعة الشأن ونوصيكم برعيتنا، وعليكم ضبط الأمن وربطه، سنمدكم بعدد من جنودنا الأشاوس لمساعدتكم، كما أرسلنا لكم سيفاً ونطاقاً لتتمنطقوا به، وعليكم بالإيفاء بالضرائب الموجبة لطاعتكم))** [6].

18 صفر 1256هـ/1840م.

---

(1) عابدين، المحفظة رقم 369.

(2) أباظة، مرجع سابق، ص38.

(3) تقرير قدمه والي الحجاز إلى السلطان عبد المجيد يعلمه فيه بأن الراية العثمانية رفعت من جديد في اليمن، أحمد رفيق، عثمانلي بيوك تاريخي، مصدر سابق، ص 387.

(4) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، عينيات دفتري نمره9 ص 18.

(5) أباظة، مرجع سابق، ص45.

(6) أرشيف رئاسة الوزراء، فرمان سلطاني رقم 11، صفر 1256هـ/1840م.

سُرَّ حسين بن علي حيدر بالفرمان الهمايوني، الذي أصدره السلطان عبد المجيد،وقرأه على خاصته وكبار قادته وزعماء المشايخ، والعلماء في الحديده التي أتخذها مركزاً لإدارته.

لقد استفاد الحسين بن علي حيدر من خبرة المصريين في الإدارة، فابتعد عن التعالي وقرّب إليه العلماء وزعماء القبائل، وحض أنصاره ومؤيديه على حسن التعامل وعدم التعدي أو استخدام العنف وخاصة في جمع الضريبة الواجب إرسالها إلى استانبول [1].

لم يكن حسين بن حيدر الذي اتصف بالعقلانية في إدارته، فَقَدَ تسييس الأمر بالحسنى، كما شجع أهله ورعيته على الزراعة وتربية الحيوانات، كما شيد قلعة (نجران) الشهيرة، ورغم ذلك لم ينجُ من التوترات والاضطرابات التي اشتهرت بها اليمن، فالصراع بين الأئمة الزيدية في صنعا ء أكل الأخضر واليابس، واشتد الفقر والجوع، فعادت أعمال السلب والنهب أكثر ضراوة وشراسة من ذي قبل لدى القوى المتصارعة في اليمن، كذلك فقد لجأ في الظروف الصعبة إلى الاستعانة بالقبائل وتشجيعها على القيام بغزو وسلب لأعدائها، وقد عدّ المؤرخون أن مناصرة حسين للأطرف المتصارعة على الأئمة في صنعاء من الأخطاء التي ارتكبها، فلقد أفسح المجال للطامعين به وبتهامة الغنية بمواردها لمهاجمته أثناء غيابه عنها[2].

لقد تصور حسين بن علي حيدر بأن قوته قد تمكنه من ضبط الأمور في أقاليم اليمن وخاصة صنعاء التي ابتليت بسلالة لا تهدأ ولا تقنع إلا بالسيادة، فالإمام عبد الله بن المتوكل أحمد استئاثر بالإمامة، واتخذ صنعاء مقراً للإدارة، في حين لجأ منافسه الإمام محمد بن يحيى بن منصور إلى حاكم الحديدة وعسير حسين بن علي حيدر الذي آثر مناصرة محمد

(1) محمد بن أحمد العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني، مرجع سابق، ص553.

(2) عبد الله الواسعي، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن من تاريخ اليمن، القاهرة، 1947، ص230-231 وما بعد.

بن يحيى بن منصور، لأنه رأى في لجوئه إليه وطلب المس اعدة فرصة كبيرة في توسيع ملكه وانتزاع صنعاء ومناطقها من الأئمة الزيديين[1].

أعلن حسين بن علي حيدر إثر توليه الإدارة بدلاً من القوات المصرية كوكيل للعثمانيين على اليمن، بأنه سيحارب البريطانيين الذين احتلوا عدن، غير أن توجيهاً غير رسمي جاءه من استانبول، يحذره من الدخول في صراع مع البريطانيين المتمركزين في عدن، لأن تصرفه هذا سيزيد من حدة الصراع في المنطقة بكاملها[2].

تمكن حسين من فرض الأمن والأمان في مناطق إدارته، وازدهرت الحياة التجارية وتوافدت السفن التجارية إلى ميناء الحديدة، غير أن دخوله دائرة الصراع بين الأئمة الزيديين قد أنهك قواه، فأعداؤه أثاروا القبائل عليه، وحينما دخل في حرب مع الإمام محمد بن يحيى بن منصور خانته القبائل الهمدانية، وتنكر له أصحابه، وعجز ابنه محمد من إنقاذ أبيه من قبضة ابن يحيى، فاضطر للتنازل له عن جميع أملاكه مقابل إطلاق سراحه، فجمع أخوته وأنصارهم وهاجموا القوات الإمامية في زبيد وانتصروا عليها سنة 1848م[3].

تألم حسين بن علي حيدر للغدر الذي حل به وللأصدقاء الذين جحدوا جميله، فآثر تسليم المناطق التي استلمها من القوات المصرية إلى السلطان العثماني، فوجه إليه خطاباً وبمشاركة زعامة تهامة يطلب من السلطان عبد المجيد مناصرتهم .

رحب السلطان عبد المجيد بدعوة حسين وأهالي تهامة [4]، فأوعز إلى نائبه على الحجاز توفيق باشا وإلى أمير مكة محمد بن عون بإعداد حملة والتوجه إلى اليمن .

---

(1) العقيلي، مرجع سابق، ج2، ص544، وثيقة رقم 2358.

(2) أباظة، مرجع سابق، ص45. تشير أن الكتاب من الصدر الأعظم.

(3) حسين بن أحمد العرشي، بلوغ المرام في شرح مسك الختام، صنعاء(د.ت)، ص72.

(4) الواسعي، مصدر سابق، ص235.

أعدّ توفيق باشا وبمساعدة أمير مكة محمد بن عون حملة مؤلفة من ثلاثة آلاف جندي من المشاة والفرسان وتحركت باتجاه ميناء اللحية اليمني، ومنه اتجهت إلى الحديدة حيث استقبلها حاكمها حسين بن علي حيدر مرحباً بها وذلك سنة 1849م[1]، ما إن وصلت القوات العثمانية إلى ميناء الحديدة، حتى بدأ التنافس بين بعض القوى المحلية للترحيب بها، وخاصة محمد بن يحيى الذي سارع للترحيب بالقائد العثماني توفيق باشا، واستقبله على أطراف المنطقة الجبلية المواجهة لتهامة، ودعاه لزيارة صنعاء[2].

رحب القائد العثماني بدعوة الإمام محمد بن يحيى له لزيارة صنعاء، ودخل الإمام صنعاء وبصحبته القائد العثماني توفيق باشا، وقد دهش مؤيدوه وأنصاره من تصرفه ولاسيما أنه قام بتصرفه دون استشارة أحد منهم[3].

استغل علي بن المهدي غياب منافسه محمد بن يحيى وانشغاله باستقبال ضيفه العثماني فجمع مؤيديه وأنصاره، وشرح لهم ما يفعله إمام صنعاء محمد بن يحيى، وما إن دخل القائد التركي صنعاء حتى هاجمه علي بن المهدي، ودارت حرب شوارع وعجز القائد التركي عن مواجهة خصومه، وقد نجا من الموت وهو مثخن بالجراح، في حين فقد معظم رجاله الذي كانوا عرضة للقتل والفتك، واضطر إلى الانسحاب من صنعاء التي أصبحت عرضة للنهب والسلب، وعمت البلاد فوضى وفساد شديدين.

تخلى حسين بن حيدر عن شؤون الإدارة في تهامة والمخلاف السليماني، وتركها للقائد التركي توفيق باشا، في حين توجه إلى نجران وأقام في قصرها[4]، وبعد مدة استدعاه

---

(1) العرشي، مصدر سابق، ص73 وما بعد.

(2) العقيلي، مصدر سابق، ج1، ص562.

(3)العرشي، المصدر السابق، ص74 وما بعد

(4) الواسعي، مصدر سابق، ص 236 وما بعد.

السلطان عبد المجيد، فاستقدمه إلى استانبول ورتب له معاشاً، ثم خيرّه في الإقامة، فآثر مكة، فأذن له بالسفر إليها وظل مقيماً بها إلى أن وافته المنية سنة 1876م[1].

إن الاطلاع على تحرك ا لحملة ووصولها إلى ميناء اللحية ومنها الحديدة، واستقبال قائدها توفيق باشا في صنعاء من قبل الإمام محمد بن يحيى، يدلل على أن اليمنيين تقبلوا التعامل مع العثمانيين، وأن العثمانيين رغبوا بامتلاك الجزء الشمالي من اليمن، منعاً من توسع البريطانيين المحتلين خارج عدن، يضاف إلى ذلك ما تعرض له القائد العثماني توفيق باشا، لا يدل على كراهية اليمنيين، وإنما المنافسة الداخلية داء ابتلى به اليمنيون منذ قديم الزمن، وكان على القائد العثماني فهم واقع اليمن، وطبائع أهلها، حتى في عرش سلطانه منافسات، ولا تدل على الصفات التي أشار إليها بعض الكتاب العثمانيين المتعصبين، وليس غدراً للسلطان ولا انتقاماً للعثمانيين الأوائل الذين دخلوا اليمن سنة 1538م[2].

إن الحملة العثمانية إلى اليمن سنة 1849م، أعادت ارتباط اليمن رسمياً بالدولة العثمانية، ولاسيما أنهم اتخذوا تهامة والحديدة مقراً دائماً لهم، وفي الوقت نفسه أشرفوا على الحجاز وربطوا بأملاك إقامتهم في اليمن، وعلمت الدول الأوروبية أن العثمانيين عادوا إلى اليمن، ولهم قوات متمركزة فيها، وسيزداد موقعهم في اليمن قوة، عندما تفكر ا لدولة رسمياً بامتلاك الجزء الشمالي من اليمن كله، وهذا لن يتحقق إلا في أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر في عهد السلطان عبد العزيز[3].

4-سيطرة العثمانيين على صنعاء سنة 1872م:

أشار البحث سابقاً وتسانده مذكرات شخصيات الدولة العثمانية وكبار قادتها، أن اليمن لم تغب عن ذاكراتهم وخاصة هزيمتهم فيها سنة 1635م، وقد حمّل قسم من السياسيين

---

(1) أباظة، مرجع سابق، ص47.

(2) أحمد رفيق، بيوك تاريخي، ج3، ص 358.

(3) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، مصدر سابق، ج2، ص537.

والقادة العسكريين تقاعس السلطان مراد الرابع الذي انتهى من الأمير فخر الدين المعني الثاني، وطرد الصفويين من بغداد، وكان لديه متسعاً من الوقت لاسترداد اليمن وإنقاذ عساكره التي جاءته مهزومة منها.

تسارعت الأحداث وتشابكت في العقد الأخير من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر وغدا السلاطين سليم الثالث 1789-1807م، والسلطان مصطفى الرابع 1807-1807م (بضعة أشهر) والسلطان محمود الثاني 1808-1839م، يتآمرون فيما بينهم على إنكشاريتهم التي ظلت لقرون تحقق لدولتهم ولآبائهم وأجدادهم صولات مجد وافتخار.

غفل السلاطين عن الأحداث التي انتجتها ، الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام 1798-1801م، وظهور الحركة الوهابية في قلب الجزيرة العربية [1] مجاورة لممتلكاتها (الحجاز والإحساء والقطيف)، ومحمد علي باشا 1805-1849م الذي عين والياً على مصر، ذاك الوالي الأمي الذي أجتاز بإصلاحاته ما تعجز الدولة العثمانية عن إصلاحات إدارتها ومؤسسات بمئات السنين.

لقد تمكن بسنوات قلائل من تكوين جيش حديث، وبنى أسطولاً ض خماً، وأجرى إصلاحات اقتصادية واجتماعية، تفتقر الدولة العثمانية إليها.

لم يكن هم السلطان قراءة الأحداث الخطيرة بدولته، ولا ماذا أحدثت الحملة الفرنسية من تأثيرات فكرية على رعاياه، بل انصرف كلياً للتخلص من الانكشارية بعدما تذرع بأنه سيعاقبها على ما فعلته بما سبقه من السلاطين، هذا من جهة ومن جهة أخرى عليه إرضاء فرنسا التي أوصلته إلى عرش السلطنة[2].

---

(1) سميت بالحجاز، لأنها فصلت بين اليمن والشام، ((ألم يقول الوسول الأعظم اللهم بارك لنا في يمننا و شامنا، فقيل يا رسول الله: ونجدنا!!! فقال والذي بعث محمداً بالحق إني أرى قرون الشيطان في نجد)).

(2) تسلم السلطان محمود العرش وهو لا يزال فتياً، بدعم من السفارة الفرنسية، ابن السلطان عبد الحميد الأول، وأمه إيميه فرنسية الأصل اختطفت من حفلة كانت مقامة في باريس، وحينما رأها أعجب بها السلطان عبد الحميد الأول حبيس الغرفة الفولاذية لمدة خمسين سنة، وكان مزواجاً رغم

تزايدت الهموم الداخلية عليه وتعقدت المشكلات الخارجية، ولم يعد يعلم ما السبيل للتخلص من المشكلات الخارجية، الحركة الوهابية والمسألة اليونانية، فلجأ صاغراً إلى و وألية على مصر محمد علي باشا، وطلب منه محاربة الحركة الوهابية، وكان محمد علي تواقاً لذلك، فهاجم الحركة الوهابية في قعر دارها وشتتها، ولاحقها حتى في اليمن، وفرض إدارته على جزء من اليمن وغيرها من الولايات، وأرغم على الخروج من الولايات التي احتلها بموجب الاتفاق الدولي على ذلك.

لم يهدأ محمد علي، وتصور أن إمكاناته العسكرية أولاً وإصلاحاته الحديثة والمتطورة، ثانياً: وقد تهيأ لأن يكوَّن إمبراطورية أو أن يحل مكان الدولة العثمانية، وتفيد التقارير السرية أن فرنسا كانت وراء هذا التشجيع له، لأن أسطوله عند ما تحطم في معركة نافارين سنة 1827م من قبل الأسطول الفرنسي قال حرفياً (عجبت كيف يحطم الأسطول نفسه) [1].

عاد محمد علي باشا بقواته إلى مصر بموجب الاتفاق الدولي على الذي نص عليه اتفاقيتي لندن الأولى والثانية 1840 و 1841م، فعادت الأحداث إلى سابق عهدها، الوهابيون أعادوا دولتهم، واليمن عادت إلى صراعاتها، وبطلب النجدة من الدولة العثمانية، جُهزت حملة ضخمة بقيادة توفيق باشا الذي دخل اليمن دون حرب ودون مواجهات محددة.

كبر سنه، فقد تزوج بإيميه التي تمت إلى جوزفين زوج ة نابليون بصلة القرابة، ورغم زواجها من السلطان عبد الحميد الأول، لكنها ظلت على مسيحيتها وأسهمت في إعطاء الجزائر لفرنسا سنة 1830م بعد حصار دام ثلاث سنوات، لم يحرك السلطان ساكناً أثناءها، وكل ما فعله بعد سقوط الجزائر بأيد الفرنسيين أنه أرسل كتاباً خجولاً ، قائلاً في رسالته: كان عليكم إخبارنا. للمزيد راجع: محمود عامر الدولة العثمانية تتهم سلاطينها، دمشق 2003، ص146.

(1) ليس لدينا وثيقة على الرأي الذي ذكره البحث أعلاه، لكن معظم المؤرخين يذكرون هذا في مراجعهم كمعلومة وتحليل، والباحث يريد أن يؤكد وجهة النظر هذه صحي حة، لذا هو يؤيدها، فالخبث الغربي لا حدود له.

اطمأن القائد العثماني، وكان في استقباله حسين بن علي حاكم المخلاف السليماني وهو عدو للإمام الزيدي آنذاك المهدي عبد الله بن المتوكل أحمد، حيث ناصر الإمام محمد بن يحيى المنصور وسلمه صنعاء، فخانه بعد مناصرته له وطعنه علانية :

حينما علم إمام صنعاء محمد بن يحيى بوصول القائد العثماني توفيق باشا إلى الحديدة، سارع لاستقباله ولكيلا ينفرد حسين بالتزلف للعثمانيين، صمم الإمام بن يحيى على استقباله شخصياً عند أطراف المنطقة الجبلية المقابلة لتهامة[1].

شدد الإمام محمد بن يحيى على القائد العثماني توفيق باشا بالقدوم إلى صنعاء، وقد جرت هذه الضيافة المذلة المؤلمة على توفيق باشا وقواته مذابح، لم ينجِ منه ا توفيق باشا إلا بصعوبة بالغة[2].

ما يهدف البحث إلى التنويه عنه أن العثمانيين إثر هذه الواقعة استقروا في الحديدة ، وقد كانوا على علم بالتبدلات التي شهدتها صنعاء والخراب الذي ألم بها وبأهلها نتيجة فعلة الإمام محمد بن يحيى وتصرفه الشخصي دون العودة لمجلسه[3].

لقد اقتنع من تبقى من الحملة العثمانية لسنة 1849م بضرورة البقاء في تهامة والمخلاف السليماني وعسير، منتظرين فرصة مؤاتية للانقضاض على صنعاء التي أصبحت حلم كل عثماني داخل اليمن وخارجها[4].

---

(1) لقد ذكر البحث ذلك، غير أن ضروريات الأحداث تفرض التعرض علها تذكيراً وليس تكراراً (الباحث).

(2) أباظة، الحكم العثماني، مرجع سابق، ص45 وما بعد.

(3) الواسعي، مصدر سابق، ص234.

(4) يخجل البحث من إتهام العثمانيين بالغباء أو الجري خلف حتفهم، ما الذي يوجد في صنعاء؟ وهل هي على مضيق المناطق الإستراتيجية بأيديهم ليتركوا صنعاء وشأنها؟

يبالغ كتّاب تاريخ اليمن الحديث بتخوف الدولة العثمانية من تزايد النفوذ البريطاني في الجزيرة العربية والخليج واليمن، وقد تناسوا عن قصد أو دون قصد أن بريطانيا أنقذت السلطان محمود الثاني وابنه عبد المجيد من براثن محمد علي الذي وصل إلى كوتاهية سنة 1833م، وأن بريطانيا هي حامية الدولة من الأخطار الخارجية، لأنها لا تمتلك جيشاً ولا قوانين، فلقد سرحق جيشها، وطرحت قوانينها وأنظمتها جانباً.

بما أن العثمانيين استقروا بالحديدة وتهامة، فهم على معرفة تامة بصراعات الأئمة على الزعامة الدينية والزمنية واحتلال صنعاء وما جاورهما تحديداً، وباختصار لم يكن الوجود العثماني في مناطق اليمن مرغوباً به، لأن العثمانيين كعادتهم لا يسمحون لقوى أو لزعامة بمساواتهم، واليمنيون بواقعهم أيضاً أنوفهم شامخة هي الأخرى[1].

ظل الحسين بن محمد حاكم المخلاف السليماني على عناده في سوء الإدارة، فاضطر رئيس مدينة أبي عريش للاستنجاد بأمير عسير محمد بن عائض الذي أعلن استعداده وتعهده بعدها بطرد العثمانيين من تهامة وإخضاعها لحكمه.

قد يخرج البحث عن المألوف في عرض الأحداث الدائرة في اليمن، لأن سرد أحداثها رواية تاريخية متكررة[2].

الأئمة يتصارعون فيما بينهم، وكل منهم يزايد على الآخر بطر د العثمانيين، والعثماني ين المتواجدين في المناطق اليمنية قلة، لا يستطيعون مواجهة مجموعة يمنية، وهم باقون في مناطق تواجدهم بناء على تعليمات استا نبول التي تعيش حالة صراع ما بين السلطان عبد العزيز ومدحت باشا وزملائه[3].

---

(1) اليمنيون رجال أشداء، وطبيعتهم قبلية وجبلية، وكلاهما يرفضان الخضوع، للإطلاع راجع المصادر العثمانية ذاتها.

(2) المصادر والمراجع السابقة، العقيلي، والبهكلي، والعرشي، والبحث سابقاً ذكرها.

(3) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دمشق 1974، ص377.

بناءً على هذه الأحداث، فإن العثمانيين، إذا أرادوا البقاء في اليمن، فعليهم الا ستعانة بوالي مصر (الخديوي إسماعيل باشا) [1].

صحيح أن إسماعيل لبى طلب السلطان عبد العزيز، فأعد قوة تربو عن 5000 مقاتل من الفرسان والمشاة (الباش بوزق) Başbozuk) [2]. وإذا كان الخديوي إسماعيل ينتظر طلباً مثل هذا الطلب من الدولة العثمانية : لأنه كان يريد أن يجعل ولاية مصر في أكبر أبنائه ، فإنه بلا شك سيلبي الطلب، ولكن لن يفعل مثلما فعل جده محمد علي [3].

لم يكن الخديوي إسماعيل على استعداد لخوض حرب عن الدولة العثمانية في اليمن، كما فعل جده، وإنما لجأ إلى إقناع العثمانيين بحل النزاع مع اليمنيين بالطرق السلمية، علماً بأنه جهز قواته المتجهة إلى اليمن بمدافع وذخيرة، وعين عليها إسماعيل صادق الذي انطلق بقواته من ميناء السويس سنة 1864[4].

---

(1) لم يعد العثمانيون خائفين من طموحات ولاة مصر ومن أحفاد محمد علي باشا، لأن الأمور تبدلت، والدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) لهم بالمرصاد، والدولة العثمانية الغارقة في الإصلاحات من جهة، وموقف المتنورين العثمانيين الجدد من جهة، ناهيك عن افتقارها لجيش يحقق طموحاتها في اليمن فقط، إزاء هذا كله، لا بد من الاستعانة بأحفاد محمد علي باشا في مصر بحسب واقع الحال ، للمزيد، لطفي باشا، مصدر سابق، ص358.

(2) غير نظامي، غير منضبط، فوضوي، وهو مصطلح يطلق على العساكر غير النظامية وخاصة المرتزقة التي تبيع خدماتها، ويعد السويسريون أول من أوجد الارتزاق في العالم، فقد سطع نجمهم كمرتزقة في الحروب الدينية، للمزيد: sami yatmaz, AskerI başbozuk, Ankara, 1979,s.145.

(3) المرجع السابق، ص194.

(4) عابدين دار الوثائق المصرية، وثيقة 252/ع.ن تاريخ يونيه سنة 1848م.

لقد داعب الخديوي إسماعيل العثمانيين، وكلف قائد قواته بإتباع سياسة اللين مع أهالي اليمن، وألا يستجيب لأوامر أحد غيره، وحذره من التهور في تحركاته والدخول في حرب مع اليمنيين أو أطراف أخرى[1].

لم يكتفِ السلطان عبد العزيز بتكليف والي مصر لتأديب اليمنيين، بل طلب من شريف مكة، مساعدة القوات المصرية في اليمن، وفعلاً تحرك شريف مكة وقاد قواته البالغ عددها 2500 جندي من مختلف التشكيلات العسكرية، وقد تم الاتفاق على أن تتجه القوات المصرية إلى ميناء الحديدة، وقوات شريف مكة القادمة براً إلى قنفدة من جهة الشرق [2]، وكلاهما أحداث لا تعنيه له ولهذا لجأ كل منهما إلى إتباع الهدوء، وعدم إثارة العسيريين الذين تأهبوا للقتال.

تخوف الخديوي إسماعيل من حدوث أمر قد يؤدي إلى نشوب الاقتتال، فوجه رسالة إلى محمد بن عائض أمير عسير ويحضه على الهدوء والسكينة، وأن الأمر يقتضي منه احترام السيادة العثمانية، وأنه سيستحصل له على فرمان يقضي بتعيينه أميراً من قبل العثمانيين على عسير، كما استحصل له على لقب الباشوية[3].

---

(1) السؤال المطروح، من أين لخديوي إسماعيل هذه الدخلة السياسية العسكرية، وهل اعتمد على أن السلطان عبد العزيز، يوده لأن أمه مصرية قبطية وتزوجها السلطان محمود الثاني للمزيد، راجع عامر، الدولة العثمانية تتهم سلاطينها، مرجع سابق، 146 وما بعد.

(2) عابدين، القاهرة، محفظة 378، تاريخ ذي الحجة 1281هـ/1864م ، يذكر إسماعيل صادق بك في رسالة وجهها إلى الخديوي يعلمه فيها أن اليمنيين يمتلكون مدافع ويتمركزون في أماكن ، نيران مدافعه دون جدوى معهم، عابدين مؤرخة في 18 أيلول 1864م.

(3) أرشيف رئاسة الوزراء، فرمان 279 بتاريخ 28 شوال سنة 1282هـ/1866م، وجهت الدولة العثمانية رسالة شكر إلى الخديوي إسماعيل على مساعيه الحميدية، وحل مشكلة عسير بالحسنى، للمزيد: أرشيف رئاسة الوزراء، مهمة دفتري، نمرة 187 ص 35 تاريخ ذي الحجة لسنة 1282هـ/1866م.

عبثا بذلت الجهود لإيقاف محمد بن عائض على توسعه على حساب نفوذ العثمانيين، رغم مخاطبة إسماعيل وشريف مكة له، بضرورة الالتزام بالوعود والمواثيق، ففي سنة 1287هـ/1871م، قام بغزو المخلاف السليماني، وطرد العثمانيين منه باتجاه الحديدة.

جرَّ أمير عسير محمد بن عائض حرباً ضروساً على اليمنيين، ولولا تجاوزاته وسعة خياله، لظل العثمانيون محتفظين بما في أيديهم، وقد كان الرد العثماني على تجاوزات أمير عسير موفقة، فقد نقلتهم من موقع الدفاع عما بأيديهم إلى الهجوم على عسير ، ولاحقوا محمد بن عايض الذي تحصن في (ريده)، إضافة إلى زيادة الفوضى التي كانت تعصف بصنعاء، نتيجة صراع الأئمة فيما بينهم على منصب الإمامة، واعتمادهم سياسة ضرب القبائل اليمنية بعضها ببعض، فنُهبت المدن والقرى وعمت الفوضى بشكل مخيف، وازداد الفقر والجوع، وبلغت السكين العظم، مما اضطر بعض الشرفاء والعقلاء من الأئمة إلى طلب الاستغاثة بالسلطان عبد العزيز بوساطة محمد بن عون شريف مكة.

لم يكن أمام العلماء اليمنيين العقلاء سوى اللجوء إلى العثمانيين لإيقاف الاقتتال والصراع والنهب والفوضى التي ضربت اليمن دون هوادة، ولاسيما أن القوات العثمانية حققت انتصارات باهرة على العسيرين بعدما تخلصت من الثائر محمد بن عائض.

لقد كان السلطان عبد العزيز بأشد الحاجة للخروج من الوضع الداخلي المطبق عليه، ولهذا وعلى الفور أصدر أمره إلى قائد القوات العثمانية في الحديدة أحمد مختار باشا بالتحرك إلى صنعاء لضبط الأمن فيها وربطه، وإلقاء القبض على مثيري الشغب والفوضى والضرب بقوة على أيدي اللصوص وقطاع الطرق، ومما جاء في الفرمان السلطاني:

إلى أحمد مختار باشا دام إقباله حكم

لقد علمنا بجهودكم في القضاء على الثائر المسمى محمد بن عائض أمير عسير الذي مارس الظلم والفوضى والتعدي على الأهالي وسرق أموالهم ونهب أرزاقهم ونهب المخلاف السليماني، وضرب عساكر الشاهانية، وقمتم بردعه، وتخلصتم منه بحكمتكم المجبولة فيكم، وبما أن أعمال السلب والنهب والاقتتال قد عمت مختلف أرجاء اليمن، ودمرت صنعاء التي

كثر فيها الشطار واللصوص، واساؤوا إلى علمائها وشرفائها، نطلب إليكم التوجه إليها بالحال وإخماد الفتنة القائمة فيها، وعليكم توخي الحذر والدقة من الوقوع في مصيدة أهل الشر والفساد والبغي.

أرسل عيوناً لك قبل كل مسافة تسيرها مع قواتك، واحذر المفاجآت منهم، فكما تعلم أن اليمن مليئة بالوديان والجبال، فاحذر وتنبه قبل دخولك إلى صنعاء، واجعل قسماً من قواتك تحمي مؤخرتك، وقسما وزعه على مداخل المدينة ولا تدخل إليها من مدخل واحد، وإذا ظُفرت، فتجنب الشدة والقسوة، واعتنِ بالحرمات، وامنع جنودك من التطاول على العلماء والفقهاء، وشاورهم عند ظفرك، وأرسل المفسدين ورؤوس الفتنة إلى عتبتنا الهمايونية، وطبق الشرع على اللصوص، واحذر أن تنام عيونك قبل أن تضبط الأمن، واعلمنا يوماً بيوم بما تفعله، وإذا احتجت إلى مؤنة، ستصلك من الحجاز ومصر، كن عوناً للمساكين والضعفاء ولا تتدخل بشؤون العلماء والفقهاء، والأمر لصاحب الأمر[1].

2 صفر سنة 1289هـ/22 نيسان 1872

لم يكن القائد العثماني في اليمن أحمد مختار باشا غافلاً عن غدر أنصار محمد بن عائض وبعض القبائل المؤيدة، وكان ينتقل بقوات من منطقة إلى أخرى بتأنٍ وحرصٍ شديدين، وكان يشرف بنفسه على التجهيزات ويتفقد جيوشه، ويقدم المؤن للقبائل التي ناصرته، وجعلها عيوناً له، راقب من خلالها تحركات أعدائه ولهذا تمكن من خلال إدارته ومنع عساكره من إقناع اليمنيين بأنه لم يأتِ لفرض ضرائب ولا لمصادرة أملاكهم، كما روج أعداء العثمانيين بل أنه جاء لحمايتهم ولتقديم المساعدات لهم، وأعلم هم أن السلطان عبد العزيز سلمه أموالاً لإيصالها إلى الفقراء والمساكين.

اقتنع اليمنيون بأنه أحمد مختار باشا ، يعمل على مساعدتهم، ويحارب اللصوص وقطاع الطرق، ولهذا عندما تحرك باتجاه صنعاء لم يتعرض جيشه لمضايقات من المناطق التي مر بها،

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، مهمة مستعجلة رقم 3157.

بل لقي ترحيباً، ولاسيما عندما دخل صنعاء وقد استقبل، وطلب إلى أصحاب الشأن تسليمه المعاقل والحصون وخاصة (قصر غمدان) وقد لبى الجميع رغباته وأوامره، وبعدما دخل صنعاء في 16 صفر سنة 1289هـ نيسان 1872م، توقفت أعمال السلب والنهب وفتحت المتاجر، ومارس الأهالي أعمالهم كالمعتاد خلال أسبوع من دخوله، وحينما أعلم استانبول بأنه دخل المدينة دون قتال وإن الأهالي رحبوا بالقوات العثمانية وهتفوا للسلطان جاء الفرمان التالي:

إلى أمير أمراء اليمن أحمد مختار دام عزة

علمنا بأعمالكم الخيرة، وحسن قيادتكموحنكتكم في إدارة الأمور وتصريفها، وقد جبلتم على الاستقامة في العمل ورجاحة عقل في الإدارة، لقد عهدنا إليكم إدارة اليمن بمرتبة بكربكي (أمير أمراء) بثلاثة أطواخ[1]، نحذر من التغافل عن إحقاق الحق وتطبيق العدل، واحذر غضب العلماء، وأعلم أن اليمنيين مدحهم رسول الله ومدح أرضهم اليمن، فلا تسيء إلى أي منهم، واعمل بموجب الشرع، وبحسب القوانين التي صدرت في استانبول، واختر معاونين لك وممن يعرفون القوانين ويحفظون كتاب الله، ولا تسمح لأحد بالتوقيع عنك، ولا تجمع هذا العام ضريبة لا من بشر ولا من حجر، وشجع الأهالي على الزراعة، وافتح الطرق التجارية، وتعامل مع التجار الغرباء بلياقة وكياسة، وأقم ثكنات لإقامة عساكرك، ولا تسمح لهم التجول بين الأهالي لممارسة التحرش والتعدي، نطلب إليكم إرسال رؤوس الفتنة، وضعهم في باخرة متجهة إلى مصر، ووالي مصر س يرسلهم إلينا للحكم عليهم بموجب الأحكام والشرع، وفقكم الله، وأعلمونا بأخبار الولاية يوماً يوم، و الأمر لصاحب الأمر[2].

15 ربيع الأول لسنة1289هـ

8 آذار لسنة1872م

---

(1)الطوخ، ذيل الفرس، وأمير الأمراء بثلاثة أطواخ.

(2) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، فرمان 290 تاريخ 15 ربيع الأول لسنة 1289هـ/8 آذار 1872م.

وهكذا عادت اليمن إلى الدولة العثمانية بعد انفصال دام قرابة قرنين من الزمن، وقد دفعت ا لدولة خسائر بشرية ومادية، لقاء إعادتها إلى حضنها، وقد شدد السلاطين على ضرورة معاملة اليمنيين بالحسنى، وعدم اعتماد القوة، ويجب تطبيق العدل وفتح المدارس وحماية الأهالي، وقد أرسلت الدولة العثمانية إلى اليمن ولاة مدنيين بلباس عسكري، وحذرتهم من اعتماد القوة، تجنباً من إثارة اليمن وقبائله[1].

5 – مساعي السلطان عبد الحميد الثاني الإصلاحية في اليمن 1876-1908م:

مثل السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909م بالنسبة للولايات العربية الواجهة الحقيقية والصادقة بالنسبة للإدارة، فقد أولى السلطان عبد الحميد الثاني الولايات العربية اهتماماً كبيراً، ولاسيما اليمن حيث كلف ولاة مدنيين بثوب عسكري ، وانتقاءهم من أصحاب الخبرات وذوي حنكة في الإدارة وحسن التعامل مع الأهالي.

أمر السلطان عبد الحميد الثاني ولاة اليمن بتطبيق القانون، وطلب إليهم مد الفلاحين بالمواد والبذار اللاز مين لهم، كما طلب إليهم عدم ممارسة ضغوطات ضرائبية عليهم وخاصة أثناء جمعها منهم، كما أمر بإلحاق مفتي اليمن بالمؤسسة الدينية بعدما كانوا ي فتون دون مقابل، ويتخذون الجوامع للإفتاء ببعض الأمور الشرعية.

ومما جاء في الفرمان الذي وجه إلى والي اليمن المشير أحمد عزت باشا في 15 ذي الحجة لسنة 1297هـ/1879م وبعد استلامه بشهر بناء على كتاب وجهه علماء اليمن إلى الحضرة الشاهانية.

إلى أمير أمراء اليمن وقضاتها الكرام[2]:

نطلب إليكم إرسال أسماء العلماء والفقهاء اليمنيين الذين يشتهرون بالحكمة والفطنة، ليصار إدراج أسمائهم في لائحة الافتاء، وقد أعلمنا مشيخة الباب العالي بذلك، وسيرد إليكم

(1) جودت، مصدر سابق، ج4، ص385.

(2) أرشيف رئاسة الوزراء، قسم يلدز، محفظة رقم 257، كرتونة رقم 37 لف 2+3

أسماء العلماء والفقهاء، ويصبحون يتقاضون رواتب من واردات مشيخة استانبول، كما يطلب إليك مشاروتهم في الأمر، وعلى قاضي قضاة اليمن، وعلى مفتي اليمن المتمركز في صنعاء وصفي أفندي إعداد لائحة بأسماء المفتين في سائر السناجق والأقضية، ويجب التأكد من نسب مفتي المخاتير، فقد ورد إلى عتبتنا الهمايونية نشوب خلاف بناءً على كتاب قدمه مدير الرسومات (أحد زائد أفندي) وإعلامنا بالسرعة المطلوبة لتفادي عدم نشوب أي خلاف، فاليمنيون أهل علم ومعرفة في الشرع الشريف، ولا يجوز أن يمارس الافتاء من قبل هؤلاء العلماء في المساجد فلا بد من تصويب الأمر.

أولبابده أمر وفرمان صاحب الأمر[1].

15 ذي الحجة 1297هـ/1879م.

ومن الاهتمامات التي قدمها السلطان عبد الحميد إلى اليمنيين، إنشاء مكتب رشدية في صنعاء، وقد ورد فرمان من نظارت المعارف بدفع تكاليف بناء مدرسة رشدية، وأسماء مدرسيها وهم:

حافظ محمد أفندي معلم أول

وصفي أ فندي معلم ثانٍ وكان سابقاً يعمل كمفتي في الكتيبة العسكرية .

أحمد بن علي الأنسي معلم عربي في صنعاء

سيد أحمد الناشري معلم صبيان[2].

وقد أرسلت نظارت المعارف في استانبول مبلغ قدره 4781 فرنكاً لإعمار المدرسة، إلا أن كتاب نظارات المعارف، يؤكد على استئجار بناء لها، ريثما يتم بناء المدرسة، وذلك بتوجيه صاحب الإكبار والتقدير مولانا السلطان عبد الحميد خان أدام الله عزه أمين.

---

(1) نظارت المعارف والنشرة العثمانية لسنة 1297هـ وقد ورد ذلك في اليمن سالنامه سي لسنة 1298 صش؟ 298، ص 93.

(2) نظارت معارف إستانبول، سجلات الإفتاء رقم 98 و103.

كما وجه أهالي اليمن إلى حضر شهرياري السلطان عبد الحميد الثاني، يطلبون فيه التخفيف من الضرائب لسنة 1308هـ/1890م، لأن الجراد أتلف المحصولات، وقد أيدهم في طلبهم والي اليمن إسماعيل حقي باشا، حيث أرفق مع ط لبهم ثلاث عشر سند إيصال إيرادات الجمارك والممالح في سناجق الحديدة وجيزان وا لمخا وكمران والكثير والزهرة ومدن أخرى، وافرد كتاباً خاصاً بمدينة صنعاء، واصفاً إياها بالمدينة التي تستقطب معظم اليمنيين، وإن زراعاتها محدودة، وتعاني عجزاً مالياً كبيراً[1].

وقد قدم إسماعيل حقي باشا إلى مقام الصدر الأعظم علي صائب باشا، طالباً إعالة الجيش المتمركز في صنعاء، وأشار في كتابه بأن الجيش لا يواجه أية خلافات مع أهالي صنعاء، وأنهم رغم قصر يديهم، وتعرض مناطقهم للجفاف فإنهم، يقدمون إلى الجيش مساعدات عينية، كما أرفق رسالة نقيب الأشراف في الولاية وقائمقام بيت الفقيه السيد أمين عبد القادر البحر، بأن مشايخ وعشائر الزرانيق، قد قدموا الولاء من تلقاء أنفسهم، ووجهوا خطابهم إلى نقيب الأشراف، الذي سلمني إياها لإرساله إلى صدارت بنلدهلري، راجين تقديم ولائهم إلى شهرياري وأمير أمراء المؤمنين عبد الحميد خان حفظه الله وأدام عزه[2].

وجاء في الوثيقة التي وصلت استانبول بواسطة الوالي إسماعيل حقي باشا:

(الحمد لله ... حضرت سيدي المالك الكرام المحترم العلامة نقيب الأشراف وسادات اليمن السيد أمين عبد القادر المبحر... حفظه الله.

بعد أهداء مزيد من السلام وتقبيل أياديكم الكرام، ورحمة الملك العلام سيدي، لقد تشرفنا بورود كتابكم منطوقه العالي نصايح لنا، ولكافة المشايخ وعقال ورعاية قبيلة الزرانيق بالسمع والطاعة والامتثال لأوامر الدولة العليا والإقبال للحكومة المحلية والسعي إليها بالصلاح والفلاح، فحال وصول شرفكم الكريم، أرسلت إلى المشايخ و العقال والرعايا، وأفهمناهم جميع ما أشرتم إليه، وقد أدركوا كلامكم وامتثلوا لكم بلسان واحد، معلنين ولاءهم للدولة العلية، وممتنعين عن إيذاء الطريق والمحافظة عليه أمنا تاما، وإن شاء الله تعالى

---

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، إرادة داخلية رقم 1857.

(2) Irade dihillye No. 2366 sene 1300 H, 1888 Miladî.

سنقيم شوكت دولتنا وسطوتها ونعمل على رفع رايتها إلى أن يرث الله الأرض وما عليها وهو خير الوارثين، وهذا جوابنا آملين القبول وحسنه، والله ولي نصر المؤمنين[1].

شيخ مشايخ الزرانيق

محمد عبد الله عاشق

لم يتثنَ لوالي اليمن إسماعيل، استلام كتاب الولاء من قبائل الزرانيق، لكنه أع لم الصدر الأعظم بذلك، لأنه توفي سنة 1891م، وعين خلفاً له حسين أديب باشا، الذي أرسل الرسالة التي سلمه إياها نقيب أشراف اليمن، فوجهها إلى حسين عوني باشا غير أن حسين عوني باشا لم يقدمها إلى السلطان العثماني، واكتفى بالقول له شفهياً[2].

تسلم نقيب أشراف اليمن كتباً من أقضية اليمن ونواحيها وقراها يعلنون فيها الولاء للدولة العثمانية، ويخصون السلطان عبد الحميد الثاني بالود والطاعة والولاء، وقد سلم نقيب الأشراف ولاء أقضية اليمن وقبائلها إلى والي اليمن الذي بدوره أرسله إلى مقام الصدر الأعظم الذي سلمه إلى السلطان عبد الحميد الثاني، فأصدر الفرمان التالي:

إلى والي اليمن وقضاتها ونقيب أشرافها أدام الله إقبالكم

كنا نعلم ونعرف أن أهل اليمن أهل ود وإخلاص، وإن عصيانكم سابقاً كان بسبب الولاة والجباة والعساكر، وأتباعهم القسوة في المعاملة، وعدم تقدير العلماء والأشراف الذين ينحدرون من سلالة الرسول الأعظم، ولهذا أمرنا بأن تخفض ضرائب اليمن وأن تقام الأسواق، ويمارس أهلها التجارة بحرية، ويعفون من ضريبة الخراج والعشر لمدة ثلاث سنوات، والمناطق التي تتعرض للجفاف أو لكوارث طبيعية فتعفى لمدة خمس سنوات، وقد أ مرنا والي اليمن بإعداد لائحة عن حاجيات اليمن من مدارس وخطوط تلغراف ومدارس

---

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، داخلية تصنيف يلدفر كرتونة 4/61 تاريخ 1 ربيع الثاني 1309هـ/تشرين الثاني 1891م.

(2) للمزيد حول ذلك: رضا نور، عثمانيلي تاريخي، استانبول 1924، ج5، ص467.

طبية، لأن مناطق اليمن قد تصاب بأوبئة، وأمرنا أن تقوم عساكر الشاهانية بتقديم الخدمات للمصابين بالأمراض مجاناً، وحذرنا عبيدنا العاملين في خدمتكم من ممارسة التعدي أو ارتكاب ما يسيء للأهالي، فاليمن وصية هادينا محمد صلى الله عليه وسلم وتفضلت مشيختنا بإدراج جميع أئمة اليمن ومفتيها في قوائمها ليصار إلى تحديد رواتب شهرية لهم، وفي هذا الحال الأمر لصاحب الأمر.

دولت علية شهرياري

13 صفر 1311هـ/مارت 1893م[1]

أفادت الوثائق العثمانية المصنفة في تصنيف يلدز سراي، أن السلطان عبد الحميد الثاني زود ولاة اليمن بفرمانات حذرهم فيها من ممارسة العنف ضد أهلها ، وعلى العساكر الشاهانية بحراسة الطرق والممرات الجبلية التي قد يتعرض لها أهالي اليمن، من أخطار كبيرة، كما طلب من ال ولاة مراقبة الإنكليز الكفار الذين يسرقون خيرات اليمن بدلاً من مراقبة اليمنيين الذين يعيشون حياة ضنك وفقر، وأن بلاده م بحسب موقعها تتكالب الدول الأوروبية على السيطرة عليها لعبور تجارتهم عبر باب المندب، كذلك فقد ان الإمدادات التموينية والأسلحة والذخيرة التي تر سل إلى اليمن، لا تصل إلى العساكر الشاهانية، ويحذر الولاة والقادة على ضرورة عدم التدخل بشؤون الأهالي في تهامة، و عدم ممارسات العساكر لابتزاز الأهالي وفرض غرامات عليهم، لأن ذلك يدفع الأهالي إلى ترك الأرض بدون زراعة والشباب إلى الهجرة حيث يتذرعون بحجة تأدية ف ريضة الحج، لكن الحقيقة بسبب الضرائب التي تفرض بكثرة، ومحاولة الشباب اليمني التهرب من خدمة العلم فاليمنيون لا يخدمون في بلاد الغير إلا كمجاهدين[2].

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، يلذز تصنيفي، محفظة رقم 358 كرتون 197 وثيقة رقم 5/318 .

(2) اليمن لائحتي محمد خليل أفندي، أرشيف رئاسة الوزراء، جودت نافعة رقم 1435.

إن ما أشار إليه جودت في تاريخه هو نصف الحقيقة، فاليمنيون إضافة إلى تجنيدهم والضرائب المفروضة عليهم، فهم يعانون تعسف الجباة، وتجاوز ات الجند وممارساتهم اللاخلاقية من الاعتداء على الحرمات، علماً بأن اليمنيين لم يطالبوا بالانفصال عن الدولة العثمانية، وأنهم قدموا الطاعة إلى السلاطين [1]، ويفتخرون بسلطان المسلمين السلطان عبد الحميد الذي فتح لهم مشافي عساكره لمداوا ة المرضى من اليمنيين، كما أنه خفف عنهم الضرائب ومنح القضاة اليمنيين أحقية القضاء في بعض الأمور ولاسيما الشرعية منها[2].

1-الإجراءات االحميديةفي اليمن:

ازداد توجه اهتمام السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909 إلى البلاد العربية، وتطلع إليها كورقة رابحة بيده، ولهذا حاول نفي خصومه إليها لاسيما إلى ليبيا واليمن، وقد أولى السلطان عبد الحميد اليمن شوافعة وزيدية اهتماماً خاصاً وإنهم أخوته في الإسلام، وسنده يوم تعمل بريطانيا على تغذية عملائها في بلاده، وتصور أن اليمنيين سيعمدون إلى إ شغال بريطانيا عنه، غير أن بريطانيا كانت قد هيمنت على سواحل البحر الأحمر، ونجحت في إبعاد الخطر العثماني عن تلك المناطق.

أدرك السلطان عبد الحميد بمؤيد يي من القادة وبعض الصدور العظام أن ضرب بريطانيا بشكل موجع يأتي من خاصرتها الجنوبية، فوجودها في عدن يشكل خطراً كبيراً على الحجاز (الحرمين الشريفين) وإن أضعافها لن يجدِ نفعاً إلا بتزويد اليمن بقوات عسكري ة مقاتلة وفعالة، وبناء على اقتراحات القادة، أصدر الفرمان التالي إلى الصدر الأعظم جاء فيه :

إلى مقام الصدر الأعظم دام إقبالة

لقد كثرت تجاوزات الإنكليز الكفار في ممالكنا المحروسة، وبدأ تدخلهم علانيةفي مملكتنا المحروسة اليمن، حيث عمد هؤلاء الكفرة إلى بث الفتنة بين القبائل اليمنية، وازداد الاقتتال

---

(1) اليمن لائحتي محمد خليل أفندي، أرشيف رئاسة الوزراء، جودت نافعة رقم1435.

(2) مجموعة مؤلفين، السلطان عبد الحميد ثاني ودور سلطتني، إستانبول1305هـ، ص32.

بسبب تقديم أسلحة كافرة بين القبائل، ثم لجأت لتحريض القبائل أمثال قبائل حاشد وقبيلة يام، وإثارة الفتنة بين قواتنا البحرية المرابطة في الحديدة والقبائل لدرجة أن الأهالي امتنعوا عن التعامل مع عساكرنا وامتنعوا عن البيع أو الشراء حتى عمال ميناء الحديدة امتنعوا عن تزويد سفننا التجارية، وهذا يقتضي من جانب صدارتنا هلرنيه اتخاذ موقف صارم ضد الكفرة الفاسقين الإنكليز، ويتم الأمر بشكل فعال بتزويد ولايتنا في اليمن بما يلزمها من سلاح وعساكر. وإعلامنا عن الخطوات التي تم إجراءها، وضرورة التفاهم مع اليمنيين حتى لا يفهمون هذا الإجراء أنه ضدهم، وعلى والي الولاية الاجتماع بالزعامات اليمنية، وشرح موقف الدولة العلية من هذا الإجراء[1].

والأمر لمن له الأمر كدر.

شوال 1314هـ/1896م

أ-تشكيل الجندرمة في اليمن:

عمد الصدر الأعظم بعدما عقدوا اجتماعاً في ديوانه مع القادة وتقرر أن تثبيت الأمن خطوة أولية لإعداد تشكيلات عسكرية في اليمن [2]، وقد صرح مفتي الإسلام أحمد زاده أفندي، أن المحافظة على الأمن في ال يمن حماية لشرعية القانون وضمان ا لمؤسسات الدينية القيام بواجبها في شرح مرامي الدولة و لاسيما أن اليمنيين مسلمون وملتزمون بالصلوات ولاسيما صلاة الجمعة، وأن الخطباء سيقومون في فضح الكفرة الإنكليز ومساعيهم للتضييق على العساكر الشاهانية، وما يجري من خلافات بين مسلمي اليمن بسبب هؤلاء الكفرة، وأن اليمنيين يدركون أن الدولة العثمانية هي حامية للإسلام والمسلمين [3].

لم تكن الإجراءات التي اتخذتها الدولة سنة 1317 هـ/1896 هي أول الإجراءات الأمنية التي اتخذت في اليمن من قبل الدولة العثمانية، بل سبقتها إجراءات منذ سنة 1872م، لكن الإجراءات التي اتخذت سابقاً، لم تكن جيدة، فقد قصد منها حماية العساكر

---

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، يلدز تصنيفي، كرتون رقم 311 فرمان رقم 53.

(2) Irade dahILIye, No. 83202.

(3) Divan Ahkars, AdLige N.734 ve 735.

من هجمات القبائل التي تثور دون سبب وتهاجم دون إنذار وفي إثنائها يضطر العساكر للرد بقوة على المهاجمين، وقد سقط قتلى من الطرفين، وهكذا تتسع دائرة الخلاف بين الطرفين[1].

أما الإجراءات التي اتخذت منذ 1890م وازدادت بشكل كبير سنة 1893م كانت تحمل عدة أ هداف في مقدمتها، إخضاع الولاية بكاملها إلى السلطة العثمانية، ووضع حد لتجاوزات الأئمة الزيديين والأدارسة في صبيا عسير اللذين يعملان مع الإنكليز، ولاسيما الإدريسي الذي يتطلع إلى إنشاء خلافة خاصة به في عسير، كما يتطلع لتوسيع نفوذه على حساب جيرانه، فمرة يتحالف مع الأئمة الزيدية، ومرات يقيم اتفاقات سرية مع الكفرة الإنكليز[2].

إن المعلومات التي حصلت عليها الدولة العلية، دفعتها إلى زيادة عدد قواتها كما أكثرت من الموظفين الأمنيين في اليمن لسببين[3]:

- السبب الأول: مراقبة الشخصيات المعادية للسلطان ممن أبعدوا إلى اليمن.
- السبب الثاني: مراقبة تحركات الإنكليز السرية داخل اليمن، ومع مَنْ تتعامل.

أما قوات الضبطية (الجندرمة) فلقد اتخذ قرار اً بتشكيلها منذ سنة 1276هـ/1871م وقد أجاز القانون الخاص بالجندرمة بربطها بنظارة الداخلية أو نظارة الحربية لدى زيادة الاضطرابات في ولاية اليمن.

وقد أقر إسناد ترأس الجندرية إلى شخصية عسكرية برتبة الآي بكي (قائد التشكيل) يساعده في كل سنجق طابور يترأسه قائد الطابور وفي القضاء يترأسه بك و لقائد التشكيل كامل الصلاحية في زيادة الطوابير في الولاية إذا اقتضت الضرورة ذلك)[4].

---

(1) Arşivi osmaIL, Muhime Metum, No. 2410.

(2) Irade dahiLIye, cevdel AskIrIye, No. 3164.

(3) جودت، مصدر سابق، ج9، ص397.

4) يمن سالنامه سي لسنة 1316ه، ص70-86.

حدد القانون لباس الجندرمة ومهامها، وتركزت مهمتها بالدرجة الأولى على حفظ الأمن في المدن والأقضية، وتأمين تنقل الرعايا، ولهم الحق بالاستعانة بطابور من العساكر أو الآي، إذا وقعوا في مأزق خطر. كذلك فتقع على عاتقهم ملاحقة اللصوص وقطاع الطريق، وحذر القانون استخدام القوة مع المخالفين، لأن مهامهم إلقاء القبض وتسليم المخالفين للمحاكم المختصة[1].

أقرت الأنظمة والقوانين توزع الضابطة على مختلف مدن وأقضية ولاية اليمن، ولاسيما بعد أن استقر الأمر بصورة نهائية على إبقاء اليمن ولاية واحدة ففي مدينة صنعاء مركز الولاية حيث حُدد تشكيل قيادة الضابطة أو الضبطية المكلفة بضبط الأمن وربطه في الولاية وسنا جقها وأقضيتها ونواحيها، على أن يوزع على كل سنجق طابوراً من الجندرمة المدربة و المجهزة بأسلحة خفيفة وهراوات [2]، وقد أورد المؤرخ عبد الكريم العزيز جداول بعدد عناصر الجندرمة المكلفة في السناجق والأقضية على النحو التالي :

1 سنجق صنعاء والقرى والنواحي التابعة لها 238 عنصراً.

2 قضاء حراز 70 عنصراً.

3 قضاء حجه 70 عنصراً.

4 قضاء يريم 49 عنصراً.

5 قضاء كوكبان 49 عنصراً.

6 قضاء ذمار 49 عنصراً.

7 قضاء رداع 40 عنصراً.

8 قضاء آنس 40 عنصراً.

9 قضاء عمران 40 عنصراً.

---

(1) Reza Nur, yemen viLa yetInde Janderme Teşkilatl, Istanbul, 1928.S.92.

(2) أفادت السجلات العسكرية العثمانية أن الآى الواحد يتكون من ثلاث كتائب مشاة، والكتيبة الواحدة تتكون من ثمانية أفواج.

المجموع بما فيهم جندرمة العاملة في سنجق صنعاء /645/ عنصراً نسبة اليمنيين العاملين تزيد عن 85٪ من عناصر الجندرمة[1].

أما سنجق تعز فقد كلف بضبط شؤونه الطابور الثاني مع أقضيته ونواحيه وقراه وذلك على النحو التالي[2]:

1 مركز سنجق تعز 157 عنصراً
2 قضاء الحجرية 49 عنصراً
3 قضاء إب 49 عنصراً
4 قضاء قعطبة 49 عنصراً
5 قضاء العدين 49 عنصراً
6 قضاء المخا 49 عنصراً
7 حلة وشعيب 49 عنصراً

المجموع: بما فيها عناصر المركز /8/451 عناصراً

أما سنجق الحديدة فقد كلف بضبط شؤونها الطابور الثالث، وقد وزع على النحو الآتي[3]:

1 مركز سنجق الحديدة 100 عنصراً
2 قضاء بيت الفقيه 40 عنصراً
3 قضاء زبيد 55 عنصراً
4 قضاء أبو عريش 55 عنصراً

---

(1) غير متأكدين من مشاركة اليمنيين بهذه النسبة التي ذكرتها دولة علية سالنامه سي لسنة 1314هـ، وهو احتمال تقديري بني على قانون تنظيم الولايات الصادر سنة 1864م.

(2) عبد الكريم العزيز، مرجع سابق، ص267-268.

(3) المرجع السابق نفسه، ص268.

5 قضاء باجل 55 عنصراً

6 قضاء الزيدية 55 عنصراً

7 قضاء اللحية 55 عنصراً

8 قضاء حجور 55 عنصراً

9 قضاء جبل ريمه 55 عنصراً

المجموع بما فيه سنجق الحديدة (525) عنصراً.

أما سنجق عسير فقد كلف الطابور الرابع بضبط شؤونه، وقد وزعت عناصر الجندرمة على أقضيته على النحو الآتي[1]:

1 مركز سنجق أبها 109 عناصر

2 قضاء محايل 49 عنصراً

3 قضاء رجال إلمع 49 عنصراً

4 قضاء قنفذة 49 عنصراً

5 قضاء غامد 49 عنصراً

6 قضاء بني شهر 49 عنصراً[2]

7 قضاء جبلو 49 عنصراً

المجموع بما فيه عناصر مركز السنجق 403 عناصر.

إذا كان تشكيل قوات الجندرمة لتطبيق القانون والنظام، فإن الوثائق العثمانية لم تفدنا بأن هذا التشكيل نجح في مهامه في الولايات العربية، وتُعد بلاد الشام بولاياتها من أكثر الولايات التي أسهمت مع الجندرمة في تطبيق الأمن والاستقرار، ولاسيما المدن، لأن حياة تلك المدن قائمة على التجارة، أما في اليمن، فإن هذا التشكيل العسكري الأمني لم يحقق

(1) عبد الكريم العزيز، مرجع سابق، ص268.

(2) وردت في المصادر العثمانية بني شهر أي المدينة الجديدة، غير أن المصادر اليمنية أجمعت على أن الاسم بني سهر. والأصح المصادر العثمانية (الباحث).

الأهداف المرجوة منه، لأن العناصر اليمنية العاملة فيه "كانت قبلية" وقد تهاون أفراد كل قبيلة مع أفراد قبيلته ، بل على العكس من ذلك، وبحسب ما ذكره قائد آلاي الحديدة أحمد شفيق أفندي، وتقرير رفعت أفندي قائمقام جبل ريمه إلى نظارة الداخلية بتاريخ 27 رجب سنة 1298هـ/1880م بأن العناصر اليمنية لم تلتزم بالنظام الواجب عليها الالتزام به، فضلاً عن ذلك فقد مارست بعض العناصر على القبائل المعادية لقبليتها نوعاً من التعدي، مما دفعنا إلى تسريح بعضها من الخدمة ، علاوة على ذلك، فإن بعض العناصر الأخرى، لاسيما في جبل ريمه بعضها من سلم سلاحه وترك الخدمة، والبعض ترك الخدمة وأخذ السلاح معه[1].

ب – القوات العسكرية العثمانية في اليمن

امتلكت الدولة العثمانية منذ قيامها حتى العشرينيات من القرن التاسع عشر بأنها دولة عسكرية، وما أقامت عليه من تنظيماتها العسكرية بعد الثلاثينيات، اعتمدت بالدرجة الأولى على خبرتها السابقة في المجال العسكري[2].

بناء على ما تقدم، وبما أنها تدرك أهمية اليمن من الناحية الإستراتيجية بشكل خاص، فقد نظمت قواتها التي أرسلتها إلى اليمن إلى ثلاثة أصناف[3].

الصنف الأول القوة النظامية : وهي قوة حديثة العهد وتدريبها يعتمد على أسلوب علمي حديث، لها نظامها وقادتها، والصنف الثاني، القوات الاحتياطية .

أما الصنف الثالث : هو القوة الم تحفظة، وهذه القوات بتصنيفاتها الثلاثة، عملت في ولاية اليمن، وتزايدت أعداد الفرق العسكرية العثمانية مع مطلع القرن العشرين وظهور بوادر حرب كونية، كلفت الدولة الجيش السابع بحماية اليمن والدفاع عنه، وتقرر أن تكون صنعاء عاصمة الولاية مقراً لقيادة الجيش السابع .

---

(1) Irade dahiliye, ceudet Askerlye. No. 2735.

(2) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جزءان، القاهرة 1980م، ج1، ص520.

(3) عبد الكريم العزيز، مرجع سابق، ص271.

جمعت عناصر الجيش السابع من الأتراك والعرب (بلاد الشام) إضافة إلى وجود عناصر من الألبان والعراق والشراكسة، ولم تسمح الدولة العثمانية لليمنيين بالإنخراط في الجيش السابع، في حين سمحت لهم الانتساب إلى الجندرمة.

وبالرجوع إلى الوثائق وكتابات العلماء اليمنيين خاصة، يمكن القول إن الجيش العثماني السابع في اليمن، انصرف إلى قمع التمردات التي دأب اليمنيون على القيام بها ضد العثمانيين، علاوة على أن تلك القوة التي أرسلت بحجة الدفاع عن اليمن، أرسلت لغرض الهيمنة العثمانية على اليمن بكاملها، وقد كانت الظروف تحتم على العثمانيين سحق أي قوة تظهر أي تحدٍ لهم.

يذكر عبد الكريم العزيز، أن العساكر العثمانية المتواجدة في اليمن، كانت مؤلفة من مشاة بياده وسواري (خيالة) ومدفعية، وقد وزعت على سناجق الولاية، وتركز وجود المدفعية الثقيلة في الحديدة وسهل تهامة [1]، لأن العلاقات العثمانية البريطانية كانت سيئة للغاية، لأن السلطان عبد الحميد، كان يكره الإنكليز، ويعلم أن مصابه سببه الإنكليز [2].

وقد أوردت التقويمات السنوية العثمانية لمحة عن تواجد التشكيلات العسكرية العثمانية في ولاية اليمن وسناجقها على النحو الآتي:

1)مركز الولاية[3]:

أ-مدينة صنعاء:

- ثلاثة طوابير بيادة (مشاة).
- ثلاثة طوابير سواري (خيالة).
- بطارية مدفع جبلية.

---

(1) يمن سالنامه سي لسنة 1314هـ، ص70.

(2) yILmaz Akzade, Abdul HamId devrI, istanbul, 1979.S.325.

(3) yILmaz Ak zade (مرجع سابق) .s.375. كما أن عبد الكريم العزيز، ذكر ذلك، فاضطررنا للأخذ بما ذكره في مؤلفه السابق، ص276-277.

- استحكام بلوك واحد.
- نصف بطارية عدد (اثنين).

ب- قفل حجة، طابور بيادة (مشاة).

ج-بني العوام ثلاثة طوابير بيادة (مشاة).

د-قضاء حجة خمسة طوابير بيادة (مشاة).

ر-عمران طابور بياده (مشاة).

ز-مناخة، طابورين بياده (مشاة).

2) سنجق عسير:

أ. سبعة طوابير في منطقة أبها.

ب. طابورين سواري (خيالة) أبها.

ج. استحاكامات في أ بها.

د. بطارية نصف سيار.

ه. بطارية جبل.

3)سنجق تعز:

وقد شكلت القوات العثمانية المرابطة على النحو التالي:

أ. طابور في مدينة تعز نفسها وطابور في ضاحيتها الجنوبية.

ب. بطارية مدفع سيار في صبر.

ج. بطارية مدفع جبلي في جبل العروس.

د. طابور ميادة (مشاة) في قعطبة.

4)سنجق الحديدة:

شكلت القرارات المكلفة بحماية الحديدة وميناءها على النحو التالي:

أ. طابور بيادة في مدينة الحديدة.

ب. طابور بيادة (مشاة) في اللحية.

ج. استحكام بلك في جبل ريمه، وبجانبها طابور بيادة (مشاة) [1].

د. نصف بطاريتين في الفحا.

كذلك فقد كلفت دورية محمولة (خيالة) بالتواجد يومياً في كل من كوكبان التابعة لسنجق صنعاء، ودورية راجلة في عمران.

ودورية محمولة زبيد التابعة لسنجق الحديدة، ودورية راجلة في بيت ال فقيه ودورته محمولة (خيالة) قنفذه وأخرى راجلة في غامد [2]. أما صبيا فلم يكن للعثمانيين أي تواجد فيها لأنها مقراً رئيساً للأدرسي.

وعلى ضوء النظام العسكري العثماني فقد تألفت قيادة الطابور من :

1 قائد الطابور.

2 أمين الحساب على قادة البلوكات.

3 قادة البلوكات.

4 معاون قائد البلوكات.

5 أمين الجرنال (الجريدة). وبحسب ما أورده عبد الكريم العزيز، فإن عدد القوات العثمانية العسكرية في ولاية اليمن بلغ (24544) جندياً تحت السلاح[3]، وأما علي رضا سيفي فذكر أن عدد القوات بلغ (33970) جندياً تحت السلاح عدا عن القوات البحرية المتمركزة في السواحل ومقره ا الحديدة، وقوات الجندرمة ا لمكلفة بضبط الأمن وربطه في ولاية اليمن.

6 لم تفدنا المصادر العثمانية عن قوات الرديف المساعدة للقوات في حال قيام اضطرابات داخلية، لأن قيادة التشكيلات العسكرية، غير مكلفة بإرسال قوات

---

(1) العزيز، مرجع سابق، ص276-277.

(2) علي رضا سيفي، حركات بحرية، استانبول 1935، ص385.

(3) عبد الكريم العزيز، مرجع سابق، ص277.

نظامية لفض الاحتجاجات، وفي حال اشتداد الاضطرابات وتحولها إلى اقتتال فبإمكان قادة التشكيلات العسكرية تزويدهم بقوات من الحجاز، وأن قيادة التشكيلات العسكرية العثمانية في جدة، مكلفة رسمياً من ناظر الحربية بإرسال قوات إلى اليمن لفض الاحتجاجات، أو لمساندة قوات الجندرمة في رد القبائل المهاجمة للقوات العسكرية العثمانية[1].

أما القوات البحرية العثمانية المتواجدة في اليمن، فقد تمركزت بشكل رئيس في الحديدة، لأن معظم سواحل الخليج واليمن، كانت قد احتلت من قبل بعض الدول الأوروبية وذلك على النحو التالي:

- بريطانيا، احتلت عدن وسواحل الخليج والسودان.
- فرنسا، احتلت جيبوتي وجزيرة بريم اليمنية والشيخ سعيد، ثم انسحبت منها، لأسباب خاصة بها.
- إيطاليا، احتلت الصومال والحبشة وإرتيريا، وبدؤوا التدخل بشؤون المناطق المجاورة لها، وكان الإيطاليون يدركون جيداً، أن تواجدهم في تلك المناطق غير مرغوب به، وكانوا يهدفون من تواجدهم، إرغام الدولة العثمانية على التنازل لهم عن ولاية طرابلس الغرب (ليبيا) ولم يتحقق ذلك إلا في سنة 1911م[2].

إن زيادة التنافس الاستعماري على اليمن وفسح المجال لتهريب السلاح إلى تلك المناطق وخاصة اليمن، بهدف إنشغال العثمانيين بالشؤون الداخلية لليمن، وصرف أنظارهم على الإجراءات العسكرية التي تتخذها بريطانيا في الخليج وساحل البحر الأحمر[3].

---

(1) başbakanLIk KIrşivi, ceveet Askeriye, No. 3952.

(2) أمال إبراهيم، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، صنعاء 1423هـ/1993م، ص19-20.

(3) سيتم إيضاح التنافس على البحر الأحمر وموقف الدولة العثمانية في الفصل الرابع من هذا البحث (الباحث).

لم تفدنا المصادر العثمانية كثيراً عن التشكيلات البحرية العثمانية التي تمركزت بشكل رئيس في اليمن، وقد اقتصرت القوات البحرية العثمانية على سفن من نوع غاليوطه وفرقطية وكالون، وزود بعضها بمدافع متوسطة، واتخذت جزيرة كمران (قمران) كنقطة حراسة، لأن القوات البحرية العثمانية، اقتصرت مهمتها خلال المراحل الأولى على مراقبة السواحل اليمنية، والتأكد من البضائع والسفن التي تدخل ميناء الحديدة، كما كلفت زوارقها بمرافقة السفن التجارية الداخلة إلى الميناء تفريغاً وحمولة.

أن سفن الدولة العثمانية قامت بمصادرة الأسلحة المهربة إلى اليمن، فضلاً عن مراقبتها للدول الأوروبية (الاستعمارية) في البحر الأحمر، ووزعت قواتها البحرية على النقاط الإستراتيجية في ولاية اليمن[1].

ركزت الدولة العثمانية نشاطها البحري على مضيق باب المندب وخليج عدن، لكن بريطانيا، أخفت عنها جميع تحركاتها البحرية، ولم تتمكن الدولة العثمانية في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، من رصد التحركات البريطانية، بسبب المشكلات الداخلية التي كانت تعصف بإدارتها، فضلاً عن ذلك فإن الخط الحديدي الحجازي زاد من حقد بريطانيا على السلطان عبد الحميد الثاني الذي تعامل معها بقساوة، وقرّب إليه الألمان الأعداء التقليديون للبريطانيين[2].

اختلفت الأحداث في ولاية اليمن وخاصة بعد سنة 1904م، لأن الإمامة الزيدية أسندت إلى الإمام يحيى حميد الدين الذي ناصب الدولة العداء [3] فتوترت العلاقات بين الطرفين، واستمرت على أشدها حتى عقد اتفاق دعان 1911م.

---

(1) أمال إبراهيم، الصراع الدولي حول البحر الأحمر، مرجع سابق، ص54-58.

(2) Irade dahiLlye, No. 816001, cevdet NaFia.

(3) فؤاد الشامي، العلاقات بين الإدارة العثمانية والإمام يحيى 1322-1337هـ/1904-1918م، رسالة دكتوراه لم تنشر، ص65 وما بعد.

6 – تأثير قانون تنظيم الولايات 1864م على التقسيمات الإدارية في اليمن:

لم يكن بمقدور الدولة العثمانية التصرف بحرية في اليمن، لأن جيرانهم البريطانيين يديرون الجزء الجنوبي من اليمن بالسياسة والاحتيال (إذا لم نقل الدهاء)، ولهذا فرض على الولاة العثمانيين الالتزام بتطبيق قانون تنظيم الولايات [1]. كما أصدر أكثر من (50) فرماناً يحذر الولاة من اعتماد أسلوب القوة، ومحاولة الهيمنة من خلال ضرب الأهالي، لأن وضع اليمنيين الاقتصادي لا يحتمل، وأن ممارسة أي عنف قد تشعل ثورة فيها.

تفهّم معظم الولاة الذين تولوا إدارة اليمن في الفترة الحميدية والبالغ عددهم أربعة عشر والياً، ذلك جيداً وخاصة السلطان عبد الحميد لم يخاطب في فرمانه ولاته، وإنما كان فرمانه يشمل الوالي وقضاة اليمن وأشرافها[2]، وأن معظم الولاة أدركوا أن أشراف اليمن ينتسبون إلى سلالة الرسول وفاطمة رضوان الله عليهما.

لقد عدّت الدولة العثمانية ولاية اليمن خط دفاع، ونقطة حماية أجزاء الجزيرة العربية والحجاز، ولهذا عندما دخلتها سنة 1872م، لم تدخلها من خلال القوة، وإنما معظم سكان صنعاء وأشرافها وأئمتها رحب وا بالقوات العثمانية، وأن القائد أحمد مختار باشا، سعى لإرضاء اليمنيين، وقد تلقى فرماناً من السلطان عبد العزيز 1861-1875م يأمره بشدة بضرورة تنظيم الولايات الصادر 1864م[3].

لا شك بأن العثمانيين سعوا جاهدين لتطبيق السياسة المركزية في حكم ولاياتهم، ولاسيما اليمن التي ازدادت أهميتها السياسية بعد فتح قناة السويس 1869م، على الرغم من اهتمام السلطان عبد الحميد الثاني باليمن وأهلها، وتحذير الولاة من التعامل معهم بقسوة، لكن حب المركزية لديه داء قاتل، وكان يحذر من هنا ويتمسك بالمركزة من هنا.

---

(1) عبد الكريم العزيز، مرجع سابق، ص139.

(2) başbakan osmanlI, devletinin Arşivi, meclisi Mahsus, Irade, No. 1922.

(3) العزيز، المرجع السابق، ص139 وما بعدها (انظر قسم الملاحق ملحق رقم).

من الصعب جداً قراءة سيا سة عبد الحميد الثاني، بعكس إصلاحاته وتقديمه الكثير من المساعدات للولايات العربية وخاصة اليمن[1].

أما من حيث تطبيق قانون الولايات الصادر 1864م على اليمن، فقد قسمت اليمن إلى سناجق وأقضية ونواحٍ وقرى بحسب ما ورد في قانون تنظيم الولايات، لأن تنفيذه، يسهلّ على الإدارة العثمانية، تحديد مصدر الخلل أو الشغب، سواء من الولاة أو الأهالي .

إذا كان الصدر الأعظم عالي باشا، قد قصد إعداد قانون الولايات، وإشراك الأهالي في تدبير مصالحهم العامة، فإن تصوره لم يتحقق، ولم يتم إشراك سكان الولايات بإدارة بلدانهم، لكن اليمن تعد من أكثر الولايات التي تمت مشاركة علمائها في القضاء والأفتاء، أما من الناحية الإدارية، فإن الولاة لم يحاولوا إشراكهم ولا حتى استشارتهم إلا في الأمور الدينية[2].

إن نظام القبلية المعتمد في اليمن، يحتم عد م إجراء انتخابات للمتصرفين أو القائمقامين ومن يساعدهم من السكان المحليين، فالجميع يدرك أن الدولة العثمانية اعتمدت في اليمن على الأئمة والوجهاء والعلماء والزعامات القبلية التي ترفض أن تؤمر من غير زعاماتها .

ولقد نص قانون الولايات على بعض النقاط الرئيسة فيما يتعلق بإدارة الولايات، وذلك على النحو الآتي:

البند الأول: تعهد الإدارة العامة في كل ولاية إلى الهيئة الإدارية المعنية بموجب الشروط التالية، ومركزها عاصمة الولاية[3].

---

(1) Ihsan sureyy, (مرجع سابق غير مترجم).s.240.

(2) ismaIl HakkI uzun çarşIlI, yemen Idaresi, Ankara, 1979.s.279

(3) سنعرض إلى التقسيمات الإدارية بالتفصيل في الفصل الثالث.

البند الثاني : تقسم كل ولاية إلى سناجق (ألوية) بما في ذلك السنجق الذي توجد فيه الإدارة المركزية (مثل: صنعاء، دمشق، بيروت، طرابلس، وهلم) وعلى رأس كل سنجق متصرف Müteserif ومقره مركز السنجق (اللواء).

البند الثالث : يقسم كل سنجق (لواء) إلى عدة أقضية، ويشكل كل قضاء قائمقامية، ويكون مركز القائمقام القصبة الرئيسة في القضاء.

البند الرابع : يقسم كل قضاء إلى عدة قرى، ولكل قرية إدارة بلدية على الوجه المبين في هذا القانون، أما تجمعات القرى الصغرى التي لا يمكنها بسبب وضعها الطبوغرافي عدم تشكيل أقضية مستقلة (كما في اليمن وليبية) فتلحق بالأقضية القريبة منها تحت اسم ناحية.

البند الخامس : يُعد كل خمسين منزلاً من ا لقصبات أو القرى محلة واحدة، وتكون كل محلة بحكم قرية واحدة[1]، وقد قسم اليمن إلى أربعة سناجق : صنعاء وضمت ثمانية أقضية وما يزيد عن ست عشرة ناحية، وسنجق إب وضم أربعة أقضية وعدداً من النواح ي، وسنجق تعز وضم خمسة أقضية وعدداً من النواحي، وسنجق عسير وضم ستة أقضية وعدد من نواحٍ[2].

لقد حرصت الإدارة العثمانية في استانبول على تطبيق قانون تنظيم الولايات في اليمن، لأمور رأت أنها تساعدها على ضبط الولاية أكثر من السابق، لأن موظفيها سعوا جاهدين وبحسب التعليمات المعطاة لهم، التعامل مع الأهل بهدوء، وتجنبوا الاحتكاك بالقبائل وخاصة قبائل حاشد وبكيل لقوتهما وشراستهما القتالية، إضافة إلى أن تطبيق قانون تنظيم الولايات يساعدهم على مراقبة تحركات الإنكليز الذين ازداد نشاطهم السياسي في الفترة الحميدية، لأنهم تلمسوا موقفه المعادي لهم، وتقربه بشكل علني من الألمان.

إن سياسة السلطان عبد الحميد الثاني المعادية لفرنسا وبريطانيا، وتقربه العلني من الألمان، عرضته لمشكلات عدة أبرزها :

---

(1) سيتم التعرض إلى التقسيمات الإدارية بالتفصيل في الفصل الثالث.

(2) دولت عثمانية، سالنامه سي، لسنة 1300، ص65-68.

1 -أن بريطانيا هي التي رعت الحركات المناوئة له.

2 -لقد شجعت اليهود في سالونيك لتأييد معارضيه وإقامة تنظيم عرف (بالاتحاد والترقي) ومدته مالياً وسياسياً.

3 -شجعت الثورات ضده في كل الولايات واتهمته بالدكتاتوري.

4 -اتسعت دائرة معارضيه بعد إعدامه لأبي ا لأحرار مدحت باشا في قلعة الطائف سنة 1881م[1].

5 -واجه صعوبات جمة، عندما فكر جدياً بإنشاء الخط الحديدي الحجازي.

علاوة على ذلك، فقد استخدم السلطان عبد الحميد الثاني الشدة حيال معارضيه، واعتمد سياسة النفي إلى طرابلس الغرب أو اليمن، ولهذا كان يعزل الوالي المعين على اليمن إذا لم يكن مؤيداً له بالمطلق[2].

(1) عبد الحميد الثاني يلاحق معارضيه، ويعدم مدحت باشا سنة 1881م، وفرنسا تحتل تونس، ولم يوجه فرمان تنديد ضدها، كما فعل و الده عبد المجيد حينما احتلت بريطانيا عدن سنة 1839م.

(2) داود قاضي زاده، سياسة عبد الحميد الاستبدادية، أنقره، 1956م، ص278.

استنتاج الفصل الثاني:

أشار الفصل في أكثر من موضع أن العثمانيين من ذ سنة 1635م، سنة خروجهم من اليمن، عاشوا في هوس العودة إلى اليمن، وغدا بعض السلاّ طين رغب في أن يسجل انتصاراً تاريخياً في دولته بالعودة إلى اليمن حتى ولو كلفه ذلك الكثير من الضحايا، وحتى تاريخه، عجز المؤرخون عن معرفةِ سبب هذا الهوس العثماني.

لا تحظى اليمن بحسب الأعراف الاستعمارية أكثر من مواقعها المهمة والإستراتيجية ، وهذه المواقع ساحلية بامتياز، وليس معبراً للوصول إلى أهداف تتعدى إغلاق باب المندب على القوى البحرية المعادية، وثانيهما مراقبة الحجاز والجزيرة.

تزايد الشغف العثماني بشأن الاستحواذ على اليمن، ولجؤو هم في مطلع القرن التاسع عشر إلى الاستعانة بواليهم على مصر محمد علي باشا الذي كُلف بمحاربة الوهابية في الجزيرة واليمن، وقد أدارها محمد علي حتى 1839م باسم العثمانيين، وكان يرغب في امتلاكها إلا أن أحلامه في تكوين إمبراطورية تضم معظم الولايات العربية بما فيها اليمن أوصلتهإلى الاصطدام مع الدول الكبرى التي رأت بتصرفاته تهديداً لمصالحها ، فاتفقت على إرغامه على الانسحاب إلى مصر والتخلي عن مكاسبه جميعها سنتي 1840و 1841م.

تلقى العثمانيون استغاثات يمنية، وتوقع السلطان عبد العزيز أنه قد يخضع اليمن إلى سلطانه، فطلب إلى قائده في الحجاز إعداد حملة والتوجه إلى اليمن ، وأبلغه أن المساعدة ستأتيه من مصر والجزيرة العربية، ولكن حملته سنة 1849م لم يكتب لها النجاح، إلا أن العثمانيين تملكوا مواقع في الحديدة وتهامة، وأصبحوا مجاورين للإنكليز الذين استولوا على عدن منذ سنة 1839م، أي أخرجوا محمد علي من اليمن واستولوا هم على عدن.

لم يكن السلطان عبد المجيد بغ اضب من الإ نكليز الذين استولوا على اليمن، بقدر مقاومة أهالي عسير له، وظل هذا الحلم يراود السلاطين إلى أ ن تحقق سنة 1872م بإرادة محلية، حيث تمكن أحمد مختار باشا من دخول صنعاء، وأدار اليمن كولاية عثمانية، وطبق عليها قانون تنظيم الولايات الذي صدر سنة 1864م.

إن للوجود العثماني في اليمن حوادث تاريخية، قلما يستطيع كاتب أن يجمعها في مؤلف واحد، إذا أراد الدخول في تفاصيل أحداثها، لكن والحق يقال : إن السلطان عبد الحميد قدم لليمن إصلاحات، وخفف عنهم ضرائب، وحذر ولاته من اعتماد القسوة حيال اليمنيين، وكان في فرماناته التي زادت عن خمسين فرمان يشكر باليمن وأهلها، ويستند في ذلك على الحديث النبوي الذي يذكر اليمن بكل خير.

لم يتمكن السلطان عبد الحميد من اعتماد اللطف واللين مع أهالي اليمن، لا لأنه تنكر لهم، ولكن لأن بريطانيا المتمركزة في الجنوب، بدأت تثير المشكلات ضده، كما أثارت حفيظة اليمنيين ضده، لكن الولاة الذين أسندت إليهم ولاية اليمن، كان بعضهم يكن البغضاء للسلطان عبد الحميد الثاني، فتعامل مع اليمنيين بقسوة، غير أن اليمنيين ظلوا يقدرون لعبد الحميد أعماله الجليلة في بلادهم.

ليست المسألة مسألة احترام وتقدير، فالسلطان عبد الحميد الثاني لم يكن متفرغاً لمداعبة اليمنيين وكسب ودهم، فاليمن في الحقيقة لا تعنيه لا هي ولا غيرها، ما يعنيه أن يظل أمير المؤمنين ويتصرف بعباد الله على مزاجه، يقابله في الطرف الثاني، اليمنيون يعانون الويلات من العثمانيين الذين يريدون اليمن، والدليل حينما زاروه قابلهم باستخفاف، لأنهم دخلوا إلى مقامه الشريف لا يحملون مشكلة يمنية يمكن له معالجتها، وإنما حمل كل عضو في الوفد همومه الخاصة، فهذا يريد بيتاً، وهذا يريد منصباً، وهذا وهذا، فأشار إلى حراسه بإخراجهم وإرسالهم إلى بلادهم، وبذلك يكون عبد الحميد يريد ركود وسجوداً له، والوفد يريد مناصب وذهب وفضة (وكل منهم يغني على ليلاه) لا في يمن ولا في ذهنه عرش دائم له في أذهانهم.

الفصل الثالث

الإصلاحات الإدارية العثمانية في ولاية اليمن 1839-1876

1 -التقسيمات الإدارية للولاية 1872-1918

أولاً – لواءصنعاء

ثانياً – لواء الحديدة

ثالثاً – لواء تعز

رابعاً – لواء عسير

2 -المهام الإدارية لأعضاء مجلس ولاية اليمن والسناجق والأقضية.

أ. الوالي valÎ

ب. معاون الوالي

ج. الدفتردار deFterdar

د. المكتوبجي

3 -المهام الإدارية لمتصرفي السناجق(الألوية).

أ -المتصرف MüteseriF

ب -المحاسبجي Mühasıpcı

4 -المهام الإدارية لقائمقامية الأقضية

5 -النظام القضائي في ولاية اليمن

أ. محكمة البداية

ب. المحكمة التجارية

ج. المحاكم النظامية

د. المحاكم الشرعية

6 -النظام المالي

أ. واردات اليمن بحسب ما أوردته التقويمات السنوية ونفقاتها

ب. الضرائب

1) ضريبة العشر

2) ضريبة الويركو

3) ضريبة التمتع

4) ضريبة ا لبدل العسكري

5) ضريبة المغروسات

6) الرسوم الجمركية

7) رسوم المحاكم

7-الإصلاحات العثمانية في اليمن1872-1911م

-استنتاج الفصل الثالث

مقدمة :

لم يتمكن العثمانيون خلال وجودهم في اليمن سواء في السيطرة الأولى 1538-1635م أو الثانية 1872-1918م، أن يقدموا لليمنيين الكثير من مستجدات العصر وعلى مختلف الأصعدة السياسية والإدارية والاقتصادية، ولربما قدموا لليمنيين قانون تنظيم الولايات الذي أقره السلطان عبد العزيز منسوخاً من القانون الفرنسي.

لم يكن اليمنيون يجهلون النظم الإدارية، فقد تعلموا وتدربوا بالخبرة، ومن خلال الحكومات والإدارات التي توطنت على أرضهم لفترة زمنية، ثم إنهارت بفعل عوامل داخلية.

وهكذا فإن لدى اليمنيين خبرة متواضعة في تقبل الجديد وسرعة في التأقلم معه، لكنهم ظلوا متمسكين بالنظام القبلي الموروث من تراثهم، وعدم الثبات مع حاكمية واحدة، وهذا مرده الحكومات والإدارات المتعاقبة، حيث علمتهم أن الثبات، قد تكون عواقبه وخيمة بحسب ما قاله إسماعيل توفيق باشا الذي دخل صنعاء سنة 1849م بناء على استقبالٍ له ودعوة شخصية من الإمام محمد بن يحيى، ومما جاء في خطابه إلى الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا.

من خادمكم توفيق باشا إلى الصدر الأعظم والمفخم مصطفى رشيد باشا أدام الله عزه وحفظه. بعد التحية والسلام والصلاة والسلام على الهادي والمصطفى محمد خير البشرية جمعاء.

سيدي: إن اليمنيين من ذوي الطباع التي لا رأس لها ولا قاعدة، تراهم معك على الدوام وفي لحظات غابوا عنك، ليسوا من هواة الغدر على الرغم من أن حملهم لسلاحهم التقليدي المسمى (الجنبية)، يوحي لناظرهم الشر والشراسة في عيونهم متأصلة، لكن بالاقتراب منهم

تجد الوداعة واللطف، ولا أثر للعداوة عندهم، وما تعرضت له قواتنا في دخولهم إلى صنعاء بناء على دعوة الإمام محمد بن يحيى، ليس من باب الكراهية لنا، فقد نظروا إلينا كأننا طرف، جئنا لمقاتلتهم إلى جانبه، ومن أجل ذلك دخلنا صنعاء، فضربوه وضربوا أنصاره، ودفعنا الثمن عنه.

سيدي الصدر الأعظم المبجل أدام الله:

إن لليمنيين أسلوب، فهم ليسوا من أهل الشر، كما في بعض مناطق الجزيرة والحجاز فأهل الجزيرة والحجاز معظمهم بدو يحملون مدينتهم على ظهورهم، ولهذا لا يرتبطون بود، بعكس اليمنيين الذين ينقادون بشعرة من قبل زعيم قبيلتهم، وهم لا يؤمنون بالأنظمة والقوانين، فحياتهم أقاموها على الأعراف والتقاليد، ولهذا واجهنا صعوبات كثيرة في حسن التعامل معهم.

سيدي الصدر الأعظم المبجل أدامه الله عزة

إنني أرى أن التعامل باللين مع اليمنيين أفضل وسيلة للوصول إلى مبتغانا، ولكي لا نتعرض إلى الدخول معهم في مواجهات، علينا التواصل مع زعاماتهم القبلية، وعندها يمكن أن نسيطر على اليمن، فالإنكليز الذين دخلوا عدن لم يلجؤوا إلى القوة وإنما تسللوا إلى قلوب اليمنيين تسللاً، ولهذا لم يواجهوا مقاومة تذكر[1].

الأمر والتقدير لكم

خادمكم توفيق باشا14 شعبان 1266هـ/1849م

لقد أصاب توفيق باشا في وصف اليمنيين من جانب، وفقد بوصلة العقلانية من جانب آخر، فاليمنيون لم يذهبوا إلى أراضي العثمانيين لاحتلالها، وإذا كانوا قد نصبوا

(1) يمكن الرجوع إلى مكتبة نور عثمانية، للإطلاع على رسالة توفيق باشا رقم684.

أنفسهم خلفاء وأمراء مؤمنين، فمعظم مسلمي الوطن العربي آنذاك غير مقتنعين بما إدعوه لأنفسهم.

لن يقيم البحث جدالاً عما مضى، لكنه لا بد من القول أن العثمانيين اشتهروا بغدرهم، فهاجموا أمير عسير محمد بن عائض بعدما قبلوا الوساطة المصرية، وتصالح مع القائد العثماني أحمد مختار باشا وجالسه، وحينما رآه القائد رديف باشا جالساً إلى جانب أحمد مختار باشا جنّ جنونه، وعلى الفور أمر بقتله مع خمسة وثلاثين من خيرة رجال عسير، وذلك قبل دخول العثمانيين إلى صنعاء بأقل من شهر، وخالف تعليمات السلطان والصدر الأعظم، وإذا كان السلطان عبد العزيز قد تأسف لتصرفات قائده على ذمة العرشي، فهذا لا يعفي العثمانيين من صفة الغدر . بالإضافة إلى قصة غدرهم بحاكم عدن الطاهري عامر بن داود الذي تم إعدامه على ظهر السفينة عند دخولهم الأول لليمن بعد أن أعطوه الأمان، وغيرها الكثير من القصص التي تدل على غدر العثمانيين.

على ما يبدو، لم يقرأ القادة العثمانيون الذين كلفوا با لذهاب إلى اليمن المعلومات المهمة التي دوّنها توفيق باشا، علماً بأن لتوفيق باشا خبرة جيدة باليمنيين، لأنه عايشهم أكثر من ثلاث سنوات، ناهيك عن سنواته التي قضاها بالحجاز [1].

لا شك أن أروع ما قدمه العثمانيون لليمنيين قانون تنظيم الولايات، واعتياد اليمنيين على الالتزام بنظام لمسوا فيه ديمقراطية الإدارة، ولاسيما أن السلطان عبد العزيز، بلغ الولاة بضرورة توخي الحذر في مخاطبة اليمنيين، وعدم الإشارة لهم بإصبع اليد للقدوم، لأن اليمني لا يخضع بالقوة لعمل لا يعود عليه وعلى قبيلته بالفائدة.

---

(1) لم تذكر المصادر العثمانية فعلة رديف باشا وغدره بأمير عسير محمد بن عائض، وإنما ذكرت وثيقة رقم 3891 إرادة داخلية، أن الصدر الأعظم استدعى رديف باشا من اليمن فوراً وأودعه السجن، دون أن تشير إلى فعلته التي ذكرها العرشي في مؤلفه بلوغ المرام، كما أن الصدر الأعظم آنذاك مصطفى صدقي باشا، له مذكراته عن اليمن، وهي مفقودة، ولم يوفق أي باحث في العثور عليها . (الباحث).

إن قراءة لولاة المرحلة الثانية العثمانية، يلتمس القارئ أن الولاة التزموا بتعليمات استانبول، فقد استقبلوا العلماء ، وتشاوروا معهم في كثير من القضايا، وشاركوا اليمنيين في الإدارة كموظفين وليس قادة، في حين تولى اليمنيون شؤون القضاء والمحاكم، وقد أسهم القضاء العثماني المتطور في تهذيب القضاء اليمني الذي كان عبارة عن مجموعات علمية وفقهية مكدسة وغير مبوبة، وإذا كان قضاتهم قد شرعوا بين الناس، فقد استمدوا معلوماتهم من مخزون من سبقهم من العلماء دون تبويب أو ترتيب لها[1].

هذا رأي العثمانيين ، ولكن الواقع غير ذلك، والقضاء اليمني كان يتمتع بتنظيم محكم فهناك الكثير من الفقهاء المجتهدين اهتموا بذلك وعلى رأسهم الأئمة، فكتب القضاة مليئة بالأنظمة والقوانين التي ترتب القضاء اليمني.

أما من الناحية العمرانية، فقد اقتصرت إصلاحات العثمانيين على جهود فردية قام بها الولاة من تلقاء أنفسهم، وجلى ما استفاد اليمنيون من الإصلاحات هو التعليم وافتتاح المدارس، وتشجيع التجارة، وإعفاء أراضي الموات م ن الضرائب، أما أراضي الوقف، فقد كانت محدودة المساحة، وقد ألغى السلطان عبد الحميد وقف تلك الأراضي إلا الوقف المخصص للمدارس ليس في اليمن وإنما في الولايات الإسلامية كافة.[2].

1 – التقسيمات الإدارية في اليمنyemen, de Îdrai taksimatı 1872–1918

جُعلت اليمن ولاية واحدة، واتخذت صنعاء مركز الولاية، وقد أشير على السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1885م، تقسيمها إلى ولايتين، بحيث تكون مدينة تعز مركز الولاية الثانية، وقد وجه الصدر الأعظم قبرسلي محمد كامل باشا كتاباً إلى والي اليمن أحمد عزيز باشا يعلمه فيه أن بعض وجهاء تعز طالبوا بجعل مدينة تعز وأقضيتها ونواحيها ولاية أسوة بصنعاء، فرد الوالي أحمد عزيز باشا بكتاب جاء فيه:

---

(1) رجاء بك آيدين، القضاء العثماني الجديد، أنقره 1967م، ص269.

(2) المحكمة الشرعية، استانبول، أناضول قاضيلك دفتري، نمره 56.

إلى مقام صدارتننا هلرينه أدامه الله وحفظه

إن الرأي السديد والحكمة المتزنة والإدارة الجادة، تصدر عن مقام السلطان ابن السلطان عبد الحميد خان أمير المؤمنين وراعي المسلمين وحافظ ديار الإسلام، وأن مقامك العالي يشاركه إدارة ديار الإسلام والمسلمين، وأما بعد، فإن طلب وجهاء تعز جاء من باب تقسيم اليمن وتجزئتها إلى ولايتين ليتسنى لضعاف العقول منهم تعميق القبلية وتعزيز القبلية، وقد انطلق هؤلاء الوجهاء من منطلق مذهبي، وبتوجيه مع بعض الذين يتواصلون مع الإنكليز الكفرة الملحدين، فأرض ولاية اليمن غير قادرة على تأمين رواتب الجند، وأن أمير المؤمنين السلطان ابن السلطان عبد الحميد خال حفظه الله، يخص اليمن وأهلها بخيرات وعطاءاته، فمنذ خمس سنوات لم يؤخذ منهم الضرائب السلطانية ولا المؤنات للمطبخ الهمايوني، ومنذ خمس سنوات لا يدفعون ضرائب البن والكرمة، ولا يقدمون أي شيء منها للمطبخ الهمايوني، ولولا واردات تعز ومناطقها، لما تمكنت مالية الولاية من تأمين روا تب الجند والموظفين الإداريين في السناجق الأربع، حيث تجمع واردات الولاية بكامل سناجقها ونواحيها وتوزع بحسب حاجة كل سنجق منها، وتعد الحديدة بمينائها والسفن الواردة إليه و الخارجة منه، هي المصدر الرئيس لمالية الولاية، إضافة إلى ميناء المخا، وبعض المناطق الأخرى، كما أن بعض إيراد تهامه من القمح والبقوليات، يعطى للحجاز هدية سنوية سنَه على اليمن وسنَه على ولاية الشام، ويعوض للمزارعين جزء من إنتاجهم، لأن الولاية تعيش بضنك (بضيق) بسبب تعرض أراضيها للجراد، أما من حيث إقامة ولاية في تعز، فهذا يسهم في تجزئة القبائل، ويزيد من حدة البغضاء فيما بينهم، لأنهم يعدون أنفسهم كل في ولايته، وكل منهم يدعي أنه يدافع عن حدود ولايته، ثم كيف سيتم ترسيم الحدود بين الولايتين، إن اليمن بكل أجزائها، لا يمكن تجزئتها أو تقسيمها، لأن هذا يعني ضياعها ا جتماعياً، وهذا سيسبب كوارث واقتتال لا يم كن للدولة وضع حد له ولاسيما إذا عمدت في مقبل الأيام إلى تجزئة اليمن إدارياً[1].

هذه مطالعتنا والأمر لصاحب الأمر3 صفر 1302هـ/1884م.

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، مهمة مستعجلة رقم 2372، تاريخ 3 صفر 1302 هـ.

لم تتمكن إدارة الولاية من تطبيق قانون تنظيم الولايات المتضمن تقسيم الولاية بحسب ما ورد في قانون تنظيم الولايات العثمانية سنة 1864 الذي أصدره السلطان عبد العزيز 1861-1875م وجاء فيه:

البند الأول: تعهد الإدارة العامة في كل ولاية إلى الهيئة الإدارية المعينة بموجب الشروط التالية، ومركزها عاصمة الولاية.

البند الثاني : تقسم كل ولاية إلى سناجق بما في ذلك السنجق الذي توجد فيه الإدار ة المركزية، على رأس كل سنجق متصرف (MüteseriF) مقره مركز السنجق.

البند الثالث: يقسم كل سنجق إلى عدة أقضية، ويشكل كل قضاء قائمقامية ويكون مقر القائمقام القصبة الرئيسة في القضاء.

البند الرابع: يقسم كل قضاء إلى عدة قرى ولكل قرية إدارة بلدية على الوجه المبين في هذا القانون، أما تجمعات القرى الصغيرة التي لا يمكنها بسبب وضعها الطبوغرافي أن تشكل أقضية مستقلة فتلحق بالأقضية القريبة منها تحت اسم ناحية.

البند الخامس: يُعد كل خمسين منزلاً من القصبات أو القرى محلة واحدة، وتكون كل محلة بحكم قرية واحدة.

وقد تضمن القانون، شؤون الحكومة الإدارية والقضاء والمالية، وكيفية إدارة السناجق، وإدارة القضاء، وإدارة أمور القرى، وأصول الانتخابات في كل منها [1].

عندما دخل العثمانيون اليمن سنة 1872م، وبعدما وطدوا الأمن فيه ا، وأوقفوا الفوضى، عمدوا إلى تطبيق قانون تنظيم الولايات الصادر سنة 1864م، وقسموا اليمن بموجبسناجق وأقضية ونواحٍ وقرى، وغدى اليمن وللمرة الأولى ولاية مستقلة من

(1) نوفل نعمة الله نوفل، الدستور، مصدر سابق، ج1، ص3820-397.

الدرجة الأولى، وبإمكانها مخاطبة استانبول العاصمة مباشرة، وقد ضمت أربعة سناجق sancakLar، هي: صنعاء، عسير، تعز والحديدة[1].

وبهذا التقسيم أدركت الإدارة العثمانية واقع اليمن طبيعياً واجتماعياً، وحاجة اليمن إلى الاستقرار والأمن، وعلى الرغم من محاولة العثمانيين الجادة توطيد ا لأمن والاستقرار إلا أنهم عجزوا ع ن السيطرة على أجزاء اليمن كافة، وظلوا محصورين ما بين سلطة الأئمة في الشمال والاحتلال البريطاني في الجنوب[2].

لقد ظل هذا التقسيم سارياً، رغم التحولات الجزئية التي طرأت على تقسيمات سنة 1872م، لاسيما من حيث الأقضية والنواحي حتى انفصال عسير عن اليمن سنة 1910م[3].

وبذلك تكون اليمن قد تكونت من ثلاث سناجق (صنعاء وتعز والحديدة) ومتصرفية عسير غير مرتبطة بالمعاصمة صنعاء، فضلاً عن ذلك، فقد أصبحت عسير بإدارتها الجديدة شوكة في أعناق القوات العثمانية المرابطة في اليمن . أما بشأن التعداد السكاني لولاية اليمن، وبحسب إحصاء سنة 1880م، فقد وردت في سجلات الإحصاء العثمانية مرة أربعة ملايين، وتارة ثلاثة، غير أن سالنامه دولت عثمانية، فقد وردت أن نفوس الولاية أربعة ملايين نسمة بما فيها سنجق عسير، وأن مساحتها ، 700,000 كم^2[4]. أما اليمنيون فيبالغون في تعدادهم لدرجة (15) مليون، غير أن الإحصاء العثماني هو الأقرب إلى الصحة، لأنه من غير المعقول أن يصل تعداد نفوس اليمن إلى ذلك[5].

---

(1) التقويمات السنوية (السالنامات)، دولت علية سالنامه سي لسنة 1294هـ/1877، ص506-507

(2) Pual US Harrison, the Arab at home, New yourk 1924.PP. 163-177.

(3) منير بهرام، وطن مقدس ياخود ممالك عثمانية جغرافية سي، استانبول1910م، ص151.

(4) منير بهرام، مصدر سابق، ص151.

(5) الواسعي، مصدر سابق، ص291-292.

لقد قسمت السناجق(الألوية) على النحو التالي:

أولاً لواء صنعاء: وقد مثلت مدينة صنعاء إدارة الولاية، وهي تقع بين جبل نقم وعيبان بين دائرتي عرض 22-15 شمالاً وبين خطي طول 44-32 شرقاً.

وصنعاء مدينة يحيط بها سور طوله 6842م، ولها أربعة أبوب رئيسية وهما 1-باب اليمن وهو باب ينفد إلى الجهة الجنوبية 2-باب شعوب وهو باب ينفذ إلى حي شعوب بالجهة الشماليةة 3-باب القصر وهو يؤدي إلى الجهة الشرقية 4-باب السرج وهو ينفذ إلى الجهة الغربية باتجاه بئر العزب.

وهناك خمسة أبواب غير رئيسية وهي:

1 باب خزيمة وهو يؤدي إلى مقبرة خزيمة وهو تابع للسور الخاص ببئر العزب.

2 باب الشقاديف باتجاه الشمال ويتبع حي بئر العزب أيضاً.

3 باب البلقة وهو جزء من السور الخاص بمنطقة قاع اليهود.

4 باب الروم وهو باب باتجاه الشمال الغربي يتبع السور الخاص ببئر العزب.

5 باب القاع وهو الباب الآخر للسور الخاص بمنطقة قاع اليهود.

ويوجد بصنعاء (12) حماماً ومن أشهر قصورها (دار الطوشي أي "الخصيان" ودار الإمام ودار الذهب، وبيت الخضير أو بيت إسماعيل حقي باشا (وهو أول ولاة اليمن)، ودار الحكومة أو دار الميدان[1].

وكان بها مشفى يحتوي على (370) سرير ويعمل به عدد من الأطباء[2]، ويعد حي بئر العزب وقاع اليهود آخر الأحياء التي بنيت في صنعاء والحقة بالمدينة بسور طوله 6496 وله خمس أبواب.

---

(1) خالص الأشعب، اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، بغداد 1982، ص296.

(2) الموسوعة اليمنية، تمت طباعتها برعاية وتمويل الأستاذ أحمد جابر العفيف، ط2، بيروت 1992م.

لقد أقام العثمانيون مساكن م وظفيهم في حي بئر العزب، كما أن الأئمة بنوا قصوراً وألحقوا بها البساتين المجاورة لهم، لهذا فقد عُرف بحي الارستقراطية اليمنية (الطبقات الراقية). كما برى العثمانيون جامع البكرية وحمام الميدان على الطراز العثماني في البناء[1].

أما قاع اليهود، فسمُي بهذا الاسم لأن العثمانيين أقاموا أبنية خاصة باليهود الوافدين إلى اليمن، وهو يقع في الجهة الغربية لبئر العزب، وقد بني بشكل عشوائي (من اللبن والطين) بعكس أبنية مدينة صنعاء، كذلك فقد بنى العثمانيون خارج سور المدينة أبنية خاصة بعساكرهم[2].

أفادت الإحصاءات أن عدد سكان صنعاء بلغ سنة 1304هـ/1888م 40,000 نسمة، وهناك إحصاءات أفادت أن عدد سكان صنعاء زاد عن (25) ألف نسمة، ومهما تناقضت أعداد سكان المدينة [3]، فإن العثمانيين امتازوا بدقة إحصاءاتهم، لأن ضريبة (الفردي) الرأس، كانت مهمة جداً ولاسيما بالنسبة لولاية اليمن، لأن سيطرتهم الفعلية كانت محدودة، علاوة عن تهرب العديد من سكان الألوية (السناجق) والأقضية والنواحي من دفع ما يترتب عليهم من ضرائب، أما بالنسبة لل قرى، فقد أفادت سجلات التحصيل الضريبي أن نسبة كبيرة من أهالي القرى لا يدفعون الضرائب المفروضة عليهم [4]، لقد كانت صنعاء مركز الولاية، ومقر القوات العسكرية العثمانية وقوات الجندرمة.

---

(1) الموسوعة اليمنية، مجلد 1، ص442، لقد أثبتت الدراسات أن جميع المدن العربية امتازت برونقها المعماري بالنسبة للأسر الراقية، والمنازل العشوائية بالنسبة للفقراء، جنيد شيش مان، المدن العربية الإسلامية، بغداد 1958، ص75.

(2) عبد الحكيم حكمت، المسح الجغرافي – الطبي لولاية اليمن 1304هـ/1888م، ترجمة محمود الحاج قاسم محمود، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، قصر الدوحة 1997م، ص419.

(3) دولت عثمانية عليه سالنامه سي لسنة 1297هـ/1880م، دفعة 22، ص408.

(4) لم تتمكن الدولة العثمانية من جمع واردات ضرائبية من اليمن، لأسباب أهمها : تقاسم اليمن بين ثلاث قوى (الزيدية، الإدريسية، العثمانية) للمزيد، بهرام منير، وطن مقدس ياخود ممالك، مصدر سابق، ص313.

ويتبع مدينة صنعاء تسع نواحي و 996 قرية، وهذه النواحي هي أرحب وهمدان وبني الحارث ونهم وبني حشيش وخولان وسنحان وبيط ومجموعة من القرى.

كما يتبع لواء صنعاء ثمانية أقضية وهي:

1- قضاء حراز، وهو يقع غربي صنعاء، ويبعد عنها قرابة 80كم، يتبعه أربع نواحٍ و797 قرية و39 عزله[1]، وقد اتخذت مدينة مناخة مقراً لمركز القضاء، وهي تقع على رأس جبل حراز بارتفاع 2200 م عن سطح البحر، وتبعد عن صنعاء قرابة 120كم^2، ومناخة تتوسط الطريق ما بين صنعاء والحديدة، وهي نقطة مراقبة ممتازة صالحة لحفظ خط المواصلات بين الساحل وصنعاء[2].

2- قضاء كوكبان، ويقع في الشمال الغربي لصنعاء ويبعد عنها قرابة 42كم^2، ويرتفع حصن كوكبان عن سطح البحر قرابة 2605م، ويعد من أكثر المدن الإسلامية مناعة وقوة، ويقطن بعض اليهود في هذا القضاء، حيث اتخذوا الجهة الجنوبية الشرقية مقراً لهم، حيث أقاموا بيوتاً فيها[3].

يتبع هذا القضاء ناحيتا (المحويت وشبام) و156 قرية و22 عزلة، وقد اهتمت الدولة العثمانية كثيراً بقضاء كوكبان، نظراً لأهميته وموقعه ومناعة تحصينه.

3- قضاء آنس، وهو يقع إلى الشمال الغربي من ذ مار، ويتبعه (3) نواحٍ و(582) قرية وتكثر في هذا القضاء العيون الجارية وحمامات المياه الم عدنية، ويقصد ه بعض المرضى للاستشفاء، وفيه عدة حصون مثل حصن الشيخ وحصن هداد وحصن الدروع.

وقد اتخذت مدينة جهران مركزاً للقضاء الواقعة على السفح الشمالي لجبل الدافع [4]، وقد بنى الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم جامعاً، لأن ضوران كانت عاصمة

---

(1) العزلة، تشمل عدة مخاليف وقرى صغيرة وليس لها حدود واضحة.

(2) حسين بن علي الويس، اليمن الكبرى، صنعاء 1412هـ/1991م، ص58.

(3) الموسوعة اليمنية، مصدر سابق، مجلد 4، ص2472.

(4) مصطفى السيد سالم، وثائق يمنية، دراسة وثائقية تاريخية، ط2، القاهرة 1985، ص325.

الزيدية خلال القرن الحادي عشر للهجرة والسابع عشر للميلاد، وفيها ضريح الإمام المتوكل إسماعيل.

4- قضاء حجة، يقع هذا القضاء في الشمال الغربي من صنعاء، ويبعد عنها قرابة 127كم، ويقع ضمن منطقة جبلية وعرة ، ترتفع عن سطح البحر (1900)م وبه عدة حصون أهمها حصن الجاهلي وحصن نعمان وحصن القاهرة[1]، ويتبع له (5) نواحٍ و(40) قرية[2].

5- قضاء ذمار، ويقع إلى الجنوب الشرقي من صنعاء، ويبعد عنها قرابة (100) كم ويرتفع عن سطح البحر (2431)م وهو يتوسط الطريق ما بين صنعاء ومدن الجنوب وسط سهل زراعي مهم سياسياً وتجارياً، ومدينة ذمار من المدن التاريخية، فقد بنيت فيها عدة حصون قديمة ومساجد، وتعد مدينة ذمار من المراكز الرئيسة للزيدية، فقد أنشئت فيها مدرسة الإمام شرف الدين [3]، و المدينة تخلو من الأسوار، ويتبع هذا القضاء ناحية مغرب عنس فقط لا غير، و (239) قرية، وتولى إدارة القضاء فيها عدد من الشخصيات العسكرية العثمانية[4].

تُعد مدينة يريم من المدن اليمنية المسورة، يتخلل سورها عدة أبواب منها، باب المسيح وباب صنعاء، وباب القرضه، وباب الدرب، وباب الخان، وباب المين وغيرهم[5].

7-قضاء رداع، ويقع إلى الشرق من مدينة يريم، يرتفع عن سطح البحر بمقدار (1401)م يتبع إليه (3) نواحٍ و(314) قرية[6].

---

(1) الموسوعة اليمنية، مصدر سابق، مجلد 2، ص914.

(2) دولت علية عثمانية سالنامه سي لسنة 1326هـ/1908م، ص821.

(3) كلودي فايان، كنت طبيبة في اليمن، بيروت 1960م، ص200 وما بعد.

(4) دولت عليه عثمانية سالنامه سي لسنة 1328هـ/1909م، ص703.

(5) دولت عليه عثمانية سالنامه سي لسنة 1327هـ/1910م، ص703.

(6) دولت عليه عثمانية سالنامه سي لسنة 1328هـ/1910م، ص777.

8-قضاء عمران، يقع إلى الشمال الغربي من صنعاء، ويبعد عنها (50)كم^2، يرتفع عن سطح البحر (2302)م ومدينة عمران من المدن الأثرية، محاطة بسور من الطين له بابان هما (الباب الغربي) الباب الأعلى، والباب الشرقي (الباب الأدنى) يتبع قضاء عمران ناحية عيال سريح والجبل فقط (256) قرية، وقد ألحقت بلواء صنعاء سنة 1327هـ/1909م.

9-قضاء سودة، يقع إلى الشمال الغربي من عمران، يتربع على قمة جبل يطل على وادي خارف وخيوان من بلاد حاشد، وقد اتخذه الإمام يحيى حميد الدين مقراً له لفترة زمنية قصيرة، استحدث هذا القضاء سنة 135هـ/1907م وألحق به (96) قرية[1].

ثانياً- لواء الحديدة:

تقع مدينة الحديدة على ساحل البحر الأحمر ولها سهل ساحلي واسع ، وقد توسعت المدينة عبر تاريخها الحديث كثيراً، وغدت من أبرز المدن اليمنية الساحلية وأكثر أهمية، وقد تكالب المستعمرون من البرتغاليين إلى الإنكليز لامتلاكها، لكن الظروف أتاحت للعثمانيين احتلالها، وتحويلها إلى قاعدة بحرية لهم، غير أن وفرة الصخور البحرية حالت بين توسيع مينائها والسماح للسفن الضخمة الرسو فيه[2].

لقد كانت منذ نشأتها مرفأ صغيراً ترسو فيه سفن الصيد وسفن المراقبة البحرية وقد أحيطت بسور حديث العهد، بني سنة 1800م، وتتخلله أبواب خمسة وأبراج عدة، وأبرز هذه الأبواب، باب يشرف غرباً، وباب النخيل شرقاً وباب الستر شمالاً وباب اليمن جنوباً[3]، ولم تفدنا المصادر والمراجع باسم الباب الخامس، ويحتمل أن يكون باب البحر، غير أن هذا الاحتمال غير مستند لرأي علمي.

---

(1) دولت عليه عثمانية سالنامه سي لسنة 1325هـ/1907م، ص708.

(2) الويسي، مصدر سابق، ص87-90.

(3) الموسوعة اليمنية، مصدر سابق، مجلد 4، ص1048.

تبعد الحديدة عن مدينة صنعاء (140) كم^2 وهي تقع ما بين الجنوب الغربي والشمال الغربي من المخا التي تبعد عنها (160)كم[1].

تمتاز مدينة الحديدة بتنوعها البشر ي والعرقي، فلقد احتضنت الحديدة مختلف الشعوب والقوميات من عرب وفرس وأحباش ويهود علاوة على الجاليات الأوروبية.

وقد ضم لواء الحديدة ثلاث نواحٍ هي : قمران (كمران) جبل برع، حناش، و 17 قرية و33 عزلة[2].

تُعد كمران جزيرة مهمة في البحر الأحمر، وتتقابل مع قضاء زبيد حيث تبعد عنها غرباً قرابة (5) أميال، وتُعد من أكبر جزر البحر الأحمر مساحتها (70) ميل مربع، اتخذها العثمانيون حجراً صحياً للحجاج القادمين من وإلى مكة.

أما ناحية (برع) فهي عبارة عن جبل تكثر فيه القرى والحصون، ويبعد عن الحديدة شرقه (30) كم^2[3].

ويتبع لواء الحديدة ثمانية أقضية :

1-قضاء زبيد، ويقع في الجهة الجنوبية من لواء الحديدة، ويبعد عنه (25)كم، ويقع على الطريق ما بين مكة وعدن، يرتفع عن سطح البحر (140) متراً، وكان قديماً يطلق على منطقة زبيد الأراضي المنخفضة، وفي العصر الإسلامي أطلق عليه (الخصيب) [4]، يطوق المدينة سور مربع الشكل، له أربعة أبواب هم : باب الدخل – وباب القرقب – وباب الشبارق، وفيها قلعة داخلية اتخذتها الإدارة العثمانية داراً للحكومة [5]، وتعد م نتجات زبيد من المنتجات الزراعية.

---

(1) المركز الوطني للمعلومات، مركز الحديدة، مركز إدارة المحافظة ص5-8.

(2) دولت علية عثمانية سالنامه سي، لسنة 1328هـ/1910م، ص704.

(3) الويسي، مصدر سابق، ص87.

(4) المركز الوطني للمعلومات، مصدر سابق، ص6 وما بعد، وبان مجوار، ضم بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز (تاريخ المستبصر)، ترجمة أوسكر لوفغرين، لندن، 1951م، ص77.

(5) الويسي، مصدر سابق، ص88.

2-قضاء الحية، ويتبع لواء الحديدة، وتُعد مدينة لحية من المدن الساحلية على البحر الأحمر، وإلى الشمال من مدينة الحديدة، ويمكن عدّها جزيرة متصلة باليابسة غير أنها لا تمتلك مرافئ صالحة لرسو السفن، بسبب الصخور البحرية، والمدينة غير مسورة، لكن أبراجها (12) تحميها من الخطر المفاجئ، ولهذا أقام العثمانيون حصناً قوياً ارتفاعه (150) قدم[1].

تقسم مدينة لحية إلى أقسام ثلاث، وهي اليمن، الشام وبينهما حي يسمى حي الوسط[2]، أراضيها غير صالحة للزارعة، ولهذا فإن سكانها يعتمدون في معيشتهم على صيد اللؤلؤ والمرجان وتجارة البن وغيرها من المنتجات التجارية[3].

يتبع قضاء اللحية ناحية زهرة وناحية ميدى، إضافة إلى قرى[4].

3-قضاء الزيدية: يتبع لواء الحديدة، ويبعد شمالاً عن مدينة الحديدة (64)كم، وتُعد المدينة حديثة الإنشاء قياساً ببقية المدن اليمنية، ويُعد الجامع الكبير من أشهر معالمها التاريخية، إضافة إلى قلعة المدينة دوار الحكومة العثمانية[5].

تتربع الزيدية على تلة مرتفعة، تحميها أبراج أربع مهمتها حماية المدينة من خطر مفاجئ، ويلحق بها ناحية بني قيس، نسبة إلى قبيلة بني قيس التي استوطنت في وادي مور الأدنى ووادي لاعة بحسب ما ذكرته المصادر اليمنية[6].

4-قضاء جبل ريمة، ويتبع لواء الحديدة، ويقع جبل ريمه وسط سلسلة جبال اليمن الغربية. ويبلغ أقصى أرتفاعه (3000) م فوق سطح البحر، يمتاز بمعالمه الأثرية وكثرة

---

(1) عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب، مؤسسة الرسالة، بيروت،1982، ج5، ص307.

(2) الويسي، مصدر سابق، ص98-99.

(3) المصدر نفسه، ص99.

(4) دولت علية عثمانية سالنامه سي لسنة 1326هـ/1908م، ص705.

(5) دولت علية عثمانية سالنامه سي لسنة 1328هـ/1910م، ص779.

(6) الموسوعة اليمنية، مصدر سابق، مجلد 2، ص1545-1546.

حصونه البالغة (50) حصناً ، فضلاً عن المساجد والجوامع، يتبعه ثلاث نواحٍ هي : جعفرية وكسمة والسلفية و220 قرية و85 عزلة[1]، غير أن طبيعته الجغرافية قاسية لدرجة يستحيل العيش لغير أبنائها الذين اعتادوا على طبيعته وتعايشوا معها[2].

5-قضاء حجور، يتبع الحديدة، ويقع إلى الشمال من حجة، ويقسم إلى أقسام ثلاث، حجور اليمن، وحجور البشرى، وحجور الشام [3]، ويتبعه أربع نواحٍ هي: محابشَة، عاهم، عبس، ناره و 45 قرية، في حين أفادت التقويمات السنوية العثمانية أن ثلاث نواحٍ تتبع قضاء حجور هي: محابشَة، عاهم، وعبس[4].

6- بيت الفقيه، يتبع لواء الحديدة، ويقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة الحديدة ويبعد عنها (67)كم، ارتفاعه عن سطح البحر محدود لا يزيد عن (165)م، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى الفقيه أحمد بن موسى بن علي عجيل، لأنه أول من سكنه [5]، ومن ثم توافد طلاب العلم إليه، وتدريجياً أصبح عامراً بالناس لدرجة أن عدد السكان قارب 5000 نسمة، اشتهرت المدينة بتسويق البن، غير أن العصيانات التي كانت تتفاقم بين الحين والآخر بقيادة قبيلة الزرانيق[6]، شلت الحياة التجارية وأفسحت المجال أمام القوات العثمانية لمهاجمتها على على الدوام، ويمتاز هذا القضاء بكثرة قبائله التي تزيد أعدادها عن ثلاثين قبيلة، نصفها أو أكثر، كان في حرب دائمة مع القوات العثمانية التي حاولت فرض سيطرتها عليها، وبحسب

---

(1) الموسوعة اليمنية، المصدر نفسه، مجلد 2، ص1425.

(2) دولت علية عثمانية لسنة 1326هـ/1908م، ص705.

(3) الموسوعة اليمنية، المصدر السابق، مجلد 2، ص1001.

(4) دولت علية عثمانية لسنة 1327هـ/1909م، ص825.

(5) الموسوعة اليمنية، المصدر السابق، مجلد 3، ص2269.

(6) الزرانيق من القبائل التهامية وهم شوافع ينتشرون حول بلدة بيت الفقيه، تشتهر ببأسها وتعداد قواها البشرية، للمزيد، الموسوعة اليمنية، المصدر السابق، ص2268.

التقويمات السنوية العثمانية فإن هذا القضاء يخلو من النواحي والقرى، بسبب استقرار القبائل التي وجدت فيه حصناً يقيها هجمات أعدائها المفاجئة[1].

7 – قضاء باجل، ويتبع لواء الحديدة، يقع إلى الشمال الشرقي من مدينة الحديدة ويبعد عنها قرابة (32)كم، ارتفاعه عن سطح البحر لا يزيد عن 200م، أقام العثمانيون فيه القلاع والثكنات الهمايونية، يطوقه سور مراقب بأبراج، كما تتوافر فيه المساجد والجوامع، تتبعه ناحية ملحان و41 قرية و11 عزلة[2].

8-قضاء أبو عريش، يقع بوعريش في تهامة بين اللحية وجدة، يرتفع عن سطح البحر قرابة (250)م، تكثر فيه المساجد لدرجة أنها زادت عن (106) مساجد، وسميت بهذا الاسم لأن معظم بيوت المدينة عبارة عن أعشاش غير أن مياهه غزيرة وزروعها كثيرة، يتبعه ناحية جيزان وناحية خرسان و8 قبائل[3].

ثالثاً - لواء تعز: تتربع مدينة تعز على سفح جبل صبر الذي يرتفع قرابة 1375م، يمتد نفوذ لواء تعز من وادي نخلة وذي سفال في الشمال إلى الهبصيحة في الجنوب ويحده غرباً البحر الأحمر، وشرقاً بلاد الضالع والحواشب[4].

ويتبعها عدد من القرى والنواحي والأقضية من أبرزها :

1 – قضاء إب، وهو يتبع لواء تعز، وتقع مدنية إب فوق ربو ه في الجهة الغربية لجبل ريحان، يحددها شمالاً وادي السحول وغرباً وادي الظهار وجنوباً وادي ميتم، للمدينة سور

(1) دولت علية عثمانية لسنة 1326و1328هـ/1908م و1910م، ص706 و780.

(2) محمد أحمد العقيلي، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ط2، الرياض 1979م، ص17.

(3) دولت علية عثمانية سالنامه سي لسنة 1328هـ/1910م، ص824.

(4) الموسوعة اليمنية، مصدر سابق، مجلد1، ص688.

حجري له أربعة أبواب، باب النصر شرقاً وباب سنبل جنوباً والباب الكبير غرباً، وباب الزكرة شمالاً، سمي باللواء الأخضر، يتبعه ناحيتان هما المخادر وجبلة و561 قرية[1].

2-قضاء عدين، يتبع لواء تعز، يقع إلى الجنوب الغربي من صنعاء، ويبعد عن تعز (50) كم، اتخذه العثمانيون مقراً عسكرياً، أرضه خصبة ويتبع إليه ناحية حبيش و780 قرية[2].

3 – قضاء حجرية، يتبع لواء تعز، يقع إلى الجنوب من تعز يبعد عنها (70)كم، وهو مركز عسكري مهم وتجري به ينابيع مياه معدنية، ولهذا نشطت ا لحياة الزراعية والتجارية، تتبعه ثلاث نواحي هي (القبيطة، جبل حبشي، المقاطرة) و433 قرية، وقد أفادت التقويمات السنوية أن تبدلات إدار يةطرأت على هذا القضاء وعلى أسماء نواحيه، ولهذا فقد تولى إدارته شخصيات عسكرية عثمانية مهمة أبرزهم محمد النوري بك، الذي دوّن مذكراته، ونقلت عنه بعض المصادر العثمانية غير أن المذكرات لم يتم العثور عليها، ويحتمل أنها موجودة في أرشيف برلين[3].

4 – قضاء المخا، يتبع لواء تعز، يقع إلى الجنوب الغربي من مدينة تعز، مساحة القضاء محدودة قياساً بمساحة بقية الأقضية اليمنية [4]، محاط بسور نصف دائري وله أ ربعة أبواب، والمخا ميناء على الساحل الغربي للبحر الأحمر [5]، تعرضت للدمار سنة 1911م ، وفي الحرب العالمية الأولى قصفتها بريطانيا بالمدفعية، فهدمت معظم منازلها، ولا تزال آثار

(1) دولت علية عثمانية سالنامه سي لسنة1326هـ/1908م، ص826.

(2) دولت علية عثمانية سالنامه سي لسنة1328هـ/1910م، ص708.

(3) دولت علية عثمانية سالنامه سي لسنة1326هـ/1908، ص708.

(4) العيسي، مصدر سابق، ص30.

(5) جودت، تاريخ جودت، استانبول، مصدر سابق، ج9، ص358.

الدمار شاهدة على وحشية البريطانيين الذين تطلعوا للسيطرة على البحر الأحم ر، وطرد العثمانيين من سواحله[1].

يخلوا قضاء المخا من نواحٍ وقرى، وتقتصر ملحقاته على (13) عزله بحسب ما أفادت التقويمات السنوية العثمانية، حيث زادت العزل إلى (32) عزلة[2].

ثالثاً– لواء عسير: احتلت عسير مكانة استراتيجيه خلال العصر الحديث نتيجة المد الوهابي الذي حاول بسط نفوذه على تراب الجزيرة والخليج كافة، بما فيها اليمن[3].

عرفت عسير كمنطقة إدارية خلال القرن التاسع عشر حيث استحدثه العثمانيون وقد شمل معظم تهامة وأجزاء من الجزء الشمالي من اليمن وقسم من الأجزاء الجنوبية للحجاز[4].

لقد احتلت عسير حيزاً كبيراً في كتابات المؤرخين، فمن منطقة إلى لواء إلى إمارة حديثة، حاول العثمانيون الإحاطة بها، لكن الحقيقة فإن العثمانيين لم يكونوا يملكون من مناطق عسير غير منطقة قنقده الساحلية ومحايل وأبها في الداخل، في حين سيطر الإدريسي على بقية المناطق واتخذ مدينة صبيا مقراً رئيساً لإمارته المنشودة.

يذكر المؤرخ العراقي صبلح مهدي رميض في مؤلفه، إمارة عسير أنها أصبحت طرفاً في الصراع الدولي في البحر الأحمر[5].

---

(1) منير بهرام، مصدر سابق، ص132.

(2) دولت علية عثمانية سالنامه سي لسنة 1328هـ/1910م، ص783.

(3) تطلق لفظة عسير على المنطقة الجبلية الصعبة حتى السراة، للمزيد، فؤاد حمزة، في بلاد عسير، القاهرة 1951م، ص99-101.

(4) الهمداني، مصدر سابق، ص231.

(5) صباح مهدي رميض، إمارة عسير، مؤسسة الجعبري، 2011، ص11.

الأقضية التابعة للواء عسير:

1- قضاء محايل، تقع في شمال تهامة وإلى الغرب من عسير، ترتفع عن سطح البحر (1616)م، وهو نقطة مواصلات بين معظم المناطق، يتبعه ناحية الدسيم وهي عبارة عن مينا، كذلك فإن (24) قبيلة تستقر في محايل وما جاورها.

2- قضاء رجال ألمع، يتبع لواء عسير، يقع في نهاية سفح جبل الحجاز بالغرب من قضاء أبها، سمي بهذا الاسم نسبة إلى الفرع الثاني من القبائل القحطانية الأصيلة الملقب رجال ألمع [1]، وبما أن أعداد القبيلة تزيد عن 100,000 شخص، فإن النفوذ لهم، وتفيد التقويمات السنوية، أن عدد القبائل التي تقطن القضاء يزيد عن (50) قبيلة، غير أن تقويمات سنة 1328هـ/1910م تذكر أن عدد القبائل (31) قبيلة[2].

3- قضاء بني سهر، يتبع لواء عسير، وقد اتخذت مدينة (نماص) مركزاً للقضاء وهي ترتفع قرابة 8200 قدم، تقطنه أعدد كبيرة من القبائل تزيد عن (60) قبيلة. وبعض المصادر أفادت أن حوالي (71) قبيلة تستقر في قضاء بني شهر[3].

4- قضاء غامد، يتبع لواء عسير، يقع شمال غاص وشرق مرفأ دوقة، اتخذت مدينة رغدان مركزاً للقضاء، ترتفع عن سطح البحر (2110)م، سميت المدينة بغامد نسبة إلى فرع غامد القحطاني[4]، يتبع القضاء ناحية واحدة هي (زهران) وهي نقطة حدود ما بين عسير

---

(1) سليمان شفيق كمال بك، بلاد العرب في مذكرات شفيق كمال بك، مجلة العرب، ج 9، السنة الخامسة 2 آيار 1971م، ص911.

(2) دولت علية عثمانية سالنامه سي لسنة 1328هـ/1910، ص824.

(3) كمال باشا، المصدر السابق، ج 6، سنة 1973م، ص 414، وأيضاً التقويمات السنوية لسنوات 1326هـ و1328هـ.

(4) دولت علية عثمانية سالنامه سي لسنة 1326هـ/1908، ص707.

اليمنية والطائف الحجازية ويقال إن (43) قبيلة تستقر في قضاء غامد فضلاً عن القبائل التي تسكن في مدينة زهران مركز القضاء[1].

لم تذكر لنا التقويمات السنوية العثمانية معلومات تاريخية عن إدارتها سواء في قضاء غامد وغيره، لأن نفوذ الإدريسي السياسي شمل حركة السياسيين والإداريين العثمانيين، علماً بأن التقسيمات الإدارية العثمانية للواء عسير، لا تؤخذ كمعلومات موثقة قياساً ببقية ألوية اليمن[2].

5 – قضاء صبيا، تقع في سهل تهامة على بعد (20) كم إلى الشمال الشرقي من مدينة جيزان، وتقسم صبيا إلى قسمين:

1) صبيا القديمة، وهي مجموعة بيوت وأكواخ قديمة، وبيوتها أشبه بالأعشاش.
2) صبيا الحديثة، بيوتها حجرية منظمة وأنيقة بناها الأد ارسة واتخذوها مقراً لإمارتهم المنشودة، وتمتاز صبيا بوفرة أمطارها وكثرة مزارعها، تقطنه ا أكثر من (33) قبيلة[3].

6 – قضاء قنفدة، وهي بلدة صغيرة على ساحل البحر الأحمر، تملك مرفأ صغير اً، لكنه يعد النافذة الرئيسة للواء عسير على البحر الأحمر، يبعد عن مدينة حائل قرابة (72)كم، ترتفع عن سطح البحر حوالي (20)م[4].

يتبع القضاء، ناحية (حلى) وهي مدينة شاطئية، تبعد عن مركز القضاء حوالي (80)كم، يقطن القضاء عدد من القبائل تقدر بـ (7) قبائل وقبائلها مشهورة بشجاعتها

---

(1) راغب باشا، لواء عسير، استانبول 1298هـ/1880م، ص357.

(2) النفوذ العثماني كان محدوداً في لواء عسير. (الباحث).

(3) منير بهرام، مصدر سابق، ص152.

(4) المصدر السابق نفسه، ص152.

ولاسيما قبيلة النواشرة، وقد ذكر جودت في تاريخه أن النواشرة أوجعوا الجنود العثمانيين، حيث كان يشنون عليهم هجمات مفاجئة[1].

أما بشأن مدينة أبها، فلم نعثر في التقويمات السنوية عن أية معلومات إدارية أو غيرها، غير أنها تقع في جبل السراة شرقي مرفأ الدسيم على ساحل البحر الأحمر[2].

لو أراد البحث قراءة التقسيمات الإدارية لولاية اليمن خلال المرحلة الثانية للإدارة العثمانية 1872-1918م والأصح سنة 1902م، لما وجد جديداً في تلك التقسيمات التي أقرها قانون سنة 1864م، ولأدراك القارئ أن النفوذ العثماني كان محدوداً على هذه التقسيمات، ولهذا فإنه من الصعب على الولاية تنفيذ أية تعليمات إدار يةتأتيهم من استانبول، ولما وقف القارئ عند سبب فشل العثمانيين في تطبيق الأمن وتأمين الاستقرار، وإذا كان البحث قد استعرض بإيجاز تلك التقسيمات فهذا لا يعني البتة، بأن العثمانيين كانوا عاجزين عن فرض الهيمنة، لكن محاولاتهم هذه يقابلها دماء غزيرة تسيل من الطرفين، بناء عليه فقد آثر العثمانيون التعامل مع اليمنيين بهدوء، والفضل في هذا الهدوء هو شراسة اليمنيين وقوة بأسهم[3].

لم يوفق العثمانيون كثيراً في إدارتهم لليمن، ولم يتمكنوا من موازاة النفوذ البريطاني المتمركز في عدن، فالبريطانيون لا يقيمون ضرائب لتأمين رواتب موظفيهم، بعكس العثمانيين الذين أرهقوا اليم نيين بضرائبهم، ناهيك عن سياسة التخوين والتكفير التي صبها العثمانيون على أعدائهم أو بالأحرى على كل من حاول الخروج عن إرادتهم، وكان للأئمة الزيدية النصيب الأكبر من سياسة التكفير هذه.

---

(1) جودت، مصدر سابق، ج9، ص485.

(2) للمزيد، كحالة، مصدر سابق، ج5، ص229.

(3) لم تذكر السالنامات العثمانية معلومات بخصوص تقسيمها.

لم يتلقَ والي اليمن أحمد عزيز باشا خلال ولايته رداً على مطالعته، ولم يعثر على ما يثبت أن اليمن قسمت إلى ولايتين بحسب ما أفادت المصادر والتقويمات السنوية[1].

لم تكن اليمن خلال المرحلة الثانية للإدارة العثمانية إلا ولاية واحدة، وإذا كانت قد قسمت إلى أربعة سناجق (ألوية) وإلى أقضية ونواحٍ وقرى، إلا أن مسألة الانتخابات كانت شبه مستحيلة ولكي تتمكن إدارة الولاية من تطبيق قانون تنظيم الولايات المتضمن تقسيم الولاية إلى سناجق (ألوية) وقائمقامية (أقضية) ونواحٍ وقرى، ولاسيما هيئة مخاتير منتخبة لإدارة العزل القرى، لا بد لها من الأخذ برأي الزعامات القبلية التابعة لها تلك النواحي أو العزل أو القرى، أما تعيين مقر في السناجق، وقائمقامية الأقضية، فقد كان أمر التعيين يأتي من استانبول مباشرة.

وبناءً على ما تقدم نرى أن الدولة العثمانية لم تبتعد كثيراً عما كانت تعتمده من تقسيمات إدارية قبل التنظيمات، غير أنها منحتها الصفة القانونية .

لقد قسمت ولاية اليمن بحسب قانون تنظيم الولايات الصادر سنة 1864م إلى أربعة سناجق (ألوية) وسبع وعشرين قائمقامية (أقضية) وأربع وخمسين ناحية وإلى عدد من العزل والقرى، وذلك على النحو الآتي[2]:

أ. سنجق (لواء) صنعاء، وهو مركز الولاية، وفيه مقر الوالي ومعاونيه ونوابه، والدفتردار، والمفتي، والأعضاء المنتخبون الذين يشكلون مجلس الولاية، وقد ضم لواء صنعاء، 8 أقضية، و26 ناحية، و103 عزلة، و3672 قرية.

ب. سنجق الحديدة، وهو مقر المتصرف ومساعديه، وقد قسم إلى 8 قائمقامية (قضاء) و16 ناحية، و38 قبيلة، و1720 عزلة.

ج. سنجق (لواء) عسير، وفيه مقر المتصرف ومساعديه، وقد قسم 6 قائمقامية (أقضية)، وناحية واحدة، و343 قبيلة[1].

---

(1) ihsan süreyya, (مرجع سابق).s.139.

(2) نظارات أمور تجارت ونافعة، ايستاتستيق (إحصاء) عمومي إداره سي استانبول 1316هـ، ص6.

د. سنجق (لواء) تعز، وفيه مقر المتصرف ومساعديه، وقد قسم إلى 5 قائمقامية، و11 ناحية، و2667 قرية[2].

إزاء النفوذ الذي تتمتع به القبائل اليمنية، وصعوبة قيادتها، فقد وا جهت الإدارة العثمانية صعوبات جمّ، فالمشكلات لم تنته بعدما قاد محمد بن عائض ثورة ملتهبة في عسير التي أنهكت جموع العثمانيين، وشغلت والي مصر آنذاك الخديوي إس ماعيل باشا، وشريف مكة محمد بن عو ن، الذين آثروا مجتمعين على تهدئة الأمور بطرق سلمية [3]، بل استمرت بشكل متقطع، تهدأ في منطقة وتشتعل في مناطق أخرى، البعض رد سبب تلك الثورات القبلية إلى تحريض الأئمة الزيديين، والبعض الآخر ردها إلى سعي بريطانيا إشغال العثمانيين، والبعض الآخر أيضاً، ظلم الولاة وصلف الجباة وتعديات العسكر على الأرزاق والممتلكات[4].

لقد وردت آراء عدة بضرورة تقسيم اليمن إلى أكثر من ولاية، وبعضها أقترح على السلطان عبد العزيز إلحاق لواء عسير بمكة، لاعتقادهم بأن لواء عسير وتنازع قبائله على الهيمنة قد يسهم في تهدئة الأمور بطرق سلمية[5]، بل استمرت بشكل متقطع، تهدأ في منطقة وتشتغل في مناطق أخرى، البعض رد سبب تلك الثورات القبلية إلى تحريض الأئمة

---

(1) دولة علية عثمانية سالنامه سي سنة 1305هـ، ص66-68.

(2) ايستاتسيتيق عمومي إداره سي، مصدر سابق، ص6-7.

(3) ايستاتسيتيق عمومي إداره سي، مصدر سابق، ص6-7.

(4) المصدر نفسه، ص6-7.

(5) عمد الخديوي إسماعيل ومعه محمد بن عون إلى التعامل مع قائد ثورة عسير محمد بن عائض بالتفاهم، وقد وافق السلطان على ذلك، أباظة، مرجع سابق، ص72.

الزيديين، والبعض الآخر ردها إلى سعي بريطانيا إشغال العثمانيين، والبعض الآخر أيضاً وظلم الولاة وصلف الجباة وتعديات العسكر على الأرزاق والممتلكات[1].

2- المهام الإدارية لأعضاء مجالس الولاية والسناجقوالأقضية والنواحي:

من الصعوبة بمكان إثبات إجراء انتخابات في النواحي وهيئة المخاتير المكلفة بإدارة القرى أو العزل، لأن الزعامات القبلية تتدخل في الأمر، كذلك فإن شرو ط الانتخابات التي أقرها قانون ترظيم الولايات لا يجيز للفقراء ومتوسطي الدخل الترشح إلى المشاركة في مجلس العزل أو القرى[2].

أ -أعضاء مجلس الولاية:

1-الوالي أحمد مختار باشا	رتبة وزير
2-نائب الوالي أحمد حمدي باشا	رتبة مدرس
3-الدفتردار وصفي أفندي	رتبة متفوق إدارياً
4-المكتوبجي حسن فايز أفندي	رتبة متفوق علمياً
5-معاون الوالي علي أفندي	رتبة ثانية أولى
6-رئيس محكمة استئناف هلال أفندي	جرد من رتبه وأرسل إلى اليمن كعقاب له.
7-رسومات ناظري شكري أفندي	رتبة ثانية
8-تلغراف وبوسته باش مديري رمزي أفندي	رتبة ثانية

(1) حَمّل معظم الكتاب الآئمة الزيديين مسؤولية التوترات، بسبب عدم تمكنهم من حل خلافاتهم الداخلية، وصراعهم على تولي مركز الإمامة، جودت، مصدر سابق، ج7، ص358.

(2) يمكن للقارئ أو الباحث الاطلاع على الشروط الواجب توفرها با لمرشح للمجالس كافة وذلك على قانون تنظيم الولايات الصادر 1864 وتفسيراته وملاحقه.

9-مدير مركز الديوان العمومية محمد أفندي بدون رتبة

ب -أعضاء مجلس سنجق الحديدة(وبين أعضاء مجلس سنجق صنعاء) [1]:

1-المتصرف محمد جلال [2]	رتبة أمير أمراء
2-نائب وصفي أفندي	رتبة علمية
3-محاسبجي رشيد أفندي	بدون رتبة
4-رئيس المحكمة التجارية محمود بك	مختص بالقضاء

ج- سنجق عسير:

1-متصرف عمر باشا	رتبة ميرلوا
2-نائب حسين تحسين باشا	جرد من رتبته، فأرسل إلى اليمن كعقاب له.
3-محاسبجي محمود شكري أفندي	بدون رتبة (مدني)

د- سنجق تعز:

1-متصرف محمود بك	متفوق إدارياً ومقرب من الصدر الأعظم
2-نائب محمود عصمت أفندي	بدون رتبة (مدني) [3]

بناء على ما تقدم، فإن المجالس للولاية وألويتها وأقضي تها طبقت على النحو المذكور آنفاً، وهذه المناصب يتم اختيارها من الصدر الأعظم وموافقة السلطان على ذلك، أما إدارة النواحي فغالباً هي تعيين، وفي ولاية اليمن بموافقة الزعامات القبلية القاطنة أو التابعة

---

(1) نظراً للقرض الذي استدانته الدولة العثمانية، ووضعت في كل ولاية مراقب لتحصيل الأموال، كما حدث في مصر قبل احتلالها سنة 1882م.

(2) مأساة البحث هو نماذج، المناصب ثابتة، والمكلفون به، عرضة للتبديل بصورة مستمرة.

(3) ايستاتستيق (إحصاء) عمومي إدارة سي، مصدر سابق، ص18.

لنفوذها تلك النواحي، أما هيئة مخاتير العزل والقرى، فهي انتقاء محلي يشارك فيه فعلياً زعماء القبائل والعشائر والشخصيات المتنفذة، وقد دأبت الدولة العثمانية على إتباع ذلك في اليمن حتى خروجها منها سنة 1918م[1].

لم تفدنا الوثائق ولا المصادر أو التقويمات السنوية، أن الدولة عينت شخصية محلية لتولي على الأقل مدير ناحية، وقد كان معظم متصرفي الألوية وقائم مقامو الأقضية ومدراء النواحي من العسكريين بامتياز، وإن ارتدى بذلة مدنية، لأنه من الصعب جداً انقياد العساكر العثمانية في اليمن لشخصية مدنية [2]. كذلك فإن شروط الترشح لمجال س القرى والعزل لا يتوفر إلا بحق أبناء الأسر اليمنية الارستقراطية، وأهمها أن يكون ممن يدفع ضرائب الدولة سنوياً لا تقل عن خمسمئة قرش ، وأن يكون من الشخصيات البارزة في مجتمعه، ومعروفاً على صعيد السنجق وخاصة الناحية والقرى التابعة لها[3].

بالطبع قلما تتوفر هذه الشروط إلا بأبناء العائلات الدينية أو القبلية، ولم يكن بمقدور واضعي هذه الشروط من الك ادر العثماني الخروج عن المألوف ، ويشترط أن يكون من الشخصيات المحلية البارزة، إضافة إلى الكادر الإداري العثماني، لأن القانون الفرنسي لا يعتمد شروطاً مث ذلك.

(1)ايستاتستيق المصدر نفسه، ص18.

(2) للتأكد من ثبات تلك المناصب في ولاية اليمن، يمكن الإطلاع على التقويمات السنوية كافة.

(3) بالطبع لا يمكن توافر هذا الشرط بالشخص العادي، وغير وارد في بنود القانون الفرنسي.

لم يكن بمقدور الدولة العثمانية حتى في عهد التنوير الذي عم الدولة، التخلي عن أبناء العائلات الإقطاعية التي من أصول تركية أو كردية، واليمن تخلو تماماً من القولوغية التي أنتجها زواج العساكر من النساء المحليات[1].

إن لجوء الإدارة العثمانية إلى اعتماد الانتخاب لبعض مجالس القرى والنواحي في بلاد الشام، وموافقة الزعامات القبلية على انتقاء مدراء النواحي في اليمن، سياسة إرضائية، وقد أشار البحث في أكثر من موضع، إلى الدولة العثمانية متعلقة باليمن لحماية ممتلكاتها في الجزيرة والحجاز، وهي تدرك أن الوهابية عادت إلى الجزيرة أقوى من السابق، ومدعومة من بريطانيا بشكل علني، وأن الدولة العثمانية تدرك هي الأخرى، أن بريطانيا تمثل الشواطئ الأقوى في الجزيرة والخليج.

أ – الوالي vâLi :

يعين الوالي بإرادة سلطانية، بعدما يقدم الصدر الأعظم مذكرة عن صفات الوالي المعين وأهليته، وهو المسؤول عن شؤون الولاية السياسية والعسكرية والمالية، وعن ضبط الشغب وحفظ الأمن، ومنع العساكر من التعدي على الرعية، لأن القانون الذي أقره السلطان محمد الفاتح يتضمن أن الرعية رعية السلطان الحاكم وظل هذا الأمر سارياً، ولهذا فإن شكاوى الأهالي إذا وصلت إلى السلطان عرضت الوالي إلى عزله وزجه بالسجن في معظم الأوقات[2].

---

(1) إن زواج الإنكشارية من النساء المحليات أنجب جيلاً اسمه القولوغلية (أي أولاد العبيد) وقد تواجدت القولوغلية في معظم الولايات العربية، ما عدا اليمن، لأن الفتاة اليمنية رفضت بإصرار عدم الزواج من عساكر الإنكشارية.

(2) نوفل نعمة الله نوفل، الدستور ج1، ص608-650.

لقد خول القانون الوالي الإشراف على أعمال إدارته وموظفيه، ومعاقبة المسيء منهم، كما تخوله استبدال طابور ما من العساكر ، إذا ارتكب أعمال سيئة بحق المنطقة التي يتمركز بها.

يخضع جميع متصرفي السناجق وقائمقامية الأقضية للوالي، وله حق عزل الشخص المخل بعمله، وخاصة المسيء أمنياً، أو المحاسبجين الذين يفرضون أتاوات لم يحددها القانون ، ومخول تشديد الرقابة على مدير دا ر السكة، ومن خلاله يتلقى متصرفو السناجق وقضاتها والأقضية ومدراء النو احي التعليمات التي بلغتها استانبول إلى الوالي ساعة بساعة ويوماً بيوم، لأن حدوث أي طارئ سيء يؤدي بحياة الوالي في حال لم يبلغ موظفيه وإداريه في السناجق والأقضية والنواحي[1].

لا تخاطب إدارة الباب العالي إلا مع الوالي، كونه يمثل السلطان ورأس السلطة في الولاية حتى نظارات المعارف والأشغال وكل المؤسسات، لا يحق له مخاطبة موظفيها إلا عن طريق الوالي [2]، وبالعكس لا يجوز لمدير معارف صنعاء مخاطبة نظارات معارف استانبول إلا عن طريق الوالي[3].

---

(1) قانون تنظيم الولايات لسنة 1864، بند الأمور الإدارية للولاية.

(2) ترك الدستور مساحة لتكوين مجلس الولايات وسناجقها وأقضيتها، تبعاً لأحوالها ولقدراتها، ولعدد منتخبيها، أما اليمن فلأنها تخلو من أقليات تثبت مجالسها، للمزيد : اليمن سالنامه سي 1314هـ، ص115.

(3) من أبرز المتغيرات التي طرأت على مجالس الولايات في عهد التنظيمات، غياب منصب آغا الإنكشارية التي أُزيلت من الوجود سنة 1826م ومنصب القاضي، بعدما جُرد القاضي الشرعي الكثير من اختصاصاته، وتحول القضاء إلى ما يشبه العلمانية، ولكي لا تثير الدولة خفيظة مسلمي بعض الولايات الإسلامية، تضمنت فقرة في تكوين المجالس أن المفتي عضو دائم في المجالس (الولاية، السناجق، الأقضية، النواحي)، ولكن غير ملزم بالحضور إذا شاء، راجع المادة 578 من الدستور، إسماعيل حقي، الدستور العثماني 1958، ص158.

لقد حمّل الدستور الوالي مسؤوليات الولاية، ولاسيما قانون إدارة الولايات العمومية الذي صدر سنة 1287هـ/1871م، وتتخلص مهامه قانونياً بالإشراف على شؤون الولاية كافة، ويحق له تحديد مواعيد اجتماع الألوية والأقضية والنواحي، والقيام بتفقدها دون إعلام أو إخطار بحضوره، ومن واجبهإجراء تفتيش على دوائر الولاية مرتين سنوياً، غير أن الدولة العثمانية، عرفت بتبدل الولاة، وخاصة مسؤوليات الوالي عن حفظ الطريق، وملاحقة اللصوص، حافظاً على القوافل التجارية، ولاسيما الموانئ التجارية، مثل الحديدة والمخا، وفي سنة 1306هـ/1888م، وجه الصدر الأ عظم محمد كامل باشا، رسالة شديدة اللهجة إلى والي اليمن آنذاك عثمان باشا، لتهاونه في حماية خزينة سنجق الحديدة، جاء فيها :

من مقام الصدر الأعظمإلى و الي اليمن عثمان بك[1]:

عرفنا عنكم جزمكم وقوة رباط جأشكم، وقد قصرتم في حماية واردات الحديدة، ولم تقم بجولة خلال ولايتك، لأن محاسب السنجق بالوكالة رؤوف باشا إدعى بأن أشقياء دخلوا إلى مقره وكسروا أقفال الغرفة وخلعوا الخزينة وسرقوا إيراداتها، ويدعي هو وبحسب ما جاء في إفادته من قبلكم، أنه لم يستطع أن يواجه هؤلاء الأشقياء، ولم تقم أنت بإعلام ميرلوا لطفي أفندي لتأمين حراسة على صندوق مالية السنجق

نحذركم من التهاون، فمال السنجق محدد لمن ستعطى وارداته، إياكم أن يأخذكم التهاون إلى ما لا يحمد عقباه، استيقظوا جيداً، وحافظوا على واردات الولا ية العائدة لخزينة الدولة العلية.

8 شعبان لسنة 1306هـ/1888م

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، جودت مالية، وثيقة 2318 لف 1.

لقد اقتدى الولاة العثمانيون بسلاطينهم من حيث تغيير نوابهم وقضاتهم ومفتيهم [1]، ففي سنة 1308هـ/1890م عُين الفريق إسماعيل حقي باشا والياً على اليمن، وفور وصوله طلب من الصدر الأعظم محمد كامل باشا، تغيير أعضاء مجلس الولاية، وانتقى الأكوع أفندي[2]، كعضو دائم في مجلس الولاية، في حين فاز زيد الكبسي كعضو منتخب في مجلس الولاية[3].

لم يجرد قانون تنظيم الولايات، والي أية ولاية من الإشراف على العساكر الموجودة في ولايته سواء كان مدنياً أم عسكرياً، فالدولة العثمانية أرسلت إلى الولايات التابعة لها العساكر، لضبط الأمن وربطه، وتأمين الاستقرار قبل كل شيء، أما بالشؤون القضائية، فقد حدَ القانون من تدخل الوالي بالشؤون القضائية، ما لم يثبت لديه بالأدلة القطعية أن القضاة لديهم خلل في الأحكام، وفي هذه الحالة عليه توجيه كتاب إلى وزارة الحقانية (العدلية) يوثق فيه رؤيةوأدلته، وعلى الفور توعز إليه إقصاء القضاة المخلين، وتعيين بدلاً عنهم[4].

ب – معاون الواليvaLi muavini:

قلما يسمح الولاة لمعاونيهم بالتدخل في أسرارهم فهم موجودو ن في الولاية، وبالطبع فالوالي أحمد عزت باشا، شارك معاونه في شؤون إدارة ولاية اليمن، وكلفه عدة مرات، بتفقد أحوال السناجق، وخاصة الحديدة، والإطلاع على واردات الميناء، ويوجهه بشأن

---

(1) اعتاد السلاطين العثمانيون على إصدار فرمانات خاص بالسلطان الجديد، كما كان السلطان يسك النقود ويؤرخ عليها تاريخ توليه العرش للمزيد، غالب أدهم، المسكوكات العثمانية، ترجمة محمود عامر، تحت الطبع، بدءاً من عثمان وحتى السلطان عبد الحميد دأبوا على ذلك.

(2) لم تحدد لنا التقويمات السنوية الاسم الأول للأكواع، وإنما أوردته بالكنية فقط، كذلك فإن الإفتاء، على عائلة الأكوع، وعائلات تولت مناصب استشارية، للمزيد : سجلات المحاكم الشرعية، استانبول، أناضول قاضلك دفتري، نمره 187، ص28.

(3) سجلات مجالس الولاية، سجل اليمن رقم 23، ص11.

(4) توفيق طارق، قراءة في قانون تنظيم الولايات، بغداد 1963م، ص78.

الإطلاع على سلامة الميناء، وعدد العاملين، لأن عمال الميناء، كانوا يشاغبون كثيراً، محتجين على أن بعض التجار لا يعطونهم أتعابهم، وحالما علم أحمد عزت باشا، كلف معاونه رضوان بشا بالتحقيق بالأمر.

أما في حال غياب الوالي وتبديله، فإن المعاون يقوم بإدارة الأمور حتى عودة الوالي أو قدوم الوالي الجديد[1].

من المهام المناطة بمعاون الوالي، استلام البريد الوارد من استانبول، وإعلام الوالي بتوجيهات استانبول، كما يطل ب إليه الوالي الرد على بعض الخطابات أو توجيه كتب إلى الوزارات المعينة وخاصة نظارات المعارف والنظارات العثمانية، لأن الولاية كانت تشكو من قلة المدارس وعدم تأمين الكتب اللازمة، وحينما علم السلطان عبد الحميد الثاني وجه فرماناً إلى والي الولاية آنذاك أحمد فيض أفندي جاء فيه:

إلى والي اليمن وقضاتها وعلمائهم أدام الله إقبالهم

وصل إلى مسامعنا من خلال عيوننا أن الولاة لا يؤدون واجباتهم تجاه طلاب العلم، وقد قدمنا لهم أموالاً من الخزينة خاصة باليمن، لمعرفتنأن اليمن بعلمائه وفقهائه تملكعلماً لا تضاهيها ولاية، لكن المدارس فيها غير مجهزة، وقد طلبنا إليكم كوال على اليمن، الاهتمام بتأمين أبنية للمدارس، كما زودناكم بمبالغ لزيادة رفع راتب المدرسين حلقة أولى (ابتدائي) من 100 قرش إلى 150 قرشاً، ومعلم الرشدية من 150 إلى 175 قرشاً، وزودناكم بكتب لتوزيعها مجاناً على المدارس، ومن واجبكم إعلامنا ومخاطبة الصدر الأعظم، ليعلم بدوره نظارات المعارف لتسوية أمورالطلاب بشأن مدارسهم.

إياكم والتأخر في المحافظة على المدارس من العابثين بالأمن، وعليكم حراستهم وتأمين طريقهم ذهاباً، والأمر لصاحب الأمر.

25 شوال 1310هـ/1892[2].

---

(1) جودت، مصدر سابق، ج9، ص465.

(2) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، جودت، معارف، وثيقة4518 لف 1 و2.

إن مهام معاون الوالي وقف على عقلية الوالي المعين، ولهذا من الصعب، القول إن معاون الوالي في اليمن وغيرها، لا دور له محدد في الولاية، ومهامه مرتبطة بالوالي [1].

ج – الدفتردار deFterdar:

قبل التنظيمات، كان الدفتردار يقوم بمقام الوالي في حال غيابه عن الولاية، ويُعد من كبار مسؤولي الولاية بعد الوالي، و علاقته الفعلية مع دفتردار استانبول، كما أن دفتردار الولاية يرتبط به المحاسبون في السناجق والأقضية والنواحي، وهو الذي يعلم استانبول بواردات الولاية وصادراتها، كما تعيينه وعزله مرتبط بنظارات المالية، وما من قوانين تصدر في الدولة إلا وتحدد مهام الدفتردار وصلاحياته، كما في قانون الإدارة العمومية لسنة 1871م، والقانون المؤقت الذي صدر سنة 1913م، وله بريده الخاص به ولا يحق لأحد من مسؤولي الولاية الإطلاع عليه حتى الوالي نفسه، لم يمنحه القانون صلاحية الإطلاع على بريد دفتردار الولاية[2].

يُعد السلطان محمود الثاني، هو أول من شكل نظارات المالية سنة 1836م، وأصبح دفتردار استانبول يعرف بناظر المالية، إلا أن مصطلح دفتردار اعتمد في الولايات فقط، فيما اعتمد مصطلح محاسبجي في سناجق الولايات وأقضيتها ونواحيها، وقد دأب سلاطين الإصلاح على تنظيم الأمور المالية في دولتهم. [3]

---

(1) ismaiL HakkI, ilmiye teşkilatI, Istanbul 1967,s.214-218.

(2) لقد أفردت التشكيلات المالية حيزاً لمهام الدفترداية في المركز وولاياتها، للمزيد انظر الدستور، ترجمة خليل ساحلي أوغلو، عمان 1975م، ص13.

(3) للمزيد: عبد العزيز عرض، الإدارة العثمانية، ولاية سورية 1864–1914م، القاهرة، جامعة عين شمس 1969م، ص197.

د – المكتوبجي Mektupcu:

مهامه الإشراف على أمور تحريرات الولاية، وهو المسؤول عن المكاتبات للدوائر الرسمية العاملة في الولاية، والمحافظة على أوراقها، كما من مهام ه الإشراف على المطبعة، وإليه يعود الفضل في إصدار الحوليات السنوية لولاية اليمن التي عرفت باسم السالنامه[1].

لقد أولت القوانين الجديدة لفترة التنظيمات أهمية كبرى للمكتوبجي، لما يحمله من أسرار وأمانات إدارية، ومكتوبجي الولاية يعمل تحت أمرته كادر كبير من ا لكتّاب والمترجمين، ويرتبط به بقية موظفي الولاية والسناجق والأقضية ويمتلك صلاحية زملائه، أي في اللواء السنجق أو القضاء ويحذر من الإساءة في عمله، وذلك بعد إعلام الوالي بذلك، وبريده ومراسلاته تتم بموافقة الوالي، ولكنه توجه إلى دائرة مكتوبجي مركز الد ولة في استانبول[2].

أما بشأن المفتي الذي يُعد من أعضاء مجلس الولاية، فلم تفدنا التقويمات السنوية العائدة لليمن لسنة 1294–1311هـ ، 1876–1893م أن المفتي في ولاية اليمن يؤدي دوراً مهماً، لأن ولاية اليمن من أكثر ولايات الدولة العثمانية علماءً [3]، ولهذا تركته ا الدولة عائماً، وحذرت من إثارة حفيظة علماء اليمن وقضاتها وفقهائها [4]، وكان الوالي يقرب مفتي من عائلة الأكوع ويمنحه الصدارة، وأحياناً يوصي لإدارته بانتخاب شخصية من عائلة الكبسي، وهلمَ جرى[5].

---

(1) السالنامه، السال كلمة فارسية تعني السلطة، ونامه تعني أوراق أو ما شابهها مثل قانون ناسه، سالنامه، ويُعد الوالي أحمد عزت باشا هو أولى إفتاء اليمن أهمية .

(2) الدستور، مصدر سابق، ج1، ص630.

(3) إسماعيل حقي، قانون نامه، أنقره 1978، ص157.

(4) لأن اليمن كانت لا تعترف بشيء أسمه مفتي يعين من استانبول، لأنه حسب المذهب الزيدي المفتي هو الإمام الزيدي، لذلك أدرك الأتراك عدم أهمية أي مفتي يعين من اليمن، لأنه لن يحظى برضى الأهالي الذين في نظرهم المفتي هو الإمام (الباحث).

(5) يمن سالنامه سي، لسنة 1306م، ص215.

3- المهام الإدارية لمتصرفي السناجق(الألوية) :

بالرجوع إلى الأنظمة الإدارية قبل التنظيمات التي بوشر بتطبيقها فعلياً سنة 1839م كان متصرف اللواء يعين من استانبول،وهو يمثل الوالي في الولاية، ومهمتها حفظ الأمن وتأمين الطرق التجارية، وجمع الضرائب، يساعده كادر إداري شبيه إلى حد كبير بالكادر الإداري في الولاية، غير أن السنجق بالغالب يعين به محاسبجي الذي ينوب عن المتصرف في حال غيابه، غير أن ضبط الأمور ومراقبة الكادر الإداري بيد القاضي الذي يعين من ولاية الروميلي سواء في الولاية أو السناجق الألوية، ويساعد القاضي في السنجق (اللواء) المفتي الذي يعين من أبناء مركز اللواء ومن كبار العائلات الإقطاعية.

أما بقية الشخصيات المكونة لمجلس الولاية، فقد حددت مهام ه، وتوجهت لإنجاح ما كلفت به مثل نظار المعارف، ومدير الموانئ (الحديده والمخا) ومدير الزراعة والتجارة، وإذا كانت هذه المهمة، قد أقر تنظيم الولايات تفعيلها، ومنحها صلاحياتها لتحسين أمور الولاية، فإن ولايات عدة لم تفعّل تلك المهام وخاصة اليمن[1].

أ- المتصرف MüteseriF:

يمثل المتصرف في سنجقه (لوائه) المهام التي يؤديها الوالي في مركز الولاية، وهو يُعين بفرمان سلطاني يسميه الفرمان (متصرف) ويخوله الإشراف التام على شؤون لوائه مالياً وإدارياً وأمنياً[2]، ويتحمل مسؤولية سوء عمل وتصرف موظفيه في لوائه والأقضية والنواحي والعزل (القرى) التابعة له[3]، ومن أكبر مهامه، الأمن ضبطه وربطه وتأمين الطرق بين اللواء وأقضيته ونواحيه من جهة وبين مركز الولاية والألوية و الأقضية

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، روزنامه، جريدة الحوادث لسنة1287هـ، ص9.

(2) الدستور، مصدر سابق، ج1، ص371.

(3) يمن سالنامه سي لسنة 1306 و1308، ص56، 111، 137.

الأخرى، وبحسب الوثائق، فإن عدداً كبيراً من متصرفي بعض الألوية فقد حياته بسبب محاولته فض الخلافات الناشبة بين القبائل، أو بين موظفيه وبعض الشخصيات القبلية[1].

تُعد مهمة أو منصب المتصرف من المناصب السيئة، ولهذا فإن الكثير منهم، إن لم يقتل (خاصة في اليمن) يسجن أو يُعدم، لأن الصدر الأعظم يحمله مسؤولية الاضطراب أو الاقتتال الذي تعرض له لوائه[2].

أفادت الوثائق أن معظم موظفي الإدارة العثمانية في السناجق اليمنية الأربع والأقضية التابعة لهم من العسكر، إن لم يكن كلهم، لا لأن الإدارة العثمانية لا تريد تعيين موظفين مدنيين، يعملون على تطبيق القوانين والتعامل مع اليمنيين بود كما في بعض الولايات، لكن اليمنيين بالإجمال، لم يكونوا يوماً مرتاحين للعثمانيين، ولهذا فإن بعض المدنيين الذين أُسند إليهم منصب في اليمن، إن لم يتعذر لا يلتحق، ولهذا نقرأ في صفات ومراتب الموظفين العثمانيين نجد قسماً كبيراً منهم: جرد من رتبته وأرسل إلى اليمن كعقوبة له[3].

ب – المحاسبجي Mühaıpcı:

كما عينت الإدارة العثمانية، لكل لواء متصرف لإدارة شؤونه، كذلك عينت لكل لواء (محاسبجي) لتسيير الأمور المالية في اللواء، ويتبع له موظفون في أقضيته لوائه، ويأتمرون بإمراته، ويرتبطون به مباشرة، ويتلقون تعليماته، ومحاسب اللواء لديه موظفين يعملون تحت إمرته، ويرتبط المحاسبجي بدفتردار الولاية، ويتلقى التعليمات منه وذلك عن طريق المتصرف.

---

(1) لزيادة الإطلاع، أرشيف رئاسة الوزراء، مهمة مستعجلة، ومهمة مكتومة رقم2378 و 6352.

(2) أرشيف رئاسة الوزراء، عينيات دفتري، نمره 93، وثيقة 279.

(3) يمن سالنامه سي، بدءاً من سنة 1293-1318ه، يجد القارئ فيها أن فلان جرد من رتبته وأرسل إلى اليمن (الباحث).

يتحمل المحاسبجي بعض المهام الأخرى التي يتطلبها اللواء المكلف به، كأن يقوم بتمثيل الدفتر الخاقاني ودفتر النفوس وغيرها من المهام الأخرى، وتعهد إليه الأمور المالية لدفع رواتب موظفي اللواء.

4- **المهام الإدارية لقائمقامية الأقضية،** الأقضية أما من حيث إدارة الأقضية، فهي تدار الأخرى من قبل قائمقام يساعده مديروا القضاء، مع طاقم من الموظفين الذين يكلفون بمهام إدار يتي يحتاجها القضاء، والقائمقام يرتبط بالمتصرف الذي يرفع تقريره إلى والي الولاية، وكذلك محاسب مال القضاء يرتبط مباشرة بمحاسبجي اللواء الذي بدوره يرتبط بصورة مباشرة بدفتردار الولاية[1].

واقع الحال، عرفت الدولة العثمانية بقدرتها الإدارية على تنظيم شؤون ولاياتها قبل التنظيمات وبعدها، وإذا كانت التنظيمات قد زادت من بيروقراطية الدولة، لكن هذه البيروقراطية رغم تكاسلها، تمكنت من إدارة الولايات بشكل جيد وحسن، ولم تعانِ الإدارة العثمانية سواء إدارة بقدر ما عانت في اليمن، فاليمن لوحة من حسن الإدارة واضطرابها وقلقها وعدم ثباتها.

5 – النظام القضائي في ولاية اليمن:

حرصت الدولة العثمانية منذ قيامها على استقلالية القضاء، ولهذا تجنب السلاطين العثمانيون التدخل في الأحكام الصادرة عن القضاء، وإذا كان هناك عيوب في القضاء فجرمه عدم إعداد قضاة جيدين ومدركين لمهامهم، وقد حرص السلطان مراد الأول 1359-1389م على إقامة بناء خاص بالقضاء في مدينة بورصة، وأطلق عليه (دار مؤسسة القضاء)، كما عدّ القضاة أعلى سلطة في الدولة بعد السلطان الحاكم والصدر الأعظم، وعهد إليهم الاهتمام بشؤون الولايات المفتوحة، وكان العثمانيون يعمدون فور سيطرتهم على

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، عينيات دفتري، رقم 117، وثيقة رقم 2358.

مناطق ما إلى تعيين قاضٍ لإدارة شؤونها ريثما تشكل لها هيئة إدار يتي لإدارتها، ورغم ذلك تظل كلمة القاضي هي العليا في الولاية، ولا يرد قضاؤه، وقد اعتمدت الدولة المذهب الحنفي، وجعلت كبار قضاة الولايات حنفي المذهب وإلى جانبه مذهب الولاية المعتمد فيها.

عندما استكملت الدولة لشؤونها، وأقرت محاكمها وتثبت نظامها وعينت قضاتها اشترطت على الراغبين في هذا المجال الحصول على (صك البراءة)، وبموجب هذا الصك يحق لحامله متابعة دراسته ، كما له حق التدريس في مدارس التعليم الصحن الثماني التي أنشأها محمد الفاتح 1451-1481م[1].

أنشئت مدارس الثمان صحون من قبل الفاتح واتخذ جامعه مقراً لها، وقد اختص قسم من تلك المدارس، بتدريس القضاء في الإسلام، والأسس المعتمدة آنذاك .

إن قراءة قانون نامه، تؤكد رغبة سلاطين آل عثمان في تطبيق العدالة بين الرعية وعدم السماح بقدر المستطاع من تفشي الظلم الذي يسببه الفساد والرشوة وانحراف المسؤول قبل الإنسان العادي، ومما قاله الغازي عثمان لابنه أورخان : يا بني لتطبيق العدالة وإنصاف الناس، امنع مسؤوليك وبطانتك من العبث بمقدرات العباد، وعليك أن تضع الأنظمة المنصفة أمام عينيك، وعلى جانبيك، وأنت نائم وأنت جالس[2].

لقد خول القانون السلطان الحاكم تعيين مفتي الإسلام، وفي الوقت نفسه، فإ ن من حق مفتي الإسلام، إصدار فتوى بعزل السلطان، كما حدث مع السلطان عبد العزيز 1861-1875م، والسلطان مراد الخامس 1875-1875م.

---

(1) ثمان صحون، أي المدارس الثمانية، والكلمتان عربيتا الأصل، والصحن هو بمعنى فسحة، للمزيد، أول حاكم إسلامي أقر قانون نامه، وراجع خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة محمد أرناؤوط، بيروت 2002، ص270.

(2) مؤلف مجول، كتاب العدالة، استانبول 1595م، ص179-181م.

لدى قراءة الشؤون القضائية لدى الدولة العثمانية، يلاحظ أن السلاطين رتبوا الهيئة العلمية ومنحوها الرتبة الثانية بعد القضاة، ثم قضاة العا صمة ومن ثم قضاة عواصم الولايات، ثم العلماء الصغار الذين يتولون القضاء في عشر مدن ثانوية من مدن الولايات، مثل بغداد، صوفيا، ومدن الشمال الإفريقي، أما القضاء في اليمن فقد حسبت الدولة حساباً كبيراً له لكثرة العلماء اليمنيين الذين مارسوا القضاء في الجوامع دون أجر، وقد عمدت الدولة لدى دخولها إلى صنعاء بسنوات إلى تخصيص دار لعلماء اليمن، وأجازت لهم ممارسة القضاء، لكن الدولة لم تتمكن من تنفيذ إدارتها القضائية في اليمن بالشكل الذي أرادت تنفيذه[1].

لم تواجه الدولة العثمانية خلال مرحلة التنظيمات إرباكاً في تنظيم القضاء، فخلال المراحل الأولى التي سبقت التنظيمات، عهدت إلى مفتي الإسلام الإشراف على القضاء في دولتها، وقد خصصت للأناضول قاضٍ مهمته الإشراف على عمل القضاة في الولايات المسيحية (أوروبة الشرقية)، وللروميلي قاضٍ له حق الإشراف على عمل القضاة في الولايات الإسلامية (العربية)، يساعد كل منهما كادر إداري من خريجي القضاة ويعمل لديهم لفترة زمنية للتأكد من نزاهة أحكامهم، ثم يعينون كقضاة في استانبول أو بورصه، أو القدس أو الحرمين الشريفين، وبعضهم يفرز للعمل في مؤسسة شيخ الإسلام[2].

تميز القضاء العثماني في مرحلة التنظيمات بسرعة البت في القضايا المطروحة عليه، وكان الوالي يقضي في الخصومات قبل عهد التنظيما ت، كما كان يفعل محمد باشا الصاقز لي 1631-1649م، وعثمان باشا الصاقز لي 1649-1672م، في ولاية طرابلس الغرب، أو كما يفعل بعض ولاة اليمن وخاصة مصطفى باشا النشار وغيره من الولاة الآخرين .

---

(1)Ihsan surreya.(مرجع سابق).s.130.

(2) المحكمة الشرعية، استانبول، أناضول قاضلك دفتري، نمره 138، ص57.

لقد اقتبست الدولة العثمانية من الغرب الأوروبي جملة من بنود القانون الفرنسي، وعمدت إلى تطبيق بعض ما اقتبسته على ولاياتها بدءاً من سنة 1858م.

وما يؤخذ على اقتباسات العثمانيين، أنهم توجهوا إلى علمنة القضاء، وبحق كان هناك شكاوى حتى من السلاطين من ا لقضاء الشرعي، لا لأنه إسلامي ك ما دون بعض الكتّاب، بل أن قسماً من قضاته كانوا يجهلون النصوص الدينية، ويتظاهرون بصدق أحكامهم، وقد أصرّ المصلحون وعلى رأسه م جودت باشا، لإصدار مجلة الأحكام العدلية، بغية عدم وقوع القضاء في أخطاء من حكامهم.

لقد دأب المصلحون في مرحلة التنظيم على إعداد جهاز قضائي خاص بكل ولاية ومن القضاة المتميزين لترأس الدائرة القضائية في الولاية، ولكي لا يتهم المصلحون، تركوا المؤسسة الدينية تعد كادرها القضائي لممارسة القضاء الشرعي، وفصلت بين القضاء المدني والقضاء الشرعي إلا في بعض القضايا التي تتوجب اللجوء إلى الشرع[1].

سعت الدولة العثمانية إلى تطبيق الإصلاحات والتنظيمات التي تمتلكها في ولاية اليمن، وعاملتها كبقية الولايات، علماً بأن اليمن قياساً بتبعيتها للدولة العثمانية جاءت متأخرة كثيراً عن بقية البلدان، وأن إدارتها لم تتمكن من تطبيق ما حملته من تنظيم إداري، وبالنسبة للقضاء، فالقضاء الذي طبق هو القضاء الشرعي، لأن اليمن تخلو من المسيحيين، واليهود الذين يعيشون باليمن، امتزجوا بالمجتمع اليمني إلى حد ما، لكنهم كانوا فقراء جداً قياساً بأقرانهم في بقية الولايات، أو هم تظاهروا بذلك[2].

لقد أقامت الدولة العثمانية في اليمن مؤسسة قضائية، وقسمتها إلى عدة أقسام من عقابية وجزائية وحقوقية، وأفرزت لتلك المؤسسة جهازاً إدارياً يتكون من : مدير السجلات حيث يضم موظفين إداريين ومترجمين، وبعض الموظفين العدليين ويتبعون المستشار الذي

---

(1) عمر بارقان، القانون العثماني الشرعي، أنقره، 1968، ص98.

(2) أحم أزوجان، ماذا فعلوا قضاء الشرح الإسلامي (غير مترجم)، أنقره، 1977، ص165.

يرأس المؤسسة القضائية، وقد أوردت التقويمات السنوية لليمن، أسماء الجهاز الإداري العاملة في اليمن كل سنة بسنتها.

ما يود البحث الإشارة إليه بوضوح أن السيولة المالية النقدية، غدت مطلباً رئيساً من مطالب الجيوش لخوض حروبها مع أعدائها، ولم تعد القروض المقدمة من الأهالي كافية لتغطية نفقات الحملات العسكرية للدولة.

أديرت الولايات بما فيها استانبول من قبل القاضي الشرعي الذي انيطت به مهام القضاء بمختلف محاكمها.

غير أن تطبيق قانون تنظيم الولايات 1864م وقبله اعتماد القانون الفرنسي والعمل بتطبيقه فعلياً سنة 1839م جردت المحاكم الشرعية وقضاتها من الكثير من الإجراءات والأحكام القضائية وغدت مهمة القضاة الشرعيين النظر في قضايا الزواج والطلاق والتركات يساعده م قضاة وعدد من الكتّاب، غير أن الدولة العثمانية لم تطبق القضاء المستمد من الأنظمة الفرنسية في اليمن ويمكن القول أن المحكمة الشرعية ظلت صاحبة القرار في الولاية حيث كان يتولى رئاسة المحكمة نائب أفندي، وعين كاتباً له أحمد حباقي أفندي وفي كوكبان، تولى رئاسة المحكمة في صرعاء نائب أفندي الذي نقل إليه في أواخر سنة 1306، وكان يعمل معه محمد آنس أفندي ككاتب محكمة شرعة، وم ن أعضائها رفيق الله أفندي، أما في قضاء آنس، فقد تولى المحكمة الشرعية لذمار، كما وجُد نائب رئيس وعضوان هما القاضي محمد أفندي والقاضي سيدي عبد الله أفندي وكاتب محكمة[1].

أما محكمة البدائية، فقد أسند لها رئيس محكمة وعضواً أو عضوين وكاتب، وقد أقيمت في لواء تعز وأيضاً أقيمت في تعز المحكمة الجزائية[2].

(1) يمن سالنامه سي لسنة 1305-م1307، ص60 وما بعد. لم تعتد الدولة إلا قليلاً على كتابة الاسم الثلاثي.

(2) يمن سالنامه سي لسنة 1298م، ص98 وما بعد.

ما يُفهم من التقويمات السنوية والمصادر العثمانية (أمثال جودت، ولطفي باشا)، أن الدولة العثمانية أقامت في اليمن عدة محاكم، وأضافت إليهم نظام النواب، وذلك استناداً إلى نظام المحاكم الصادر في أواخر شهر شوال لسنة 1288هـ/1872م، والمؤلف من :

ثماني عشر مادة ومقدمة:

أ. **محكمة البداية**: أقيمت في الألوية الأربع (صنعاء، تعز، عسير، الحديدة)، وقد بوشر بإقامتها في تلك الألوية بدءً من سنة 1878م، وهذه المحكمة تقوم مقام محكمة التمييز، كما قسمت إلى دائرة حقوق، ودائرة جزاء، وعين لكل محكمة كادر قضائي وإداري، وبحسب نظام قانون تنظيم المحاكم الصادر سنة 1288هـ/1872م المتضمن تعيين قاضٍ وعضوين مسلم وغير مسلم، إضافة إلى عضو ملازم[1].

ب. **المحكمة التجارية:** يترأسها قاضٍ يساعده ستة قضاة ثلاثة مسلمين وثلاثة غير مسلمين، ويفترض أن يكونوا يهوداً إذا طبق القانون بحذافيره، بينما في سورية ولبنان والعراق قضاة مسيحيون [2]. وقد أقيمت هذه المحكمة في لواء الحديدة، لأن القضايا التجارية كثيرة فيه، ويقتضي الأمر إقامة محكمة تجارية، كما وجدت محكمة تجارية في مركز الولاية صنعاء.

ج. **المحاكم النظامية:** لم تفدنا الوثائق بو جود محاكم نظامية في ولاية اليمن، وإذا وجد فلم تعثر وثائقياً على ما يدل على ذلك، وإن وجد فيترأسه ا قاضٍ، ومساعده قضاة ثلاثة مسلمين وثلاثة غير مسلمين، مع كاتب ومن أبرز مهامها، الإسراع في فض المنازعات، وإصدار الأحكام بحق مرتكبي المخالفات، وبحسب القانون فهي تقسم إلى قسمين: محكمة جزاء، ومحكمة

(1) أوزجان، ماذا فعل قضاة، مرجع سابق، ص233.

(2) سجلات المحكمة الشرعية، أناضول قاضيلك دفتري، رقم36، ص57.

استئناف، وهاتان المحكمتان بحسب نصوص القانون من أعلى محاكم الولاية، ولا يعلوهما إلا محكمة التمييز، وهذه المحكمة ظلت لسنوات وقفاً على استانبول، نظراً لكثرة الشكاوي، أرغمت الدولة العثمانية على إقامة محكمة تمييز في مركز كل ولاية ، مما سهل كثيراً في البت بالقضايا العالقة لدى المتخاصمين[1].

د. **المحاكم الشرعية:** منذ القديم وحتى القرن التاسع عشر، كان القضاء ديني من جهة وعسكري من جهة أخرى، ولم تكن المراحل الأولى، تعرف القضاء المدني ولا التنوع بالاختصاصات ولا درجة القضاة ومراتبهم، غير أن الثورة الفرنسية وإبداعاتها والتطور الفكري الذي شهده العالم الأوروبي قبل العالم الإسلامي، أبدع في مسألة القضاء وتنوعاته، وقد كان العالم الإسلامي يعتمد على الشرعي الإسلامي في مختلف المجالات، وبصدور قانون تنظيم المحاكم وحدد للقضاء الشرعي القضايا التي يحق له البت فيها، ومن أبرزها:

1) الولاية والوصاية والنيابة الشرعية.
2) إثبات الوفاة وتعيين الحصص الشرعية للورثة.
3) الحجز وفكه وإثبات الرشد[2].
4) المفقود، والنسب، ونفقة الأقارب، من الزوجين والأولاد، وقد نصت المادة (532) بتخصيص المحكمة الشر عية بالحكم النهائي في الأحوال الشخصية للمسلمين في الأمور التالية:

1 -الزواج
2 -انحلال الزواج

(1) سجلات الديوان الهمايوني، استانبول، مجلس شورى دولت رقم 713.

(2) سجلات الدركنار، استانبول رقم 3.

3 -المهر

4 -الحصانة

5 -النفقة بين الزوجين

6 -الوقف الخيري من حيث حكمه ولزومه وصحة شروطه.

وتفيد التقويمات السنوية أن المحكمة الشرعية طبقت في ولاية اليمن بألويتها وأقضيتها[1].

أعلم الصدر الأعظم أحمد جواد باشا السلطان عبد الحميد الثاني بكتاب والي اليمن، فأرسل فرماناً إلى قضاتها وعلمائها جاء فيه:

(1) خالد الشابندر، القانون المدني التركي، بغداد 1926، ص151.

إلى قضاة اليمن وعلمائها وفقهائها أدام الله عزكم

من خليفة المسلمين إلى رعيته المسلمة المؤمنة بالله، لقد أرسلنا إليكم رسائل عدة نسألكم عن أحوالكم، وعن تصرفات ولاتنا وعسكرنا، فأجبتم أنهم يعاملونكم بحسن نية، ولطالما يعاملونكم بحسن نية، لماذا يحدث اقتتال فيما بينكم أو مع العساكر المسلمة المكلفة بحمايتكم من أعداء الدين؟ إن قتل النفس بغير حق جرم ديني وذنب لا مغفرة لمرتكبيه، وقد ورد إلى عتبتنا العالية من والينا، أن بعض الأشقياء والخارجين عن القانون، يقومون بمهاجمة قشلات العساكر بهدف النهب والسلب، وقد تعرضت قشلات العسكر عدة مرات لاعتداءات من بعض الأشقياء، وهذا محرم في الدين الإسلامي السمح، فالعساكر كلها مسلمة، وهي بعيدة عن أهلها، وكل فترةتواجه هجوماً من مجموعة أشقياء،إذا استمر الأمر، ولم يتدخل عقلاء اليمن، فسوف تعمد عساكرنا إلى ضربهم بشدة فلديها أسلحة حديثة، وهي مدربة بحكمة لمواجهة مثل تلك الهجمات الفجائية التي تتم على غفلة منهم، لقد أوصينا عساكرنا بالهدوء، وبقي عليكم توصية هؤلاء من ال تعدي على العساكر المحمدية التي تتحمل مسؤولية حماية ديار الإسلام من الكفرة والكفار، سدد الله خطاكم[1].

1 صفر لسنة 1311ه.**4 تشرين الأول** لسنة **1893**

إذا قرأ الوجود العثماني الثاني في اليمن 1872-1918م بشكل دقيق وعلمي، يتضح أن هذه المحاكم فيما إذا مارست صلاحياتها قياساً ببقية الولايات، لأن لا المحاكم ولا الإدارة العثمانية، عرفت شهراً واحداً دون اضطراب واقتتال إما بين القبائل اليمنية، وإما بين القوى اليمنية قبلية وغير قبلية، وتصدرت بمجموعها لقتال العثمانيين، ولا أدل على ذلك من فرمان السلطان عبد الحم يد الثاني لسنة 1310م عندما كان الوالي أحمد فيض باشا الذي أرسل كتاباً إلى الصدر الأعظم أحمد جودت باشا، جاء فيه:

(1) سجلات الديوان الهمايوني، أرشيف رئاسة الوزراء، فرمان رقم278.

إلى مقام صدارتبنا هلرينه أدام الله عزه وإقباله

إن ولاية اليمن، رغم قساوة جبالها وطقسها وقلة مائها، وسئم عساكرنا التي تطالب بالعودة إلى أهلها سرالمة، هذه الولاية لا تهدأ عن القتال ولا تمل، علماً بأننا حذرنا عساكرنا من الاختلاط أو الاحتكاك خوفاً من حدوث ما لا تحمد عقباه، التي قد يحدث على أثر هذا الاحتكاك قتال بيننا وبين اليمنيين، وإذا امتد إلى القبائل فقد يستمر لشهور إذا لم نلجأ إلى اعتماد القوة وسريلة لتفريق جموع اليمنيين، وإذا قمنا بتفريق التي تلتزم الهدوء، بل يحدث قتال لقواتنا في أثناء تحركاتهم،أو أن يهاجموا قشلات (ثكنات) المعسكر الذي يلتزم الهدوء، أملاً في العودة إلى أهله.

إن ولاية اليمن ولاية أهلها لا يملون من الاقتتال، وإذا لم يجدوا غريباً يقا تلون أو يتقاتلون مع أنفسهم، نسأل الله الهدوء لنا ولهم، والأمر لمن له الأمر[1].

15 **شعبان** 1210هـ، **3** مارس **1892م**

وهكذا يتضح وبصورة واضحة جداً، أن القوات العثمانية في اليمن، لم تعرف الاستقرار ولم تنعم بالهدوء لأسبوع واحد إن لم نقل ليوم واحد، وإذا لم يحدث قتالاً في أقضية صنعاء وهذا مؤكد، فإن قتالاً سيحدث في أقضية تعز أو أقضية عسير[2]، ولربما كان لواء الحديدة أكثر الألوية اليمنية استقراراً، بسبب كثرة خيراته، وتواجد الشباب الذي يعمل في الميناء، لأن التجار الأوروبيين توافدوا بشكل كثيف خلال العقود الأخير ة من القرن التاسع عشر، علماً بأن السلطان عبد الحميد قلب الأحد اث عندما تعاقد مع الألمان لمد خط الحديد الحجازي[3].

لم يكن السلطان عبد الحميد قادراً على تطبيق الإصلاحات ولا تنفيذ ما أقرته النظم والقوانين لا في اليمن ولا في غيرها، لأنه وضع نفسه فوق الأنظمة والق وانين، وحينما اشتد

---

(1) سجلات الديوان الهمايوني، استانبول، سجل رقم 245، ص78.

(2) سيخصص البحث فقرة لدراسة عصيانات اليمنيين وثوراتهم ضد العثمانيين في الفصل الرابع.

(3) عزة على آقبيق، تاريخ الخطوط الحديدية في بلاد الشام، 1891-1918م، دمشق.

عليه ضغط القوميين الأتراك، سارع للاحتماء بالدين، وهدد برفع العلم النبوي (أي إعلان الجهاد) [1].

لم يعد السلطان عبد الحميد منذ المشروطية الثانية سنة 1904م صاحب قرار، وقد كبل الاتحاديون يديه، ولهذا فإن اليمن ضاعت القيادة العثمانية فيها، وغدا الولاة غير قادرين عليه ضبط متصرفي الألوية، وبدأ كل منهم يحاول الاغتناء على حساب الشعب اليمني الذي أضاعته التبدلات التي شهدتها الدولة العثمانية بداية القرن العشرين وتأزمت أمورها حينما خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن عرشه سنة 1909م، حتى حملة اللواء أو القضاء.

6- النظام المالي:

لم تعرف الدول منذ قيامها نظاماً مالياً قبل الحروب داخلية كانت أم خارجية، ولهذا فإن الدولة العثمانية التي قاتلت بفرسان قبيلتها البيزنطيين، لم تكن أثناءها تمتلك مالية منظمة، بل كانت بحاجة إلى إطعام مقاتليها.

تبدلت أوضاع الدولة منذ منتصف القرن السادس عشر، واضطرت مرغمة إلى تحديد مصاريف الفرسان المسلحين بالسيوف والرماح، ولم تكن هناك من أزمة مالية تواجهها، لأن المسألة المالية لم تكن عائقاً في تسليح قواتها، وعندما خرجت قواتها للقتال خارج حدودها الصغرى (أملاكها) فرض عليها حساب المصاريف المالية (المصروفات المالية) التي تحتاجها تلك الجيوش للقيام بمهامها والعودة منتصرة كأول شرط من شروط حساب مصاريفها أو تكاليفها.

إذا كانت الدولة العثمانية قد حلت أزمة النفقات لقواتها خلال النصف الأول من القرن السادس عشر من إيرادات التيمار Timar والزعامت Zamat دون أن تحمل خزينة السلطان أعباء مالية، فإن النصف الثاني من القرن السادس عشر، كان معظم مقاتلي السلطان لا يحملون السيوف والرماح، بل تطورت الأسلحة، ودخلت الأسلحة النارية الكيان القتالي للجيوش، وغدت السيوف والرماح مجرد سلاح قد يساعد في حال حدوث

(1) لقد ألغت مستجدات العصر ما يسمى بصلاحية أي حاكم إعلان الجهاد، لأن اختصاصات الجيوش تنوعت وتعددت، ولا بد من موافقة قادتها في إعلان أي حرب (الباحث).

اشتباك بين المتقاتلين .لجأت الدولة العثمانية إلى الطلب من ملتزمي الضرائب الدفع سلفاً أو مقابل ما يحتاجه الجيش من مواد تموينية، وإذا كانت خلال القرن السادس عشر قد اعتمدت على فيض السلع لدى القرويين والحرفيين، فإن ال عقود الأخيرة من القرن السادس عشر ، ازدادت حاجيات الجيوش العثمانية (القوات العثمانية) بسبب ازدياد أعدادها وتنوعت اختصاصاتها، وبعدت مسافة حروبها، وتجزأت القوات العثمانية لدرء خطر خارجي، أو لقتال عصاة وأشقياء (بحسب تعبير الوثائق) في ولايات عدة . كما حدث مع السلطان مراد الرابع 1623-1640م، حيث كان عليه أن يقاتل فخري الدين المعني الثاني أمير الشوف، أو الفوس في بغداد أو أن يدعم قواته المتواجدة في اليمن التي تتعرض لأشرس حرب عرفتها القوات العثمانية، لأنها تقاتل قوى محلية تدافع عن أرضها، ولديها مبدأ ولديها قائد، فانتصرت وأخرجت العثمانيين من اليمن سنة 1635م.

لم تقوم الدولة باعتماد نظام مالي فقط، وإنما أوجدت إدارة مالية توازي من قريب أو بعيد المؤسسة العسكرية، هذه الإدارة المالية، نظمت بموجب قوانين وأنظمة شديدة الدقة وعالية الأداء، يترأسها منذ قيام الدولة حتى عهد التنظيمات دفتردار السلطنة ، الذي يتبع إليه موظفو الإدارة في كل ولاية ولواء وقضاء وناحية وقرية، ويطلق على كل منهم دفتردار الأصغر يرتبط بالأكبر بصورة تدريجية منتظمة حتى كبيرهم المسمى دفتردار الدولة العلية العثمانية.

تأسست أول وزارة مالية في عهد السلطان محمود الثاني الذي عمد بادئ الأمر إلى تشكيل (دائرتي مالية) وذلك بعد القضاء على الإنكشارية سنة 1826م، وفي سنة 1835م أمر بإلغائها، وشكل ما يسمى بالخزينة العامرة[1].

(1) مهما تطور السلاطين وتحدثت أنظمتهم، لكنهم لا يستطيعون الخروج من جلودهم وفسر الجهد بعد التحديث والتطوير بالخزينة العامرة، وعدها نظارات مالية، عامر، المرجع السابق، ص100.

صحيح أنه شكل وزارة مالية، واسُتبدل اسم الدفتردار بناظر المالية، كما استبدل في الولايات، وخاصة الألوية والأقضية مصطلح دفتردار بمصطلح محاسبجي [1].

لم يستغرق تنظيم الأمور المالية بحسب قوانين التنظيمات، لأن الشؤون المالية منتظمة منذ قيام الدولة، وما يستجد هو طريقة التحصيل وأصول الجباية، وقد أضافت التنظيمات تعقيدات مالية جديدة، أحدثت إرباكاً كبيراً في بعض الولايات وفي مقدمتهم ولاية اليمن .

من الصعب جداً، معرفة ضرائب أية ولاية من ولايات الدولة العثمانية دون الرجوع إلى (دفاتر الطابو) أو (دفاتر التحرير)، لأنهما يقدمان للباحث (إحصاء السكان والضرائب) فكلنا يعلم أن النظام الضرائبي في أية دولة مبني على الاقتصاد الزراعي، فالمزارع هو المكلف الأول في هذا النظام، ولهذا نرى تمايزاً بين مزارع وآخر وبين مدني وريفي وبدوي متنقل، واليمن كولاية عائمة في هذا النظام، فهي ليست زراعية بالمعنى المعروف ولا ريفية ولا سكانها بدو متنقل [2].

إن الأنظمة المالية العثمانية، لم تتمكن من تطبيق نظامها على ولاية اليمن بشكل يسهم في ضبط وارداتها منها، فاضطرت مرغمة إلى اعتماد ضريبة العشور، وفرضت عليها ضرائب بالجملة من خلال ضريبة العوارض ، كما حاولت ولمرات عديدة إجراء إحصائي سكاني للولاية ولاسيما ما بين سنوات 1302-1316هـ/1884-1898م، لكن المحاولات لم تقدم إحصاء دقيقاً، فاختلفت التقديرات من 2,5 مليون نسمة إلى ثلاثة ملايين.

لقد تشددت الدولة العثمانية على فرض ضرائب على الحبوب، فضريبة القمح 19,5 عدد 4 كيله بلغت ضريبتها 77 أقجه، وهو مبلغ تحمله المزارع اليمني، كما فرضت على كل خلية نحل ثمان أقجات، وهناك رسوم الرعية، والأعشار، وضريبة الفروه (الرأس) وضريبة العوارض.

---

(1) ismaiL Hakkl, ilmiye TeşkILatI, Ankara. 1988.s.285.

(2) حكمت بايور، ميزانية ولاية اليمن لسنة 1599-1600م، أنقره 1985م، ص120.

لقد أرهق المزارع اليمني بسبب ثقل هذه الضرائب، ووجد في الاحتجاجات أو الثورات التي قادتها بعض القوى اليمنية مخرجاً أ نقذه من الضرائب، لأن الجباة المكلفين بإيفائها، لم يتجاسروا الوصول إلى بعض المناطق، غير أن سهول إب وتهامة، تحملت ما لم تتمكن الدولة وجباتها من تحصيله(1).

في سنة 1302هـ/1884م، ورد كتاب من والي اليمن، أحمد عزيز باشا إلى الصدر الأعظم، ينقل فيه شكاوي بعض أقضية اليمن ونواحيها التي تعتمد على تربية الماشية طالبين أن تكون الضريبة (رسم الخراف) كل ثلاثة رؤوس أقجه واحدة أسوة ببقية الولايات أو المناطق التي تخفف فيها رسوم الأغنام، نظراً لسوء حالة مربي تلك الماشية، وتضمن كتاب الوالي، أن المزارعين اليمنيين يشتكون من ضيق حا لهم وقلة مواردهم، ويطالبون أن تدفع القرى بكاملها عشرون أقجه عن إنتاجها، وأن يؤخذ مبلغ معين من محاصيل كرومهم وبساتينهم المحددة قياساً بغيره . وقد تلقى الوالي أحمد عزيز باشا من الصدر الأعظم محمد كامل باشا، بأن السلطان المعظم أطال مولانا السلطان عبد الحميد حينما علم بوضع الفلاح اليمني، أمر بتخفيض ما يريدون، مع إعفائهم سنة كاملة من الضرائب(2).

تُعد اليمن بحسب سجلات الإحصاء أو دفاتر الطابو الولاية السادسة والعشرين قبل التنظيمات وبعدها، لأن الدولة العثمانية لم تخرج الولايات التي استولى عليها الإنكليز والفرنسيون من سجلاتها ما عدا سجلات الطابو، لأن الواردات تحدد بضرائب الولايات، وقد أقرت الدولة العثمانية النظام المالي في ولاية اليمن على النحو التالي :

---

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، مفصل دفتري (دفاتر الإحصاء) لسنة 1295هـ/1878م، ص36.

(2) أرشيف رئاسة الوزراء، طابو دفتري، تصنيف يلدز، كرتونة 22، وثيقة 3895، وبالرجوع إلى دفتر الطابو بحسب ما أورده إسماعيل حقي في كتابه : yemen, den vergiLer. Almezler.Ankara, 1969.s.172.

بحسب ما أفاد عوض في مؤلفه (الإدارة العثمانية في ولاية سورية) أن السلطان عبد العزيز أصدر نظاماً مالياً مؤلف من 68 مادة ومادة مخصوصة، وضح فيه كيفية إدارة القرى والأقضية والألوية مالياً وفي مختلف الولايات التابعة للدولة العثمانية، وحمّل ا لنظام أن الذي يجمع المال أو يحصله مسؤول عن ذلك المال، وتبعاً لوظيفة المكلف بتلك المهمة وبموجب هذا النظام، فقد قسمت الأموال لاستيفائها من القرى إلى ثلاثة أنواع، هي الويركو (الضريبة) والبدل العسكري والأعشار والإيرادات الرسومية، ويقوم جباة مختصون لاستيفائها من الأهالي.

في حين حدد النظام إيرادات الدولة في القضاء على النحو التالي:

يتحمل قائمقام القضاء مسؤولية تحصيل الأموال العائدة للدولة وبموجب النظام المالي من قضائه ويساعده في مهمته مدير مال التنظيم وفحص حسابات القضاء، وهما يتحملان مسؤولية إدارة الأموال والمحافظة عليها.

أما إدارة أمور اللواء مالياً، فتقع على المتصرف، ويساعده في مهامه محاسب اللواء، وهما يتحملان مسؤولية تحصيل أموال الدولة، بموجب النظام المالي المعتمد في الدولة [1]. ولا يحق لأي منهما مخالفة النظام المالي.

لم يغفل النظام المالي ميزانية الولاية وتنظيمها، ولهذا أرسلت استانبول دفتراً مرقماً ومختوماً إلى كل ولاية، لتسجيل واردات الولاية (بألويتها وأقضيتها) ونفقاتها، ثم يرفع إلى استانبول لتدقيقه من قبل مختصين، وذلك بإشراف قلم محاسبة وتحت إشراف الدفتردار [2].

لقد أفرزت الإدارة العثمانية لكل لواء وقضاء مح اسبجي المكلف بالقضاء، فالمهام لا تختلف سواء باللواء أو بالقضاء إلا من حيث حجم المسؤولية [3]، ولكل منهم لديه كادره

---

(1) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، مرجع سابق، ص198-200.

(2) الدستور، مجلد 1، ص315-400.

(3) أرشيف رئاسة الوزراء، مالية دفتري، نمره، 278، ص56.

الذي يعمل تحت أمره، أما مدير المال أو كبير المحاسبجي، مهمته توزيع العمل على موظفيه، وتدقيق السجلات وختمها والتوقيع عليها قبل توزيعها عليهم، وبعدها يدقق الواردات والصادرات ورواتب الموظفين المدنيين في سجلات خاصة والعساكر في سجل خاص، وقبل نهاية العام، يرفع سجلاته إلى اللواء ومدير مال اللواء يرفعها إلى مركز الولاية، فيتولى دفتردار الولاية بكادره وموظفيه السجلات، ويرفع تقريره السنوي إلى مركز الدولة استانبول[1].

لم تغفل الدولة العثمانية لحظة عن الموظفين الذين يعملون في الأمور المالية، كما كانت تقدم المكافآت، فإن عقوبات المخل أقلها قطع الرأس سواء كان جرمه صغيراً أو كبيراً فللأمور المالية لا تساهل مع المخ ل[2]. على كل محاسب سواء في اللواء أو القضاء رفع تقرير تقرير مفصل عن الصعوبات التي يواجهها، كما عليه أن يحدد بالتفصيل تلك الصعوبات، تحاشياً من تعرضه لخطر السلب أو النهب .

كما عليه أن يعلم القائمقام، إن كانت مهمته في القضاء أو المتصرف إن كانت مهمته في اللواء[3].

أ- واردات اليمن بحسب ما أوردته التقويمات السنوية

أ – وقد أفادت تقويمات اليمن لسنة 1306هـ/1888م، عن واردات اليمن ونفقاتها ما يلي:

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، مالية دفتري، نمره، 187، ص35.

(2) أرشيف رئاسة الوزراء، مالية دفتري، نمره 193، ص65-66.

(3) أرشيف رئاسة الوزراء، عينيات دفتري، نمره، 67، ص11.

واردات قرش	أسماء الحسابات	مصاريف قرش	أسماء الحسابات
09128598	ضريبة أملاك وعقارات	02768428	داخلية
0278339	رسم أغنام	0664240	عدلية
24408573	أعشار	0174608	معارف
0003070	أملاك أميرية	01884154	مالية
00141450	صيد بحري	00400000	نافعه
00174130	رسوم محاكم	05576892	ضبطية
07784627	رسوم متنوعة	00100000	أعشار
00136217	حاصلات متفرقة	0030335	ديون عمومية(1)
المجموع42586406		00070000	حوالات متفرقة
		00062452	بوليس
		25252272	محاكم نظامية
		المجموع 36983381	

لقد بلغت واردات سنة 1306هـ: 42,586406 قرش في حين بلغ نفقاتها 369,83381 قرش، وأرسل ما تبقى إلى الخزينة السلطانية 4,600,000 قرش، واحتفظ في ميزانية الولاية بمليون قرش، لمواجهة العوارض التي قد تواجهها اليمن (2).

في حين بلغت وارداتها لسنة 1308هـ/1890م ما قيمته.

وارداتها 41,106,685 قرشاً، ومصاريفها 33,095,258 قرشاً، وبلغ الفائض 8,911,427 قرشاً، أرسل إلى الخزينة السلطانية 6,900,000 قرش.

---

(1) وجد موظفون فرنسيون في صنعاء لاستحصال على بعض ديون الدولة، وهيا ذعني رقابة أوروبية على واردات الولايات.

(2) يمن سالنامه سي لسنة 1306هـ، ص122، ص147.

وبالنظر إلى نفقات ولاية اليمن، نرى أن نفقاتها حُددت في النظام المالي الذي صدر في 5 صفر 1288هـ/1871م، حيث قسم النظام النفقات إلى ستة أقسام:

1-داخلية 2-مالية 3-شرعية 4-معارف 5-تجارة 6-نافعة، أما بقية النفقات فهي نفقات ثانويةوغير ثابتة، وقد أجازت الدولة لولاءة اليمن، تجاوزاتهم يمكن إجمالها بما يلي :

1 -أنه يجوز إرجاع الأموال التي أخذتها من الفلاحين كرسوم لحيواناتهم في حال أضاعها صاحبها، ووقعت بأيدي الدولة فباعتها، وفي هذه الحالة يُعطى لصاحبها ما بيع به حيوانه (غنم، ماعز، بقر).

2 -يجوز نقل أموال من لواء إلى لواء، إذا اقتضى الأمر ، وعلى الوالي إعلام استانبول بذلك.

3 -في حال أفرغت خزينة الولاية، وتعرضت اليمن لكوارث طبيعية، فبإمكان الخزينة العامرة تأمين ما يلزم الولاية لتلافي مصائبها . وقد قدم السلطان عبد الحميد الثاني عدة مكافآت لها.

اضطرت الدولة العثمانية إلى الحد من الإسراف ونتيجة للأموال التي صرفت في عهد السلطان عبد العزيز، ولم يعد بمقدور الدولة تلافي ا لعجز وإيفاء القروض، فلجأت الدول الأوروبية على وضع رقابة على واردات الولايات تحت مسمى ديون عمومية.

أما الضرائب، وإن كان البحث قد أشار إليها كنظرة محايدة ولعموم الولايات، فإن ضرائب ولاية اليمن لم تكن تختلف عن ضرائب بقية الولايات، وإذا وجد خلا ف فهو ثانوي وفرضه واقع الولاية وحالتها الاقتصادية، فلا شك لا يمكن أن تكون ولاية اليمن غنية كولايات بلاد الشام، ولولا إيرادات مرفأ الحديدة والمخا، لوقعت الولاية بعجز دائم ولأرهقت الولاية وأهلها من الضرائب، لأنه ليس بإمكان الدولة العثمانية أن تدفع رواتب العاملين والضبطية في كل ولاية اليمن.

ب-الضرائب:

بما أن الدولة العثمانية كانت تشن حملات عسكرية كثيرة لهذا لجأت إلى فرض الضرائب بالجملة، ونسوق هنا أمثلة من القوانين العثمانية المتعلقة بالضرائب وما شابهها :

1 -رسم الجفتلك (المزرعة): وعلى كل جفتلك 33 أقجه[1]. والمتوجب على نصف جفتلك 12 أقجه Akçe، والجفتلك الواحد تتراوح مساحته من 70 إلى 80 دونم من الأرض[2].

2 -ضريبة الأغنام والماعز : وتجبى من الفلاحين والبدو الذين يربون الأغنام والماعز وقد فرض أقجه واحدة لكل خاروف (خروف)، وقد فرضت الدولة على البدو الذين لا يملكون أغناماً، ففرضت عليهم ثلاث أقجات كضريبة عن حظيرة الغنم، وقد وجدت الأغنام والماعز في اليمن، ومن ضبط لديه حسب القوشان أغنام وماعز الضريبة المذكورة أعلاه[3].

3 -ضريبة العشر : وهي تجمع من غلال البساتين والكروم، وفرض على كل دونم كرمه عشر أقجات، وفي أحيان كثيرة تأخذ الدولة أكثر من ذلك ، إذا تعرضت البساتين والكروم لكوارث طبيعية . العشر المتعارف عليه في اليمن الذي لا يزال الفلاحون يدفعونه عن محصولاتهم، وهو أن يدفع عشر الثمرة إذا كانت تسقى بماء الأمطار، أما إذا كان الفلاح يعتمد في سقي أرضه على مياه الآبار فيدفع نصف عشر الثمرة، أي أن الفلاح يدفع للدولة 10٪ من محصوله الزراعي ، إذا كانت زراعته تعتمد على الأمطار، ويدفع 5٪ من محصوله إذا كانت زراعته تعتمد على

---

(1) الأقجه Akçe: عملة فضية، سكها أورخان سنة 1327م، وسكت من الفضة، وأبطلت في عهد السلطان محمود الثاني، للمزيد : مدحت سرت أوغلو، التاريخ العثماني المصدر، أنقره 1958م، ص10.

(2) الدونم الواحد يساوي 920 متراً مربعاً.

(3) تم الاعتماد في هذا المجال على التاريخ المالي للدولة العثمانية، لمؤلفه شوكت باموك، ترجمة عبد اللطيف الحارس، لبنان، دار المدى الإسلامي لسنة 2005، ص412 وما بعد.

المياه الجوفية أو الآبار، وهو نظام معمول به إلى اليوم في اليمن، وهي الزكاة في الإسلام.

4 ضريبة النحل: يؤخذ عن كل قفيز أقجه أو أقجتين، بحسب المنطقة وأغراضها[1].

5 ضريبة العروس، يؤخذ (60) أقجه الفتاة البكر، والأرملة (الثيب) يؤخذ أربعون أقجه.

6 ضريبة الجرامُ: قتل القروي بدون ذنب، يدفع قاتله ثلاثمئة أقجه.

- قتل متوسط الدخل، يدفع قاتله مئتي أقجه.
- قتل فقير الدخل، يدفع قاتله مئة أقجه.
- من يفقأ عيناً، يدفع 150 أقجه.
- من يجرح رأساً، يدفع الفاعل مئة أقجه.
- كسر العظم أو الأسنان أو الطعن بالسكين وما شابهها، يدفع مئة أقجه
- وهناك ضرائب، مثل ضريبة الجنو ار (الثعلب) وضريبة المحصنة (أي من ينظر إلى امرأة محصنة، وقد طبقت في اليمن، والإحساء والقطيف وبشكل كثيف[2].

لقد هدف البحث من تقديم نماذج من ضرائب الدولة العثمانية، ليدلل أن الكادر المالي يجب أن يتم بشكل دقيق ومنتظم في كل ولاية من الولايات، ولا تعفى ولاية من الولايات، لأن الخزينة في الدولة العثمانية تقسم إلى ثلاث[3]:

أ. الخزينة العامرة، وهي الخزينة التي تمول الجيوش أو الأعمال الإنشائية منها.

---

(1) القفيز يساوي 33,048، للمزيد: محمود عامر، المكاييل والأوزان، دمشق 1997م، ص27.

(2) لقد تم تعريف ضريبة المحصنة سابقاً (الباحث).

(3) أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، نقله إلى العربية صالح السعداوي، استانبول 1999، ص631.

ب. الخزينة السلطانية، وهي من أغنى خزائن الدولة، وعندما تحتاج الدولة يمكن أن تستدين من الخزينة السلطانية، شريطة ردها في أقرب وقت.

ج. خزينة الحرملك، وهي الخزينة الخاصة بحرم السلطان، لأنهن يحتجن إلى مجوهرات وألبسة، وزينة واكسسوارات وما شابهه من لو ازمهن، لذلك خصصت الدولة لهن خزينة بهن، ولها إيراداتها من الولايات كافة[1].

7 -الضرائب الشرعية وتشمل (ضريبة العشر، وضريبة الخراج، وضريبة الجزية).

8 -رسوم الرعية، وتفرض على الرعايا المسلمين وغير المسلمين.

9 -ضريبة العوارض، وهناك سجل ضرائبي قائم بحد ذاته (لا يريد البحث التوسع بها).

10 - الضرائب العرفية، وهي ضرائب فرضت بعد التنظيمات[2].

بناء على ما تقدم من تقديم نماذج عن سلوك الدولة العثمانية، حيال تأمين نفقات حروبها، وتأمين الخزائن الهمايونية، الذي كان يحتاج يومياً إلى :

20 كيس رز + 40 خروف + 20 ثور + 100 طير عدا عن الحلوى والفواكه [3]، وهذا فقط يومياً لوجبة الغداء ظ هراً، بناء على هذه الاحتياجات والمتطلبات، فقد شرعته الضرائب، ولهذا سماها أغلب المؤرخون بالدولة الاستهلالية[4].

---

(1) عز الدين علي، السراي الهمايوني ومهامه، رسالة ماجستير لم تنشر بعد، جامعة الحنان 2/3، ص193..

(2) أوغلو، المرجع السابق، ص638-649 (وهناك ضرائب كثيرة جداً، لا يتمكن البحث من ذكرها، لأنها نظام قائم بحد ذاته. (الباحث).

(3) محمود عامر، الدولة العثمانية، تاريخ ووثائق، دمشق، 2001، ص101.

(4) يأبى القلم دون المرور أو الإشارة إلى الحقائق التي أكدتها الوثائق العثمانية ذاتها. (الباحث).

الضرائب التي فرضت على ولاية اليمن

1 ضريبة العشر : أي أن الدولة تستوفي من الحاصلات الزراعية 10٪ التي تبلغ المساحة الإجمالية لهذه الأرض دونم وما يزيد، أما إذا كانت الأرض أقل من دونم، فلا يشملها القانون، ولهذا فإن رسوم الأعشار تركزت في بعض ألوية الولاية وأقضيتها مثل قضاء أو سهول تهامة، وبعض السهول الساحلية، الضريبة تغيرت في بعض الولايات مثل سهول حمص وحماه وسهول العراق التي تحولت بعض الأراضي من أراضي بعلية إلى أراضي مروية.

2 ضريبة الويركو : وقد فرضت هذه الضريبة على الأملاك والأراضي والبيوتات بنسب مقطوعة مقدارها خمسون قرشاً[1].

3 ضريبة التمتع : وهذه الضريبة قبل التنظيمات وكانت تسمى (رسم الاحتساب) وهي تجبى من الدكاكين ومحلات الذهب والمجوهرات والمنسوجات، إلا أنها ألغيت بموجب الفرمان السلطاني الذي أصدره السلطان محمود الثاني سنة 1838م، واقع الحال ضريبة التمتع هذه، فرضت على الأعمال التجارية والصناعيين ومالكي منازل وسرايات. وقد حددت ضريبة التمتع 3٪ ثم ارتفعت لتصبح سنة 1879م 4٪.

4 ضريبة البدل العسكري : هذه الضريبة فرضت على اليهود بدلاً أداء الخدمة العسكرية أما في بلاد الشام والعراق ففرضت على المسيحيين واليهود، وبموجب شريف همايون خطي الذي صدر سنة 1856م شملت هذه الضريبة المسلمين، وسارع الأغنياء إلى دفعها لإعفاء أولادهم من تأدية الخدمة العسكرية[2].

---

(1) راجع النظام المالي الذي أقره السلطان عبد العزيز، والمؤلف من 68 مادة، عوض، مرجع سابق، ص198-200.

(2) أحمد يشار بك، الدولة العثمانية تدعم الارستقراطية، أنقره، 1967، ص185.

5 ضريبة المغرو سات: وهي نوع من أنواع ضرائب المزروعات، وتفرض على البساتين التي تزرع بالنخيل والأشجار المثمرة، وتستوفى من خلال عدد الأشجار، حيث يفرض على كل شجرة ثلاثة قروش، وعلى كل نخلة أربعة قروش، وقد شملت هذه الضريبة أشجار البن والكرمة والقات في اليمن [1].

6 الرسوم الجمركية: وهي ضريبة تفرضها الدولة على ما هو مستورد من الخارج، وهذه الضريبة تحديداً، تذهب إلى الخزينة العامرة، وقد مدت هذه الخزينة بموارد مالية ضخمة، لأن الأقطار العربية بوارداتها لا تنتج ما يؤمن للغني ما يلزمه من لوازم يعدها ضرورية له، وقد حددت على الواردا ت 8٪، وكلما تعرضت الدولة إلى ضائقة اقتصادية ونقدية، كانت ترفع الرسوم الجمركية لدرجة أنها وصلت 30٪ في الحديده والمخا وصنعاء ودمشق وبيروت وبغداد وطرابلس الغرب، وبصورة عامة، مركز الولايات هو الأكثر استيراداً للكماليات [2].

7 رسوم المحاكم: وهي الرسوم التي يتم استحصالها من المحاكم الشرعية بالنسبة لليمن والمحاكم المدنية بالنسبة لبيروت ودمشق وحلب وبغداد.

وهناك ضرائب لا تفرض على اليمنيين اسمياً، ولكن فعلياً تستوردها الطبقات المخملية في ولاية اليمن، وهي ضريبة المشروبات الروحية، وقد سهلت الدولة استيراد المشروبات الروحية، وكانت تقدر من 10٪ إلى 25٪ [3].

7-الإصلاحات العثمانية الخدمية في اليمن1872-1911م:

يخطئ من يعتقد أن العثمانيين قدموا إلى اليمن لأهداف سياسية واستراتيجية فقط، وأنه لم يكن لديهم برامج إصلاحية، فهم عندما قدموا اليمن كانوا على معرفة تامة بأوضاع اليمن

(1) الدستور: مجلد 1 ص401-402.

(2) يشار بك، مرجع سابق، ص200.

(3) مصطفى سامي، الضر ائب وآثارها على العراق، بغداد1956م، ص91.

(الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، ولهذا فقد كلف الولاة بتحسين الأمور وتقديم الخدمات كافة لليمنيين، ولربما تكون الناحية العسكرية قد شغلت الولاة وبعض الإداريين، غير أن هناك موظفين إداريين مهمتهم مد خطوط التلغراف والبريد، وشق الطرقات، وافتتاح المدارس الإعدا دية والثانوية، وربما يكون اليمنيون قد عارضوا بعد الإجراءات المتخذة من قبل العثمانيين، وخاصة من ناحية افتتاح مدارس غير شرعية .

لقد كانت اليمن تمثل البوابة الرئيسة للحرمين الشريفين، علاوة على ذلك فاليمن تشكل حزاماً أمنياً بالنسبة للجزيرة العربية عامة والحرمين الشريفين خاصة، ومن الصعوبة بشتى الحفاظ على أمن الحرمين الشريفين دون الاستعانة باليمن أرض اً وشعباً، هذه الأهمية التي حظي بها اليمن، جعلته محط أنظار العثمانيين وغيرهم، وبما أن الحجاز لا تزال تابعة للإدارة العثمانية، فمن الضروري إخضاع اليمن للإدارة العثمانية، هذه الضرورة أبدت أولويات الأمور لدى استانبول وولاتها.

يصعب على عدد من الباحثين والقراءة فهم الإستراتيجية العثمانية، فاليمن ليست بالولاية التي تغري الغزاة اقتصادياً واجتماعي اً، ربما الموقع له دور في زيادة التنافس على اليمن تجسد تهافتهم لامتلاك اليمن على هدفين هما الحفاظ على الحجاز كولاية عثمانية، نظراً لمكانتها الدينية لدى المسلمين كافة.

ثانيهما: يستحيل حماية الحجاز دون امتلاك اليمن والسيطرة على مضيق باب المندب وسواحل البحر ا لأحمر، وهذا لا يتحقق إلا بالسيطرة على اليمن التي تتحلى بمواقع استراتيجيه.

لا شك بأن الوجود العثماني في اليمن، قد أقلق الدول الأوروبية ولاسيما بريطانيا الطامعة بالسيطرة على سواحل البحر الأحمر كافة، و قد عزز الوجود العثماني في اليمن ، ومنحهم متسعاً من الحرية، ولاسيما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي تطلع أولاً إلى رعاية اليمنيين وإرضائهم وحل الخلافات التي قد تحدث مع القوات العثمانية بالطرق الدبلوماسية.

حرص العثمانيون على البقاء في اليمن، ولهذا اعتمدا الحكم المركزي لكونه النظام الملائم لليمن، وكان العثمانيون يدركون أن هناك مناطق مضطربة في اليمن، وخاصة منطقة تهامة، علماً بأن العثمانيين كانوا يواجهون ضغوطاً داخلية وخارجية، فعلى الصعيد الداخلي الأئمة من جهة والأدارسة من جهة أخرى، أما الضغوط الخارجية فقد مثلتها بريطانيا التي تحتل الجزء الجنوبي من اليمن (عدن).

إزاء هذه الضغوط لجأت الإدارة العثمانية إلى القيام بعدة إصلاحات إدارية، فكلفت الأمين بن عبد القادر البحر، نقيب الأشراف باليمن، قائمقاماً في بيت الفقيه، وقد استحسن الأهالي هذا الإجراء وعدوه خطوة جيدة منحت الأهالي الأمن والاطمئنان، ناهيك عن تعيين أشخاص يمنيين في مجلس المبعوثان، وإذا كان السلطان عبد الحميد الثاني قد أوقف نشاطه مبدئياً، فهذا لا يعني بأن أعضاء المجلس ولاسيما ممثلو البلاد العربية قد استبعدوا عن الإدارة، فلقد عهد إليهم السلطان عبد الحميد الإبقاء في مهامهم كمستشارين إداريين يدعون بلدانهم، ويعلمون الإدارة عن حاجتها ليتم تأمين هذا الاحتياج، وكان ممثلو اليمن من الأشخاص المقربين للسلطان عبد الحميد، فعلى الصعيد الشرعي، فقد طبقت في اليمن، محاكم شرعية ومحاكم أهلية وتجارية واستئناف، وبما أن الأمور في اليمن مضطربة، فقد أمر السلطان عبد الحميد بإنشاء محاكم سيارة (متنقلة).

وكانت المحاكم السيارة (المتنقلة) تزود بقضاة متميزين وتُعطى بدل سفر وأغذية وأجور نقل من خزينة الدولة، وكانت هذه المحاكم تجوب الألوية والأقضية والنواحي والعزل ولاسيما المناطق النائية، وتسأل عن أية ظلامة سواء من جانب موظفي الدولة أو من جانب الأهالي وتقضي بين المتخاصمين.

حيث منعت نشوب خصومة ما، كما قللت من اللجوء إلى الأعراف القبلية، وحدت من ظاهرة الا قتصاص لأنفسهم أو من ظاهرة الثأر الذي اقضى مضاجع الكثير من الآمنين[1].

ولتعميق القضاء الشرعي بحسب النظم فقد طلب الأهالي من والي اليمن تدريس الإفتاء، وجاء في الوثيقة، «تدريس الإفتاء والمجلة للعلماء اليمنيين المحليين»[2].

طلب من والي اليمن إلى مقام مشيخة الإسلام بالسماح لولاية اليمن بتعيين نواب شرعيين في القضوات (الأقضية) والنواحي من العلما ء والفقهاء في اليمن بعد التأكد من قدرتهم على القيام بالأعمال التي سوف توكل إليهم في النيابات، وذلك من خلال إجراء امتحانات لهم واختيار أصحاب الأهلية والقدرة، والرفع بذلك لإصدار قرار بتعيينهم، ويمكن تدريبهم على طرق كتابة الصكوك والتعامل مع القضايا الجديدة عليهم، وكيفية استفادتهم من الأحكام والفتاوى ومن مجلة الأحكام العدلية، وصرف مرتباتهم من إيرادات المحاكم الشرعية التي سوف يعملون بها، وقد تم تعيين السيد عبد الله أفندي الكاتب في إحدى المحاكم معلماً ويصرف له مبلغ مائتين وخمسين قرشاً كمعاش شهري[3].

والي اليمن حسين خليل (التاريخ 1898/10/5م)

أما الإصلاحات العثمانية بشأن دور العبادة، فهي كثيرة، وقد أولى الولاة العثمانيون هذا الجانب اهتماماً كبيراً، لأسباب عدة، أبرزها أن السلاطين العثمانيين تغاضوا كثيراً عن تجاوزات الولاة وفي بناء مساجد وجوامع وزخرفتها ومن أبرز الج وامع (قبة البكرية) بصنعاء، وقد كلفت زينته وزخرفته بالألوان الأموال الطائلة، وهو يُعد تحفة فنية رائعة،

---

(1) يمكن الرجوع إلى سجلات الأحكام العدلية في اليمن أو استانبول للإطلاع على مهام تلك المحاكم وأسماء الشخصيات القضائية التي كلفت بذلك، وثائقية ابن الذيب الهمداني التاريخية المصورة.

(2) أرشيف رئاسة الوزراء، عدلية نظارت جليلة، عدد58، إرادة داخلية نمره 13617.

(3) المركز الوطني للوثائق (اليمن) مديرية أرشيف الدولة التركية، اليمن في العهد العثماني، ص100.

ولاسيما أعمتدته المخرّم بالنحاس المطلي بالذهب، علماً بأن ولاة المرحلة الأولى 1538-1635م بنوا الكثير من المساجد والجوامع، في حين تميزت المرحلة الثانية 1872-1918م بأعمال إدارية، ناهيك عن المشاريع الضرورية مثل شق الطرق وبناء الجسور والحصون وإقامة أبنية حكومية في السناجق والأقضية، كما اعتمد العثمانيون نظام المحاسبة المالي والإداري في اليمن [1]، ووضعوا خريطة سياسية دقيقة وضحت التقسيمات الإدارية التي اعتمدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي مرحلة الوالي مصطفى عاصم باشا 1876-1878م، وخلال سنتين من توليه إدارة اليمن، قام بالكثير من الأعمال، فلقد أكمل شق الطرق والمعابر، وافتتاح مدارس الرشدية والا بتدائية[2]، وبالرجوع إلى الوثائق نرى أن الدولة وافقت الوالي إسماعيل حافظ باشا 1878-1891م على شراء بناء جديد خاص بالوالي بدلاً من البناء القديم، وتم دفع التكاليف من حصة بلدية صنعاء [3].

كما قام الوالي أحمد فيضي باشا الذي تولى إدارة ولاية اليمن لثلاث دفعات، الدفعة الأولى 1884-1886م والثانية 1891-1898م والثالثة 1905-1908م بناء (باب السباح) أحد أبواب صنعاء الغربية، وفي الموض ع نفسه قام ببناء دار للنسيج، وبنى أيضاً قشلة للعساكر في جبل نقم المطل على مدينة صنعاء من الجهة الشرقية مع بركة ملحقة له لحفظ مياه الأمطار.

ما يمكن قوله إن الإنشاء ات التي قام بها الولاة العثمانيون كان لصنعاء النصيب الأكبر، وتضيف المصادر والمراجع أن الوالي أحمد فيضي باشا بنى مشفى عسكري في صنعاء

(1) وثائقيات ابن الذيب الهمداني، مصدر سابق، ص73.

(2) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول وثيقة رقم 2857 تاريخ 29/رمضان 1297هـ

(3) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول وثيقة رقم 2857 تاريخ 29/رمضان 1297هـ

بتوجيه من السلطان عبد الحميد الثاني، وقد أشار البحث إلى أن السلطان عبد الحميد سمح للأه الي التداوي في هذه المشفى[1].

تميزت فترة الوالي أحمد فيضي باشا بنشاط إداري وعمراني كبير حيث ترك ارتياحاً في نفوس الأهالي، وتلاه الوالي أحمد حلمي باشا 1898-1900م الذي رسخ العدل واللين بآن واحد، ووطد شؤون الولاية من خلال تطبيق الإجراءات الإدارية والسياسية للولاية، وشارك اليمنيون في إدارة بلادهم حيث أسند لهم بعض الشؤون الإدارية.

لم تقف إجراءات العثمانيين على الشؤون العمرانية والإدارية فقط، بل شملت خطوط التلغراف والسلك وذلك على طول الساحل اليمني لتأمين أوضاع قواتهم في تهامة . ومدت خطوط من مدينة الحديدة إلى صرعاء مروراً بمدينة تعز، إضافة إلى المدن الأخرى.

لقد أدرك الولاة العثمانيون أن مدينة صنعاء تشكو من قلة المياه ، وكذلك مدينة الحديدة، فوجهوا اهتمامهم لتوفير المياه إلى هاتين المدينتين، وقد رفع الوالي أحمد مختار باشا 1289-1290هـ/1872-1873م، ذكر في كتابه المؤرخ بتاريخ 12 يوليو 1873م أن مدينة الحديدة تشكو بشدة من نقص المياه العذبة وأن الأهالي يجلبون المياه من مسافة بعيدة، وأن الأمر يقتضي إنشاء مشروع لنقل المياه العذبة إلى المدينة وأنه يجب توفير المال اللازم، وفي حال إنجازه فإن قواتنا والأهالي والوافدين إلى المدينة للزيارة أو للتجارة يستفيدون منه، كما يمكن الاستفادة منه في إطفاء ا لحرائق التي تحدث باستمرار، وعلى الفور، صدرت إرادة سنية بالموافقة على طلب الوالي[2].

(1) حولية عن أعمال الولاة، جامعة الملك سعود، الرياض 143هـ/2010م، ص125-150.

(2) المركز الوطني للوثائق (اليمن) أرشيف الدولة (تركيا) اليمن في العهد العثماني، ص174.

كذلك فقد عمد الوالي مصطفى عاصم باشا سنة 1873م إلى إقامة مخطط عام لمدينة صنعاء، وهناك إنشاء باب اليمن، وإقامة قصر للضيافة السلطانية على غرار قصر الحمراء في الأندلس[1].

وبتاريخ 19 مايو لسنة 1885م، رفع الوالي أحمد فيض باشا كتاباً إلى الصدارة العظمى بشأن إنشاء مبنى للبلدية في تعز، وقد صدرت الموافقة بإنشاء البلدية في المدينة المذكورة، وقدرت تكاليف إنشائها بأربعة وعشرين ألف وتسعمائة وستة وثمانين قرشاً[2].

أما بخصوص افتتاح المدارس لتعليم اليمنيين، فقد أكثروا من بناء المدارس ولدرجة أن التعليم في اليمن خلال العهد العثماني من حيث منشآته، بنيته التحتية، مناهجه تنوعه ومستوى الإقبال عليه يكاد يكون ريادياً غير مسبق، غير أن هذا الإقبال كان مقتصراً على المدن الرئيسة، ومما جاء في استراتيجيه الدولة ما يلي:

1 ضرورة تعميم التعليم في مختلف أرجاء الولاية.
2 تأمين احتياجات المدارس الصناعية والرشدية.
3 تشجيع الأهالي على إلحاق أبنائهم بالمدارس مجاناً.
4 إنشاء مكتب ابتدائي في كل قرية، ودار معلمين في كل لواء.
5 العمل على توفير المرتبات المناسبة للمعلمين.
6 تشكيل مجالس على مستوى مدن الولاية من الأهالي المعروفين وبالإشراف على سير العملية التعليمية في المدينة[3].

(1) المصدر نفسه، ص147.

(2) المصدر نفسه، ص176-177.

(3) وثائقيات ابن الذيب الهمداني، ص167.

7 تخصيص حصة (نسبة) للتعليم، من الأعشار و عائدت تشغيل التلغراف في كل مدينة من مدن الولاية.

8 عدم تخفيض أي مبلغ مخصص للتعليم في الميزانية المخصصة للولاية من الدولة.

9 إن ما تم إتخاذه وتنفيذه يسهم في رفع قدر ومحبة السلطان لدى الأهالي[1].

10 -الالتزام طوعياً وأدبياً وإنسانياً بإقامة:

أ. مدرسة ابتدائية في كل قرية يزيد عدد سكانها عن خمسين عائلة[2].

ب. إقامة مدرسة رشدية في كل مركز من مراكز الأقضية.

ج. مدرسة للمعلمين في عاصمة الولاية لتخريج المدرسين.

د. إقامة مدرسة صناعية في صنعاء وأخرى في الحديدة.

11 -ترميم المدارس عملاً بتوجيهات هيئة التفتيش المختصة مع الأثاث اللازم لها.

12 -فرش أرضيات المدارس بالحصير أو اللباد وتأثيث الصفوف الدراسية اللازمة.

13 -جعل أعيان المجتمع وعلمائه على بينة في الصورة من مضامين موضوعات المناهج المقرر تدريسها لطلاب الولا ية، توزيع الكتب على الأعيان[3] والعلماء مجاناً.

14 -إعلام نظارت المعارف بتعيين مدير للتعليم في الولاية.

15 -ضمان أعمالاً ووظائف لمن اتموا تحصيلهم العلمي في استانبول[4].

16 -منح الطالب الموفد من اليمن للدراسة في استانبول راتباً قدره 200 قرش.

---

(1) المركز الوطني للوثائق، وأرشيف الدولة، تركيا واليمن في العهد العثماني، مصدر سابق، ص114.

(2) تقرير رفع في 1898/10/26م من هيئة التفتيش استانبول إلى صنعاء، المركز الوطني، مصدر سابق، ص114.

(3) تواترت الروايات بهذا الخصوص، والأرجح لدحض الدعاية المغرضة ضد التعليم المدني لأن معظم الآباء لا يرسلون أولادهم إلى المدارس.

(4) المركز الوطني للوثائق، مصدر سابق، ص16.

17 -عدم قبول أبناء العشائر الموفدين إلى استانبول عن (12) سنة.

18 -ضمان كل راغب بالعودة إلى اليمن عند إتمام دراسته.

أما بشأن استخدام التلغراف، فقد دربت الدولة عدداً كبيراً من شباب صنعاء وتعز على ذلك، ودُرب آخرون على الأنظمة الحسابية والإدارية والشؤون العسكرية.

لم تقتصر جهود الدولة على ذلك، فلقد فتحت باب التطوع بالجندرمة، وشكلت سرايا من الشباب اليمني لحفظ الأمن ولحماية مداخل العاصمة وضواحيها[1].

وكان السلطان عبد الحميد الثاني يراقب أوضاع الولاية ويرعى شؤونها بشكل خاص، في 1904/10/30م أصدر فرماناً جاء فيه:

يلدز سراي همايوني

باش كاتب دائرة سي

رقم 943

مكاتب عسكرية شاهلرينه دوام ايدوبه ترفيع ضعف ايمشش اولان عن أولاد عشاكرينك صلة، هم ايتمك اوزره خرجوا هلرنيه خزينة مالية جه بالتسوية مملتكتلرينه كوندرللر شر فصدور بيوريلان إراده سنية جناب خلافتباهي إيجاب عاليسندن أو لمغله ارلبابيه أمر وفرمان حضرت من له الأمركدر[2].

22 شعبان 1322هـ.

شهرياري

---

(1) مجلة الإكليل، القاضي إسماعيل الأكوع، عوامل مقاومة أهل اليمن للعهد العثماني، العددان 31-32، يناير، يونيو 2008م، ص32.

(2) المركز الوطني للوثائق (اليمن) مديرية أرشيف الدولة، مصدر سابق، ص130.

سر كاتب حضرت

(إرادة سنية من السلطان بالموافة على إرسال الطلاب اليمنيين الذين أكملوا دراستهم في المدارس العسكرية إلى بلدهم لزيارة أهلهم وذويهم صلة الرحم مع صرف بلات سفر).

وتضمنت الإرادة المرسلة إلى الولاية بتاريخ 11 أغسطس 1899م على إنشاء مدرسة صناعية في مدينتي صنعاء والحديدة، ومدرسة رشدية في مركز كل قضاء[1].

أما بشأن البريد : لقد اهتم العثمانيون كثيراً بالبريد والتلغراف ولاسيما بالنسبة لولاية اليمن ولهذا فقد ...

رفع الوالي أحمد مختار باشا مذكرة إلى استانبول سنة 1872م بحاجة الولاية إلى إدارة للبريد وفروع في مختلف المناطق للضرورة القصوى، ولأنه من متطلبات العصر، وقد وافق السلطان العثماني (ربما يكون السلطان عبد العزيز 1861-1875)، كما أرسلت نسخ إلى ولاية اليمن عن نظام البريد المعمول به في مختلف أنحاء الدولة السعر المتداول[2].

ومما جاء في الإدارة السلطانية:

1 إيجاد شبكة من السكك الحديدية تصل مناطق البلاد النائية ببعضها لتسهيل الانتقال وتيسير عمليات التصدير والاستيراد من منطقة لأخرى.
2 تهيئة الرفاهية للولاية وانعاش اقتصادها.
3 تحقيق زيادة في الموارد التجارية.
4 المساهمة في نشر الأمن والقضاء على الاختلاف الأمنية في مختلف أنحاء الولاية.
5 إحداث تأثير كبير على الأوضاع في الولاية لصالح الدولة.

---

(1) المركز الوطني، مصدر سابق، ص114. (لقد أشار البحث إلى ذلك سابقاً).

(2) المصدر نفسه، ص261.

6 نقل الجنود والمهمات العسكرية بطريقة آمنة وسريعة[1].

وقد نفذ الخط الحديدي بدءاً من رأس الكثيب مرور بميناء الحديدة، وإلى الداخل بطول خمسين كيلو حتى قرب (الطنمية) الواقعة بالقرب من باج ل، وإن خط القطار وصل إلى منطقة الجميلة الواقعة جنوب مناخة باتجاه بلاد أنس، وسارت أول قاطرة في احتفال مهيب حضره الوالي وكبار رجال الدولة والسلك القنصلي[2].

وهكذا نرى بأن الدولة العثمانية حمّلت ولاتها سلة من الإصلاحات، كما طلبت منهم، دراسة أوضاع اليمن واحتياجاتها ليصار إلى إعمار الولاية بما يلزمها من خدمات كافة.

إذا كان من الصعب على البحث إحصاء الصدامات التي حدثت بين العساكر العثمانية ورجال القبائل (العشائر)، فإنه من الصعب عليه أيضاً إحصاء الإصلاحات الخدمية التي قدمتها الدولة لليمن، وهذا يعكس النظرة القائلة على أن العثمانيين ذهبوا إلى اليمن لممارسة العنف على الأهالي، وقد أصاب بعض المؤرخين أمثال رضا نور الذي حمل الولاة جزءاً من الخطأ الذي حدث في اليمن، ووضح أن اليمنيين أيضاً أسهموا في تأخير الإصلاحات، وأنهم تعاملوا بالأسلوب العسكري ذاته، غير أن العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، كانت حافلة بالمشكلات التي أضاعت بوصلة الإدارة عن تحديد المسار الصحيح لإصلاح شؤون الولايات، وكان على الدولة العثمانية، إدراك أن لليمن ظروفها، وواقعها، وأن البريطانيين يسهمون في زيادة الاضطراب فيها، ناهيك عن الزيدية والأدراسة[3].

---

(1) وثائقيات ابن الذيب الهمداني، مصدر سابق، ص196-197.

(2) وثائقيات ابن الذيب الهمداني، مصدر سابق، ص197.

(3) رضا نور، الإدارة العثمانية في ولاية اليمن، صنعاء 1931م، ص237.

استنتاج الفصل الثالث:

كأن العثمانيين اعتادوا على المفاجآت، وفرض الأمر الواقع، ضربوا الدولة البيزنطية فأزالوها من الخارطة الدولية، ودحروا الصفويين في ضربة واحدة، وأنهوا السلطنة المملوكية بليلة واحدة، ثم التفتوا إلى واقعهم الداخلي، أقروا أحقية الحاكم في قتل إخوته شرعاً (بحسب نواميسهم)، وسحقوا الإنكشارية بساعة واحدة، وبعدها بدّلوا جلد دولتهم وألبسوها رغماً عنها جبة أوروبة.

دخلوا اليمن للمرة الثانية، ففي الأول اضطرت قواتهم مرغمة على الاستسلام ، وفي المرة الثانية حاول توفيق باشا قائد قواتهم بالحجاز التوجه إلى عسير بناءً على دعوة حاكمها حسين بن علي حيدر الذي سئم التعامل مع أبناء جلدته، وأيقن أن إمام صنعاء إذا دعاه لدخول صنعاء سنة 1849م، الأمر قد تم وأن صنعاء التي حُرم من ها آباؤه وأجداده من دخولها، ها هو يدخلها، حقيقة دخلها، لكنه خرج وقواته متخمة بالجراح.

لا يزال السلاطين يحلمون بعودة اليمن إلى طاعتهم وأن صنعاء ستعود أيضاً مركز ولاية وسيطبقون نظمهم المستوردة التي صاغوها على قياسهم.

تحقق الحلم العثماني سنة 1872م نتيجة عجز الأمة الزيدية عن ترتيب بيتهم الداخلي، فغرقوا في فوضى مزمنة، وأغرقوا معهم صنعاء بكل ما فيها من جمال ورونق وعلم وعلماء وفقه وفقهاء، فسارع العقلاء إلى طلب النجدة من السلطان العثماني عبد العزيز الذي أوعز إلى قائد قواته في اليمن أحمد مختار باشا بالتحرك إلى صنعاء، لاستلام مفاتيحها، وأن علماءها وفقهاءها سيكونون بانتظاره مرحبين به.

تحرك القائد العثماني منفذاً أمر سلطانه، واتجه من الحديده إلى صنعاء والخوف يأكله، لأن ذكرى توفيق باشا سنة 1849 غير بعيدة عنه، فاستعد للدخول وأيدي رجاله وعساكره على الزناد استعداداً للمواجهة.

فعلاً دخل القائد العثماني صنعاء وسط ترحيب كبير، وقد تصور علماء صنعاء أن القائد العثماني سيعمل بجد على إزالة الخراب الذي يأكل صنعاء من خلال ضربة للصوص والمفسدين، لكنه فور دخوله طلب مفاتيح المدينة ومؤسساتها وأبنيتها و وزع أتباعه على الدوائر المفصلية، وترك لعلماء صنعاء تولي الخطبة يوم الجمعة باسم سلطانه المعظم.

إذاً عقلاء اليمن وخيارها أصبحوا دعوجية في كل يوم جمعة، وعيد وأية مناسبة دينية، فراجعوا أنفسهم فوجدوا أنفسهم بين فكي كماشة، لا هم مقربين من الإدارة العثمانية، ولا العلماء الزيديين (خيارهم) راضٍ عن نجدتهم بالعثماني.

قسّم العثمانيون اليمن إلى ألوية وأقضية ونواحٍ وقرى، وعهدوا الرئاسة إلى ضباط منهم، عسكر بلباس مدني، وفرضوا الضرائب، وأرهقوا الفلاح اليمني بالضرائب وأعمال السخرة، وحينما احتجت زعامتهم القبلية، ألقى الوالي القبض على خيرة زعمائهم وعلمائهم ورماهم في السجن، كما ألصق بهؤلاء العلماء تهمة الاتصال بالإمام المنصور، ولأول مرة توضع زعامة يمنية بالسجن أمثال يحيى الكبسي، محمد بن حسن دلال، وسعد الدين الزبيري، وجماعة من آل الإيرياني، وآل الحرازي، حيث سجنه في الحديده، وكل ما فعله السلطان عبد الحميد كرد على الشكاوى اليمنية، بأنه أرسل نامق بك للإطلاع على حقيقة الأوضاع، ورغم تأكد موفد السلطان عبد الحميد لم يحرك ساكناً.

من الصعوبة بشيء عرض الأحداث التي واجهت اليمنيين في ظل السلطان عبد الحميد الثاني بمفرده، لأن فترة حكمه، تزامنت بكاملها مع وجود قواته في اليمن.

بالطبع إن الولاة العثمانيين رغم مناصبهم العلمية والعسكرية، لم يتفهموا واقع اليمن ولا طبيعة قبائله، فاليمنيون يعدّون القبيلة أكبر من ولاة سلاطين بني عثمان، وهذه حقيقة يشهدها الكتّاب العثمانيون، ويدّونون أن للقبيلة مكانة اجتماعية مرموقة، ألم يكن العثمانيون قبيلة قبل فتح بورصه سنة 1327 وحتى سقوطها، وكانوا يعتزون بقبيلة قايي التي ينتمي

إليها، لكن العثمانيين ليسوا أفراد قبيلة، بل هم الإنكشارية التي جمعوها من المدن والقرى البلقانية والمجرية، ولهذا لا يكنون وداً ولا يحترمون شيخاً.

بقي القول إن الدولة العثمانية التي اعتمدت قوانين أوروبة، وتباهت بها، وأضافت عليها ما يؤكد هيمنتها على رعاياها، وتخصيص الامتيازات لمن يعود بأصوله إليها، وبهذه المحاولة تكون الدولة قد قفزت فوق جدار الزمن وتنكرت لماضيها كما تنكرت لإنكشاريتها بعد خدمة ميدانية وانتصارات مدهشة استمرت 464 سنة.

ما من قارئ ولا كاتب إلا ويتصور أن السلاطين قصروا وتخلوا عن تطوير دولتهم متجاهلين أن النساء الأوروبيات اللواتي تزوجن بالسلاطين أو بقادتهم نفذوا أمانة دولهم بمنع السلطان والقائد من التفكير، فمثلاً روكسلانه زوج السلطان سليمان القانوني 1520-1566م كانت تفكر عنه، وصيفته الإيطالية كانت تفكر عن السلطان مراد الرابع، وإيميه أم محمود الثاني كانت تفكر عن ابنها.

ألم يتساءل الكتّاب والقراء، كيف يكون مصطفى البيرقدار قاتل السلطان سليم الثالث ومصطفى الرابع يتحول خلال أقل من أشهر من عدو للإصلاح إلى رائد له، وكيف عندما طالبته إيميه الفرنسية بضرب الإنكشارية أباده في ساعة واحدة.

لقد ظلت الجزائر تصرخ من الح صار الفرنسي ثلاث سنوات (1827-1830) ولم يسمع السلطان محمود صوتها، وعندما س قطت بأيدي الفرنسيين أرسل لهم فرم ان عتاب وعندما عاتبه الإنكليز أشار بطرف عينه إلى عدن فاحتلوها.

أمير المؤمنين وسلطان المسلمين عبد الحميد ماذا فعل عندما احتلت فرنسا تونس سنة 1881م، وماذا فعل عندما احتلت بريطانيا مصر سنة 1882م، وكيف جن جنود سلاطين الإصلاح عندما حاول محمد علي أن يحدّث سورية، أليست هذه أسئلة تطرح؟ أم ممنوع على القلم أن يدون ما يحس به؟ أم كما قال لي الأستاذ المشرف على البحث بالتحليل والرؤية والتعليق يعدّ بحثاً، وما عدا ذلك، فسكت عن ...؟

الفصل الرابع

نظام الحكم العثماني في اليمن 1872-1918م

1 -نظام الحكم العثماني في اليمن قبل العهد الدستوري1872-1908م

2 -نظام الحكم العثماني في اليمن بعد العهد الدستوري1908-1911م

3 -السياسة العثمانية في اليمن1908-1911م

4 -موقف العثمانيين من الأئمة1911-1918م

5 -قراءة عامة لاحتجاجات اليمنيين ضد العثمانيين1872-1918م

- استنتاج الفصل الرابع.

مقدمة :

تتفاوت القراءات التاريخية بشأن عودة العثمانيين ثانية إلى اليمن، كما تواترت الروايات التاريخية المؤّ ثقة عن موقف العثمانيين من اليمنيين الذين دعوا السلطان عبد المجيد سنة 1849م، ولكن اليمنيين، ولاسيما أهالي صنعاء تنازعوا فيما بينهم على تولي ريادة الإمامة في صنعاء، فالإمام محمد بن يحيى، سارع في تصرفه حيث أعلن استقباله للقائد العثماني توفيق باشا دون مشاورة زعماء القبائل اليمنية، وكأنه تناسى أنه وصل إلى الإمامة بمساعدة حسين بن حيدر، وهذا ما سبب في تزايد منافسيه، لأنه تولى الإمامة بصورة غير شرعية، فاستغل منافسه على الإمامة علي بن المهدي الذي وجد فرصة سانحة له في كسب تأييد الزعامة القبلية متذرعاً بأن الإمام محمد بن يحيى أخلّ بشروط الإمامة، ولاسيما مبدأ الشورى، وقد أيده أهالي صنعاء، وأنكروا على الإمام محمد بن يحيى فعلته.

واقع الأمر، لم يكن هذا الأمر جديداً على الأئمة الزيدية، ولم يكن جديداً على أهالي صنعاء الذين بغالبيتهم يحاولون تجنيب مدينتهم الدمار والصراع على الإمامة، وقد عدوا العثمانيين سبباً مسوغاً لخلع الإمام المؤيد لهم دون الحصول على موافقة الزعامة القبلية، كما ترتب على هذا الخلع الشرعي بحسب رأي بعض الفقهاء مقاومة منظمة أعدّها أهل مدينة صنعاء ضد عثماني مغتصب لإرادتهم.

توالت الأحداث وتسارعت بشكل اضطر اليمنيون إلى طلب النجدة من السلطان عبد العزيز 1861-1875م ثانية، تخلصاً من الفوضى العارمة في صنعاء، وأعمال السلب والنهب التي مورست من قبل بعض الخارجين عن القانون، ومن جملتهم عناصر متنوعة من القبائل المحيطة بصنعاء، علماً بأن العثمانيين الذين دخلوا صنعاء بقيادة توفيق باشا، خرجوا منها، لكنهم لم يغادروا اليمن، بل استقروا في الحديد ة وسهل تهامه، وهم على مقربة من بقية المدن اليمنية وخاصة صنعاء، ويعلق قاسم بك السامرائي على ما تعرضت له صنعاء من فوضى وأعمال سلب ونهب مخيف، وقد تم ذلك بتحريض من العثمانيين الموجودين في الجوار، وأن هذا السلب لم يتم إلا بعد القضاء على أمير عسير محمد بن عائض سنة 1871م، ويضيف

السامرائي أن السلطان عبد العزيز، كان يريد أن يلفت أنظار الزعماء العثمانيين خلال السبعينات إلى عمل خارج ي مشرّف لدولته ينقذه مما هو فيه من محاصرة داخلية يقودها الأحرار ضده آنذاك[1].

سُر السلطان عبد العز يز بطلب أئمة صنعاء وعقلائها، وعدَّه فرصة لاستعادة اليمن إلى التابعية العثمانية بعد انفصالها لقرنين من الزمن، وبعدما شغل خروجها من الدائرة العثمانية قلقاً كبيراً للسلاطين وقادتهم، ويؤكد معظم الباحثين أن العثمانيين سلاطين وقادة كانوا يحلمون بالعودة، لأن بنية العثمانيين منذ نشأة دولتهم، لم يتعرضوا لانكسار صلب وتراجع قاتل، كما حدث معهم في اليمن.

لو أراد الباحثون قراءة الوثائق العثمانية في دور الأرشيف أو الكتب العثمانية، لماوجدوا عبارة تفيد أن العثمانيين خرجوا من اليمن مهزومين سنة 1635، وهذا ما يؤكد مقولة حلم العودة إلى اليمن[2].

طالما أجمعت الدراسات العثمانية، ولو من باب المكابرة، أن نفو ذهم وإدارتهم ظلتا في اليمن، وقد تركت صنعاء مقر الولاية لفترة زمنية، فكيف للمؤرخين تجاوز رؤية عثمانية معاكسة لواقع عاشه العثمانيون، لكنهم تنكروا لهذا الواقع، حيث عدّوا المرحلة الثانية للإدارة العثمانية أنها إدارة جديدة لولاية خرجت مؤقتاً من تابعيتها، وعادت بإرادة شعبية تجسدت لمرتين الأولى سنة 1849م، والثانية 1872م.

ما يقرأ أن العثمانيين عادوا إلى اليمن ومعهم قوننة جديدة للولاية استوردها من الغرب الأوروبي تطلعاً للحاق بالركب الحضاري الذي قطعته أوروبة، ولكن الكثير من الموظفين الإداريين العثمانيين، أجمعوا على أن اليمنيين لن يقبلوا قوانين وأنظمة لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم وأن العثمانيين المتواجدين في اليمن عساكر ومدنيين، خلعوا جبة الدين، وارتدوا رداء التطور والتحديث المؤهل إلى علمنة الدولة وولاياتها.

---

(1) قاسم بك السامرائي، الاضطراب العاصف في دولة الخلافة، الموصل 1956، ص157.

(2) رجائي خلوصي، الإدارة العثمانية لليمن 1538-1918، أنقرة، 1964، ص35.

1ـ الحكم العثماني في اليمن قبل العهد الدستوري 1872-1908:

ما عُر ف عن العثمانيين أنهم اعتادوا على فرض مركزية تامة الأركان سواء مؤطرة بأنظمة وقوانين، أو بتصرف بحسب التوارث الحربي لهم[1].

لا شك لم يتعامل العثمانيون مع ولاياتهم بطريقة واحدة، وقد تلونوا في إدارتهم بحسب واقع الولاية، صحيح أنهم طبقوا ما أفرزته التنظيمات من قوانين وأنظمة، ولكن بحدود ضيقة حيناً، وعدم مبالاة حيناً آخر، ولكن مركزيتهم في اليمن، لم تعرفها ولاية ما، فاليمنيون في العرف العثماني شرسون بامتياز [2]، ولهم صفات أخرى، على العثمانيين الالتزام بالحيطة والحذر، كما التزموا بإتباع اللين معهم، لأن الفرمانات السلطانية حذرت الولاة من التعامل مع اليمنيين بشدة أو قساوة[3].

عبثاً إن كانت تصرفات العساكر قد تغيرت في ولاية اليمن، علماً بأن الواقع يحتم التغيير، فاليمنيون جبليون يكرهون الظلم وقساوة المعاملة، وليس لديهم طاقة على تحمل إهانة زعاماتهم، وسائر القبائل البدوية المستقرة أو المتنقلة تعتمد على هذا البند ال رئيس في الالتزام بكرامة زعاماتها ، هذا من جانب، ومن جانب آخر لا وجود للإنكشارية فقد اندثرت تماماً سنة 1826م، والعساكر المتواج دة في اليمن، يضم جنسيات تركية و عربية متنوعة، وإذا وجد عسكر عرب، فعلى الأقل يجب أن تتحسن المعاملة من الطرفين اليمني والعسكري العثماني.

اليمن لا توجد فيه عناصر ذمية، اليهود يحظون باحترام السلاطين وليس لدى هؤلاء اليهود مشكلة في دفع الجزية كبدل عن الخدمة العسكرية، يضاف إلى هذا اليهود في اليمن

---

(1) خلوصي، مرجع سابق، ص270.

(2) السامرائي، مرجع سابق، ص195.

(3) جودت، مصدر سابق، ج7 حتى 457، (وقد أورد الباحث فرمانات سلطانية تؤكد ذلك).

غير مستعدين لإقامة جدال مع الجباة أو الموظفين أو الولاة، استانبول تخاطبهم، إذا تعرضوا لظلامة[1].

إن واقع اليمن مشابه لواقع بلاد الشام، فالعثمانيون قدموا إلى تلك المناطق لإنقاذ أهلها من ظلم المماليك الذين تطلعوا إلى تحقيق مصالحهم ومارسوا التجارة تاركين نياباتهم على حالها، ومماليك اليمن دخلوا الصراع من بابه، مرة قاتلوا الطاهريين، ومرة قاتلوا الأئمة، وقد تخلص اليمنيون عامة والأئمة خاصة من سوء تصرفهم، وعبثهم الإداري، وأحلامهم الطوبائية، أما دخول العثمانيين للشمال الأفريقي (الجزائر – ليبيا – تونس) فهو إنقاذ مشرف، ضحى العثمانيون كثيراً لطرد الأسبان ووقفوا حجر عثرة في محاولة تن صير الشمال الأفريقي[2].

يشير فاروق أباظة في مؤلفه (الحكم العثماني في اليمن) أن اليمنيين عامة والزيديين خاصة لا يحملون كراهية للعثمانيين و استنكار الأفعال غير الكراهية، أما من حيث استنكارهم لأن العثمانيين ادعوا الخلافة، اليمنيون ليسوا وحدهم من وقف هذا الموقف، الحفصيون استنكروا خلافة بني عثمان [3]، والحركة الوهابية كفرتهم وجردتهم من الثوب الإسلامي[4].

(*1*) ما تفيده الوثائق، أن يهود اليمن كانوا يحظون بمعاملة حسنة جداً سواء السنوات الأولى للوجود العثماني أو خلال الفترة الحميدية التي امتدت من 1876م سنة صدور الدستور وحتى خلعه من عرشه، عبد الحميد صبَّ جام غضبه على الأرمن لأنهم طالبوا بالانفصال وعلى جمعية الاتحاد والترقي لأنها أرادت أن تنتزع منه صلاحياته. (الباحث).

(*2*) عزير سامح التر، الأتراك العثمانيون في الشمال الأفريقي، ترجمة محمود عامر، بيروت 1988م، ص600 وما بعد.

(*3*) *ÇeLa'L TevFik kara saban, Libya viLeyti: Istanbul.1966.s.195.*

(*4*) أشار البحث سابقاً إلى رسالة سعود بن عبد العزيز إلى السلطان العثماني.

لا يمكن القول إن الثورات و الاحتجاجات التي قادها اليمنيون ضد العثمانيين احتجاجاً على تبنيهم لمبدأ الخلافة، فالجباة والولاة ومتصرفو السناجق وقادة الألوية من العسكر، ارتكبوا أعمالاً قاسية وشنيعة بحق اليمنيين، والسجون ملئت بزعامتهم [1].

أما بشأن اعتماد مركزية الإدارة، فالعرب ومن جملتهم اليمنيون اعتادوا على وحدانية القرار سابقاً وعلى قدسية الفرمان، وعلى خصوصية الأمر السلطاني، ولا يزعجهم المركزية التي خرجت من ثوب التنظيمات، فالمركزية لا تقتضي الصرامة في جباية الضرائب، ولا تفرض على سكان الولاية تقديم الهدايا والعطاءات للإدارة العثمانية بمناسبة أو دون مناسبة، فاليمن ولاية إمكاناتها المادية والزراعية محدودة، ويفرض عليها أتاوات وغرامات ثقيلة جداً.

إذا كان المصلح علي باشا قد توصل مع طاقمه الإداري لإيجاد قانون سماه بموافقة السلطان عبد العزيز قانون الولايات سنة 1864م، فإنه قصد من إصداره إشراك سكان الولايات بتسوية أمورهم وحتى المشاركة بالإدارة، لكنه تناسى أن مسألة الانتخابات في ولاية اليمن غير واردة، لأن من سبقه جسّد الزعامة والارستقراطية، شريطة أن يكون قد دفع أكثر من خمسمئة قرش سنوياً وأن يحظى بشعبية بين قومه، هذان البندان لا يمكن توافرهم ليس في اليمن، بل في جميع الولايات الأكثر انفتاحاً من اليمن [2].

ما يهدف البحث إلى إيضاحه بصورة جلية، أن قانون تنظيم الولايات نُفذ بمعظم بنوده الإدارية، لكن المسألة الانتخابية لم تطبق بشكل كامل، وقد اعتمد على العائلات الارستقراطية والدينية والإقطاعية في السماح للمقربين لهم بالترشح لعضوية الولاية أو

---

(1) *ihsan sureyya.* يشير أن الولاة العثمانيين أساؤوا إلى الزعامة اليمينية

(2) خواطر راشد أفندي، قائمقام سنة 1306هـ، وأفاد أن فترة إدارته لقضائه، لم يتم انتخاب قائمة، وإنما كانت الأسماء تُعد مسبقاً، للمزيد رسومات دفتري لسنة 1306هـ 1884م، فترة ولاية أحمد عزيز باشا أرشيف رئاسة الوزراء ودفتر رقم 37 ص81.

السنجق (اللواء) أو (القضاء)، أما في النواحي والقرى في ولاية اليمن وغيرها لم تطبق، وإذا طبقت، فقد حددوا من يسمح لهم بالانتخاب وفازوا بالتزكية[1].

أجمعت المصادر والمراجع اليمنية أن الولاة مارسوا القسوة ضد القبائل اليمنية التي لم تلتزم بدفع ما عليها من ضرائب، وأن قبيلة خولا ن اليمنية، تعرضت لأعمال عنف من قبل الولاة، وبعضهم آثر الابتعاد عن قبائل حاشد، وأن عدد اً من العلماء تعرضوا للسجن، ومنهم والد الإمام يحيى حميد الدين، وأحمد الكبسي رئيس علماء اليمن وحسين بن غمضان وغيرهم، ممن غضب الولاة عليهم.

لقد وقع اليمنيون من حيث جباية الضرائب بين مط رقة الإمام الزيدي الحاكم بدفع الزكاة، ومطرقة العثماني الذي فرض الضرائب المتعددة الأنواع، ويُعرف عن الدولة العثمانية بأنها دولة ضرائبية بامتياز.

لم يكتفِ الإمام الزيدي بأخذ الزكاة، وأيضاً أعشار الأرض عيناً، لدرجة أن ه لم يترك لليمنيين ثماراً ولا فاكهة إلا ودفعوا أعشارهما، وكذلك العثماني ضرائب بالجملة وأعشار بالجملة.

وسط هذا التجاذب الضرائبي من جهة وأعمال السخرة من جهة أخرى، بقي الإنسان اليمني ضائعاً، لا يعرف ملجأً يقيه مصابه، لذلك آثر الخروج عن طاعة السلطان (عثماني أو زيدي) بمعنى أنه آثر أن يدرج اسمه بين الأشقياء العصاة بالنسبة للإمام، وخارج على القانون بالنسبة للعثماني[2].

من الخطأ بشيء إجراء مقارنة ما بين العثماني والإمام الزيدي، فالإمام ما يؤخذه يصرفه على فقراء اليمن واليمنيين ، أما العثماني فيأخذها إلى استانبول ليأكلها عمال القصر من

---

(1) رسومات دفتري لسنة 1308هـ 1886، وأرشيف رئاسة الوزراء ودفتر رقم 98 .

(2) خلوصي، مرجع سابق، ص265.

صرب وبوسنة ومجريين، عمال أو أصحاب ترقيات أو مراتب، فهم أغراب عن اليمني الذي يشقى لتأمين ليس العشر وإنما ربعه لعياله[1].

أما من حيث أوضاع اليمن قبل العهد الدستوري وخاصة من 1876-1908م أي الفترة الحميدية، فليس هناك قرار ولا سلطة إلا لولي النعم، فلقد أطاح بالمنجزات الدستورية التي تم إنجازها من قبل السلطان عبد المجيد والسلطان عبد العزيز، فلقد استبدَ بالأمر، وكوّن حوله طاقماً من جواسيسه لمراقبة كل طرفة عين يبديها معارض لسلطانه، كما ضاق ذرعاً بما سمي انتخابات ديمقراطية، واستند بقوة على أصحاب الطرق الصوفية، منهم الشيخ أبو الهدى الصيادي (الرفاعي) رئيس الطريقة الرفاعية[2]، والشيخ محمد ظافر المدني رئيس الطريقة الشاذلية، والشيخ محمد سليم رباط رئيس الطريقة النقشبندية، والشيخ محمد سعيد من حمص والشيخ أحمد سعيد القيصرلي من المدينة المنورة، والشيخ محمود أبو الشامات رئيس الطريقة الشاذلية الشرطية، وكان هؤلاء لسان حاله، وجميعهم عجزوا عن معرفة أية طريقة كان السلطان عبد الحميد ينتمي إليها.

لقد ترك السلاطين البلاد والعباد بما فيها اليمن، ساحة مفتوحة لولاتهم المقربين له، كما وانصرف السلطان عبد الحميد كلياً إلى مقاومة جمعية الاتحاد والترقي، وهددهم بأكثر من مرة برفع العلم النبوي (أي إعلان الجهاد)[3].

---

(1) راشد أفندي (خواطر) أجرى مقارنة مطولة حول رفاهية عمال السرايا الهمايوني وشقاء اليمني الذي يعاني الويلات، يمكن مراجعة مكتبة نور عثمانية، خواطر راشد أفندي رقم 1385، ورقة 15-40 (بهذه المقارنة خرج من جلده)، الأستاذ المشرف.

(2) لقد تاجر أبو الهدى الصيادي بسلالة الرسول، فكل من يراجعه ومعه المعلوم من المال يعطيه كتاب مختوم من قبله بأن حامله من سلالة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيعفى من الخدمة بأمر سلطاني، لأن سلالة النبي لا يؤمرون بل يمزقون، ولهذا نلاحظ تشابه كبير في (الكنى) عمران، هلم جرى في سائر الولايات العربية.

(3) أشار البحث سابقاً إلى عدم إمكانية لا عبد الحميد ولا غيره، إعلان الجهاد، لتعدد اختصاص الجيش، وعلى حاكم البلاد مشاورتهم في الأمر، للاستعداد لإعلانه. (الباحث).

يُخطئ من يسيء بالكتابة للسلطان عبد الحميد، وخاصة اليمنيين، حيث أولاهم اهتمامه الخاص والشخصي، ووجه فرمانات عدة إلى ولاته وقضاته بحذر هم من إزعاج اليمنيين نظراً لسوء أوضاعهم المعيشية، ولمحاصرتهم من جميع الأطراف، ومما جاء في فرماناته:

إلى أمير أمراء اليمن وقضاتها وعلمائها– حكم[1]:

تناهى إلى عتبتنا الهمايونية، أنكم وعساكرنا الشاهانية تقومون بإهانة اليمنيين، وتعاملونهم بشدة، وتفرضون عليهم غرامات مالية فوق قدرتهم، وقد أعلمناكم سابقاً، أن اليمنيين أرضهم غير قادرة على إطعامكم وإطعام أهلها، وقد حذرناكم من إرغامهم على تقديم مواد (علف) لحيوانات ركوبكم وحيوانات جر المدافع الشاهانية، وطلبنا إليكم إعلامنا عن احتياجاتكم، وأشرنا في فرماننا السابق، إذا تعرضت مزروعات اليمنيين إلى كوارث (جفاف وجدب وقحط) بسبب قلة الأمطار، أو تعرضت للجراد، فعليكم إعفائهم من كل الغرامات والضرائب، والخزينة الهمايونية تتحمل جزءاً من نفقات طابورنا السابع المكلف بحراسة اليمن، إن عيوننا تراقبكم، وتعلم ما يحدث فيها، نحذر من الإساءة إلى اليمنيين، فهم وصية نبي الهدى، احذروا وحاذروا التهاون في أخذ الحيطة والحذر، الحيطة مراعاة اليمنيين، والحذر من الإساءة لهم، ولن نتهاون في معاقبة من يرتكب إساءة عمداً متعمداً[2].

والأمر لمن له الأمر كدر، تاريخ، غرة رجب1302م/ 1884م

وحالما وصل فرمان السلطان عبد الحميد خان إلى والي اليمن، تخوف من كثرة ما ورد من تحذيرات، وأن عيون السلطان تراه وعماله بما يقومون به من أعمال تسيء إلى اليمنيين، وأنه (أي الوالي) يخالف تعليمات السلطان، فأسرع بتوجيه كتاب إلى الصدر الأعظم محمد سعيد باشا جاء فيه:

(*1*) أرشيف رئاسة الوزراء، فرمان رقم (358).

(*2*) لقد ورد في فرمان السلطان عبد الحميد إلى والي اليمن آنذاك أحمد عزيز، علماً بأنه كان قد وجه كتاباً إلى الصدر الأعظم آنذاك محمد سعيد باشا بهذا الخصوص. (أي مساعدة اليمنيين).

إلى مقام صدارتنا هلرينه أفندمحضرتلي أدام الله إقباله:

نعلم جنابكم العالي ومقامكم الرفيع، أن خدمتنا في اليمن واجب كريم لمقامكم ذي الشأن الرفيع، و مكرمة من مولانا أمير المؤمنين السلطان ابن السلطان خان عظم الله عزه ورفع مكانته وشأنه وأدامه الله سند الإسلام والمسلمين آمين

إننا نعمل بإخلاص وجد، ونسعى لتطبيق العدالة بين رعية السلطان المسلمة، وقد بذلنا جهدنا لإرضائهم، وتخفيف المصائب عنهم،، لكن البلاد واس عة وأراضيها الطبيعية كثيرة وجرادها لا تخلو سنة إلا ويهاجمنا بأعداد كبيرة، لا طاقة لنا على تحملها وخاصة في الحديده وتهامه، ونعلم أن قضاء إب الملحق بلواء تعز يتعرض في بعض الأوقات إلى سرقة ونهب لغنى أرضه وجمالها وعذوبة مياهه، وقد رفعنا إلى مقامكم السامي بزيادة عدد أفراد الجيش السابع المكلف بحماية حدود اليمن، لنتمكن من نشر قوات على مفارق الحدود بين السناجق، وإننا لا نتدخل بفرض ضرائب إلا بحسب ما ورد في النظام المالي، وبما أن اليمنيين كثيرو الحركة والنشاط، فهم يسببون لنا إرباكاً في ضبطهم، ونعا ملهم بإحسان ورقة ولين، وما يحدث ويصل على مقام صدارتيا هلرينه، بعض الأشقياء ممن يمارس أعمال سلب فردية لا تؤثر على الإدارة، ولا نلجأ إلى معاقبة المنطقة كما يقال، وإنما نعمد إلى مراجعة زعمائهم قبل اتخاذ إجراء قمعي، تخوفاً من أن نصيب البريء بأذية لا نرغب بها،ونعاهدكم على إزالة تلك الإزعاجات التي تسببها عناصر غير منضبطة، وهي أيضاً تصرفات فردية[1].

خادمكم المطيع والي اليمن أحمد عزيز باشا

ذي القعدة 1303هـ/ 8 تشرين الأول 1881م

(1) سجلات الديوان الهمايوني، استانبول، رقم 392 تاريخ ذي القعدة 1303هـ/1881م، لأول مرة نصادف مخاطبة والي للصدر الأعظم بلفظة خادمكم المطيع، وسألنا الأستاذ المشرف، وقال : هذا جائز، لكنها نادرة، وكما نعلم فالتنظيمات أعطت الصدر الأعظم مكانة متقدمة على السلطان، ما عدا السلطان عبد الحميد الثاني فلقد تلقب بأمير المؤمنين، ولهذا قلما يجرؤ فرد في دولته على التعالي ليس أمامه شخصياً، وإنما أمام اسمه. (الباحث)

وفي سنة 1309هـ/1891م أسندت الصدارة العظمى إلى المشير أحمد جواد باشا، وكان مقرباً من السلطان عبد الحميد الثاني، وفور استلامه، وجه كتباً عدة إلى ولاة العراق والشام وكان مقرباً من السلطان وحذرهم من تجاهل فرمانات السلطان العثماني، ومما جاء في الفرمان الذي وجهه إلى والي اليمن حسين أديب باشا:

إلى أمير أمراء اليمن وقضاتها وعلمائها

كثرت مراسلاتكم المشفوعة بوجود عناصر مشاغبة، تمارس السلب والنهب، وتعتدي على أرزاقهم وتأخذ مواشيهم، أين العسكر الشاهانية التي أرسلت إلى اليمن لحفظ الأمن وربطه وضبطه وحراسة وديان اليمن وطرقها وحدودها، ولما تكثر العصيانات في ولايتكم وأين المتصرفون والقضاة، وهل تقومون بجمع الضرائب دون مستند قانوني، وإذا وُجد من يمتنع عن دفع ما عليه هناك محاكم تحاكمه وتقضي بالعقوبة اللازمة له ومهمتكم كوالٍ تنفيذ تعليمات أمير المؤمنين، وإقرار القوانين، المعمولة بها، لا ينبغي حدوث مخالفات، ولا وحدوث مشادات مع زعماء القبائل، وعليكم السهر على راحة موظفيكم، ومراقبتهم، وطرد كل من يرتكب مخالفة إلى الحديده ليوضع بأقرب باخرة قادمة إلى استانبول. نفذوا ما يطلب منكم، وما هو من واجبكم وأبلغونا عن إساءات العساكر الشاهانية[1].

الأمر يتبع،

غرة صفر 1309هـ/1891م

أجمعت معظم المصادر والمراجع المعادية للسلطان عبد الحميد على أن تخليه عن ديمقراطية التغيير، ورميه دستور 1876م وإغلاق مجلس المبعوثان، وارتباطاته الحميمة

(1) لم نعتد على قراءة فرمان بهذه اللهجة الصارمة، و تعد ولاية اليمن الولاية الوحيدة التي شدد فيها الصدر العظام ضبط الأمن وربطه، ويعلق رضا نور على ذلك بالقول إن اليمن وطرابلس الغرب كانت مخبأ لكل الخارجين عن سلطة السلطان عبد الحميد، ربما أورده رضا نور في مؤلفاته قريب من الصحة، ولكن كراهيته للسلطان عبد الحميد . للمزيد: رضا نور، السلطان عبد الحميد ومعارضون، استانبول 1938م، ص118.

بالألمان هي التي ألبت أحرار الدولة وولاياتها عليه، غير أن الذين زجوا العرب في صف المعارضة هذا السلطان عبد الحميد طرق تواصل أبرزها الطريق الديني، وقد عدّ اليمنيون أن تمسك السلطان عبد الحميد بالإسلام ليس صحيحاً، حتى اليمن نفسها كانت تجد في السلطان عبد الحميد بالإسلام، وجهه العلماء حوله، أسهم في رفع شعبيته عند العرب، وإذا كان بعض الزعماء حاولوا إعلان م عارضتهم للسلطان عبد الحميد، فهي معارضة لا وزن لها، ولا شأن، لأن معادي السلطان عبد الحميد في استانبول ، وليس في الولايات التابعة لدولته[1].

لم يكن بإمكان والي اليمن السيطرة أو التدخل بقيادة الجيش السابع الموجودة في اليمن لأن السلطان عبد الحميد، فصل ما بين الإدارة الم دنية والعسكرية، إضافة إلى ذلك، فإن قادة الجيش في كل ولاية بإمكانهم مراسلة السلطان دون الرجوع إلى والي الولاية[2].

يعلق محمد حمدي باشا عضو مجلس التفتيش العسكري لولاية اليمن والحجاز ومناطق الجزيرة بالقول. إن سلطة السلطان عبد الحميد تجاوزت حدود مركز السلطنة، ووصلت إلى كل ولاية، ليس عن قناعة، بل مخافة أن تراه عيون السلطان عبد الحميد، فولاة اليمن ليس بمقدورهم، ضبط الولاية، لأنها بلاد قبائل لا تخضع لقانون ولا تعترف بدستور ولا تعترف بالأعراف التي لا تقرها زعاماتها، ولهذا كان من الصعب أن تخلو الولاية من المشكلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى من المستحيل قطع أيادي جميع القادة العسكريين والمدنيين على حد سواء ومنعهم من التعدي، فالعسكر هذه طبيعتها.

---

(1) خلوصي، مرجع سابق، ص265.

(2) تقرير محمود حمدي باشا عن اليمن لدى عودته إلى استانبول سنة 1316هـ/1898م، والتقرير موجود في مكتبة السليمانية تحت الرقم 635 وعدد صفحاته 35، وهناك إشارة واضحة عن الحركة الوهابية، وعن شرافة مكة، والفوضى التي تتعرض لها الولايات، وجهعهم يحملوّن السلطان عبد الحميد مركزيته للسلطة، و فصله الإدارة المدنية عن العسكرية، وقد أشار قبله عدد من كبار المفتشين الذين كلفوا بالتفتيش على الجيش السابع في اليمن، أيضاً التقرير يوضح ذلك بالتفصيل.

لا بد للعساكر من ممارسة التعديات، ولا بد للموظفين الإداريين من التلاعب واعتماد الغش، فاليمن ليست مصيفاً للراحة والاستجمام، وإنما داخلها أو المكلف بالذهاب إليها يودع أهله على أمل لا عودة، لأن العائدين من اليمن، كانوا يقولون تلك الشائعة والحق يقال، وبحسب رؤية العساكر القادمة من اليمن ذكرت عكس ذلك، فاليمنيون لم يمارسوا الاعتداء على تركي عثماني، دون أن يكون قد أساء لهم مسبقاً، وعلى الرغم من أهمية هذا التقرير إلا أنه لم يتعرض إلى أحوال اليمن ومعاناة أهلها م ن تعديات العساكر التي لم تكن بغالبيتها من العثمانيين، بل كانت نسبة العرب والشوام (السوريين) حالياً تزيد عن النصف مع بقية الولايات، لكن القيادة للعثمانيين المكلفين برئاسة الطوابير والبلوكات، وقد شكلت طوابير (حميدية، أو جندرمه أو ضبطية) مهامها الأمن وحراسة الحدود، وتتلقى أوامرها من القيادة العامة في استانبول، كما شكل مسيون عالي لتفتيش تلك الوحدات في الولايات كافة، وقد شارك اليمنيون في تلك الطوابير.

وقد أشار محمد حمدي باشا في تقريره أن التجاوزات التي كانت تحدث من طرف العساكر على الأهالي أكثر من العناصر اليمنية ، لأن تلك العناصر حملت قبليتها معها، حتى داخل القطاعات العسكرية العثمانية، كانت تلتزم بزعامتها أكثر من قيادتها، ولهذا فقد صدر أمر من استانبول بنقل عناصر ضبطية اليمن من مناطقهم وتوزيعهم على مناطق أخرى، وقد وجه كتاب إلى الصدر الأعظم يشير فيه محمود حمدي باشا أن العناصر اليمنية لن تؤدي خدمات طالما هي تعمل على أرضها، لأن اليمني يمني أينما حل وقبلي بامتياز، وهو يرتبط باثنين: إسلامه وقبليته[1].

وأشار أن معاناة اليمني سببها اعتماده على الطبيعة ومحاربة الطبيعة له، فالكوارث مثل : قحط وجدب وجراد، وكلها عناصر مؤذية لحياة اليمني الذي يقضي معظم أوقاته في مجالس القات غير عابئ بما يدور حوله أو يعدّ نفسه ليوم غد.

---

(1) لا يتسع المجال لترجمة التقرير، وإنما تم انتقاء بعض النقاط الرئيسة، وطالبت الأستاذ المشرف بترجمته، فاعتذر لأن كاتب التقرير أشار إلى نقاط لست موافقاً عليها، فاخترت العبارات الأكثر وضوحاً (الباحث).

ما يمكن قوله، لقد عُرف الوالي أحمد عزيز باشا بولائه المطلق للسلطان عبد الحميد، هذا الولاء حرفه عن الأوامر المعطاة إليه، فهو قاد عدة حملات على اليمنيين الذين ا حتجوا حتى على الضرائب، وعدّ ذلك خروجاً عن طاعة السلطان عبد الحميد الثاني، وقد تألم السلطان عبد الحميد على اليمنيين وعلى عساكره التي تتقاتل دون سبب، وعاتب زعامة يمنية كانت في استانبول على تصرف الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى على تصرفه، وعدّ عمله مثير فتنة، ويسهم في إراقة الدماء، لذلك آثر حل الخلاف معه بالحسنى [1].

لم يتمكن نامق بك من التوصل إلى حل يرضى الطرفين، وقد حمّل اليمنيون نامق بك رسالة مفادها أن محاولة بعض الولاة انتزاع التراث اليمني من أهله ضرب من المحال، وأن سعي ولاة آخرون لفرض غرامات فوق ما هو مفروض على اليمن سيجر الولاية إلى حرب لا نهاية لها[2].

لم يقدم الإمام الطاعة والولاء إلى السلطان العثماني الذي توّقع خيراً من مهادنته للإمام فرد عليه برسالة ذكرها أباظة في مؤلفه جاء فيها : **رأينا المأمورين لم يؤدوا حقوق الله، ولا راعوا ما حرمه الله، ولا غضبوا يوماً على معاصي الله، ولم يعملوا بشيء من كتاب الله ولا سنة رسول الله، وتسرّعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله، وارتكبوا المعاصي ورموا إليها الناس بأ طراف المعاصي، وجاهروا الله بشرب الخمور، وارتكاب الفجور، وظلموا كل ضعيف، وأهملوا كل شريف[3].**

(*1*) الزعامة اليمنية المتواجدة في استانبول آنذاك السيد محمد الرفاعي الحسني، وحينما عاد إلى اليمن حمّله السلطان رسالة عتاب إلى الإمام المنصور يحثه فيه على عقد الصلح، وقد نشرها الواسعي في مؤلفه تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، القاهرة 1346هـ، ط2، ص274-275.

(*2*) لزيادة الاطلاع، يمكن مراجعة الواسعي الذي دون الأحداث بالتفصيل، ص173 وما بعد.

(*3*) أباظة، مرجع سابق، ص149.

ما يتطلع البحث إليه، هو قراءة نظام الحكم العثماني في اليمن في ظل مركزية السلطان عبد الحميد الثاني، وأن ما قام به اليمنيون من مواجهة للسلطان ظلت وقفاً على اليمن، فالولايات الأخرى استجابت لإرادته، لكن اليمن خرجت، وسبب هذا الخروج.

أولها أن اليمنيين معتادون على الخروج على السلطان العثماني بظلم أو بدون ظلم، لأن الأئمة في اليمن لن تسمح للعثمانيين التفرد في تولي السلطة فيه.

ثانيهما: إن اليمن قبائل وقبائلها متصارعة ومتناف رة، ويصعب على الولاة العثمانيين إيجاد طريقة مرضية لهم.

ثالثهما: الولاة تخلوا عن مدينتهم، واقتدوا بولاة ما قبل القرن التاسع عشر أي البحث عن تأمين الولاء والطاعة للسلطان، وليدفعوا ما عليهم من ضرائب بموجب القانون.

رابعهما: يخطئ القراء إذا أيقنوا أن اليمنيين يتقبلون الأوامر، وليحكمهم، عليه التعامل مع زعامتهم، أو مع إمامتهم، فقبل العثمانيين دول وزعامات غريبة فشلت في إركاع اليمنيين لسلطانهم.

خامساً: اليمن هي اليمن والقبلي قبلي قبل الدستور وبعده، وسيظل على قبليته طالما هو يساكن اليمن ويلتزم بوطنيته اليمنية[1].

2 – نظام الحكم العثماني في اليمن بعد العهد الدستوري 1908-1911م:

أخطأت أحاسيس القوميين العرب لمرتين:

المرة الأولى، عندما بالغت بإلوهية السلطان عبد الحميد الثاني، وأضفت عليه ألقاباً لم ينلها لا خليفة راشدي ولا أموي ولا عباسي، فطفق يطبق في إدارته ما تحلو له نفسه من قوانين ودساتير مزاجية، فبركها له طاقمه الإداري حيناً، ودشن الألمان لها مقومات المركزية الاستبدادية حيناً آخر.

---

(1) الرؤية الخامسة أبداها الأستاذ المشرف لي، فاقتنعت بها، ودونتها لتأكيد أنني يمني بالأصل وبالفطرة و بالمأكل والملبس (الباحث).

والمرة الثانية : عندما تصورت تلك الأحاسيس أن نتاج الدفشرمه التي كونت الإنكشارية[1]، قد نتج عبر قرون تكوينها وا ستمراريتها رجالاً يقدرون الطرف الآخر أو يعدون سواهم أنهم يمتلكون قومية لها تاريخها وحضارتها المتجذرة في أعماق الأرض، وأما نتائج الانقلاب على السلطان عبد الحميد وخلعه سنة 1909م فقد ولدّ لدى بقية القوميات التي أذابتها العثمانية عدة مشكلات من أبرزها وأكثرها سوءاً على المنطقة.

إيقاظ القوميات الراقدة حيال مجاهرة الاتحاديين الجدد بالقومية الطورانية، إضافة إلى مطالبة تلك القوميات التي صُهرت لغتها في بوتقة العثمنة إلى إعادة إحيائها على الأقل في نفوس أبنائها.

لقد جرت جمعية الاتحاد والترقي على الولايات العربية مصائب وكوارث، لا يزال العرب حتى تاريخه يعانون من تأثيراتها السلبية عليهم وعلى أوطانهم وكيانهم السياسي والديني.

كما مزقت الأطر الرئيسة للجامعة الإسلامية التي تعيشها البلاد العربية من الأيوبيين إلى العثمانيين حتى سنة 1909م.

أما انعكاسات حركة الاتحاديين على شبه الجزيرة العربية واليمن، فإنها صهرت ضمن المكونات السياسية التي تعيشها المنطقة.

- الشريف حسين بن علي شريفاً على مكة.
- الشريف الإدريسي في صبيا في عسير.
- الإمام يحيى حميد الدين إمام في صنعاء وما جاورها.

(*1*) نظام الدفشرمه: وضعه أروخان غازي 1324-1359م، نفذه مراد الأول 1359-1389م، ولفظة دومشرمه تعني (القطف، الجمع، الخطف) وينص نظامها على جمع الشبان المسيحيين من المناطق المسيحية ممن تراوحت أعمارهم ما بين 8-18 سنة يربون في قصور السلاطين ويدربون وبعد تخرجهم يفرزون إلى الولايات للالتحاق بها، للمزيد:
Midhat sert oğLu, ResimLi osmanlI TarIhi, istanbul. 1958.s.76.

- آل الرشيد في حائل شمال الجزيرة.
- السعوديون في نجد والدرعية.
- آل الصباح في الكويت.
- ناهيك عن مشيخات و إمارات توضعت على الساحل الشرقي و الجنوبي للجزيرة العربية.
- فرنسا تدعي حقوقها في سورية ولبنان.
- بريطانيا لها مصالح في فلسطين، إضافة إلى ما ترسمه وتخططه في الجزيرة و الخليج.
- عرب بلاد الشام حماة القومية يطالبون بالانفصال عن العثمانيين الجدد بحماية أوروبية، فرنسا وبريطانيا ينتظران هذه الحماية، هذا إذا لم يتحدث البحث عن الانشقاقات الدينية، تيار إسلامي يريد الخلافة، تيار علماني مسيحي يطالب بدولة علمانية، وتيارات ثالثة مسلمون ومسيحيون يطالبون باتجاه آخر[1].

على ضوء هذا الواقع العربي المتجذر الذي وُلد من رحم الأحداث إثرَ خلع السلطان عبد الحميد الثاني حسب القول: إن الحكم الدستوري للاتحاديين 1909-1911م وانعكاساته على ولاية اليمن لا يختلف البتة عن الحكم المركزي قبل الدستور وخاصة في الفترة الحميدية، فمركزية السلطان عبد الحميد واستبداده كان مقبولاً لدى الطبقات غير المتنورة، لأنه مغلف بالدين.

أما مركزية الاتحاديين واستبدادهم كان مقبولاً لدى الطبقات المتنورة خلال المراحل الأولى، لأنه مغلف بالعلمانية، ولكن بعدما تمسكوا بالطورانية كقومية وبالتركية كلغة ساءت الأمور كثيراً، فظلت اليمن مقسمة ما بين كياناته السياسية وقبليته التي ارتهن إليها بالفطرة.

---

(1) أول دولة في العالم طبقت الاستكبار العالمي الدولة العثمانية، ولاسيما في المرحلة الحميدية ومرحلة الاتحاد والترقي للمزيد: زيدان منصور جاد الله، الاستكبار العثماني وانعكاساته، الموصل 1958، ص78.

لقد ظلت القوات العثمانية في اليمن تتصرف بمعظم أحكامها كيفياً، فمارست الظلم، ودأبت على جمع الضرائب وسجنت واعتقلت، واضطرت الزعامات اليمنية إلى تجنب الاصطدام مع تلك القوات المتهالكة الاستكبارية.

لم تستطع القوات العثمانية التركية إخفاء الأصوات اليمنية التي ناصرت الاتجاهات العربية، أهمها إحياء الخلافة العربية بدلاً من الخلافة العثمانية، وكان الحسين بن علي يحلم بها، غير أن بريطانيا السند القوي للحركة الوهابية بشخص المؤسس عبد العزيز آل سعود 1902-1952م، تمكن من قلب الأوراق مستغلاً الانقسامات الأسرية في المناطق المجاورة له. وجاء انعقاد مؤتمر باريس سنة 1913م ليدفع التوجه القومي في بلاد الشام إلى مسارات أخرى، وأرغم قوميو الجزيرة من تجاهل تلك التوجيهات والانشغال في هموم مناطقهم[1].

ترتبط الأحداث اليمنية بتولي الشريف حسين شرافة مكة سنة 1904 وتولي الإمام يحيى حميد الدين مقاليد السلطة في القسم الشمالي من اليمن، لكنه تولى مسألة التفاوض مع الاتحاديين والاستعداد لمقاومتهم في حالة عدم انسحابهم من اليمن[2].

لقد ورث الإمام يحيى بن حميد الدين الكراهية للعثمانيين بالتوارث، وتجنب الإمام يحيى حميد الدين أنصاف الحلول مع العثمانيين، بعدما أعدّه والده سياسياً وعسكرياً وفكرياً، مما جعله مؤهل لوراثته في القيام بأعباء الإمامة من جهة ومقارعة العثمانيين من جهة أخرى[3].

---

(1) للاطلاع على الواقع العربي، أمين الريحاني، ملوك العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 2، 1980م، ص153.

(2) خلوصي، مرجع سابق، ص379

(3) فؤاد الشامي، العلاقات بين الإدارة العثمانية والإمام يحيى 1322-1337هـ/1904-1918م، إشراف د. حسين العمري، رسالة دكتوراه لم تنشر، صنعاء 2009، ص42.

حدد الإمام يحيى حميد الدين سياسته في أكثر من خطاب ألقاه، وتميز الإمام يحيى بأنه خاطب اليمنيين ولم يخاطب الزيدية فقط، وهذا ما جعل ه شخصية سياسية يمنية لامعة، لها حضورها في المحافل الرسمية والشعبية، وبذكائه دفع العلماء على إلزامه م بالإمامة، وخاصة برنامجه لدى قيامه بأعباء الجهاد ضد العثمانيين[1].

لم يهادن الإمام يحيى أعداءه، لدرجة أنه دافع عن مؤيديه القاطنين تحت النفوذ العثماني، ولم يكتفِ بالخطابات، بل ربط تحركه بعلاقات سياسية متميزة مع زعامات ومشايخ بعض المناطق اليمنية الأخرى، وفي الوقت نفسه بدأ بشن هجمات كلامية لاذعة ضد العثمانيين الذي كالوا عليه الألقاب والصفات السيئة، لكن الإمام يحيى تجاهل ذلك وبدأ بضرب قواتهم المتمركزة في اليمن، و قد حقق انتصارات ميدانية على القوات العثمانية التي بدأ اليمنيون بمضايقتها نتيجة خطب الإمام وتوجيهاته، فاضطر الاتحاديون إلى عقد اتفاق مع الإمام يحيى سنة 1911م عُرف باتفاق دعان[2].

ما يمكن قوله : العثمانيون في اليمن واجهو ا مضايقات محلية، وتقلص نفوذهم ، وعدّ خروجهم بدون قتال مسألة وقت، ولولا قيام الحرب الأولى، لتعرض العثمانيون إلى ما تعرضوا له سنة 1635م.

فرضت الظروف الدولية على العثمانيين الجدد، الاعتراف بالإمام فإيطال يا تحتل ليبيا سنة 1911م وأوضاعهم في مدنهم الرئيسة مضطربة، عجزوا خلال مرحلة ما بعد عبد الحميد عن ترتيب أوراقهم، بعدما تناسوا ما كانوا ينادون به من ديمقراطية وحرية ومساواة، فانقلبوا على أنفسهم ، وبدؤوا يمارسون طروحات فكرية هدامة، أودت بالمنطقة

---

(1) فؤاد الشامي، العلاقات بين الإدارة العثمانية المرجع السابق، ص42.

(2) صلح دعان : عُقد في قرية دعان بمحافظة عمران، مثل الجانب العثماني، والي اليمن عزت باشا، وعصمت اينوفو، وعزيز علي المصري، وسليم الجزائري، كما تدخل الشريف حسين، وسلطان الحج أحمد العبدلي، بهدف إقرار السلام والأمن في اليمن، حصل الإمام بموجبه على الأعمال الشرعية و حقه في التعامل مع أبناء طائفته، في حين احتفظت الدولة العثمانية بالإدارة المدنية، وللمزيد: فؤاد الشامي، مرجع سابق، ص64 وما بعد.

العربية إلى مزيد من التجذر والانقسام. وبرزت القوميات بالمطالبة بوجودها قومياً ولغوياً، وبريطانيا وفرنسا يغذيان تلك النزعات.

وهكذا لا اليمن في ظل إدارة الإمام يحيى نعمت بالهدوء، ولا القوات العثمانية رغبت بالبقاء في اليمن، والشريف حسين حلم بالخلافة، والإدريسي نازعه الحلم، وعبد العزيز آل سعود يعد نفسه وقواته للقاء الشريف حسين.

3 – **السياسة العثمانية في اليمن** 1908ـ 1911م:

أشار البحث في أكثر من موضع إلى أن سياسة العثمانيين واحدة في مضمونها وأهدافها وغاياتها السيطرة والفوقية سواء وجدت أنظمة وقوانين إدارية أم لم توجد، فالعثمانيون تظاهروا بأنهم ينفذون قانون تنظيم الولايات الذي صدر سنة 1864م[1].

لم تعد الساحة اليمنية خالية من منافسين جدد، الإمام يحيى حمل رداء الإسلام والوطنية بآن واحد، وصب جام غضبه على العثمانيين، هو يريد موطأ قدم رسمي له، ويريد اعترافاً رسمياً من العثمانيين الجدد، لم يجاهر بمعاداته للسلطان عبد الحميد الثاني، فالرداء الديني لا يتسع للإمام ولا للسلطان، الإمام على نطاق ضيق، والسلطان عبد الحميد على نطاق عالمي، شتان ما بين الموقعين، غير أن الصراع الآن بالنسبة للسلطان عبد الحميد الثاني إيجاد نفسه على الساحة اليمنية، يضاف إلى هذا وذاك، للعثمانيين قادة وجنود ومدنيين، خصومات واسعة النطاق م ع اليمنيين، فخلال تواجدهم في اليمن تعرضوا إلى إهانات بحسب مذكرات جنود وإداريين ، خصومات واسعة النطاق مع اليمنيين وفي مقدمتهم لائحتي محمد خليل أفندي [2]، وما دوّ نه بعض المؤلفين ، من اليمن محاربلري (المحاربون اليمنيون) بالنسبة لأحمد شوقي ورفاقه المؤلفين، وبالنسبة لرجا اوغلويشار (يمنده عثمانلي

(1) خلوصي، مرجع سابق، ص385.

(2) السامرائي، مرجع سابق، ج6، ص415.

محاربلري) المحاربون العثمانيون في اليمن، وقد عدّ يشار أن العثمانيين في اليمن كانوا يدافعون عن الإسلام كعقيدة وعلى اليمن كأرض ضد البريطانيين الكفار[1].

يرفض البحث بما يملكه من وثائق الوقوف في وسط التجاذبات الكتابية، فيشار يختلق معارك وهمية خاضها العثمانيون في اليمن ضد التوسع البريطاني، والبحث بإمكاناته لم يعثر على ما يؤكد ما ذهب إليه الباحث التركي يشار، ولا يستطيع العثمانيون قادة وجنوداً من التحرش بالبريطانيين لأن ولايةٍ مرحلة عبد الحميد ال ثاني التي امتدت فعلياً وحظيت بقدسية الولاة حيث، سعى الولاة خلالها لتأمين طاعة السلطان والولاء له، وعلى الرغم بأن اليمنيين لم يرفضوا هذه الطاعة العمياء، لكنهم لم يلجؤوا إلى السياسية والدهاء في تحقيقها، بل اعتمدوا القوة القسرية، ورغم ذلك لم يتأفف اليمني[2].

ما زاد من تأفف اليمني وألمه، سوء المعاملة والقسوة في تحصيل الضرائب، والصراخ على بعض الزعامات القبلية، وهم لم يقدموا لهؤلاء المزارعين أو الفلاحين لا بذار، ولا مواد لمكافحة الجراد، وجلى ما قدم لهم أن بعض المرضى، كانوا يتداوون في المشافي العسكرية الميدانية، وذلك بتوجيه شخصي من السلطان عبد الحميد[3].

تبدلت أوضاع الجيش السابع المرابط في اليمن بعد بروز الإمام يحيى حميد الدين كمجاهد ديني همه تحرير وطنه، واضطرت تلك القوات إلى الاصطدام مع قوى يمنية عدة مؤيدة للإمام أو معادية لأنه من الصعوبة بشيء تحديد هوية القوى التي تواجه تلك القوات .

ولدى اشتداد القتال بين الطرفين، كانا يلجأن إلى تحميل عناصرهما مسؤولية إشعال الفتنة وأحياناً لا تعاقبهم؛ لأن الأمر التبس عليهم .

---

(1) أحمد رفيق، (عثمانلي بيوك تاريخي)، مصدر سابق، ص357.

(2) صولاق زاده، تاريخ صولاق، استانبول 1311هـ، ج1، ص118.

(3) انظر قسم الملاحق، وفرمان السلطان عبد الحميد.

عناصر كثيرة من الطرفين تعرضت لعقو بات صارمة من قبل قيادتها، لشكوك أن بعض الأفراد المؤيدين للإمام يتواصلون مع العثمانيين، والحال نفسه مع العثمانيين، حيث أشار الباحث اليمني فؤاد الشامي في رسالته أن أحمد فيضي عاقب عناصره لشكوكه بأنهم يتآمرون ضد الدولة مع الإمام يحيى حميد الدين[1].

لم يكن العثمانيون بعيدين عن إتباع نهج الأسبان في أخذ الرهائن من القبائل ، إما لمنعها من التعدي على قواتهم، أو لضمان ولاء القبائل لهم، والعثمانيون فعلوا ما فعله الأسبان لضمان ولاء القبائل ، ولمنعها من التعدي على قواتهم ، ولدفع ما عليهم من غرامات ورسومات[2].

من المستحيل أن يتمكن باحث إقناع القراء والمؤرخين من أن العثمانيين لم يطبقوا نظماً إدارية أفرزتها التنظيمات، وفي الوقت نفسه وكل الكتابات اليمنية ولكبار مفكري اليمن وعلمائها ولاسيما الجانب المؤيد للإمام من جهة و الراغب بالاستقلال كالأدريسي في عسير من جهة أخرى ، تؤكد أن العثمانيين مارسوا الظلم والقهر وفرضوا الضرائب والأعشار، وأن سياستهم الحادة هي السبب في زيادة التمرد ضدهم ووقوفهم إلى جانب الإمام[3].

لم يوفق العثمانيون في تصرفاتهم باللجوء إلى منح الإعفاءات لبعض أشراف اليمن، ولا تكريم آخرين، اليمن رغم كبر مساحته وتعدد وديانه وهضابه، فهو صغيرة جداً على اليمنيين، فمنح المرتبات لبعض العلماء والمشايخ وترك آخرين أشد إيلاماً على اليمنيين، اليمنيون يحبون العدالة كاملة أو الظلم كاملاً، هم أيضاً كالعثمانيين لا يعرفون أنصاف العطاءات والمكرمات الذي انقلب السحر على الساحر[4].

---

(1) فؤاد الشامي، مرجع سابق، ص101.

(2) بالرجوع إلى الوثائق ودفاتر عينيات ورسومات، كان العثمانيون يفرضون ضرائب وغرامات، وهذا ليس بجديد عليهم، واليمنيون لا قهرة لهم على تحملها، لكن هذه قاعدة عثمانية لا يمكن التغاضي عنها.

(3) الشامي، العلاقات بين الإدارة العثمانية والإمام، مرجع سابق، ص100.

(4) في هذا المجال، لا دور للوثائق، وهي أقوال تذكر ولا يؤخذ بها، فالفترة سياسية بامتياز ومن حق الغالب أن يعمق الفتنة والتفرقة بين صفوف معارضيه ومؤيديه على حد سواء، فلقد خبر العثمانيون اليمنيين بدقة.

لم يكن بمقدور السلطان عبد الحميد الثاني الأخذ بمجمل ما أفرزته التنظيمات من إصلاحات إدارية فحسب وجهة نظر إسماعيل حقي أزون تشارشلي ، عندما صدر كلخانه خطي سنة 1839م، وقع عليه السلطان عبد المجيد على مضض، ووقع مرسوم شريف همايون خطي سنة 1856م على كراهية وشعر بأن وجوده كسلطان لا معنى له[1].

على ضوء كراهية عبد المجيد التوقيع على فرمانات برغبته صدرت وبمشيئته وقعت، فكيف للسلطان عبد الحميد رائد الاستكبار العثماني آنذاك تنفيذ إصلاحات إدارية تحد من صلاحيات بطانته وليس من إرادته هو[2]؟

السلطان عبد الحميد والمركزية توأمان ، ولهذا طبق الشكل الظاهري لقانون تنظيم الولايات 1864م، أما مسألة الانتخابات والمعيارية التي أقرها القانون، يستحيل أن تطبق في زمان أمير المؤمنين وظل الله على أرضه[3].

إن الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا بإصلاحاته أراد مشاركة سكان الولايات بإدارة بلا دهم وبحسب م اذكره في 1841/5/24م بعد الانتهاء من عقد معاهدة لندن الثانية، قال لسفراء أوروبة (الدولة العثمانية انتقلت إلى مرحلة النشاط المبكر للشباب في المشاركة في الإدارة، كل بحسب موقعه ومؤهله، وسنفتح الطريق أمام كل مثقف ليأخذ دوره في مجاله، فالأوطان لا تبنى إلا بمشاركة جماعية، الشباب المتفتح في مقدم المشاركة)[4].

على ضوء أقوال رائد الإصلاح، فإن الشباب اليمني من حقه المشاركة، ولكن السؤال مشاركة مَنْ ، العثماني بفطرته لا يطيق المشاركة، والسلطان عبد الحميد سيسمح للشباب

---

(1) ismaIl Hakki, osmanlI TarIh (مرجع سابق) c.5.s.471.

(2) منصور جاد الله، الاستكبار العثماني، مرجع سابق، ص117.

(3) للتأكد راجع الفرمانات والمصادر والمراجع في عهد السلطان عبد الحميد للإطلاع على الألقاب.

(4) صرح بهذا أمام سفراء الدول الأوروبية في مكتبه في الباب العالي في التاريخ المذكور أعلاه.

المشاركة في إدارة بلادهم، هو أغلق مجلس المبعوثان، ولتخوف العثمانيين من اليمنيين، ولإرضائهم بأنهم أبناء وطن واحد، عهدوا إلى بعض الشخصيات اليمنية بإدارة قضاء (قائمقام) لكن رقابة عسكرية عليه توجهه كما تشاء، وليس له أي دور في عمل لا يرضى العثمانيين، وكمثال على ذلك إدارة المدارس كانت بأيدي معلمين أتراك لا يعرفون العربية[1].

أما بشأن إصلاحات المحاكم، أيعقل أن يقبل اليمني بقضاء مدني، مستحيل هذا؟ كذلك كان صعب على القضاء العثماني الشرعي أن يطبق في اليمن، هناك اجتهاد في الشرع الإسلامي، الإمامة الزيدية لها وجهة نظرها ، الإدريسي في صيبا عسير، له وجهة نظره، مؤيدو الحركة الوهابية لهم وجهة نظر ليس بالقضاء الإسلامي، وإنما بالإسلام ككل وبالشرع والقضاء أيضاً، والبريطانيون لهم وجهة نظر خاصة بهم، والشريف حسين له وجهة نظر[2].

إزاء وجهات النظر هذه كيف ستحل أمور القضاء في اليمن؟ والحل الوحيد هو الثورة المنبثقة من إرادة السلطان عبد الحميد، ويجوز التغاضي أحياناً عن شطحات الأحكام العرفية المعمول بها في مناطق القبائل.

لدى مراجعة أعمال الولاة العثمانيين في اليمن بدءاً من 1265-1328هـ/1848-1910م نجد أن نسبة كبيرة منهم حاولت جاهدة تطبيق الأنظمة والقوانين، والتعامل مع اليمنيين بكل ود وإخلاص، لكن الظروف تدخلت، فمركز الولاية مضطرب ويعيش أزمات حادة، وسلاطين الإصلاح غير قادرين على ضبط مسار الدولة، لأن أيادٍ كثيرة

---

(1) الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت 1965م، ص175 وما بعد، وأيضاً محمد الحوراني، التعليم في دمشق في العهد العثماني، رسالة ماجستير لم تنشر بعد، بيروت، خلده، 213، ص165.

(2) من المستحيل قبول اليمنيين بأحكام العثمانيين المتطورة، الإمام يحيى، ظل يعزف على موسيقى الأتواك يشربون الخمر، والعثمانيون يصفونه بالخارج عن الشرع، فماذا سيحكم البحث ومن صاحب السلطة؟ البحث مع القوى مع السلطة ضد كل التكهنات الجانبية.

تدخلت، أيادي الأوروبيين وأيادي الشباب المتحمس للإصلاح، ووجهة نظر المصلحين، واعتقال السلطان عبد العزيز، واتهام السلطان مراد الخامس بالجنون، وتولي السلطان عبد الحميد الثاني وتسليمه العرش بشروط (الدستور، ومجلس المبعوثان) وتخليه عن الشروط والانفراد بالحكم، ونفي معا دية، والاعتماد على مؤيدين غير مؤهلين لا فكرياً ولا إدارياً، واليمن أرضها صعبة، والرواتب لا تصل بانتظام إلى العثمانيين العاملين فيها، والقبائل لها مزاجيتها، والإمام يحيى، وبريطانيا[1].

كل هذا أعاق مسألة الإصلاح، أعاق تنفيذ الإصلاحات، وقد بكى اليمنيون بعض الولاة وتألموا من ظلم بعضهم، وقد أفرد الواسعي في مؤلفه صفحات للولاة و عيوب كل منهم، والجيد منهم، وخاصة عثمان باشا الذي تولى الإدارة سنة 1302هـ/1888م.

ولكي لا يدخل البحث في متاهات المشادا ت والميل إلى طرف دون آخر، يحمل المسؤولية للظروف داخلية كانت أم خارجية، أما بحسب وجهة نظر الأستاذ المشرف فيحمّل اليمنيين مسؤولية ذلك لانقساماتهم ولانشقاقاتهم، ولأمور أخرى أسهمت في عدم تقبل اليمنيين للطرق الحديثة للإصلاح، فاليمنيون نصف شرعيين، والعثمانيون ن صف علمانيين[2].

4 – موقف العثمانيين من الأئمة الزيديين 1911ـ1918م (□)[3]:

إذا أراد البحث التطرق بعمق إلى جذور هذا الموقف، فمن المؤكد أن المستعمر أو الغالب لا ينظر إلى الكراهية إلا إذا كبده المغلوب خسائر بشرية ومادية كما حدث مع الأتراك في اليمن، ولهذا فإن كراهية العثمانيين للأئمة شديدة منذ إن قدموا إلى اليمن منذ سنة 1538م، لم تقاومهم بادئ الأمر إلا الأئمة الزيدية، وبحسب ما قال صولاق في تاريخه : (إن

---

(1) Ihsan sureyya, yemen isyanLarI, (مرجع سابق) *.s.119*

(2) List iÇin, Bak, yemen VLILar ne yapt. Necat bakr oğLu. Istanbul 1982.s.196.

(3) تعتمد هذه الفقرة على كتابات، ثلثها كراهية، وثلثها حقد، وثلثها طائفي بحسب ما فُهم من المصادر العثمانية.

الأئمة قاوموا العثمانيين لاختلافات عقائدية بحته، علماً بأن العثمانيين لم يتعاملوا مع الأئمة على أساس ديني، وإنما تعاملوا معهم على أساس حاكم ومحكوم.

المسألة عند العثماني ليس مسألة دين أو عقيدة أو مذهب، المسألة فرض وجود، فالعثمانيون ما ضربوا قوة إلا سحقوها، فهل يعقل أن يقاومهم اليمني[1]؟

فالأتراك عامة والاتحاديون خاصة كانوا يكرهون من يخالف أمرهم وليس من يعاندهم فقط، فالإمام القاسم وقبله آبائه وأجداده، تصدوا للعثمانيين منذ دخولهم إلى اليمن سنة 1538م، وقاوموهم بشراسة منقطعة النظير، وتمكن المؤيد محمد بن القاسم ومؤيدوه من قتل المئات من الأتراك خلال القرن السابع عشر، وأرغمهم على الاستسلام، وليس الانسحاب من ساحة المعركة، فحمل العثمانيون الحقد والكراهية على اليمنيين لشجاعتهم ولانتصارهم على القوات العثمانية[2].

ليس ما ذكره البحث سابقاً، وأشار إليه تكرار، من حلم الأتراك العثمانيين إلى اليمن بل هاجس قضَّ مضاجع من توارث قيادة القطعات العسكرية داخل استانبول وخارجها، وكان مما ذكره أحد قادة بلوكباشي أحمد سرمد الذي عاد م ن اليمن مجروحاً (أنه يتمنى العودة لو ليوم واحد لينتقم مما فعله هؤلاء الشياطين) (على ذمته وحسب قوله)، نضربهم من الأمام يأتوننا من الخلف، نلتف إلى الخلف، يهاجموننا ذات اليمين وذات الشـــمال، لقد

---

(1) لماذا هذا الاستكبار؟ ولماذا هذا التعالي؟ كل كتابات المؤرخين الأتراك العثمانيين تحمل روح التعالي، نعم قاتل العثمانيون الغير من أجل أتفه الأشياء، وأقلها قيمة، خرجوا من الخيمة إلى القصور تقليداً، وفوق هذا يقول كتابّهم جميعهم، أيعقل أن يقاومنا يمني، وتناسوا أن كل قادة الإسلام يمنيون بحسب رؤية صولاق باشا.

(2) للمزيد، محسن عايض علي ، الوجود العثماني في اليمن 1538-1635م، رسالة ماجستير لم تنشر بعد، دمشق 2010-2011م، ص118.

شعرت أنا ورفاقي المحاربين، كأن الأرض تدور بنا، كان باستطاعتي حمل ثلاثة أشخاص دفعة واحدة، ولكنني لست قادراً على تحمل ضربة حجر أو مقلاع منهم، لهم خفة يدورون برشاقة، قاتلهم الله لا مثيل لها، ما عرفت وزملائي وجع الذل والهوان إلا عندما طوقنا الإمام محمد قاسم بقواته، وخيّرنا بين الاستسلام أو الموت، ففضلنا الاستسلام والذل يكللنا) [1].

إذاً ثلث الكراهية، مرده عجز العثمانيين من ترويض اليمني لمشيئتهم، ولأنهم قاتلوهم، وأرغموهم على الانسحاب، وظلوا لقرنين، يراودهم حلم العودة.

أما ثلث الحقد؛ فالأتراك جاءوا من أواسط آسيا، واقع أرضهم وواقعهم المعاشي لا يحتمل الوقوف في الوسط، إما مع وإما ضد، فآثروا الضدية، ودخلوا الأناضول وهم يحملون حقدهم على الناس كلهم، لا لأنهم هكذا، وإنما لأن واقعهم ه كذا، فحينما دخلوا الأناضول دخلوه للبحث عن مكان يستقرون به، يقيهم غارات المغول وغيرهم، ويقيهم عدم انتزاع العواصف لخيامهم [2].

لهذه المؤثرات المتوارثة، كان يضربون بقسوة لا رحمة فيها، ضربوا البيزنطيين بلا هوادة فأزالوا إمبراطوريتهم، ضربوا الفرس فسحقوهم، ومزقوا أشلاء دولتهم، ولولا أصالة الفرس قوة لأزالوهم من التاريخ، ضربوا المماليك، فأنهوا وجوهم، ضربوا الإنكشارية عماد سمعتهم العسكرية سنة 1826م بعد خدمة 464 سنة، فأبادوها، حاولوا إبادة العروبة عجزوا لأصالتها ولتجذرها في التاريخ [3].

---

(1) مكتبة بايزيد، مذكرات البلوكباشي أحمد سرمد سرور، جرح في اليمن، وعاد مبتور اليد فدّون مذكراته، وتضم عدة صفحات، فآثرنا انتقاء (ترجمها لي الأستاذ المشرف حباً بالعين) مغزاها (الباحث).

وهنا لا بد من الاعتراف بالجميل، فالأستاذ المشرف يترجم وأنا الباحث اليمني انتقي ما يناسب البحث (الوجدانية اقتضت ضرورة التنبيه).

(2) جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، الجزء الأول، بيروت، 1954، (نشأة الترك).

)3 (Yemen isyanI (مرجع سابق).s.250.

أما ثلث الطائفية، وهو سلاح اعتمده العثمانيون منذ دخولهم بلاد الشام[1].

ناهيك عن الكتابات في مؤلفاتهم وجرائدهم الحديثة وأقوالهم، وما قاله الإمام يحيى حميد الدين يعبر عن الماضي البعيد والحاضر والمستقبل (ما زالوا يثيرون غضب السلطان) الموظفون الأ تراك العاملو ن في اليمن) على أهل اليمن وعلى الإ مام الزيدي خاصة ويستنجدون منه لأجناد المترادفة والأموال المتكاثرة ويشيرون باستئصال أهل البيت النبوي والدين المصطفوي، وينسبونا عندهم إلى الخوارج والرافضة، وربما يخرجوننا عن دائرة الملة المحمدية، فلا والله ما لنا مذهب غير ما كان عليه خير القرون والسلف الصالح ون، وإنا لنبرأ إلى الله من الخوارج والروافض وأهل البدع المستحدثة، والمأمورون يعرفون ذلك منا، لكنه حداهم على ذلك ما جبلوا عليه من حب جمع الأموال والتسلق لأخذها من غير الوجه الحلال، ولم يتم لهم ذلك إلا باستمرار القتال والتنقل من حال إلى حال، فتراهم يحسبون ع لى الأموال الميرية ما يأخذونه على الأهالي بيد العدوان، ويضاعفون أجر الحيوانات، على أنهم ما يغتصبونها ولا يعطون أهلها شيئاً) [2].

ما يهدف البحث إلى إيضاحه أن موقف العثمانيين من الأئمة الزيدية، اتسمت بالعدائية لهم، وقد حاول العثمانيون قتالهم وإخضاعهم لطاعتهم، لكنهم عجز وا، فلجؤوا إلى إتباع سياسة التشائم والسباب، ووصفهم بصفات هم منها براء، وهذا ما تفعله القوى الإسلامية ببعضها كل فرقة أو طائفة، تلجأ إلى تكفير الآ خر، وذلك منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وحتى الوقت الحاضر، وسيستمر هذا إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

---

(1) للمزيد، راجع الأتراك العثمانيون في أفريقية الشمالية، لعزيز سامح التر، ترجمه إلى العربية ، محمود عامر، وكتاب الأتراك العثمانيون في الجزائر، ترجمه محمود عامر، وكتاب محمد خير فارس، تاريخ الجزائر، وعشرات المؤلفات تتحدث عن قساوة الأتراك.

(2) الواسعي، مصدر سابق، ط3، ص307. (من رد الإمام يحيى على وصف العثمانيين له).

5 – احتجاجات اليمنيين وثوراتهم ضد العثمانيين 1872-1918م:

لم تتعرض ولاية عثمانية لما تعرض له اليمن من انقسامات، وهواة سياسة توجهوا إليها لإقامة دويلاتهم مستغلين الفراغ الأمني والبعد وصعوبة الوصول إليهم من مناوئيهم، فبعد سقوط دولة المماليك على يد السلطان سليم الأول 1512-1520مفرَّ المماليك (وكانوا في اليمن قبل سقوط دولتهم من مصر) إلى اليمن.

لم يكن السلطان سليم الأول قادراً على ملاحقة خصومه بما فيهم المماليك، لأن فراغ العرش وبعده عنه، أيقظ في نفسه مخاوف عدة، لهذا ما إن انتهى من معركة الريدانية، حتى جمع حوائجه وما يلزم لدولته من خبراء وآثار، وآثار نبوية مقدسة حتى عاد إليها، وبعد سنتين توفي وذلك في مطلع 1520م[1].

تخوف المماليك من توجه السلطان سليم الأول إلى اليمن لمحاربتهم، فعمدوا إلى إعلان تبعيتهم له هذا من جانب، ومن جانب آخر، تصوروا بولائهم أنهم يدفعون دولة السلطان سليم الأول لمواجهة البرتغاليين الذي اتسع نفوذهم في البحر الأحمر وساحل عمان، م ضافاً إلى هذا وذاك أنهم تخوفوا من أن تتفق الأطراف من الأئمة والطاهرين عليهم، وبإعلانهم يصبحون في حماية الدولة العثمانية ويحمون مصالحها في اليمن[2].

تصارع المماليك والطاهريين على النفوذ في اليمن، وتناسوا أن بجوارهم برتغاليين يسلبون خيرات المنطقة، ولطالما ي رغب السلطان سليمان القانوني 1520-1566م بإدارة مباشرة له في اليمن، فعليه أن يضرب جميع القوى (المماليك – الطاهريون – الأئمة الزيديون)[3]، لكن الأئمة من سكان البلاد، و البلا د بلادهم، وضربهم يعني بداية شن

---

(1) محسن عايض، رسالة ماجستير، الوجود العثماني الأول في اليمن، مرجع سابق، ض36.

(2) فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مرجع سابق، ص197.

(3) عيسى بن لطف الله بن المطهر شرف الدين، روح الروح فيما جرى بعد المائة التاسع من الفتن والفتوح، صنعاء 1981، ص22.

حرب لا تنتهي معهم ، وأن حربه هذه لن تجعل قواته تعرف الاستقرار والهدوء ، طالما هو يريد امتلاك اليمن[1].

إن الاقتتال العثماني المملوكي، لم يكن خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر مبرمجاً، وإنما كان عشوائياً، وأهدافه الاستفراد بحكم اليمن، وظل الأمر بين الطرفين كَرْ وفَرْ حتى العقد الأخير من القرن السادس عشر، عندما تولى القاسم بن محمد الإمامة، فنظم دولته، وأعدَّ أنصاره ثم أعلن خطابه الذي ضمنه محاربة العثمانيين حتى إخراجهم من اليمن وذلك في عهد ولده المؤيد سنة 1635م.

حظي الإمام القاسم بن محمد بتأييد كبير ضد العثمانيين، وقد واجهت ه ر غبات غير مقبولة من قبل التجار لإعلانه الثورة، لكنه تجاهل تصريحاتهم، وتزامن تحركه مع بدء ثورة العساكر في مختلف الولايات العثمانية، وزيادة ضعف الدولة، وفساد نظام الإنكشارية، وإسناد ولاية اليمن إلى ولاة ضعاف لا هم لهم ولا غم إلا جمع الأموال[2].

خسر العثمانيون الحرب مع الإمام المؤيد محمد بن القاسم، وخرجوا من اليمن، وعرفت سنة 1635م باستقلال اليمن على يد الإمام المؤيد محمد بن القاسم[3].

لم يعترف العثمانيون بخروجهم من اليمن، وإنما عدّوا سنة 1872م سنة رجوع إلى اليمن، وكأنهم تركوها لليمن بإرادتهم وبإمكانهم العودة إليها، والآن عادوا والعود أحمدُ كما قال مصطفى يلماز چاندر. (تركنا اليمن سنة 1635م لظروف طارئة، وكان بإمكاننا العودة إليها من قبل هذا التاريخ بكثير، لأن اليمن ولاية تابعة لنا)[4].

---

(1) عطا الله باشا، تاريخ عطا الله، استانبول 1313هـ، ج1، ص96-98.

(2) محسن عايض، مرجع سابق ، ص200 وما بعد.

(3) المطهر شرف الدين، مصدر سابق، ص200 وما بعد.

(4) MustaFa yılmaÇandar, yemen osmanI vilayeti, istanbul 1957.s.95.

أجمعت كل الدراسات العثمانية الوثائقية وغيرها، على أن اليمن ولاية عثمانية، كما ذكر مصطفى يلماز جاندر في مؤلفه السابق (اليمن ولاية عثمانية). وكأن هؤلاء العثمانيين لم يمارسوا ظلماً أو يقتلوا أحداً خلال فترة وجودهم الأول (1538-1635م).

أشار البحث (ومنعاً للتكرار) أن العثمانيين المتواجدين في الحجاز ومناطق الجزيرة، كانت أعينهم على اليمن، وعندما عادوا إليها سابقاً من خلال رايتهم واسم السلطان، على يد محمد علي المكلف من قبل السلطان الذي دخل اليمن باسم العثمانيين، ليقاتل المذهب الوهابي الذي تسلل إلى اليمن، واتخذ تهامة وما جاورها مركز له [1]، وخرج محمد علي من مناطق الجزيرة واليمن وسورية، بموجب اتفاقيتي لندن الأولى والثانية، وقد ترك اليمن والصراع الزيدي على أشده، لدرجة لجأت أطرافه إلى الاستعانة بالقبائل ليس للمناصرة، وإنما للترويع ولممارسة السلب والنهب، و تزعم الصراع الزيدي الإمام محمد بن يحيى والإمام المهدي عبد الله بن المتوكل أحمد، وقد تمكن محمد بن يحيى من الانتصار على خصمه بمساعدة الحسين بن علي حيدر حاكم الحديده والمخلاف السليماني [2].

دخل القائد التركي العثماني صنعاء بدعوة من الإمام محمد بين يحيى من باب التقرب للعثمانيين، فجرَ على نفسه وعلى صنعاء ويلات، تعرضت قوات توفيق باشا إلى قتل وفتك وسلب، وأرغمت على الانسحاب إلى الحديدة، واستقرت هناك تحرض، وتؤيد طرفاً ضد طرف إلى أن تفاقم الصراع وأصبحت صنعاء سنة 1871م موضع سلب ونهب[3].

---

(1) مصطفى يلمازچندر، اليمن، ولاية عثمانية (غير مترجم)، استانبول 1894م، ص115.

(2) العقيلي، مرجع سابق، ج 1، ص553 وما بعد (وقد آثر البحث عدم التعرض للتمرد القبلي الذي تنامى في مرحلة القرن التاسع عشر).

(3) العقيلي، مرجع سابق، ج1، 562.

لجأ أهالي صنعاء إلى الاستعانة بالسلطان عبد العزيز طالبين تدخل قواته لإيقاف ما تتعرض له صنعاء من تخريب و تدمير، فكلف قواته بالتدخل بقيادة أحمد مختار باشا الذي سار لدخول صنعاء، وإيقاف أعمال السلب والنهب و تولى الإدارة فيها سنة 1872م[1].

صحيح أن اليمن (قسم منها) عاد للسيادة العثمانية، لكن الاحتجاجات والثورات اليمنية ما انفكت تزعج العثمانيين إن لم يكن تقاتلهم وتحاربهم، فالعثمانيون غير قادرين على إعطاء اليمنيين نماذج إدارية متطورة وحديثة لعدة أسباب أبرزها .

1 -طبيعة العثمانيين معادية للتطور والتحديث الذي يقتضي إعماراً وشق طرق وبناء مدارس، وتحسين أحوال الزراعة والصناعة، وإشعار أهالي الولاية بتحسن أمورهم .

2 -العثمانيون ارتدوا قميص (رداء) التحديث، وفشلوا في تطبيقه وتعميم بنوده.

3 -العثمانيون عسكر قبل التنظيمات وبعدها، فهم اعتادوا على القيادة (الأمر والنهي) دون تقديم ما يرضاه اليمني من تحسين وسائل معيشته[2].

4 -اليمني في تلك المرحة غير مؤهل لديمقراطية الإدارة، ولإقامة جدال بين أقرانه وأبناء جلدته، هذا صح وذاك خطأ.

5 -أين سيرمي اليمني قبليته، وتراثه وعاداته وتقاليده ؟ ليقبل العثماني التعامل معه، هذه الأسباب كافية للطرفين، لإفشال ما يسمى بالإدارة الحديثة والمتطورة .

أما بشأن المواجهة، فلقد تنوعت في سلوكها، فبعضها اتخذ منهج الخطف والسلب للقوات العثمانية، وبعضها الآخر، اتخذ نهج التخطيط والمواجهة، مثلها الأئمة الزيديون ولاسيما عندما وصل إلى الإمامة الإمام يحيى حميد الدين سنة 1904م.

---

(1) چاندر، مرجع سابق، ص125.

(2) العثماني العائد إلى اليمن من جديد، يحمل مبادئ وشعارات قد تتقبل الأرض اليمنية تطبيقها، لكنه قبلها يريد العيش بأمان، يريد العيش وظروف معيشته تطورت إلى الأحسن . لزيادة الاطلاع على هذه الرؤية، راجع لائحتي محمد خليل أفندي، مكتبة نور عثمانية رقم 18671.

تُعد ثورة 1891 من أبرز الثورات وأشدها مواجهة للعثمانيين، ويرد الباحثون أسبابها إلى اعتماد السلطان عبد الحميد وإدار ته السلطة المركزية المتشددة في اليمن، قاد الثورة حينها الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى بن إسماعيل حميد الدين [1]، حيث اتخذ جبل الأهنوم مقراً لعملياته الحربية ضد العثمانيين، وقد حظيت دعوته باستجابة واسعة من معظم اليمنيين (زيدية – شوافعه)، مضافاً إلى ذلك شدة قسوة الممارسات العثمانية على اليمنيين عامة والزعامات القبلية خاصة.

حوصرت صنعاء سنة 1892 ودار اشتباك مع العثمانيين غرب صنعاء، وزهقت أرواح من الطرفين، و بسبب خفة اليمني ورشاقته وجرأته، تراجع العثمانيون إلى داخل المدينة ودخلوا قاع اليهود محتمين به . وبعده بأيا م حدث اشتباك آخر بالقرب من جبل ن قم، وقد عانت مدينة صنعاء الكثير من غلاء أسعار، وقتل دون مراعاة ، قام بها الطرفان حفاظاً على الحياة، والموظفين ورفع ذلك إلى الإمام للنظر في أحوالهم[2].

لقد شملت هذه الثورة معظم مناطق الإدارة العثمانية، وتعرض العثمانيون فيها إلى الكثير من الخسائر، وكان أشد ما واجهه اليمنيون من غطرسة العثمانيين وجبروتهم، ما فعله رشدي باشا الذي دمر قبيلة بكاملها لقاء تعدي القبائل على أفراد عائلته وقتلهم[3].

---

(1) تجمع المصادر اليمنية على أن الإمام المنصور بالله، كان قد اعتقل من قبل الوالي عاصم باشا مع مجموعة من العلماء اليمنيين سنة 1874م بحجة انتمائهم للإمام المتوكل محسن بن أحمد، للمزيد عبد الله بن عبد الكريم الجرافي، مقتطف من تاريخ اليمن، منشورات العصر الحديث، بيروت 1987م، ص308.

(2) خلوصي، مرجع سابق، 216.

(3) إن ما فعله رشدي باشا بقبائل ذمار، أقل ما فعل بقية القادة الأتراك بالقبائل الأخرى، ولكن ما يود البحث الإشارة إليه أن الجوامع والتكايا التي أقامها الولاة العثمانيون في سائر الولايات العربية كانت باجتهاد شخصي من الولاة وليس بفرمان أو بتوجيه سلطاني، لأن رشدي باشا أقام مسجداً وضريحاً لأفراد عائلته وزينه بالستائر الحريرية، وتكاليف هذه الزينة من جيوب اليمنيين.

أوسعت المصادر العثمانية ومراجعها، بما يسمى تخلي اليمني عن اليمني كما حدث سنة 1892م، وأشارت تلك المصادر والمراجع إلى أن زعامات يمنية كانت تدفع القوات العثمانية لمهاجمة المناطق المؤيدة للإمام ونهب قراهم وسبي نسائهم، وقد شاركوا وقبائلهم في ارتكاب أعمال لم تكن القوات العثمانية مقتنعة بارتكابها[1].

استفاق السلطان عبد الحميد الثاني على فداحة الاقتتال الدائر في صنعاء، فارتأى التعامل مع القبائل الثائرة بزعامة الإمام المنصور بالله بالحسنى، فوجه كتاباً إلى الإمام يدعوه إلى الكف عن إراقة الدماء، ويرهبه من قوة الجنود الأتراك الذين لا قبل لليمنيين القدرة على مواجهتهم، وبحسب ما ذكر الواسعي أن الإمام رد عليه بكتاب قال فيه: (ما خرجنا من صنعاء لطلب الملك والرياسة إلا لنصرة شريعة جدنا والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنع ظلم الرعية من المأمورين وارتكاب المحرمات وشرب الخمور وظهور الزنا والفجور، وترك الحدود التي أمر الله بها من القصاص وقطع يد السا رق وجلد الزاني والشارب، وغير ذلك مما أبطلها القانون المخالف للشريعة المطهرة[2].

تصرف الوالي أحمد فيضي باشا بحنكة حيناً وحيناً آخر بجنون لدرجة أن قرر ضرب قبيلة حاشد لأنها رأس الفتنة بحسب وجهة نظره وذلك من خلال الكتاب الذي وجهه إلى الصدر الأعظم آنذاك أحمد أسعد باشا.

إلى مقام صدارتبنلرهلرينه دام إقباله أفندم:

بلغت اليمن مرسلاً من قبلكم كوال عليها، فوجدت النار تشتعل من أطرافها ومن وسطها، مستندين في إشعالها إلى الإمام الزيدي المدعو المنصور بالله، وقد سعينا جاهدين لإخماد الفتنة من خلال التواصل مع الإمام،إلا أن زعامات يمنية، دفعتنا أمثال زعيم أرحب، وزعيم بني الحارث وزعيم قبيلة ضلاع، كما أن قواتنا حاولت ضرب كل من حولها أملاً في

---

(1) Necedt baba oğlu, yemende osmanlı Askeri Ankara, 1946.s.128.

(2) نقلاً عن الواسعي، مصدر سابق، ص277.

إخافتهم وليس بقصد قتلهم كما بلغ مقامكم السامي، وقد احتكت الرجال بالرجال وتصادمت الأنفس، وكل منهم حاول أن يظهر قوته، وجاءت النتائج سيئة جداً، وقد اتسعت دائرة الاقتتال وشملت مناطقنا كاملة[1]، وفي الحديدة مركز قواتنا البحرية النفوس متأججة، وإذا اشتعلت فغضب الله سيقع على الجميع، لقد حاولت قدر المستطاع تهدئة النفوس، لكن الزعامات والمشايخ هي التي تزيد النار لهيباً، نحن بحاجة إلى مواد تموينية وأسلحة، للدفاع عن قواتنا إذا اشتعلت الفتنة وامتد لهيبها، كما أن قواتنا بحاجة إلى مؤن، لأن مناطق يمنية كثيرة، رفضت مدنا بالطعام، كما أن بعض القبائل سدت علينا منابع المياه ومصادرها، وأرغمنا على ضربها خوفاً من تعرضنا للعطش الشديد، ما يحدث في الولاية وتتدخل فيه أيادي داخلية وخارجية، وإن أعداءنا يحصلون على السلاح من الكفار الإنكليز، وإننا سنبلغكم يوماً بيوم، نلتمس مخاطبة والي الحجاز لتأمين الحاجيات الضرورية لنا، ريثما تصل إلينا مساعداتكم من مصر أو مناطق أخرى، كما أننا بحاجة إلى ذخيرة للبنادق، وحيوانات لجر المدافع بحسب رؤيتكم الثاقبة، ودرايتكم الحكيمة أدام الله عز مولانا ونصره على أعدائه[2].

والأمر لمن له الأمر كدر

والي اليمن 27 صفر 1309هـ/نيسان 1892م

ما يشك في تقرير الوالي أنه حمل قبيلة حاشد مسؤولية زيادة الاقتتال علماً بأنه ذكر في تقريره أن من كبار مؤيديه مقبل بن يحيى أبو فارع زعيم حاشد، وفي التقرير يشدد بضرورة

---

(1) نلاحظ في مضمون الرسالة أن الوالي العثماني يسمي المناطق التي سيطروا عليها بأنها مناطق عثمانية ، وأنه حمّل بعد الزعامات اليمنية مسؤولية الفتنة.

(2) قمنا بترجمة النقاط الرئيسة في التقرير، وتجنبنا ترجمة بعض نقاطه الأخرى، لأنه يتهم زعماء قبائل بإشعال الفتنة، والملفت للنظر أن تقرير الوالي المذكور أعلاه لا يشير بحرف إلى الإمام المنصور بالله إلا بكل طيب، كما أنه يؤكد أن الفرد اليمني أفضل من زعامته التي لا يهمها إلا مصالحها الذاتية، (مترجم التقرير الأستاذ المشرف) يمكن الرجوع إلى التقارير السرية المستعجلة في أرشيف رئاسة الوزراء رقم 6841.

ضربها، كما أشار أن الضربات لا تأتي لقواته من بلاد حاشد فقط، وإنما من قضاء (آنس) والأمر نفسه ذكره فاروق أباظة في مؤلفه[1].

لقد شهد مطلع القرن العشرين تطورات عدة على الساحتين العثمانية حيث طُوق السلطان عبد الحميد من القوى الوطنية كافة، وتلاشى سلطانه، أما على الساحة اليمنية فقد توفي الإمام المنصور بالله، وخلفه أبنه يحيى حميد الدين، وعلى يديه تتبدل الأوضاع السياسية في اليمن، حيث يقود فيها حرباً ضروساً ضد العثمانيين الذين لا هم علمانيون ولا هم دينيون، وانقلبت كفة التكفير منذ سنة 1909م وغدا بإمكان الإمام تكفير الاتحاديين، بدلاً من تكفيره فهو ملتزم بالشرع ومحافظ عليه.

ما إن دخل الإمام يحيى حميد الدين صنعاء سنة 1905م حتى حظي بتأييد جميع القبائل التي أعلنت نقمتها على الأتراك، وقد تخوفت الدولة من ثورة القبائل ثانية، فعهدت إلى الوالي أحمد فيضي باشا المتواجد في شمال نجد بالعودة إلى اليمن لإخماد الثورة.

تمكن أحمد فيضي باشا من دخول صنعاء، ولكن دخوله لم يكن ليطفئ ثورة يمنية ذات أهداف وبرنامج قام على تحرير اليمن من الأتراك العثمانيين، فالقبائل اليمنية التي قاتلت العثمانيين اعتمدت أسلوب التنقل والاختباء اتقاء لأسلحة العثمانيين المتطورة[2].

---

(1) من الصعب ضبط الأمور على والي اليمن، طالما لا يستطيع أن يحدد أعداءه من أصدقاءه وقد التبس الأمر عليه، لأن الأسرى اليمنيين الذين وقعوا في يدي قواته ذكروا في استجواباتهم أنهم من قبيلة حاشد، وهم ليسوا منها، لأننا لم نعثر على وثيقة تفيد صحة ما ذكر، و لا صحة الظنون المحتملة (الباحث).

(2) معظم الدراسات تعد سنة 1904م سنة ولاية الإمام يحيى وتعيين الشريف حسين بداية انتزاع السلطة من يدي السلطان عبد الحميد الثاني الذي أراد الاستسلام، لكن اليهود صوروا للاتحاديين بعدم مهادنته، وكان السلطان عبد الحميد سمح ببناء 34 مستوطنة يهودية في فلسطين، لكن رفعه للعلم النبوي، طهرَّ ماضيه لدى غالبية عظمى ممن لا تقرأ لا وثائق ولا تقرأ تاريخ، للمزيد سجلات القدس، يلدز أرشيفي، كرتونة 56 علبة 132. وهناك مصادر تعارض المقولة أن عبد الحميد سمح لليهود ببناء المستوطنات.

لم يوفق الوالي حتى في رفع معنويات قواته التي انهارت من الهجمات الصاعقة التي قامت بها القبائل، واضطر للعودة إلى صنعاء، ومخاطبة الصدر الأعظم آنذاك محمد كامل باشا القبرصلي.

ومما جاء في كتابه إلى الصدارة العظمى التالي:

إلى صدارتبنا هلرينه أدام الله إقبالهُ[1]

نتضرع إلى الله دوام العزة لدولتنا العلية، ومن دواعي أسفي، أن القتال مع اليمنيين ليس قتالاً، وإنما هو ملاحقة لأناس لا تراهم ولا تتمكن من تحديد مكان وقوفه، وقواتنا قوات نظامية تقاتل بأمر وتنسحب بأمر، أما بالنسبة لليمنيين فأمرهم إشارة، واختفاؤهم إشارة، وهجومهم دفعة واحدة ومن كل الجهات، ولهذا ليس بمقدور قواتنا تحديد مكانه للتصويب عليه أو لإلقاء القبض عليه، فهو خفيف وسريع، وصغير وكبير، وليس له وقت محدد، وأنا أرى أن التعامل معهم بالحسنى الأفضل لدولتنا العلية، ولكن هم لا يهدؤون ولا يتقون حتى بأنفسهم، سلاح قواتنا كاد على النفاذ، وليس لدينا حيوانات لتنقل من مخازننا في الحديدة، وإذا وجد فالطريق غير آمنة، والمسافة بعيدة، واستشهد عدد كبير من قواتنا بعضهم برصاص القبائل وبعضهم بالشبرية التي يحملها على الدوام اليمني، وما تبقى جوعاً وعطشاً وتعباً، نحن قادرون على الصمود، ولكن لسنا قادرين على المتابعة والملاحقة، أدام الله دولتنا العلية

والأمر لمن له الأمر كدر[2].

والي اليمن 1323هـ/1905م

---

(1) ما يلاحظ في التقرير أن التمجيد بالسلطان عبد الحم يد قد اختفى، وكأن الأمر أصبح بأيدي جمعية الاتحاد والترقي، للمزيد التقارير المستعجلة في أرشيف رئاسة الوزراء، وهي تشمل معظم الولايات المضطربة.

(2) اختفت كلمة الإطراء من التقرير، وكأن الوالي يخاطب صديقاً، ولكن التبجيل محدود ولاسيما أن الصدر الأعظم لم يكن ميالاً إلى السلطان عبد الحميد الثاني.

وقع الصلح بين الطرفين، وكسب الإمام اعترافاً رسمياً من الدولة العثمانية، وسمعة داخلية صفق له حتى أعداؤه، وما حققه فعلياً لا تتعدى امتيازات، كان بإمكان العثمانيين التكرم عليه بها لكن العثماني ليس من السهل التنازل عما يدور في رأسه وما يلوي ذراعه الذي ما عرف التراجع إلا في اليمن وسنة توقيعه لاتفاق 1324هـ/1911م.

مكاسب الإمام يحيى حميد الدين قضايا شرعية ومزايا مالية، فاستبدل الجابي بموجب هذا الاتفاق، وأذاع بيانه الضامن لسلامة البشرية جمعاء، وتناسى أنه أرغم اليمنيين على الاعتراف بالسيادة العثمانية على اليمن، وأنه تقرب إلى الدولة العثمانية (لن يقول البحث) على حساب اليمنيين، وإنما على حساب الأرض اليمنية الملطخة بدماء شبانها الذين قاموا لينتصروا وليس لشيء آخر[1].

أفادت المصادر العثمانية، أن اتفاق سنة 1324هـ/1911م لن يرضي غرور الإمام يحيى حميد الدين فما إن يتمكن من شن الهجوم حتى يختلق أعذاراً لشنه ثانية، وسيلجأ إلى محاصرة مركز الولاية صنعاء، وإذا تكاثرت الوفود العثمانية إلى اليمن، فهذا يعني أنه لن يثور ثانية، وبعد مشاورات مطولة، تم الاتفاق على عقد اتفاق دعان 1324هـ/1911م. وقد عمد الإمام إلى محاصرة صنعاء مع وصول الوالي الجديد أحمد عزت باشا[2].

تحمّل الأطراف اليمنية محمد علي باشا [3] مسؤولية تروي الأوضاع في اليمن، وحينما وصل استانبول عاقبه الصدر الأعظم آنذاك أحمد جواد باشا، فأجاب اليمنيون قوم جبليون يتقلبون مع ريح بلادهم، صباحاً هادئون ومساءً مهاجمون، ولولا القات، لما عرفت قواتنا طعم الراحة وقد سعت لزيادة التوافق، لكن كان الأمر مستحيلاً[4].

---

(1) رؤية سياسية، أردت قولها، كيف يتم الصلح بقرار فردي والحرب بقرار من الزعامة القبلية (الباحث).

(2) يمكن الرجوع إلى كتاب والي اليمن أحمد فيضي باشا (ذكر سابقاً).

(3) استنتاج أُخذ من مجموعة كتب تركية دونت تاريخ اليمن، وقد ترجم زبدة ما قبل (الباحث).

(4) بحسب ما دونت الصحف وخاصة (مجلة الطنين) عن اللقاء ما بين والي اليمن المعزول وبين الصدر الأعظم المعروف بصرامته على الولاة وعدم ثقته بهم.

وهكذا وبالإطلاع على الصحف والمجلات العثمانية وعلى كتاب المؤرخين قبل التنظيمات بقرون وبعدها بسنوات وقبل الدستور وبعدها، يتضح أن العثمانيين ظلوا على استكبارهم والنظر إلى الطرف الآخر بريبة وحذر، ولهذا كما تفاوتت الكتابات عن اليمن تفاوتت النظرات وتفاوتت مصداقية التنفيذ.

ما قاله جاد الله سرمدي . إن اليمن شكلت لقادتنا ولقواتنا عقدة عدم الانتصار، ولهذا ظللنا نحلم بالعودة إليها، عدنا ولم نوفق في إدارتها، لا لأننا لا نجيد الإدارة، ولكننا لم نفهم الإنسان اليمني وتقلباته، ورؤيته إلينا، وهل تعامل معنا كغزاة أو كمسلمين بالطبع لم يشعر قادتنا في اليمن أنهم عوملوا على أساس قوات مسلحة، بل قوات مغتصبة ولم ننكر يوماً بتحويل اليمن إلى أرض عثمانية، لكننا سعينا جاهدين لتجسيد آثارنا وتراثنا على الأرض اليمنية[1].

لم نتمكن من تطبيق الأنظمة والقوانين، لأن اليمني عاقبنا بتجاوزاته، واحتج على أي عمل يقوم به ولاتنا، مما عرقل بجد مساعينا تطوير الإدارة في اليمن .

على ما يبدو أن الباحث التركي المتعصب، أراد أن يحمّل اليمنيين فشل إدارته في إيجاد إدارة حديثة فلجأ إلى وضع تصورات أكبر من إمكانات قواته، فاليمنيون تعاملوا بكل طيب مع العثمانيين في بلادهم.

(1) جاد الله سرمدي، مذكرات مقاتل في اليمن، ذكره جلال توفيق قره صابان في مؤلفة "محاربون عثمانيون في اليمن "، استانبول 1985، ص160.

استنتاج الفصل الرابع:

لقد أمتاز هذا الفصل بحرية التحرك شرقاً أو غرباً، لأنه بني على سياسة متقلبة، فضاعت هويته الوثائقية، ولكي لا يُسأل عن تجاوزاته، حدد هويته القائمة على الأخذ والرد وتجاهل الإجابة عن عنونته، فهل يعقل أن يلتزم العثمانيون بنهج إداري يخالف مبدأ الدولة التي خرجت من رحم القبيلة، هذا الخروج القسري عادوا إليه في كل قرن، وإذا كانت أقرب عودة لهم للقبيلة كان اليمن سنة 1538م، فهل استطاعت بورصه وأدرنه واستانبول أن تبدل عقليتهم من بدوية قبلية، إلى مدينة مطواعة سهلة القيادة.

إذا أوضح البحث بمقارنة ما بين العثمانيين قبل الدولة واليمنيين قبل العثمانيين وأثناء تواجدهم فإنه لا فرق بينهما، لكن السؤال المطروح هل يعقل أن يظل العثماني يتقلب في جسده وروحه من سنة 1231م إلى سنة 1538م.

إن معظم الباحثين تناسوا أن لا أثر للعثماني الأصيل الذي حمل خيمته من أواسط آسيا وجاء بها إلى الأناضول والروميلي، وعندما جاء كان لون جلده أسمر أقرب للبداوة، ولون عيناه عسليتان، أما الذين قادوا العمليات الحربية في اليمن ليسوا من بقايا قبيلة قايي (الحجر) وهم الإنكشارية التي جمعت بموجب نظام الدفشرمه من مناطق البلقان.

هذه هي الأسباب التي منعت القوات العثمانية في اليمن من التفاهم مع اليمنيين الذين كانوا هكذا قبل الإسلام وبعده ، وظلوا كذلك قبل قدوم العثمانيين وحتى اليوم، لكن بقايا الإنكشارية لا تعرف إلا مصالحها الذاتية، هذه البنية الجسدية تفوقت على الواقع فباشرت بضرب اليمنيين، فاضطر اليمنيون للرد عليهم ، دفاعاً عن الظلم الذي فرض عليهم ودفاعاً عن الأرض التي مشى وجلس ونام عليها العثماني.

بناء على مواصفات بقايا الإ نكشارية التي اعتادت على ترويض الآخرين، كان الرد عليها ضرورة حتمية، منعاً من تماديها في غيها، وسعياً لإشعارها أن قوى بشرية لها تاريخ مشرف في الإسلام تمتلك هذه الأرض، وعليكم احترامها واحترم سكانها، لكن بقايا

الإنكشارية رفضت فاستمرت الحرب التي إن توقفت في بعض المحطات أو الأماكن ، لكنها ظلت متواصلة أي تقف في منطقة وتتواصل في أخرى.

لقد سعى العثمانيون (بقايا الإنكشارية) لشراء الذمم، حققوا نجاحات ، لكنها كانت آنية، ولولا تعلق اليمني بعنفوانه لما تمكن العثمانيون من البقاء لأشهر، لقد أضاعت الحرب الأولى مقاومة المجاهدية اليمنية، وضاعت الهوية بسبب الحرب ونقل العثمانيون قوات من الولايات العربية كافة، وعرفت سفرتهم (بالسفر برلك) أي السفر براً، ومات من مات، والموت ليس بسبب القتال وإنما سبب الجوع والعطش وتحميل هؤلاء الجنود الذاهبون للدفاع عن الطورانية ما لا قدرة لهم على حمله، دخل الطورانيون الجدد (أبناء الإنكشارية) الحرب ضد الحلفاء فخسروها وخسر العرب مئات المئات من القتلى في اليمن و على ضفة القناة وفي سهول ليبية، وفي كل أرض عربية، ولو أن الإمام يحيى حميد الدين لم يبحث عن ذاته، وقاد الثورة بحسب رغبة اليمنيين، لكانت اليمن محررة، ومناصرة للقضية العربية التي زجها الغرب في قفص الاتهام، وزج اليمن في قفص الإمامة، وتشابكت الأحداث، فلا اليمن تخلص من مآسيه، ولا العروبة تخلصت من عملا ء الغرب، ولهذا ظل العرب كأمة يراوحون حيث هم، شعارات وعبارات، ورغم ذلك لا زالوا يتقاتلون على غنائم السلطة وشرف المعارضة.

خاتمة البحث:

تأخرت ولاية اليمن عن تماسها مع الإصلاحات والتنظيمات التي عمدت الدولة العثمانية لاستيرادها من الغرب الأوروبي بدافع اللحاق بركب الدول المتطورة حضارياً، أما بالنسبة لأوروبة، فكان إلحاحها على تطبيق الدولة للإصلاحات والتنظيمات حضارياً مستوى العصر ومفهومه لاقتسام ممتلك اتها ولتجزئتها، انتقاماً من ماضٍ بعيد يقرأه عقلاء التاريخ وفاهموه.

ليس من مهام البحث تحديد العقلاء، وإنما من مهامه تحليل واقع الدولة العثمانية التي عمدت إلى الزواج من النساء الأوروبيات اللواتي أسهمن في زعزعة مفاصل السلاطين، فهل يعقل أن يتمكن رجال بحريون من خطف فتاة من قلب باريس أو من قلب روما.

عقلياً هذا غير و وارد، لكنه واقع ، كثير من الفتيات سُرقن من مضاجعهن وجيء بهن إلى أحضان القصور العثمانية، لتصل إلى مرتبة إقبال قادين ثم إلى زوجة، وتتدرج لتصل إلى ما فعلته روكسلانه، وصافية الإيطالية.

غرق السلطان سليمان بذكاء زوجه، ودهش من شدة فراستها، لماذا يكلف السلطان نفسه بالذهاب إلى الحرب، فليذهب الصدر الأعظم وليحمل الخاتم وليوقع عن السلطان، ما المشكلة، هذا رأي روكسلانه زوج سليمان القانوني، وتتالت الاقتراحات وبدأ السلاطين بالتنازل عن مبادئ عثمان غازي المؤسس، وتناسى أن له أبناء ، الجاريات يقمن بتربيتهم، وتقاس أن لديه الإنكشارية إذا فسد نظامها، ضاعت الدولة .

شغلته زوجه بمنافسيه (أخوه – ابن عمه) فطفق يبحث عن وسيلة للتخلص، وإذا عجزت عن المهمة، تقوم دولتها بمساندتها لتبدو لزوجها السلطان أنها تساعده وتقف إلى جانبه في أزماته التي لا تحل إلا بموته واستلامه ابنه وابنها، فا لمهمة لها لم ولا ولن تنتهي، الإنكشارية لا تزال قادرة على إلحاق الهزيمة بأعدائها.

تراكم الضعف لدى السلاطين، وتسارعت الأيام لتبدو الإنكشارية سبباً مباشراً في تأخر الدولة عن اللحاق بالركب الحضاري، ووصل الأمر أن الحل لهذا اللحاق لا يكون إلا بالتخلص من الإنكشارية، ورفعت إيميه والدة محمود الثاني إشارة الموافقة.

وتحول مصطفى البيرقدار من ممثل للرجعية إلى رائد للإصلاح والتطور فضربها سنة 1826م بعد 464سنة من الانتصارات، وبقيت الدولة بلا جيش، ولتأكيد عجز السلطان أشارت إلى المصلح محمد علي بضرورة تكوين دولة كبديل عن السلطان، أيقن المصلح الأمي أن ما أشير إليه صحيح، فهاجم مملكة السلطان ووصل إلى كوتاهية سنة 1833م.

ارتعدت مفاصل بريطانيا وفرنسا، وتخوفتا من عواقب توسعات محمد علي، فجاهرت بعدائها له بعد محبة، وأعلنت أنها لن تسمح له بإزعاج السلطان ولا الاقتراب من أملاكه.

انصاع محمد علي وعاد من حيث أتى، وأيقن السلطان أنه لولا مساعدة فرنسا وبريطانيا لوصل محمد علي إلى استانبول (والجميع يعلم أن محمد علي بما فيه فرنسا وبريطانيا) لا يريد أكثر من بلاد الشام، لكن البرمجة الأوروبية مرسومة إلى هذا الحد من البلوغ.

إن زوال الإنكشارية لم يزل مخاوف أوروبة، فأنظمتها الإسلامية ولفظة **(الله وأكبر)** تعيد قوات مدرعة وأكثر حماساً من الإنكشارية، فتعقلت في تخطيطها، وتذرعت بأن ما يمتلكه من أنظمة لا يؤهله للارتقاء الحضاري، وأن ما يمتلكه من أنظمة وقوانين لا تنسجم إطلاقاً مع مفاهيم العصر، فشجعته بريطانيا على الأخذ بالقوانين الفرنسية المتطورة نتيجة ثورة فرنسا 1789م، وأيقن عبد المجيد خليفة والده محمود الثاني فأصدر تجميلاً لفرنسا وبريطانيا مرسوم كلخانه لتخلصه من محمد علي الذي هاجمه سابقاً.

لم تعرض فرنسا وكذلك روسيا ، منهم قرابتهم المسيحيون، فهم يعيشون ظلماً وعدم مساواة وافتعلت حرب القرم سنة 1853-1856م، وانتصرت الدولة العثمانية على روسيا اسمياً، وحدد مؤتمر باريس عام 1856م لتسوية أوضاع ما بعد حرب القرم ، وأشار سفير

إنكلترا في استانبول إلى أن روسيا سوف تحتج، ولمنع احتجاجها يجب إصدار ما يساوي بين المسيحيين والمسلمين، فصدر فرمان شريف همايون خطي سنة 1856م.

وهكذا بقيت الدولة العثمانية لا جيش يحميها ولا قوانين تستند عليها، وغدا كل ما فيها استيراد باستيراد، وبهذا الاستيراد ستحكم الولايات، ولكن هناك ولايات لا تقبل الاستبداد، قبلية منذ نشأة العثمانيين، لماذا رفضوا سنة 1299م قوانين سلطان قونيه علاء الدين السلجوقي، وقال عثمان غازي، قوانين تعارض مبادئ القبلية وتتعارض مع العادات والتقاليد لا يؤخذ بها، فكيف ستفرض قوانين فرنسية على دولة قبلية بامتياز، ولحسن حظ اليمنيين، لم يروا مصلحاً عثمانياً إلا بعد سنة 1872م، وحتى في هذا التاريخ لم يطبقوا إلا التقسيمات الإدارية التي أقرها السلطان عبد العزيز سنة 1864م، لكن الأجزاء الا نتخابية، تستر عليها القانون ك ما تستر عليها العثمانيون، وقبل اليمنيون التقسيمات الإدارية للولاية، وتجاهلوا ما يسمى بالانتخابات، لأن الواقع لا يُجيز لأي فرد أن يرشح نفسه لمنصب حتى لو لملك الموت دون موافقة زعيم القبيلة، وفي الوقت نفسه ليس لدى الوالي العثماني رغبة في تطبيقه، يهمه الطاعة والولاء لأمير المؤمنين السلطان عبد الحميد الذي استبدل نفسه بالقانون، وعاد الولاة إلى سابق عهدهم، طاعة ثم ضرائب ثم مديح للسلطان.

اضطربت إدارة العثمانيين في اليمن، فلقد عجزوا ع ن قوننة اليمن، وعجزوا عن ضبطها ومنعها من المشاغبات حسب تعبيرهم، هذه صنعاء فيها أئمة على خلاف حاد مع العثمانيين وهذه قبائل لا يمكن أن تأتمن إنساناً عليها حتى زعيمها، هي قبائل مع القوي ومع الشجاع ومع الحامي، وإذا لم تتوافر هذه الصفات فهذه ليست قبائل هذه مؤسسة عبودية كل من أراد أن يمتطي ظهرها فلا تعانده.

تناسى العثمانيون (بقايا الإنكشارية) تاريخ اليمن منذ فجر الإسلام، وعدد الدول التي قامت على أرضها ، ملكة سبأ ضاع تاجها، فهل بمقدور العثماني أن يحتفظ بالقبعة بدلاً من الطربوش الذي انتزعته نساء أوروبة وجميلاتها من على رأسه.

ألم يحاول الوالي أحمد فيضي باشا أن ينزع الزي اليمني من أهله ويلبسه زياً لا علاقة للتراث اليمني بأية صلة وفشل في ذلك.

أما من حيث الثورات، فالثورات في اليمن مادة أساسية ، على اليمن أن يعلنها يومياً أو شهرياً ضد زوجه وما الضرر في ذلك، يبدل زيه ويرتدي زياً أوروبياً، ويناشد بلقيس، فتجيبه بلقيس عرفتك يمني بطباعك، وعرفتك يمني بشجاعته، لكن العثماني لم يعرفك، ولم يعرف اليمن، فماتت قواه وانهارت معنوياته في وديان اليمن، فلا أصلح، ولا أصلح، وظل الأمر موضع تجاذب ما بين نريد إصلاح ولا نريد عثماني وظل الحال إلى الحرب الكونية الأولى، وأدارها يحيى حميد الدين بعدما حول الصرا ع العالمي باتجاه مقاتل السعودي، ولم يقاتل عبد الناصر، قاتل الحاضر، وظل العثماني (بقايا الإنكشارية) يحلم بالعودة والإصلاح في اليمن، ولكنه لا هذا ولا ذاك، فلا صلاح نعم ثورات، ولا تحصيل ضرائب لا عصيانات، والعكس بالعكس، وهذا هو التاريخ بدورته.

لم يوفق العثمانيون لا سابقاً ولا لاحقاً في إقناع اليمنيين، بأنهم جاؤوا إليهم لحماية بلادهم من الكفار المسيحيين (بحسب الحجج العثمانية)، وليس بهم ظالم يحكمهم لا يستطيعون التخلص من جبروته.

لم يعرف الإنكشاري سابقاً طعم الراحة و الهدوء في اليمن على مدار قرن من الزمن 1538-1635م، حتى بدون قيادة اليمني يحارب لأسباب كثيرة، أبرزها تعالي العثماني على اليمني، الصراخ بقساوة عليه، عدم احترام علمائه وزعاماته، الضرائب التي لا حصر له ا في قوانين العثمانيين، هذه الأسباب سبب واحد يحول اليمني من إنسان عادي إلى مارد.

إن قراءة تاريخ اليمن في ظل التنظيمات، لا تقدم له معلومات مهمة، فالمعلومات تتجلى في إنشاء محاكم مختلطة، في بناء مدارس في السناجق والأقضية في تطوير أساليب الزراعة وتحديثها، في مشاركة أهل البلاد في إدارة بلادهم، لإعدادهم مستقبلاً، نقل الحداثة، شق طرق، تأمين المياه.

هذه المعلومات لم تذكر حتى في المصادر والمراجع العثمانية لو كمحاولة من سلطان استانبول، أما بناء جوامع ومساجد، فهذا جهد فردي لا السلطان يمنع واليه من إقامتها، ولا السلطان متفرغ ليشجع ذلك.

إن تقسيم الولايات قبل التنظيمات مشابه تماماً لتقسيمات قانون تنظيم الولايات سنة 1864، والخلاف المهم الذي طرأ أن الدولة عينت ولاة بلباس مدني، لكن العسكرة بقيت جوهرهم الرئيس، وأصلاً كل وزراء الدولة كانوا عسكر، وسواء أكان عسكرياً أم مدنياً ، فله مهام دولته المحددة، أولها عليه تنفيذ أبرز الولاء للسلطان، ثانيها تأمين جمع الضرائب، ثالثها عدم مقاومة العسكر العثماني.

من الصعب القول إن العثمانيين قبلوا التفاوض مع المشاغبين بحسب وجهة نظرهم، فقد وصفوا الإمام يحيى بصفات يخجل القلم من ذكرها، وعندما لم يجدوا وسائل لقهره لجأوا إلى التفاوض.

الإمام يحيى لم يكن سياسياً بارعاً بقدر ما كانت فترة توليه ملائمة لمرحلة أوائل العشرين، وسواء أكان سياسياً أو لم يكن أجلس العثمانيين معه على طاولة التفاوض، فكسب اعترافاً به على الورقة فقط، بالنسبة للعثمانيين:

ما كسبه الإمام يحيى من الإنقلاب على السلطان عبد الحميد أنه غدا هو الممثل للدين وبإمكانه تكفيره، لكن السلطان بالأصل لم يكون هذا بالنسبة إليه ملحاً، وإنما الولاء والطاعة، وتطلع السلطان عبد الحميد الذي تولى العرش بوصاية اتحادية سيغادر العرش بقضية ووصاية فردية.

ما يمكن أن يقال عن هذه المرحلة أن لدى الاتحاديين قدرة على هذا النزاع لم ينعكس إلا على استانبول، لأن الأمراء والقادة في مناطق استانبول اعتادوا على سياسة الإلغاء، وإذا استردوا عافيتهم فهذا لا يبدل من منظومة الإدارة العثمانية، لا في اليمن ولا غيرها من الولايات الأخرى.

مصادر البحث ومراجعه

مصادر البحث ومراجعه

1 -الوثائق غير المنشورة:

- أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، تصنيف جودت، بحرية رقم 8297.

- أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، مهمة دفتري رقم 1187.

- أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، مهمة دفتري 1807.

- أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، إرادة داخلية، نمرة 1857.

- أرشيف رئاسة الوزراء، يلدز تصنيفي، كرتونة رقم 38، علبة 311.

- أرشيف رئاسة الوزراء، يلدز تصنيفي، كرتونة رقم 56، علبة 311.

- أرشيف رئاسة الوزراء، معارف نظارتي، سجلت الإفتاء، رقم 98 و103.

- أرشيف رئاسة الوزراء، فرمان رقم 358 وفرمان رقم 111.

- أرشيف رئاسة الوزراء، فرمان رقم 279، وفرمان 295.

- أرشيف رئاسة الوزراء، عينيات دفتري نمره 25[1]

2-الوثائق المنشورة:

- دار الوثائق المصرية، عابدين، وثيقة رقم 252، 378، 369.

3-قسم المذكرات والتقارير:

- قوجي بك، تقريره إلى الصدر الأعظم رستم باشا، سنة 1540م.

- تقرير محمود حمدي باشا عن اليمن لسنة 1316هـ/1898م.

- خواطر راشد باشا أفندي، قائمقام في اليمن سنة 1306هـ.

[1] – لم أذكر الوثائق التي وردت في هوامش البحث كافة وإنما قدمت أبرزها.

- مذكرات البلوكباشي عارف أفندي، يمنده عثمانلي محاربلري. أرشيف رئاسة الوزراء ، استانبول رقم 2715.

محمد خليل أفندي، اليمن من خلال لائحتي، محمد خليل أفندي، مكتبة بايزيد.

مدحت عبد الله، مذكرات مقاتل في اليمن، استانبول 1985م.

4-سجلات المحكمة الشرعية:

- المحكمة الشرعية، استانبول، قاضيلك دفتري رقم 56.

- المحكمة الشرعية، استانبول أناضول قاضيلك دفتري رقم 57.

- المحكمة الشرعية، استانبول، سجلات الإفتاء ، لسنة 1294-1396م.

5-المصادر العربية:

- أوغلو خليل ساحلي، الدستور، عمان 1975.

- البهكلي عبد الرحمن بن أحمد، نفح العود في سيرة دولة الشريف حموده، تحقيق محمد بن أحمد العقيلي، الرياض 1982م.

- الحصري ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت 1965م.

- الجعدي ابن سمره، طبقات فقهاء اليمن، تحقيق فؤاد السيد، القاهرة 1957م.

- الخزرجي علي بن حسن، العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، تحقيق محمد علي الأكوع، بيروت 1983م.

- الديبع عبد الرحمن، بلوغ المرام في شرح مسك الختام من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، تحقيق اتستاس الكرملي، القاهرة 1939م.

- الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار زبيد، تحقيق محمد صالحة، الكويت 1983م.

- ثمرة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق، محمد علي الأكوع، صنعاء 1988م.
- بغية المستفيد في أخبار زيد، تحقيق، عبد الله محمد الحبشي، صنعاء 1969م.
- شرف الدين، عيسى بن لطف المطهر، روح الووح فيما جرى بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح، صنعاء 1981م.
- الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطابع بمحاسن من بعد القرن التاسع، بيروت (د.ت)
- الطبري محمد جري، تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (د.ت).
- العرشي حسين بن أحمد، بلوغ المرام في شرح مسك الختام، صنعاء (د.ت).
- العقيلي، محمد بن أحمد، تاريخ المحلاف السليماني، القاهرة 1972.
- علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت 1970م.
- قساطلي نعمان، جسر الشام، عن نكبات الشام، مصر 1895م.
- الكبسي محمد بن إسماعيل، اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، القاهرة.
- كحالة عمر، معجم قبائل العرب، مؤسسة الرسالة، بيروت 1984م.
- المكي قطب الدين محمد بن أحمد النهر والي، البرق اليماني في الفتح العثماني، تحقيق حمد الجاسر، الرياض، 1967.
- نوفل نعمة الله نوفل، الدستور، بيروت 1301هـ، بيروت 1986م.
- الهمداني، الحسن بن أحمد، جزيرة العربي، تحقيق محمد علي الأكوع، بيروت.
- الواسعي عبد الله، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في جيزان وتاريخ اليمن، القاهرة 1947.
- الويسي، حسين بن علي، اليمن الكبرى، صنعاء 1992م.

- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله، معجم البلدان، بيروت (د.ت).
- اليمري نجم الدين عماره، المفيد في أخبار صنعاء وزبيد، تحقيق محمد علي الأكوع، مطبعة العلم 1979م.

6- المصادر العثمانية:

- أوغلو مدحت، التاريخ العثماني، أنقرة 1954م.
- بارقان عمر، الأرض في الدولة العثمانية ومشكلاتها، أنقرة 1985م.
- بقالين محمد زكي، قاموس المصطلحات والأساليب العثمانية (6) أجزاء، استانبول 1946م.
- جودت أحمد باشا، تاريخ جودت، استانبول 1309م.
- خسرو إسماعيل، توركيه كوي اقتصاداتي، استانبول 1397هـ.
- صولاق زاده، تاريخ صولاق، استانبول 1311هـ.
- عطا الله باشا، تاريخ عطا، استانبول 1313هـ.
- لطفي باشا، تاريخ لطفي، استانبول 1297هـ، وطبعة 1303هـ.
- محدث ميرهاشم، الغزو العثماني لليمن، تهران 1316 هـ.
- مجموعة مؤلفين، السلطان عبد الحميد، دور سلطتني، استانبول 1305 هـ.
- مجموعة مؤلفين، بحرية انجمنه مجموعة كا، استانبول 1297 هـ.
- مجموعة مؤلفين، الموسوعة اليمنية، تمويل الأستاذ أحمد جابر، بيروت 1992م.
- مؤلف مجهول، كتاب العدالة، استانبول 1595م.
- منير بهرام، وطن مقدس ياخود ممالك جغرافية سي، استانبول، 1915م.
- نور رضا، تورك ، تورك تاريخي، أنقرة 1924م.

- أحوال ولاية اليمن، استانبول 1918م.
- مسلمين علمائسي نه يابيور، استانبول 1932م.
- إدارة العثمانيين لليمن، استانبول 1935م.
- عثمانلي تاريخي، استانبول 1924م.

7-المراجع العربية:

- إبراهيم (آمال)، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، صنعاء 1423هـ/1993م.
- أباظة (فاروق عثمان)، الحكم العثماني في اليمن، 1872-1918، بيروت 1979م.
- أحمد (إبراهيم خليل)، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، 1516-1916م، الموصل 2005م.
- الأشعب (خالص)، اليمن، دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، بغداد 1982.
- أنيس (محمد)، الدولة العثمانية والمشرق العربي، مكتبة الأنجلومصر، القاهرة (د.ت).
- البحراوي (محمد عبد اللطيف)، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، بيروت 1978،
  - فتح العثمانيين عدن، القاهرة 1329هـ/1979م.
- البكر (منذر عبد الكريم)، تاريخ العرب قبل الإسلام وتاريخ الدولة الجنوبية في اليمن، بغداد 1983م.

- بشور (أمل)، سورية ولبنان في عصر الإصلاح العثماني، بيروت 2006م.
- بو غانم، (فضل علي أحمد)، البنية القبلية في اليمن، دار الكاتب العربي، 1985.
- بيهم (محمد جميل)، فلسفة التاريخ العثماني، بيروت 1954م.
- بيومي (طارق)، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة 1999م.
- ترسيس (عدنان)، اليمن وحضارة العرب، بيروت 1914م.
- الشِّر(عبد الوهاب بن أحمد)، هذه هي اليمن، صنعاء 1971م.
- الجرافي(عبد الله بن عبد الكريم)، مقتطفات من تاريخ اليمن، بيروت 1977م.
- حماد (السيد محمد)، التوسع الإيطالي في شرق أفريقية، القاهرة 1960م.
- جحا (شفيق)، التنظيمات أو حركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية 1856-1876م، مجلة البحوث الأمريكية، بيروت 1965م.
- الحفظي، (إبراهيم)، تاريخ عسير، رؤية تاريخية خلال خمسة قرون، تحقيق محمد بن سلط بن سلط بن عيسى البشري، بيروت 1965م.
- الجميل (سيار)، تكوين العرب الحديث 1516-1916م، الموصل 1991م.
- حليم (إبراهيم)، تاريخ الدولة العثمانية العلية، مكتبة العلا 2003م.
- الحوراني (محمد)، التعليم في مدينة دمشق خلال عهد التنظيمات، رسالة ماجستير لم تنشر بعد، بيروت 2013م.
- الخالد (خليل إبراهيم) والأزدي محمد، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، بغداد 1980م.

- خزعل (حسين خلف)، تاريخ الجزيرة العربية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، بيروت 1968م.
- الخطيب، (مصطفى عبد الكريم)، استقلال اليمن الأول عن الإدارة العثمانية، رسالة دكتوراه لم تنشر، دمشق 1993م.
- رافق (عبد الكريم)، الثورة الفرنسية، أملية جامعية، دمشق 1975م.
- الريحاني (أمين)، ملوك العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980م.
- رميض (صباح مهدي)، إمارة عسير، مؤسسة الجعبري 2011.
- زيد (علي محمد)، معتزلة اليمن، دولة الهادي وفكره، صنعاء (د.ت).
- سالم (سيد عبد العزيز)، تاريخ العرب في العصور الجاهلية، بيروت 1971م.
- سالم (مصطفى السيد)، وثائق يمنية، دراسة وثائقية تاريخية، القاهرة 1985م.
  - الفتح العثماني الأول لليمن 1538-1635م، القاهرة 1969م.
  - تكوين اليمن الحديث، القاهرة، 1971.
- سامي (مصطفى)، الضرائب وآثارها على العراق، بغداد 1956.
- السامرائي (حافظ)، الصراعات اليمنية وعواقبها، بغداد 1957م.
- السامرائي (قاسم بك)، الاضطراب العاصف في دولة الخلافة، الموصل 1956م.
- الشجاع (عبد الرحمن عبد الواحد)، تاريخ اليمن في الإسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، بيروت دار الفكر 1967م.
- الشربجي (رياض سالم)، بروز ظاهرة القومية، بغداد 1958م.

- الشناوي (عبد العزيز)، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة 1980م.
- شمس الدين (زين العابدين)، تاريخ الدولة العثمانية، القاهرة 2010م.
- شهاب (حسن صالح)، أضواء على تاريخ اليمن البحري، بيروت، 1992م.
- صابان (سهيل)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض ، 2000م.
- صالح (محمد أمين)، تاريخ اليمن الإسلامي، القاهرة 1975م.
- طارق (توفيق)، قراءة في قانون تنظيم الولايات، بغداد 1963م.
- طه (أبو العلا محمود)، جغرافية شبه جزيرة ا لعرب، القاهرة 1972م.
- طقوش (محمد سهيل)، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، بيروت 1995م.
- عاقل (نبيه)، تاريخ العرب القديم وعصر الرسول، دمشق، دار الفكر، 1403هـ.
  - عامر (محمود)، الدولة العثمانية تتهم سلاطينها، دمشق 2003م.
  - الدولة العثمانية، تاريخ ووثائق، دمشق 2001م.
  - اغتيال الدولة العثمانية، دمشق، 2013م.
- عبد الله (يوسف)، أوراق في تاريخ اليمن، دمشق، دار الفكر 1989م.
- عبد الرحيم (عبد الرحمن)، النشاط التجاري في البحر في العهد العثماني، القاهرة 1980م.

- العزاوي (قيس جواد)، الدولة العثمانية (قراءة جديدة لعوامل الانحطاط) بغداد 1978م.
- العزيز (عبد الكريم)، الإدارة المحلية في اليمن، 1850-1918م، صنعاء 2003م.
- علي (شاكر علي)، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638-1750م، بغداد 1985م.
- العيدروس، (محمد حسن)، السياسة العثمانية تجاه الخليج والإمارات (د.ت).
- العقيلي (محمد أحمد)، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، الرياض 1979م.
  - تاريخ المخلاف السليماني، الرياض 1982م.
- عوض (عبد العزيز)، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، القاهرة، جامعة عين شمس 1969م.
- غالب (محمد أنعم)، اليمن، دار الكاتب العربي 1966م.
- أبو غانم (فضل علي أحمد)، البنية القبلية في اليمن، دار الكاتب العربي 1985م.
- غرايبة (عبد الكريم)، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1984م.
- فايان (كلودي)، كنت طبيبة في اليمن، بيروت 1960.
- ماجدة (مخلوف)، تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، القاهرة 2009م.

- محمد (عبد اللطيف)، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب الأولى 1332-1337هـ /1914-1918م، الرياض 1415هـ/1994م.
- النجار (جميل موسى)، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، بغداد 2000م.
- نجم (زين العابدين شمس الدين)، تاريخ الدولة العثمانية، القاهرة 2010م.
- نعمان (قساطلي)، حسر اللثام عن نكبات الشام، مصر 1895م.
- الويس(حسين بن علي)، اليمن الكبرى، صنعاء 1412هـ/1991م.
- ياغي (إسماعيل أحمد)، الدولة العثمانية والتاريخ الإسلامي الحديث، الرياض 1998.

8-المرجع التركية الحديثة غير المترجمة:

- آغا رياض أحمد، الإصلاحات العثمانية وإنعكاساتها، استانبول 1958م.
- أوردغلي راضي ياغي، التنظيمات العثمانية، استانبول، 1988م.
- أوزجان أحمد، ماذا فعلوا قضاة الشرع الإسلامي، أنقرة 1977م.
- أوغلو رضا سليم، المثقفون والسلطان محمود، أنقرة، 1978م.
- آيدين رجاء بك، القضاء العثماني الجديد، أنقرة 1967م.
- بايور حكمت، ميزانية ولاية اليمن لسنة 1569م-1200م، أنقرة 1985م.
- جاندار مصطفى يلماز، اليمن ولاية عثمانية، استانبول 1894م.
- حقي إسماعيل، التشكيلات العلمية، أنقرة 1956م.

- خلوصي رجائي، الإدارة العثمانية لليمن، 1538-1918م، أنقرة 1965م.
- خلوصي ياور، الحكم العثماني لليمن، استانبول 1984م.
- دوندانر بهجت، جغرافية اليمن والجزيرة، أنقرة 1965م.
- رجب إسماعيل دادا، الإمام يحيى ومواقفه من الاتحاديين، استانبول 1955م.
- زاده داود قاضي، سياسة عبد الحميد الاستبدادية، أنقرة 1956م.
- سيفي علي رضا، حركات بحرية، استانبول، 1935م.
- رضا الدين حافظ محمد، قانون الأراضي في الدولة العثمانية، ترجمة محمود عامر، بيروت 1994م.
- ياورو خلوصي، الحكم العثماني لليمن، استانبول 1984م.
- يلماز سامي، محمد علي وسباسته، أنقرة، 1948م.
- يلماز سليم بك، قراءة في تاريخ الإنكشارية، استانبول 1973م.
  - أزمات السلطان محمود الثاني، استانبول 1970م.
  - ألاعيب الدول الأوروبية، أنقرة 1965م.
- يشار بك مصطفى، الدولة العثمانية تبدل جلدها، أنقرة 1956م.

9-المراجع المترجمة إلى العربية

- أرمسترونغ، سيد الجزيرة عبد العزيز آل سعود، ترجمة راقد خيشا ن الأسدي، بيروت 2009.
- أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة ا لعثمانية، ترجمه إلى العربية عدنان محمود سليمان، راجعه محمود الأنصاري، استانبول 1990م.

- أوغلو أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، ترجمه صالح سعداوي، استانبول 1999م.
- خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة محمد أرناؤوط، بيروت 2002م.
- حكمت عبد الحكيم، المسح الجغرافي- الطبي لولاية اليمن، ترجمة محمود الحاج قاسم، محمود، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، الدوحة 1967م.
- ضياء الدين حافظ محمد، قانون الأراضي في الدولة العثمانية، ترجمة محمود عامر، بيروت 1994م.
- مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، القاهرة 1992م.
- المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ترجمة إحسان حقي، القاهرة 1988م.
- فنادولينانينل الكسندر، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية من ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة أنور محمد إبراهيم، المطابع الأميرية 1999م.
- لوتسكي فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيف بستاني، بيروت 1980م.

11-الرسائل الجامعية:

- الحوارني محمد، التعليم في مدينة دمشق خلال عهد التنظيمات، رسالة ماجستير لم تنشر، بيروت 2013م.

- الرعوي عارف محمد، العلاقات بين اليمن والدولة السعودية الأولى، رسالة دكتوراه، لم تنشر، دمشق 2006م.
- الشامي فؤاد، العلاقات بين الإدارة العثمانية والإمام يحيى 1322-1337م.
- عايض علي محسن، الوجود العثماني في اليمن 1538-1835م، رسالة ماجستير لم تنشر بعد، دمشق 2010م.
- علي عز الدين، السراي الهمايوني، مهامه رسالة ماجستير لم تنشر بعد، جامعة الجنان 2014م.

12-التقويمات السنوية(السالنامات العثمانية):

- يمن سالنامه سي، 1293هـ و1298هـ و1299 هـ .
- يمن سالنامه سي، لسنة 1305هـ-1306-1307-1307هـ.
- يمن سالنامه سي، لسنة 1311-1312-1313-1314هـ.

التقويمات العثمانية:

- دولت عثمانية سالنامه سي 1297هـ/1880م.
- دولت عثمانية سالنامه سي 1325هـ/1907م.
- دولت عثمانية سالنامه سي 1326هـ/1908م.
- دولت عثمانية سالنامه سي 1327هـ/1909م.
- دولت عثمانية سالنامه سي 1328هـ/1910م.

13- المراجع الأجنبية:

- *Bayram kodamaλ, ikInci Mahmud devry, Ankara 1988.*
- *Ahmet cevdat paşa, Tezaker, Istanbul 1303.*
- *Ali Himet, FaTIhmehmet devri, isTanbul 1965.*
- *Ihsan süregga, yemen isyanlar, isTanbul 1980.*
- *ismaIl HakkI, osmanLI Tarihi, Ankara 1958.*
- *Hammer ahIstor arabIn FeLix or yemen Bombay 1895.*
- *SamI yatmaz, Asker başbozuk, Ankara, 1919.*
- *Riza AurI yemen vilaye Tinde JendIrme, TeşkiLatI, Abdul Hamidin devri, isTanbul, 1979.*

الملاحق

ملحق رقم (1)

خط شريف كلخانه1839م

لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية الحنيفة بتمامها . ولذا كانت قوة ومكانة سلطتنا ورفاهية وعمارية أهاليها وصلت حد الغاية، وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف وللقوانين المنيفة، بناء على طروء الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة، فتبدلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر . وبما أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن أن تكون ثابتة كانت أفكارنا الخيرية الملوكية منحصرة في إعمار الممالك واتحاد ورفاهية الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد، وصار التثبت في الأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية لأراضيها الخصبة ولاستعداد وقابلية أهاليها، ليحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنين، واعتماد اً على المعونة الإلهية واستناداً على الإمدادات الروحانية النبوية، وقد رأينا من الآن فصاعد أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة، والمواد الأساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض

والناموس والما ل وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدة استخدامهم، لأنه لا يوجد في الدنيا أعز من الروح والعرض والناموس والمال، فلو رأى إنسان أن هؤلاء مهددون وكانت خلقته الذاتية وفطرته الأصلية لا تميل إلى ارتكاب الخيانة، فوقاية لحفظ روحه وناموسه، لا بد أن يتشبث في ب عض الإجراءات للتخلص منها، وهذا الأمر لا يخفى أنه مضر بالدولة والملة كما أنه إذا كان أميناً على ماله وناموسه لا يحيد عن طريق الاستقامة وتنحصر أفكاره وأشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملته، وكما في حال فقدان الأمن على المال لا يميل الشخص إلى دولته وملته ، ولا ينظر للانتفاع بأملاكه، بل كما أنه لا يخلو دائماً من الفكر والاضطراب، فلو قدر العكس، أعني لو كان الإنسان آمناً على ماله وأملاكه، فلا شك يشتغل بأموره وتوسيع دائرة معيشته وتتولد يوماً فيوماً عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزداد محبته للوطن وبهذا يجتهد في تحسين حاله.

وأما مادة تعيين الخراج فكل دولة لا بد أن تكون محتاجة إلى العساكر وسائر المصاريف المقتضية للمحافظة على ممالكها وهذا لا تتيسر إرادته إلا بالنقود، والنقود لا تتحصل إلا من خلال الخراج فلا غرو أن النظر إلى تحسين هذه المادة من أهم الأمور، هذا ولو أن أهالي ممالكنا المحروسة تخلصوا لله الحمد قبل الآن من يلوي اليد الواحدة التي كانت متسلطة على الإيرادات الوهمية، لكن

أصول الالتزامات المضّرة المعبّرة من ضمن أسباب الخراب التي لم يظهر منها ثمرة نافعة في أي حال لم تزل جارية للآن، وهذا يُعد كتسليم مصالح المم لكة السياسية وإدارتها المالية ليد رجل، وبالأحرى أن نقول بوضعها تحت قهره وجبره، فإنه إن لم يكن رجلاً أميناً لا شك أنه ينظر إلى فائدته الشخصية وتكون كل حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم، فيلزم بعد الآن تعيين خراج مناسب على قدر اقتدار وأملاك كل فرد من أفراد أه الي المملكة، ولا يؤخذ شيء زيادة عن المقرر من أحد ما وتحديد وبيان سائر مصروف عساكر دولتنا العلية البرية والبحرية وكل لوزماتهم بموجب قوانين إيجابية والإجراء بمقتضاها.

وأما مسألة الجندية فلكونها من المواد المهمة حسب ما ذكر ومع كونه مفروضاً على ذمة الأهالي تقد يم العساكر اللازمة للمحافظة على الوطن، لكن الجاري للآن هو عدم النظر والالتفاف إلى عدد النفوس الموجودة بالبلدة بل يطلب من بعض البلدان زيادة عن تحملها ومن البعض الآخر أنقص مما تتحمل وهذا فضلاً عما فيه من عدم النظام فإنه موجب لاختلال موارد منافع الزراعة والتجارة واستخدام العساكر إلى نهاية العمر أمر مستلزم لقطع التناسل، فعلى تقدير طلب أنفار عسكرية من كل بلد يلزم وضع وتأسيس أصول مستحسنة لاستخدام العساكر أربع أو خمس سنوات بطريقة المناوبة والحاصل أنه بدون تدوين هذه القوانين النظامية لا يمكن حصول القوة والعمار والر احة، فإن أساس

جميع ذلك هو عبارة عن المواد المشروحة، ولا يجوز بعد الآن إعدام وتسميم أرباب الجنح جهاراً أو خفية بدون أن تنظر دعاويهم علناً بكل دقة بمقتضى القوانين الشرعية، ولا يجوز مطلقاً تسلط أحد على عرض وناموس آخر، وكل إنسان يكون مالكاً لماله وملكه ومتصرفاً فيهما بكمال الحرية ولا يمكن أن يتدخل في أموره شخص آخر، وإذا فرض ورفعت تهمة على أحد وكانت ورثته بريئي الساحة منها وبعد مصادرة أمواله لا يحرم ورثته من ميراثهم الشرعي، وتمتاز سائر تبعية دولتنا العلية من المسلمين وسائر الملل الأخرى بمساعدتنا هذه الملوكية بدون استثناء وقد أعطيت من طرفنا الملوكي الأمنية التامة في الروح والعرض والناموس والمال بمقتضى الحكم الشرعي لكل أهالي ممالكنا المحروسة، وسيعطى القرار اللازم اتفاق الآراء عن المواضع الأخرى أيضاً وستزداد أعضاء مجلس الأحكام العدلية على قدر اللزوم وتجتمع هناك وكلاء ورجال دولتنا العلية في بعض الأيام التي ستعين وجميعهم يبدون أفكارهم وآراءهم بالحرية التامة بدون تحاشٍ، وتتقرر القوانين المقتضية المختصة الأمن على الروح والمال وتعيين الخراج وستجري المكالمة اللازمة عنها بدار شورى بابا السرعسكرية، وكلما تقرر قانون يعرض لطرفنا الملوكي لتتويج عاليه بخطنا الملوكي حتى يكون دستوراً للعمل إلى ما شاء الله.

وبما أن هذه القوانين الشرعية ستوضع لإحياء الدين والدولة والملك والملة

فسيؤخذ العهد والميثاق اللازم من قبلنا الملوكي بعد وقوع أي حركة مخالفة لها وسنحلف قسماً بالله العظيم في أودة (غرفة) الخرقة الشريفة بحضور جميع العلماء والوكلاء وسيصير تحليفهم أيضاً على هذا فكل ما يخالف هذه القوانين الشرعية من الوكلاء والعلماء أو أي إنسان كان مهما كانت صفته سيجري توقيع العقاب اللازم عليهم بدون رعاية رتبة ولا خاطر، وسيصير تدوين قانون خبراء مختص بذلك ولكون كافة المأمورين لهم راتب واف الآن فإن وجد منهم من يكون راتبه قليلاً سيصير ترقية حاله.

هذا ولينظر في مادة الرشوة الكريهة بتدوين قانون شديد لذلك، لأنها أعظم سبب لخراب الملك ومقوته شرعاً، ولكون الإصلاحات المشروحة آنفاً ستزيل طوارئ الفقر والفاقة كلية، فك ما أنه سيصير إعلان إرادتنا الملوكية هذه للأستانة ولكافة أهالي ممالكنا المحروسة، يلزم أن تبلغ أيضاً لسفراء الدول المتحابة الموجودين بالآستانة ليكونوا شهوداً على دوام هذه الإصلاحات إلى الأبد إن شاء الله تعالى، ونسأل مالك الممالك أن يلهمنا التوفيق جميعاً وأن يصب على كل من خالف هذه القوانين المؤسسة سوط عذاب النقمة، وأن لا ينجح له أعمالاً مدى الدهر آمين.

ملحق رقم (2)

التنظيمات الخيرية

شريف همايون خطي1856م

وأبرز ما جاء في شريف همايون خطي سنة 1856م الذي أصدره السلطان عبد المجيد بعد انتهاء حرب القرم وتعرضية فعلية للدول الأوروبية ما يلي:

((من أهم أفكارنا السامية سعادة أحوال كافة صفوف التبعية التي أودعها الله إلى يدنا الملوكية المؤيدة، ولما بذلناه من هممنا الملوكية في هذا الشأن المقرون باليمين قد تزايد عمار وثروة ممالكنا العلية يوماً فيوماً وشوهدت جملة من فوائد نافعة، ولكون تأييد وتوسيع نطاق النظامات الجديدة التي توفقنا إلى الآن لوضعها وتدوينها بالموافقة للموقع العالي الحائزة له دولتنا العلية بين الدول المتمدنة مطلوبنا إيصالها إلى درجة الكمال، وقد تأيدت بعناية الله تعالى، وبمساعي عموم تبعتنا الملوكية الجميلة وبه مة ومعاونة الدول المتحابة، حقوق دولتنا العلية الخارجية. ولذا فهذا العصر يُعد بالنسبة لدولتنا العلية مبدأ زمن الخير، وربما أن من أهم رغائبنا المجبولة على الشفقة تقدم الأسباب والوسائل الداخلية المستلزمة تزايد قوة سلطتنا العلية وعمار ممالكنا السنية وحصول تمام سعادة أحوال كافة صنوف تبعة دولتنا الملوكية المرتبطة بعضها ببعض بروابط الوطنية القلبية

والمتساوية الماهية في نظر شفقتنا الملوكية من كل الوجوه وقد أصدرنا إرادتنا الملوكية هذه بإجراء الأمور الآتية الذكر.

وهي اتخاذ التدابير المؤثرة نحو تأمين كافة التبعة الملو كية من أي دين ومذهب كانوا بدون استثناء على الروح والمال وحفظ الناموس وإخراج جميع التأمينات التي وعد بها بمقتضى الترتيبات الخيرية وخطنا الملوكي السابق تلاوته في الكلخانه من حيز القوة إلى حيز الفعل وتقرير وإبقاء كافة الامتيازات والمعافيات الروحانية التي منحت وأحسن بها في السنين الأخيرة والتي منحت من قبل أجدادنا العظام للطوائف المسيحية وكافة الملل غير المسلمة الموجودين تحت كل جناح عاطفتنا السامي بممالكنا المحروسة الملوكية، وقد صار المشروع في رؤية وتسوية الامتيازات والمعافيات الحالية للعيسويين وسائر التبعة غير المسلمة في مهلة معينة بحيث يهتمون بعرضها إلى جانب بابنا العالي بعد المذاكرة بمعرفة المجالس التي تشكل بالبطر بكاخات (البطريركيات) تحت ملاحظة بابنا العالي بحسب الإصلاحات التي يستوعبها الوقت وآثار المدينة المكتسبة وموافقة إرادتنا الملوكية، ويصير توثيق الرخصة التي أعطيت لأساقفة الطائفة المسيحية من قبل ساكن الجنان السلطان أبي الفتح محمد خان الثاني (محمد الفاتح) وخلفائه العظام وما صار تأمينهم عليه من قبلنا بحسب الأحوال والظروف الجديدة، وبعد إصلاح أصول الانتخابات الجارية الآن للبطاركة يصير إجراء كافة الأصول

اللازمة في نصيبهم وتعينهم بالتطبيق لأحكام براءة البطريكية العالي مدى الحياة، ويصير استيفاء أصول تحليف البطاركة والمطارنة والأساقفة والحاخامات بالتطبيق المصورة التي تتقرر بين بابنا العالي وجماعة الرؤساء الروحانية المختلفة، ويصير منح كافة الجوائز والعوائد الجاري إ عطاؤها للرهبان مهما كانت صورتها وتخصص إيرادات معينة بدلها للبطاركة ورؤساء الطوائف، ويصير تعيين معاشات بوجه العدالة بموجب ما يتقرر وبحسب أهمية رتب ومناصب سائر الرهبان ولا يحصل السكوت على أموال الرهبان المسيحيين المنقولة وغير المنقولة، بل يصير إحالة حسن المح افظة عليها على مجلس مركب من أعضاء تنتخبهم رهبان وعوام كل طائفة لإدارة مصالح طوائف المسحيين والتبعية غير المسلمة والبلاد والقرى والمدن التي تكون جميع أهاليها من مذهب واحد ولا يحصل إحداث موانع في بناء سائر المحلات التي تكون مثل مكاتب واسباليات ومدافن مختصة بإجراء عاداتهم وحسب هيأتها الأصلية وعند لزوم إنشاء هذه المحلات مجدداً بحسب استصواب البطاركة ورؤساء الملة يلزم رسمها وبيان صفة إنشائها وتقديم ذلك إلى بابنا العالي، وإما أن يجري المقتضى فيها بموجب إرادتنا السنية الملوكية المتعلقة بقبول الصور السابق عرضها، وإم ا أن يصير بيان المعارضات المختصة بذلك في ظرف مدة معينة، وإذا وجدت طائفة من مذهب منفرد بمحل وليست مختلطة مع مذاهب أخرى فلا تصادف صعوبات في إجراء الخصائص

المتعلقة بنفاذ عوائدها في هذا المحل علنا، وإذا كانت قرية أو بلدة أو مدينة مركبة أهاليها من أديان مختلفة يمكن كل طائفة منهم، ترميم وتعمير كنائسها واسبتالياتها ومقابرها بحسب الأصول الموضحة بالمحلات المخصصة لهم الموجودة محلات سكنهم بها، وأما باسترحام الرخصة اللازمة عنها، فإن لم يوجد لدى دولتنا العلية موانع في الاستملاك تصدر بها رخصتنا السنية وكافة العلامات التي تحصل فيما يماثل كل هذه الأشغال تكون مجاناً من قبل دولتنا العلية في التأمين على إجراء عوائد كل مذهب بكمال الحرية مهما كان مقدار العدد التابع لهذا المذهب ومتحسن وتزال إلى الأبد من المحررات الرسمية الديوانية كافة التغييرات والألفاظ المتضمنة تحقير جنس لجنس آخ ر في اللسان أو الجنسية أو المذهب من أفراد تبعة سلطتنا السنية، ويمنع قانوناً استعمال كل وصف وتعريف بمس الشرف أو يستوجب العار بين أفراد الناس ورجال الحكومة، وبما أن عوائد كل دين ومذهب موجود بممالكنا المحروسة جارية بالحرية فلا يمنح أي شخص من تبعتنا الملوكية من إجراء رسوم الدين التمسك به ولا يؤذي بالنسبة المتمسكة به ولا يجب على تبديل دينه ومذهبه، ولكون انتخاب وتعيين خدمة ومأموري سلطتنا السنية منوطاً باكتساب إرادتنا الملوكية فيصير قبول تبعة دولتنا العلية من أي ملة كانت في خدماتها ومأمورياتها بحيث يكون استخدامهم في المأموريات بالتطبيق للنظامات المرعية في حق العموم بحسب استعدادهم وأهاليهم.

وإذا قاموا بإيفاء الشروط المقررة بالنظامات الملوكية المختصة بالمكاتب التابعة لسلطتنا السنية بالنسبة للسن والامتحانات يصير قبولهم في مدارسنا الملكية والعسكرية بلا فرق ولا تمييز بي نهم وبين المسلمين وعدا ذلك فإن كل طائفة مأذونة بإعداد مكاتب أصلية للمعارف والحرف والصنائع، وإنما طرف التدريس وانتخاب المعلمين يكون تحت ملاحظة مجلس المعارف المختلط المعينة أعضاؤه من طرفنا الملوكي . وتحال كافة الدعاوى التجارية أو الجنائية التي تقع بين المسلمين والمسيحيين وسائر الملل المسلمة أو بين التبعية المسيحية وسائر التبعة غير المسلمة مع بعضهم على الدواوين المختلطة والمجالس التي تعقد من قبل هذه الدواوين وإشباع الدعاوى يكون علناً بمواجهة المدعى والمدعى عليه وتصدق شهادة الشهود الذين يقدمانهم بمجرد تحليفهم ال يمين حسب قواعدهم ومذاهبهم، والدعاوى المختصة بالحقوق العادية يصير رؤيتها بالمجالس المختلطة بالولايات والمديريات بحضور كل من القاضي والوالي ويكون إجراء هذه المحاكمات بهذه المحاكم والمجالس علناً.

ملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح قانون الأراضي

في الدولة العثمانية

مؤلفه : حافظ محمد ضياء الدين

طبع على معرفة وإشراف هيئة التعلم في الدولة عام(1311هـ)

المقدمة (مقتطفات من قانون الأراضي في الدولة العثمانية)

بعد تقديم ما يجب من الواجب والاحترام : أبدأ بسبب إقدامي على توضيح وشرح (القانون الصادر من السلطان المتعلق بالأراضي)، وذلك بعد اطّلاعي عليه وجدت أنه موجز ومقتصر على الرموز، لذا فهو معسّر على الفهم ويتطلب إيضاحاً وتفسيراً ولا يخفى ذلك على أرباب المهنة في هذا الخصوص.

عند جلوس السلطان عبد الحميد الثاني على العرش واستلامه الحكم الذي امتدّ لكافة المعمورة – (نشرت مراكز التعليم في كافّة المدن وفتح المجال أمام كل من يرغب في التعلّم، وكان جلالته من السلاطين العظام وقد استفاد من حنكته وسعة علمه الجميع.

وقد تمّ نشر وتأليف الكتب من أجل ذلك وتم توزيعها على جميع المواطنين وخاصة ما متعلق بالقانون وعلم الحقوق، إذْ تمّ ت أليف الكثير من هذه الكتب وكذلك بالنسبة لشرح قانون الأراضي ولكنها لم تلبِّ المواطن من حيث الإيضاح وحل مشكلاتها لذا أقدمت على شرحها وبيان ما فيها أيّام حكم جلالة الملك إذْ تعلمتُ منذ الصغر ودرستُ القوانين السلطانية وكان لي إطّلاع ومعرفة بالشريعة الإسلامية ساعد على قيامي بمثل هذا العمل الذي يهدف إلى مساعدة المواطنين على فهمها بعد تلبية حاجتها من الشرح والإيضاح.

عندما بدأت بكتابة هذا الكتاب كان أملي أن يستفيد منه الجميع، القاصي والداني، لذا أرجو من القارئ إن وجد فيه نقص أو غموض أو خطأ أن يقوم بتصحيح ذلك وله جزيل الشكر، فهذا الكتاب سيكون أكبر مرجع لكل ما هو متعلق بأصحاب الدعاوي أو الوكلاء وأصحاب المهنة الحقوقية ففيه ما سيساعدهم على فهم كل ما هو متعلق بالأراضي وأكرر اعتذاري وأسفي على ما نسيت أو جهلت من هذا القانون.

عند كتاباتي لهذا الشرح بينت أحكام القانون الشر عية وخصوصيته وتفصيله وعند نهاية كل قانون قدمت خلاصة عنه متجنباً الألفاظ المبهمة والغريبة لكي يتمكن كل إنسان من فهمه والإطلاع عليه.

وقد سميت هذا الكتاب بـ(قانون الأراضي الموضح وشرحه) وأرجو أن يكون لي ذخراً وأجراً عند الله، والله ولي التوفيق.

[ملاحظات خاصة ومهمّة]

إن جميع القوانين السلطانية مأخوذة من الشريعة الإسلامية ويجب على كل من يطلّع عليها أن يكون على دراية بالشريعة الإسلامية كلياً أو جزئياً ولو بقدّر بسيط.

لأن موضوع الأراضي كان في أول ظهور الإسلام وبعد انتشاره متعلق بقوانين الشريعة الإسلامية، لذا فالد ولة العثمانية ومنذ تأسيسها وحتى الآن أخذت بهذه القوانين والمبادئ المذكورة في القرآن الكريم.

أما الآن فالقانون الجديد يستند في أكثره إلى الشريعة الإسلامية وسأوضح بعضاً من هذه القوانين:

بدأت الدعوة الإسلامية وانتشرت في القرن السادس الميلادي بدءً من الجزيرة العربية ثم لتعمّ كافة أرجاء المعمورة.

وكانت هذه الدعوى تقوم على مبادئ سامية منها العدل والمساواة والتمدن.

وبينما كانت الجزيرة العربية تعاني التشتت والتفرق والضياع.

وقد اختلفت واخْتُلِقت المذاهب والأديان الشتى فيها مثل المسيحية واليهودية وعبادة الأوثان والأصنام. بعث الله خاتم النبيّين رحمة للعالمين ولخلاص البشرية من الشرك والكفر والانحراف والتحريق إلى طريق الحق والصواب ولإرشادها طريق النجاة والصراط المستقيم، ولكن كثيراً من المشركين والكفار عاندوا وكفروا وأصروا على معتقداتهم الباطلة وحاولوا بشتى الطرق طمس الحق الذي جاء به هذا النبي الكريك -- فحاربوه وطردوه وعذبوا أصحابه وشجعوا القبائل والشعوب الأخرى على محاربة دعوته والقضاء عليها، فما كان من الله تعالى – إلا فرض الجهاد على المسلمين ليدافعوا عن هذا الدين ولينشروه،

فحدثت معارك مشهورة قد ذكرت تفصيلاً في الكتب، وكانت تنتهي في كثير منها بهزيمة المشركين، ولمّا كان قانون الحرب يحكم بأن أموال وممتلكات وأراضي الطرف المهزوم تصبح غنائم للطرف المنتصر جاءت الشريعة الإسلامية ونظمت تقسيم هذه الغنائم على النحو التالي:

خمسة أقسام :

1 - قسم منها إلى بيت المال (الدولة).

2 - أربعة أقسام للمسلمين المحاربين

- اثنان للخيالة
- واحد لكلٍ من المشاة.
- واحد لمن حضر المعركة.

والقسم المخصص لبيت المال يقسم أيضاً إلى خمسة أقسام :

1 - أزواج النبي ﷺ ومصالح المسلمين وللنبي.

2 - لجميع أقرباء النبي ﷺ.

3 - للمحتاجين والفقراء.

4 - للمساكين.

5 - للمسافرين الذين يحتاجون المعونة (ابن السبيل).

وتُسمى هذه الأقسام الخمسة (الخمس) من الغنائم.

وكانت بعض الحصص توزع على النسوة اللواتي يداوين الجرحى في المعركة وعلى الأدلاّء والخدم في الجيش من غير المسلمين وعلى الصبيان والعبيد، وهؤلاء يسمَّون أصحاب (الرضح) باتفاق أهل السنة والجماعة، ويوجد أمثلة كثيرة في هذا الموضوع.

أما بالنسبة لأقسام الغنائم ذاتها فيه تنقسم إلى :

أربعة أقسام :

1 - الأسير
2 - السبي وهو: النساء والأطفال.
3 - الأموال المنقولة.
4 - الأراضي.

وموضوع بحثنا في القسم الرابع وهو (الأراضي)، فالأراضي التي يتم الاستيلاء عليها بالقوة وبالحرب من العدو تعتبر م ن الغنائم ولا أريد الخوض في كيفية توزيعها بين الجيش لأنها في بعض الأحوال لا تقسّم وتوزع، وذلك إذا أراد إمام المسلمين تركها مع الأشراف عليها – بأيدي أصحابها يعملون بها مقابل دفعهم الخراج والجزية معاً للدولة الإسلامية، وتبقى هذه الأراضي ملك للدولة ويبقى حق التصرف بها من حيث تقسيمها أو تركها بأيدي أصحابها أو ترحيلهم عنها بيد إمام المسلمين الذي يتصرف بها بما يراه أو يتماشى مع مصالح المسلمين.

وفي رأي بعض المجتهدين : أن هذه الأراضي التي بحوزة الدولة تساعد في توسيع هذه الدولة وفي قيامها بأعمال مفيدة ونافعة لها مثل إقامة الجسور والعمران في المدن وبناء المدارس والمشافي وكل ما فيه مصلحة للدولة والوطن.

وهذه الأراضي التي بيد الدولة أو بيد الجنود تنقسم إلى قسمين : (مملوكة، غير مملوكة).

وقد قسمت كل واحد منهما إلى باب وفصول متعددة منذ تأسيس الدولة وإلى الآن من حيث التصرف فيها وطرق العمل بها .

وقد تمّ بموجب القانون الجديد بيان كيفيتها والتصرف بها كل على حدة.

ملحق رقم 4

القانون الأساسي

ترجمه إلى العربية: نوفل نعمة الله نوفل

أعاد قرأءته: أ.د. محمود عامر

إن التدنيات العارضة منذ أزمان على قوة دولتنا العلية، قد نشأت من الانحراف عن الطريق المستقيم في إدارة الأمور الداخلية أكثر مما نشأت من النوائل الخارجية ومن ميل الأسباب الكافلة أمنية التبعة من حكومتهم المتبوعة إلى الانحطاط، فلذا كان والدي الماجد المرحوم عبد المجيد خان أعلن مقدمة للإصلاحات خط التنظيمات الذي منح به عموم الرعية الأمن على نفوسهم وأموالهم وأعراضهم وناموسهم موافقة لأحكام الشرع الشريف المقدسة وما عشناه للآن ضمن دائرة الأمن، وما وفقنا به اليوم بوضع، وإعلان هذا القانون الأساسي الذي هو ثمرة الآراء والأ فكار المتداولة بالحرية المستندة على تلك الأمنية، إنما هو إلا من جملة آثار تلك التنظيمات الخيرية فلذلك أردد خاصة في هذا اليوم المسعود اسم المرحوم المشار إليه وموفقيتِه واصفهُ بعنوان محيي الدولة

ولا ريب، بأنهُ لو كان الأوان الذي تأسست فيه التنظيمات المذكورة موافقة الاستعداد زماننا هذا ولجآتهِ لكان المرحوم المشار إليه أسس إذ ذاك أحكام هذا القانون الأساسي الذي نشرناه الآن وأجراه، ولكن جناب الحق علق حصول هذه النتيجة المسعودة الكافلة بالتمام سعادة حال ملتنا وأعاقها لعهد سلطتنا، فنقدم بناءً على هذه الدلالة لجناب ا لرب الكريم الحمد والشكر العظيم على أن المتغيرات التي وقعت بالطبع في أحوال داخلية دولتنا العلية، والتوسيعات التي حصلت في مناسباتها الخارجية أوصلت دم كفاءتها شكل إدارة الحكومة لدرجة البداهة، ولما كان أقصى مقاصدنا الخيرية إزالة الأسباب المانعة للآن الاستفادة الواجبة من ثروة ملكنا وملتنا الطبيعية ومن قابليتهما الفطرية، ونقدم صنوف التبعة في طرق الترقي بالتعاون والاتحاد، اقتضى لأجل الوصول إلى هذا المقصد أن تُتخذ الحكومة قاعدة سالمة ومنتظمة، وهذا أيضاً يتوقف على تأمين هذه الفوائد وتقريرها بمعنى أن قوة الحكومة تحا فظ على حقوقها المقبولة والمشروعة وعلى منع الحركات غير المشروعة، أعني بها منع ومحو الخطيئات وسوء الاستعمالات المتولدة من الحكم الاستبدادي الفردي أو الأفراد القلائل لتستفيد جميع الأقوام المركبة هيأتها بأمنهم بلا استثناء من نعمة الحرّية والعدالة ذلك الحق ومنفعة الحرية بالهيئة الاجتماعية المدنية ولما كان ربط القوانين والمصالح القائمة بقاعدتي المشورة والمشروطية المشروعتين والثابت خيرهما مما تحتاج إليهِ هذه

الأصول، أوعزنا في خطنا الذي أذعنا به جلوسنا عن لزوم ترتيب مجلس عمومي وحيث أن القانون الأساسي الذي اقتضى تن ظيمهُ في هذا المطلب قد ترتب بالمذاكرة في الجمعية المخصوصة التي تعينت مركبة من متحيزي الوزراء وصدور العلماء ومن سائر رجال ومأموري دولتنا العلية، وجرى عليهِ التصديق في مجلس وكلائنا بعد إمعان نظر التدقيق وكانت المواد المندرجة فيهِ إنما هي متعلقة بحقوق الخلافة الإسلامية الكبرى والسلطنة العثمانية العظمى وحرّية العثمانيين ومساواتهم وصلاحية الوكلاء والمأمورين ومسئوليتهم وبما للمجلس العمومي من حق الوقوف وباستقلال الحاكم الكامل وبصحة الموازنة المالية وبالمحافظة على مركز الحقوق في إدارة الولايات واتخاذ أصول المأذونية ، وكان جميع ما ذكر مطابقاً لأحكام الشرع الشريف ولاحتياج الملك والملة وقابليتهما في يومنا هذا، وكانت تخص أملنا في مطلب سعادة العامة وترقياتها مساعدة لهذا الفكر الخيري وموافقة لهُ فاستناداً عَلَى عون الله وإمداد روحانية رسول الله، قد قبلنا هذا القانون الأسا سي وأرسلنا بهِ لطرفكم بعد أن صادقنا عليهِ، فبادروا لإعلانِه في جميع أنحاء الممالك العثمانية وأطرافها ليكون دستوراً للعمل إلى ما شاء الله وباشروا بإجراء أحكامهِ منذ اليوم متخذين أسرع التدابير لتنظيم ما تقرر فيهِ، وتسطر من النظامات والقوانين كما هو مطلوبنا ا لقطعي ونسأل جناب الحق

المتعالي أن يجعل مساعي المجتهدين في سعادة حال ملكنا وملتنا مظهراً للتوفيق في كل الأعمال في 7 ذي الحجة سنة 1293.

﴿ ممالك الدولة العثمانية ﴾

(1) أن الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة وهي كجسم واحد لا تقبل الانقسام أبداً لأية علة كانت.

(2) إن عاصمة الدولة العثمانية هي مدينة اسلامبول وهذه المدينة ليس لها أدنى امتياز عَلَى غيرها من البلاد العثمانية ولا هي معفاة من شيء.

(3) إن السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى وهي عائدة بمقتضى الأصول القديمة إلى أكبر الأولاد من سلالة آل عثمان.

(4) إن حضرة السلطان هو حامي الدين الإسلامي بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها.

(5) إن ذات حضرة السلطان هو مقدس وغير مسؤول.

(6) أن حقوق حرية سلالة بني عثمان وأموالهم وأملاكهم الذاتية ومخصصاتهم المالية في مدة حياتهم هي تحت الضمانة العامة.

(7) يعين الوزراء ويفصلهم ويوجه الرتب و المأمورين ويثبت رؤساء الولايات المقررة لهم بحسب الامتيازات المقررة لهم، ويصك النقود وتقام الصلاة باسمهِ في الجوامع ويعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية ويشهر الحرب ويعقد الصلح ويقود جيوش البر والبحر ويأمر بالحركات العسكرية، وينفذ الشرع الشريف، ويقرر نظامات الإدارة

العامة، ويبطل أو يخفض القصاصات الجنائية، ويجمع مجلس الأمة ويختمهُ. وإذا رأى لزوماً يفض مجلس المبعوثان بشرط الشروع في تجديد انتخابهِ.

﴿مجلس المبعوثين﴾

(46) قد تعين عدد النواب بإقامة نائب واحد من كل خمسين ألف نفس من الذكور من الرعايا العثمانيين.

(47) يتم الانتخاب سراً وكيفية الانتخاب ستقرر في نظام مخصوص.

(48) لا يمكن الجمع بين النيابة ومنصب آخر عمومي إلا إذا كان منصب وزارة وكل مأمور آخر عمومي إذا وقع عليهِ الانتخاب ليكون في خيار من جهة قبوله أو رفضهِ أنهُ إذا قبله عليهِ أن يستعفي مأموريتهِ.

(49) لا ينتخب لمجلس المبعوثين :

أولاً: الذين ليسوا من الرعايا العثمانيين.

ثانياً: الذين بموجب نظام خصوصي جار إنفاذه يعفون من الضرائب لتعلقهم بخدمة أجنبية.

ثالثاً: الذين لا يعرفون اللغة التركية.

رابعاً: الذين لم يبلغوا الثلاثين عاماً.

خامساً: المتعلقون بخدمة إنسان مخصوص.

سادساً: المفلس الذي لم يتخلص من حالة العسر.

سابعاً: الذين يقل اعتبارهم عند الناس لسوء تصرفاتهم.

ثامناً: الذين حرموا الحقوق الشرعية العظيمة وما زال الحكم الصادر ضدهم نافذاً لم يبطل.

تاسعاً: الذين لا يتمتعون بالحقوق الأهلية.

عاشراً: الذين يزعمون بأنهم ليسوا من الرعية العثمانية وبعد مضي السنين الأربع الأولى يصير من شروط الانتخاب لمجلس المبعوثان أن يقرأ النائب باللغة التركية ويكتب بها قدر الإمكان.

(50) إن انتخابات النواب العمومية تجري كل أربع سنين، ومدة مأمورية النائب تكون أربع سنين فقط إلا أنهُ يمكن تجديد انتخابهِ.

(51) إن الانتخابات العمومية تبتدئ قبل أول تشرين الثاني (نوفمبر) بأربعة أشهر ويلتئم المجلس في أول الشهر المذكور.

(52) كل عضو من مجلس النواب ينوب عن عموم العثمانيين لا عن الدائرة التي انتخبتهُ فقط.

(53) من الواجب عَلَى المنتخبين أن ينتخبوا النواب من سكان الولاية التي هم منها.

(54) عند فض المجلس بإرادة سنية يجب أن تبتدئ الانتخابات بوقت مناسب حتى يتمكن المجلس المذكور من الاجتماع ثانية بعد 6 أشهر في فضهِ في الأكثر.

(55) ويقام بالانتخاب للتعويض حسب النظام إذا مات العضو أو حرم حقوقهُ الشرعية أو النظامية أو غاب مدة طويلة أو خسر الصفات التي تؤهله لأن يكون نائباً بسبب صدور حكم عليهِ أو قبول وظيفة وذلك في برهة يبقي العضو المبعوث قادراً على أن يقوم بواجباته ولا ينبغي أن يؤخر ذلك إلى ما بعد اجتماع تابع.

(56) ولا تستمر مدة المبعوث المنتخب ليقوم مقام مبعوث آخر ا لا إلى إجراء الانتخابات العمومية.

(57) وتدفع الخزينة لكل مبعوث 30 ألف غرش عن كل مدة اجتماعية (في السنة) ومصاريف الذهاب والإياب ويعين ذلك بموجب القانون الذي تتعين بهِ مصاريف الطرق للمأمورين ويكون مؤسساً على معدل خمسة آلاف غرش في الشهر.

﴿المالية﴾

(58) لا يرتب مال الميري لنفع الدولة ولا يوزع ولا يجمع إلا بموجب نظام.

(59) إن قائمة المصاريف والمداخيل هي القانون المتضمن تعيين مداخيل الدولة ومصاريفها فالأموال الأميرية المختصة لدولة يصير وضعها بموجب هذا النظام وكذلك توزيعها وجمعها.

(60) إن مجلس المبعوثين يفحص قانون قائمة المصاريف والمدا خيل ويقرره بنداً بنداً والقوائم المعلقة فيها المتضمنة تفاصيل المداخيل والمصاريف

تنقسم إلى أبواب وفصول ومواد بحسب ما يتعين بالقوانين وتقرر هذه القوائم فصلاً فصلاً.

(61) إن قانون المصاريف والمداخيل يطرح أمام مجلس المبعوثين حالاً بعد اجتماعه ليصير التمكن من إجرائهِ عند الابتداء بما يتعلق به.

(62) لا يمكن أن يصرف شيء فوق المعين في قايمة المصاريف والمداخيل إلا بموجب قانون.

(63) إذا حدثت أمور غير اعتيادية يحق للوزراء في غياب مجلس المبعوثين أن يجمعوا بإرادة سلطانية الأموال اللازمة لمصاريف غير معينة في القائمة المذكورة بشرط تحصيل قرار من مجلس المبعوثين بالتفويض بذلك في أقرب اجتماعاتهِ.

(64) تقرر المصاريف والمداخيل لسنة واحدة، ولا تكون نافذة كقانون، إلا في السنة التي قررت لأجلها على أنهُ إذا حدثت أمور غير اعتيادية وفض مجلس المبعوثان قبل تقرير المصاريف والمداخيل يجوز للوزراء بموجب إرادة سنية أن ينفذوا قايمة المصاريف والمداخيل للسنة المستقبلة إلى أن يجتمع مجلس المبعوثان بشرط أن لا يتجاوز نفاذ القايمة المذكورة مدة سنة.

(65) يتعين في القايمة النهائية المتعلقة بالدخل والمصروف مبالغ المداخيل التي يصير قبضها والمبالغ التي يصير دفعها في السنة المعينة فيها وينبغي أن تكون هيئتها وتقسيماتها موافقة لقايمة الداخل والمصروف.

(66) ينبغي أن تطرح القايمة النهائية أمام مجلس المبعوثان في 4 سنين على الأكثر بعد نهاية السنة المتعلقة بها (لتبين الحكومة لمجلس المبعوثين المبالغ التي جمعتها فعلاً وصرفتها فعلاً في سنة م اضية عين المجلس المبعوثين المبالغ التي جمعتها فعلاً وصرفتها فعلاً في سنة ماضية عين المجلس دخلها وخرجها.

(67) يعين مجلس حسابات ليفحص أعمال محاسبي المالية والحسابات السنوية التي تقدمها النظارات المختلفة . وفي كل سنة يقدم تقريراً لمجلس المبعوثين تبيناً لأعماله وملا حظاته، وفي نهاية كل ثلاثة أشهر يقدم إلى الحضرة الشاهانية بواسطة الصدر الأعظم تقريراً فيه إظهار الحالة المالية.

(68) إن مجلس الحسابات يتألف من 12 عضواً لا يتغيرون، ويعينون بإرادة سلطانية، ولا يعزل أحدهم ما لم يصادق مجلس المبعوثان على سبب طلب عزله ويصدر حكماً بذلك بأكثرية الأعضاء.

(69) سيكتب نظام مخصوص لتعيين أحوال أعضاء مجلس المحاسبات والصفات التي ينبغي أن تكون لهم وتفاصيل خصائصهم والقانون الذي ينفذ عند استعفاء بعضهم لتعيين غيرهم وترقيتهم وتنحيتهم وكذلك لتنظيم الدائرة المتعلقة بذلك المجلس.

﴿ إدارة الولايات ﴾

(70) إن إدارة الولايات تكون مؤسسة على قاعدة عدم التعلق كلياً بمركز السلطنة، وتفصيلات هذا النظام تعين نظام مخصوص.

(71) سيصير تقرير نظام مخصوص قواعده أوسع من القواعد الجارية لانتخاب مجالس الإدارة في الولايات والألوية والأقضية وانتخاب المجالس العمومية التي تجمع كل سنة في مركز كل ولاية .

(72) إن وظائف المجالس العامة في الولايات تحدد بذلك النظام المخصوص وتتضمن أما يأتي، المفاوضة بشأن الأمور النافعة العمومية وأنشأ أسباب المواصلات وإنشاء صناديق أموال الزراعة وترقية أسباب الصناعة والتجارة والزراعة ونشر المعارف العمومية، وحق توصيل التشكيلات إلى محلات الاقتضاء للانتصاف من حوادث أو أعمال مضادة للنظامات والقوانين ومن توزيع الأموال الأميرية أو جمعها أو غير ذلك.

(73) يكون في كل قضا مجلس متعلق بطايفة من الطوايف الموجود فيهِ من خصوصياته أولاً إدارة مداخيل العقارات أموال الأوقاف التي تعين صرفها بوصفة الواقف أو بالعادة. ثانياً إدارة الأملاك والأموال المقررة بالوصية للحسابات، ثالثاً إدارة أموال الأيتام بحسب النظام المخصوص المتعلق بذلك، ويتألف كل مجلس من هذه المجالس من أعضاء تنتخبهم الطائفة التي ينوبون عنها بحسب النظام المخصوص

الذي يقرر بهذا الشأن، وهذه المجالس تتعلق بالحكومة المحلية وبالمجالس العامة في الولايات.

(74) إن الأمور البلدية تدار في الأستانة العلية والولايات بمجالس بلدية منتخبة وسيصير تقرير نظام مخصوص لتنظيم المجالس البلدية وتبين خصوصياتها وكيفية أعضائها.

ملاحظة :

صدر هذا القانون في المشروطية الأولى، عندما تعهد السلطان عبد الحميد الثاني الحكم بموجب الدستور، غير أن السلطان عبد الحميد الثاني، ألغى الدستور ومجلس المبعوثان، وحكم البلاد على طريقته، من هنا ولدت الحركات القومية التركية. ﴿ انتهى ﴾

قصر اليلـدز

دائر ة الكاتب الأول

3372

صورة التعليمات التي أعطيت للهيئة الإصلاحية المراد إرسالها إلى اليمن

بعد أن بقيت اليمن مدة من الزمن تحت حكم وسيطرة الحكام المستبدين من البدو، فقد أمكن من جديد فتحها وإدخالها ضمن الممالك العثمانية نتيجة التضحيات الجسيمة التي بذلتها الدولة من أجل ذلك، وذلك ن ظراً إلى الأهمية التي تكتسبها هذه المنطقة من الناحية الجغرافية والعسكرية فيها، وبما أن أهالي هذا القطر كلهم من المسلمين فكان المتصور والمأمول إمكان بسط هذه الأمة المسلمة بدولة الخلافة بحبال الخلافة فكان المتصور الخلافة الإسلامية العظمى بإتباع سياسة حكومية رشيدة وإظهار سلوك حسن إزاءها، فتعيش بذلك في ظل الخلافة الكبرى سعيدة ومنقادة ومستقرة، غير أن الوضعية التي آلت إليها الأحوال في الولاية لم تكن تتماشى مع تلك التصورات والأماني المطلوبة لأن الولاية لم تذق منذ زمن قديم طعم الأمن والاستقرار، وإنما هي في فوضى مستحكمة وفي اضطراب مستمر إذا أخمدت نار الفتنة في جهة اشتعلت في جهة أخرى.

والحاصل أن المواقع العسكرية التابعة للجيش السابع ما انعكست تعمل ويجد في تأديب العصاة المتمردين وتنكيلهم، بحيث لا يمكن أن تتفرع عنها لغيرها من الأعمال.

فإذا ما أمعن النظر في الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة، فيمكن القول بأنه وإن كان لإطماع وتحريضات العناصر الخارجية دخل وتأثير فيها، إلا أن الأحوال الإدارية السيئة والتصرفات اللاأخلاقية والتعسفات الواقعة على الأهالي هي التي جعلت تستحسن فكرة التمرد والعصيان من أجل الدفاع عن النفس والمال والمصلحة الذاتية.

فإذا ما استمرت الحالة بهذه الوتيرة فسوف تنسف البرنامج الإصلاحي الذي تسعى الدولة السنية تحقيقه داخل الولاية بكل جد واجتهاد من أساسه كما وتقضي على نفوذها ومصالحها المستقبلية فيها، كما تساعد على تحقيق الأطماع الأجنبية في تلك الربوع والمناطق من العالم.

ولما كان هدف خليفة المسلمين هو ترقية الولاية من جميع النواحي وإسعاد الأهالي بتحقيق الأمن والاستقرار ونشر العدل والإحسان بتأسيس إدارة رشيدة وحكيمة تتخذ جميع التدابير اللازمة والضرورية وتضع جميع الأسس والوسائل موافقة للهدف السلطاني العالي لإخراج الولاية من حالة الفوضى والقلق والاضطراب إلى حالة الأمن والنظام والاستقرار فقد صدرت إرادة سنية بخصوص تشكيل هيئة إصلاحية وإرسالها إلى اليمن لتحقيق تلك الأمنية والجميلة والغرض النبيل.

وإليك بيان وظيفة هذه الهيئة:

لقد تم تشكيل المؤسسات الإدارية في ولاية اليمن بالنسبة للأقضية والألوية، ورتبت الإدارة المالية التابعة لها، وسيرت القوانين والأنظمة المالية والإدارية – باستثناء البعض منها حسب خصوصية المناطق – في إطار الأصول الإدارية والقواعد المرعية بصفة رسمية لدى الحكومة، ولكن الشكايات التي وقعت مرات والاستخبارات التي حصلت مراراً، قد أثبتت لنا يقينا بأن عدم استطاعة السلطات الإجرائية والتنفيذية من التخلص عن المنافع الشخصية والأغراض الذاتية قد تسبب في استمرارية المساوئ والمفاسد التي أوجدت الخلل في الأمن ودفعت الشعب إلى الشعور بالحقد والبغض والكراهية إزاء الحكومة، كما تسببت التصرفات السيئة واللاأخلاقية التي جرت متمثلة في لجوء المسؤولين إلى أخذ النقود من الأهالي خارج المقادير المفروضة عليهم والمحددة بموجب ومقتضى نظام الجباية وقوانينها في لجوء الدولة بصفة إجبارية إلى قوة مسلة لتحصيل الضرائب الخاصة بها.

في الواقع إن الشعب اليمني كان يأمل ويتمنى بدافع عصبية القومية وبموجب صلابته الدينية أن ينال ويحظى من الحكومة السنية التي تأسست في بلد ما كل مشاعر العطف والرحمة والعدل والإحسان، إلا أن الحوادث المؤلمة والوقائع المخزية التي وقعت في البلاد قد غيرت كل شيء وحولت تلك الأماني الجميلة والأحلام السعيدة التي كان يحملها تجاه الحكومة إلى اليأس والخيبة

والخسران الأمر الذي جعل الشعب اليمني مستعداً للإصغاء إلى جميع أشكال الدعايات الم غرضة التي تنتشر هنا وهناك أياً كان نوعها ومصدرها، إزاء هذه الأحوال المزدرية والأوضاع المتفاقمة كان لا بد للدولة أن تبادر إلى اتخاذ إجراءات جادة وملموسة في نفس الوقت لإخراج البلاد من الحالة الرديئة التي وقعت فيها بتحقيق الإصلاحات الجذرية في المؤسسات الإدارية باليمن.

وخاصة بعد أن أصبح الشعب يتقبل من المعالي السلطاني الرفيع بكل حرارة وإيمان مثل هذه الإصلاحات، فكانت الهيئة الإصلاحية التي تشكلت بإرادة سلطانية رفيعة لإرسالها إلى ولاية اليمن نتيجة فعلية لتحقيق الغاية الشاهانية المشار إليها سابقاً.

هذا، وبما أن أه الي اليمن سوف تنتظر من الهيئة الإجراءات السريعة في ميدان الإصلاحات، فإن ما يجب عليها أولاً وقبل كل شيء، أن تفصل فور وصولها إلى المركز بالعلماء والأشراف والمتنورين لبيان ما يجب أن تكون عليه الإرادة اليمنية م العدل والرحمة وحسن السلوك إليهم بكل دقة وبالتفصيل ، واستفسار أحوال وتصرفات الإدارة الحالية التي لا تستسيغها عقولهم ولا ترضى عنها قلوبهم فهم بطريقة خفية أو علنية مع إعطاء الضمان المطلق لكل من يريد منهم الإدلاء بما يريد في حق الإدارة الحاضرة . وذلك لجمع المعلومات اللازمة منهم حتى يمكن الاعتماد والارتكاز علي ها لتحقيق الإصلاح الإداري المنشود

وتحقيقه، وكذلك لتقديم المواعظ والنصائح التي تقوي روابطهم الدينية و تحث على طاعة الأوامر السلطانية والانقياد إليها بكل وضوح وإخلاص.

كما يجب عليها أن تقوم بإرسال تبليغات كتابية بهذا الشأن إلى العلماء والسادات والمتنورين المق يمين في ملحقات مركز الولاية ليقوموا بأداء نفس المهمة تجاه الشعب من الأعمال اللامرضية والتصرفات اللاأخلاقية التي سوف تثبت عن طريق إجراء التحقيقات والتنسيقات التي أشير إليها في البند السابق يجب أن تكون من قبيل ارتكان أخطاء مشينة، والرشوة وإيقاع الجحود والظلم والهيمنة على الناس خلاف القانون، واستغلال أحكام القضاء باستخدامها استخداماً سيئاً، وأخذ النقود فوق التكاليف وأكثر من الضرائب المحددة حسب قانون الجباية وغيرها...

ومن حيث أن هذه التصرفات سوف تعتبر وتشكل إجراماً ومسؤولية خطيرة بالنسبة لموظفي الشرعية – أي العاملين في القضاء الشرعي – والملكية والعسكرية والمالية، فإنه يجب إجراء التحقيقات اللازمة لتثبيت الأشخاص الذين تثبت عليهم هذه الجرائم والارتكابات حتى يتأتى بذلك فرز المجرمين الحقيقيين الذين دخلوا في قفص الاتهام وكذا تثبيت من اشتهروا بالسوء والخسة بين الناس بأ حوالهم الخاصة ومعاملاتهم الواقعة وأن لم يكونوا أهلاً في عداد المتهمين بالإجرام، وذلك لتبديل من يستحق التبديل وإجراء التعقيبات

والتحقيقات القانونية في حق من يستحق ذلك مع وصول أوراق التحقيق والأسماء.

وإذا ما وجد بين المتهمين بالإجرام بشكل واضح عن طريق التحقي قات التي أجريت في حقهم طبق التوصيات السابقة من يستحق الفصل م عمله بصفة نهائية وسريعة وبشكل جاد فيتم إجراء ذلك فوراً حسب النظام ويسرع في إنهاء الأسباب الموجبة في ذلك إلى الباب العالي.

ونظراً إلى أن الأمور العدلية منوطة بالمحاكم الشرعية، وتأمين صيانة حقوق العباد متوقف على إجراء وتطبيق الأحكام الشرعية بأحسن صورة وأدق حالة، وعلى خلو المرافعات والمقاضاة من جميع أشكال وأنواع الاستثمارات والاستغلالات والاستعمالات كان القضاة الشرعيون ممن يتحلون بالصفات والمعلومات المطلوبة فإنه يجب على الهيئة الإصلاحية في تلك الحال ة أن تبادر إلى تفتيش وتحقيق المعاملات القضائية الجارية في المحاكم الشرعية وتدقيق أموال القضاة والحكام وما يتحلون به من صفات ومميزات . فتقدم البيانات اللازمة عن الإجراءات التي يجب اتخاذها في هذا الميدان حتى ولو أدى ذلك إلى تغيير الأماكن وتبديل المناصب فيغير من يستحق التغيير في نظرها ويبدل من يستحق التبديل.

على الهيئة الإصلاحية أن تقوم بتبيين وتوضيح المواد القانونية التي وضعت موضع التطبيق والإجراء حتى الآن في ولاية اليمن من القوانين الأنظمة العامة

وكيفية تطبيقها، وبتدقيق أنواع المواد التي لم يُستحسن تطبيقها با قتضاءات محلية أو استحسنت ولكن لم يمكن تطبيقها حتى الآن، التقدم فيها تقريراً مرفقاً بملاحظاتها حول هذه المواد وغيرها، حتى يتمكن بذلك معرفة ما طبق من القوانين والأنظمة العامة، ولما لم يطبق والأسباب التي أدت إلى تطبيقه أو عدم تطبيقه.

كما يجب على الهيئة الإصلا حية أن تقوم بوضع التقييدات اللازمة والضرورية لمنع أخذ النقود فوق طاقة المكلفين وأكثر من المقدار المحدد حسب قانون الجبايات كما سبق بيان ذلك آنفاً، وحسب مستوى واردات الولاية وأنواعها من حيث القامة أو الكثرة مع المقارنة بالأموال المحصلة من الأهالي عن طريق الجباية.

والحاصل أن الدولة تعطي الأهمية القصوى في أن لا تكون الواردات المحصلة عن طريق الجباية فوق طاقة وتحمل المكلفين بأي حال من الأحوال وعليه كان التكاليف الضريبية التي يمكن أن تأتي مغايرة لهذا الغرض النبيل يجب أن تغير بصورة تدريجية وبإصرار.

لما كان استخدام المحليين من الأهالي في الوظائف الحكومية – كلٌ حسب طاقته واستعداده وفي الأماكن التي يمكن استخدامهم فيها – وعدم منعهم وإبعادهم عن ثمرات الدولة ونعمها من الوسائل الهامة التي يمكن التوصل بها

إلى إرضاء الأهالي وإسعادها كان العمل من أجل تحقيق ذلك بالمذاكرة مع الولاية أمراً لا بد منه، ولكن مع إجراء قاعدة التحليف أمام القاضي في حق من يقبل للاستخدام وذلك عملاً بالأصول المرعية لدى الدولة في ميدان التوظيف بصفة عامة.

هذا ومن جهة أخرى فإن اللجوء إلى تحدي الوسائل والأسباب التي تدفع إلى ترقية الأمور الزراعية والتجارية وتز يد الموارد والثروات وتحقيق النهضة الشاملة في البلاد وتعبيد الطرق والمعابر، ولذا التوسل إلى الأسباب التنظيمية بالوسائل التعليمية والعمل من أجل إنشاء سكة حديدية داخل الولاية – عن طريق شركة لا تمتلكها إلى الدولة ولا ت خدم إلا بإرادة الدولة – وتعميم العلم والمعارف التي هي رمز التمدن والحضارة والرقي في جميع أنحاء الولاية ببناء المدارس الرشدية بالقدر الكافي والوافي وإنشاء المدارس الصناعية التي يعم نفعها جميع البلاد وحسب المتطلبات والاحتياجات لنا كان من أهم وظائف الهيئة الإصلاحية، فإنه قد تحتم عليها المبادرة إلى إشعارنا بمعالجتها المتعلقة بالإجراءات التي يجب أن تتخذ والتدابير التي يمكن أن تلجأ إليها في سبيل تحقيق هذه الإصلاحات الهامة التي تعني الدولة بها أشد العناية.

نظراً إلى أن أولاد السكان الأصليين هم الذين يشكلون أغلبية أفراد إيالات الدولة المشكلة من أجل تأمين الأمن في الولايات فإن الهيئة الإصلاحية

يجب أن تقوم بالمبادرة اللازمة وذلك مع إجراء المذاكرة والمشاورة مع الولاية لاتخاذ التدابير اللازمة لاستخدام اليمنيين أيضاً في فصائل الدرك المشكلة في الولاية من أجل تأمين الأمن والاستقرار ولتعيين ضباط منهم أيضاً ممن يتحلون بالثقة والمميزات المؤهلة كذلك بشرط إجراء مراسيم التحليف مع الكل أمام القاضي طبقاً للأصول الجارية والقواعد المرعية لدى الدولة في مثل هذه المناسبات أي في ميدان التوظيف.

وعليه فلا بد من تشويق وتحريض الأهالي بالولاية لتقديم المساعدات اللازمة في إنجاز هذه المهمة.

تلك هي المواد الأساسية المتعلقة بمهمة الهيئة الإصلاحية والمتشعبة عنها ومع ذلك فإذا ما ظهرت أمور أخرى يجب اتخاذ قرار بشأنها في ضوء الظروف المحلية وحسب متطلبات واحتياجات الولاية، فعلى الهيئة أن تحل ما يمكن حله موافقاً للأصول والنظم الجارية هنالك وتستأذننا فيما لا يمكن حله هنالك حتى تتصرفه بمقتضى الموافقة التي متصدر منا بشأنه.

لا بد من تشاور وتفاهم الهيئة الإصلاحية مع الولاية في جميع إجراءاتها الوظيفية حتى تتخذ القراءات والمطالعات التي يجب اتخاذها بشأنها بصورة مشتركة ويتم إمضاء – التقرير – الذي سوف بعد بشأن تلك القرارات والمطالعات من طرف الوالي أيضاً.

تستأذن الهيئة الإصلاحية في العودة إلى طرفنا بعد إتمام مهمتها المنوطة بها وبعد أخذ الشؤون الإدارية والحكومية مجراها الطبيعي بشكل محسوس وملموس.

28 ذي القعدة 1315هـ/8 نيسان 1314م

زهدي غالب، حسن توفيق، زكي ممدوح، سعيد حسن، رضا، عبد الرحمن، محمد جمال الدين، رفعت.

توفيق

تمت المقابلة

خادمه خادمه

حكمت صفوت

ترجمة ملحق (5)

اتفاق عام 1323هـ/1905م بين الإمام يحيى والإدارة العثمانية في اليمن[2]

بسبب شدة الحصار على مدينة صنعاء وانقطاع الإمدادات والمؤن، وانعدام الأمن والسلام فيها اجتمع صاحب الدولة المشير رضا بشا وصاحبه العطوفة توفيق أفندي والي ولاية اليمن مع أمراء وأركان الولاية والجيش بشأن نقل مركز الولاية من صنعاء إلى مناخه، وقد فوض المجتمعون عدد منهم للذهاب إلى السيد يحيى بن محمد حميد الدين لمناقشة الاتفاق معه وتمت الموافقة على ما يلي:

- ينتقل إلى مناخه المشير والوالي وأركان الولاية وأمراء وضباط الجيش السلطاني وجميع المسؤولين والجنود والراغبين من الأتراك والتجار وعائلاتهم وأموالهم الشخصية والوثائق والسجلات الرسمية.
- يتم تسليم المدافع والبنادق والذخيرة وغيرها، إلى السيد المذكور وكذلك المباني الحكومية والأدوات الطبية والعلاجات الموجودة في صنعاء وهو يتصرف بها بالطريقة التي يريدها.
- يكلف السيد المذكور شخص لاستلام قلعة صنعاء والمعسكر الخارجي ومراكز الشرطة، وبعد ذلك يقوم السيد المذكور بتكليف مجموعة من أتباعه بمرافقة من تبقى في تلك الأماكن إلى مناخه على ثلاثة مجموعات.

[2] – فؤاد الشامي، مرجع سابق، قسم الملاحق.

- بعد استلام أتباع السيد المذكور المراكز التي خارج المدينة يمسح لنصف الجنود الموجودين في صنعاء بالخروج منها بدون سلاح، وعندما يقوم أتباع السيد المذكور باستلام مدينة صنعاء والقلعة وبئر العزب بالخروج منها.
- بعد ذلك وعند خروج جزء من العائلات والمسؤولين أو كهم مع أموالهم الشخصية الذي يصل عددهم إلى أربعمائة شخص يقوم السيد المذكور بتكليف من يرافقهم في رحلتهم إلى مناخه مع طابور من الجنود السلطانية بكامل أسلحتهم.
- بعد تسليم الرهائن من القبائل الذين كان ﴿الإدارة العثمانية﴾ تحتفظ بهم في صنعاء إلى يد اليد المذكور يسمح بالخروج للجموعة الثانية من العائلات المتبقية والمسؤولين والضباط مع أموالهم الشخصية ويصل عددهم إلى أربعمائة شخص ويقوم السيد المذكور بتكليف من يرافق تلك المجموعة على جانب طابور من الجنود السلطانية بكامل سلاحهم، كما يسمح لمن يريد من الضعفاء بالمغادرة وحمل خيامهم معهم، وعندما تنتهي المدة المحددة للنقل يتم تسليم العزب وبقية أحياء المدينة إلى موظفي السيد المذكور.
- اتفق الطرفان أن يغادر جميع من في المدينة في ثلاث قوافل (مجموعات) وإذا دعت الحاجة إلى زيادة تلك القوافل فلا يوجد مانع.
- بالنسبة للطابورين من الجنود السلطانية المسلحين الذين سوف يرافقا الثمانمائة شخص تعود إلى المشير والوالي طريقة توزيعهم واختيارهم.

- يقوم السيد المذكور بتجهيز ما يحتاجه المغادرون من جمال وحمير وغيره كما يقوم بالاتفاق مع أصحابها على سعر معقول وسوف تسلم الأ جرة إلى السيد المذكور بواسطة أحد عبيد الحرازي.
- يمتنع الطرفان عن القيام بأي تحركات عسكرية لمدة عام ابتداءً من هذا التاريخ.
- بالنسبة لأهداف السيد المذكور سوف نترجى ونسترحم ونستعطف الذات السلطانية للموافقة عليها.
- إن وجدت ديون لأهل مدينة صنعاء يتم تسويتها بشكل تدريجي في مدينة الحديدة ومدينة مناخه.
- الممتلكات الشخصية يمكن لأصحابها بيعها أو توديعها لدى من يريدون من أهل المدينة.
- القفل والساحل والمناطق الملحقة بهما ومناخه وتعز وبلاد أب ومدينة أب سوف تبقى في أيدي موظفي السلطان الأعظم.
- الطرق التي توصل بين الموانئ والم دن الداخلية والعكس سوف تبقى مفتوحة للتجارة ذهاباً وإياباً بما في ذلك التجارة الأجنبية ويمكن للتجار والبضائع التحرك بأمان في جميع الطرق والمحلات والخانات وغيرها.
- يتم التعهد بتوفير الأمن للراغبين في البقاء (في صنعاء) مع ممتلكاتهم.
- الجنود الموجودين في حصن الط ويلة (في الحيمة) أثناء فترة السماح المتفق علياه يجب مناصبتهم العداء خاصة وأنهم لن يختلطوا مع العرب اليمنيين، ويسمح بإيصال الغذاء والإمدادات إليهم لأن الجنود المذكورين يحتاجون

إلى أمر لنقلهم من الحصن والأمر متعلق بحضرة الخليفة، وعندما تصل الموافقة ولضمان الأمن لهم يتم السماح لهم بالخروج مع سلاحهم.

- الهدف من عقد هذا الاتفاق هو الحد من سفك الدماء وفك الحصار القائم على الموظفين والجنود العثمانيين، والمحافظة على الأوضاع من الانهيار الكامل في الولاية، وعليه قررنا عقد هذا الاتفاق والله سوف يكون شاهد على تنفيذ المو اد التي تم شرحها، وإذا وجد خلاف بين موظفي سلطان الإسلام وأتباع السيد المذكور، أو إذا حدثت أي حركة من الطرفين يتم مراجعة ذلك وحل المسائلة بموجب الشريعة المحمدية الغراء.

3 نيسان 1321 رومي/21 صفر 1323هـ[4].

[3] – 27 أبريل 1953م.

[4] – *TEVFIK, BIR DEVLET ADAMININ 340-342*

ترجمة ملحق رقم(6)

المشروع المقدم من لجنة إصلاح ولاية اليمن في مجلس المبعوثان

قامت اللجنة بمناقشة التصور الخاص بالتدابير المتعلقة بإصلاح ولاية اليمن والذي تم تحويله إلى اللجنة بعد أن أعدت الحكومة محتواه، وقد انتهت اللجنة من مناقشتها للتصور بعد أن أطلعت على مختلف جوانب الحياة العامة في الولاية، فقد حصلت على معلومات متعلقة بالموضوع من ممثلي اليمن في المجلس بصورة منفردة، ومتكررة بهدف الحصول على نتيجة قطعية، لضرورة الوصول إلى رأي مناسب في هذه المسألة، كما تم مناقشة النتيجة التي توصلت إليها اللجنة مع أعضاء الوفد الذي أرسله الإمام يحيى إلى استانبول بصورة متكر رة، وتم التوصل إلى الاتفاق التالي:

أولاً: تقسم منطقة اليمن إلى ولايتين أحدهما القسم الجبلي، وتتكون من مناطق عمران، حجة، الطويلة، حجور، ذمار، يريم، أنس، والولاية الأخرى تتكون من بقية المناطق في السهل والساحل وتهامة.

ثانياً: الولاية الأولى يعين المشار إليه يح يى حميد الدين والياً عليها، والولاية الثانية يتم تعيين شخص مقتدر ومناسب والياً عليها.

ثالثاً: منح أمراء الإدارة في الولاية تفويض لاختيار القضاء في دائرة الأحكام الشرعية، واختيار أفراد الجندرمة (الأمن) المحلي، كما تم ترك اختيار الموظفين العموميين والعمال (مدراء النواحي والأقضية) للمسؤولين الإداريين والتنفيذيين في الولايتين، على أن يتم عرض الأسماء المختارة على مركز السلطنة كشرط لتثبيتهم رسمياً في أعمالهم ومنحهم الصلاحيات الكاملة للقيام بتلك الأعمال.

رابعاً: تمنح الولايتين تفويض بالصرف من الأموال التي يتم تحصيلها في كل ولاية، وما زاد على ذلك يتم إرسال قسم منه إلى مركز الدولة، والقسم الآخر يتم صرفه على تطوير الولايتين.

خامساً: نقل مركز الجيش إلى مدينة مناخة، وأن يتم تكليف أحد الضباط المقتدرين مع عدد كافٍ من الجنود للمحافظة على الأمن من مدينة صنعاء، على أن يتم إخلاء مقر إقامة الإمام من أي جنود، أما تهامة فيتم تكاليف عدد كاف من الجنود للمحافظة على الأمن فيها.

سادساً: على كل ولاية أن تعد ميزانية منفصلة توضح الإيرادات والمصروفات على فصل وتصل، ويتم إرسال الميزانية إلى مركز السلطنة سنوياً.

هذا المشروع المكون من ست مو اد، اطلع عليه وفد الإمام ونواب اليمن وأصبح موافق لخصوصية الأوضاع في ولاية اليمن بشكل كامل، ويترك للحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه بحسب ما ترى.

يتم إشعار مقام الصدارة بهذا المشروع مع الأوراق المتعلقة به، وهذا المحضر إثبات لذلك.

تموز 1325 رومي (13 رجب 1327هـ/31 يوليو 1909م)

محرر المحضر	رئيس لجنة إصلاح اليمن
ممثل استانبول	ممثل استابنول
حسين جاهد	مصطفى عاصم

أعضاء اللجنة من نواب مجلس المبعوثان[5].

[5]– *MECLISI MEBUSAN M., C3, 335.*

ترجمة ملحق رقم(7)

صلح دعَّان بين الدولة العثمانية والإمام يحيى1329هـ/1911م

1 - هذه الاتفاقية التي أبرمت بين حضرة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين وبين صاحب الدولة عزت باشا رئيس الأركان الحربية العامة وقائد القوات العسكرية في اليمن، والمفوض بإبرام هذه المعاهدة مع الإمام المشار إليه من طرف حكومة الباب العالي، والتي تختص وتعني بالمصالح الخاصة بالمناطق الجبلية من اليمن، وسوف يتم تصديقها من طرف الجهات المختصة للباب العالي . تلك الأقسام والمناطق المذكورة هي المناطق التي كانت تحت الإدارة العثمانية مباشرة، وهي النواحي التي ينتمي نصف سكانها أو أكثر من النصف إلى المذهب الزيدي مثل نواحي صعفان، بني مقاتل، وأقضية أنس، ذمار، ويريم، وينطبق ذلك على نواحي لواء تعز، بالإضافة إلى الأقضية التابعة للواء صنعاء مثل عمران حجة كوكبان حراز.

2 - تُجراء الأحكام الرعية لكافة الدعاوي الواقعة بين الأهالي القاطنين في المناطق المذكورة، وتقام الحدود الشرعية على جميع المجرمين في تلك المناطق، بموجب أحكام المذهب الزيدي (توافقاً مع الأسباب التي دعت إلى تطبيق الأحكام الشرعية في ولاية اليمن) ويتم تعيين وتبديل الحكام (القضاة) الزيديين من طرف الإمام، ثم يقوم برفع ذلك إلى الولاية، ويباشر الحكام المعينون من طرف الإمام عملهم بدون انتظار

للتصديق الذي سيصل من الباب العالي . كما تقوم الحكومة بتنفيذ جميع الأحكام الصادرة من القضاة الشرعيين، حتى ولو طلب المحكوم عليه استئناف الحكم الصادر في حقه لعدم اقتناعه به.

3 - إذا أدعى أحد بأنه قد ظلم من طرف محكمة الاستئناف ورفع شكوى إلى الإمام بذلك، يقوم الإمام بالاستفسار عن ذلك لدى الحكومة وإذا تبين صدق المشتكي تعاد المحكمة من جديد.

4 - تشكل محكمة الاستئناف من الرئيس والأعضاء المختارين من طرف الإمام، ويكون مقرها في مركز الولاية (صنعاء)، كما أن للإمام حق مراقبة الحكام الشرعيين، كذلك له الحق في مراقبة رئيس وأعضاء محكمة الاستئناف.

5 - إذا أقرت محكمة الاستئناف التي تشكلت على الوجه المذكور أعلاه بتنفيذ القصاص الشرعي، الذي هو عبارة عن قتل وإعدام الشخص المستحق للإعدام شرعاً تلجأ أولاً : إلى طلب العفو عن القاتل من ورثة المقتول أو إقناع ورثة المقتول بقبول الدية التي ستدفعها إليهم عائلة القاتل، فإذا رفض الورثة المذكورين الموافقة على طلب محكمة الاستئناف، قامت المحكمة برفع ذلك إلى الباب العالي – بمعنى أن هذا الوفض كان بعد بذل القاضي كل جهوده لإرضاء الطرفين، سواء في العفو عن القاتل أو دفع الدية للمقتول – لطلب الإذن في تنفيذ حكم القصاص على المحكوم عليه شريطة أن لا تستغرق مدة إرسال التقرير وصدور الإدارة السنة أكثر من أربعة أشهر.

6 - إذا ظهرت تصرفات سيئة للحكام (القضاة) تقتضي تبديلهم وتغييرهم تقوم الولاية بإشعار الإمام بذلك مع ذكر الأسباب الموجبة والأدلة الشرعية التي تدينهم، وبعد ذلك يقوم الإمام بتغيير أولائك القضاة.

7 - للحكومة حق تعيين القضاة لغير أهالي الجبال من اليمنيين والمنتمين إلى المذهب الحنفي، حتى يتم تطبيق الأحك ام الشرعية عليهم بمقتضى المذهب المذكور.

8 - تتشكل محكمة مختلطة من قضاة زيديين وحنفيين للبت في الدعاوي الواقعة بين المنتمين إلى المذهب الزيدي وبين المنتمين إلى المذاهب الإسلامية الأخرى من غير أهالي الجبال، وإذا ما حصل خلاف بين القضاة حول الحكم الصادر عنهم، يكون الاعتبار للحكم الصادر عن القضاة الذين ينتمون إلى مذهب المدعى عليه.

9 - يحق للقضاة المعينين في الأقضية والنواحي أن يختاروا مساعدين للاستعانة بهم في العمل وفي تأمين أمنهم وفي إحضار الخصوم، شريطة أن لا يتجاوز عددهم في النواحي ستة، وفي الأقضية ثلاثة، وتقوم الحكوم ة بدفع رواتب هؤلاء المساعدين تحت اسم (المباشر) أو المحافظ، وإذا لم يكفي هذا العدد في تحقيق المهام المنوطة بالمساعدين فإن الحكومة سوف تقوم بتعيين موظفين آمن يقومون بالمساعدة على حفظ الأمن.

10 ولاية الأوقاف والوصايا حق للإمام.

11 تقوم الحكومة بإصدار عفو عام عن أها لي الجبال المهتمين بجرائم أو الذين تبقى لديهم بقايا سابقة (من التكاليف الرسمية أو الشرعية) قبل هذه المعاهدة والمقصود بالجرائم هي الجرائم السياسية التي ارتكبت أثناء الحروب مع الدولة.

12 مثلما صدر عفواً عام من الحكومة بالنسبة لأهالي الجبال، كذلك صدر عفواً عامع ن الجرائم والضرائب الرسمية والشرعية بالنسبة لقبائل خولان، ونهم، وأرحب لمدة عشر سنوات، شريطة أن يقوم أهالي المناطق المذكورة بحفظ الأمن السماح للموظفين بأداء مهتهم بشكل تام. وإذا قام أحداً أو جماعة منهم بمخالفة هذا الشرط يعاقب الشخص الذي قام بالمخالفة فقط، أو الجماعة بالعقاب الذي يستحقه شرعاً، وإذا قامت بلدة بكاملها بمخالفة هذه الشروط وثبت قيام أهلها بالمخالفة، فإنه يتم معاقبتهم بسقوط حقهم في الإعفاء العام.

13 لا يكلف أحد من أهالي الجبال بغير التكاليف الشرعية، ويتم أخذ وجلب أعشار التخمين وزكاة الأغنام، والمواشي بمقتضى النصاب الشرعي فقط.

14 إذا تم تقديم شكوى إلى الحاكم (القاضي) المعين من طرف الحكومة أو الإمام في منطقة ما بخصوص سوء تصرف الجباة، أو إساءة، أو ظلم المخمن، يتم أولاً التحقيق في الشكوى في طرف الحاكم المشار إليه من أكبر موظف للحكومة المحلية، ويحكم بمقتضى الح كم الشرعي كما تقوم الحكومة بتنفيذ الحكم.

15 لا مانع من تقديم الهدايا إلى الإمام لمن يريد، ويتم التقديم إما إلى الإمام نفسه، أو بواسطة القائمين على أراضي الوقف الخاصة بالإمام، أو بواسطة القائمين على أراضي الوقف بالإمام، أو بواسطة مشايخ الدولة أو الحكام.

16 للإمام حق تحصيل العشر الشرعي من الأراضي التابعة له، ومن الأراضي.

17 لا تجبى الأموال الرسمية والتكاليف الشرعية من سكان جبل الشرق المتشكل من عزلات بني قشيب بني أسعد، المنار، بني خالد، وبني سويد، لمدة عشر سنوات، وبعدها تقوم هذه العزل بدفع التكاليف الرسمية أو الضرائب الشرعية إلى الحكومة، وتقوم بذلك أسوة بالمناطق الأخرى.

18 يقوم الإمام بإطلاق سبيل الرهائن التابعين للمناطق المجاورة لصنعاء مثل بني الحارث، وبني حشيش، وهمدان، بلاد الشعبان، سنحان، بلاد الروس، بني بهلول، وكذلك حراز، وأهل عمران.

19 رجال الحكومة واتباع الإمام وكذا سائر الناس يكونون في أمن وأمان في التنقلات، وفي أعمالهم الأخرى تجارية كانت أو غير تجارية، وإذا ما أتهم أحد من المتنقلين أو المشتغلين بالأمور المعاشية، يلقى عليه القبض ويقدم للحاكم الشرعي لإجراء التحقيقات اللازمة بحقه.

20 بعد التوقيع على هذه الاتفاقية يلتزم الط رفان بإبقاء الحدود المرسومة لهما على ما هي عليه دون تغيير، ولا يتعدى أحدهما على الحدود المرسومة للآخر.

تم التحرير في 27 شوال 1329هـ **الإمام المتوكل على الله**

7 تشرين أول 1327 رومي **يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين**

النسخة المودعة في الديوان الملكي طبق الأصل

ختم الديوان الهمايوني

البنود السرية6

1 -تدفع الحكومة العثمانية للإمام يحيى مبلغ عشرين ألف ليرة سنوياً لتوزيعه على من يرى، على أن يدفع المبلغ بالتقسيط، كل ثلاثة أشهر قسط.

2 -لا يعقد الإمام أي معاهدة مع أي دولة أجنبية.

3 -إذا واجهت الإمام أي مشاكل من قبل القبائل أو غيرها فالدولة ملزمة بتقديم المساعدة سواء بالجنود، أو بالسلاح إذا طلب الإمام ذلك.

4 -إذا لم يراعِ الموظفين (المأمورين) الأمور الدينية والمعاملة الشرعية، فعلى الإمام أن يرفع بذلك إلى الولاية والباب العالي وسوف يلبي طلبه.

5 -السكة الحديدية سوف تتوقف في ا لحجيلة، ولن تمدد بعد ذلك إلى أي مكان، وإذا رغبت الدولة تمديد الطريق من الحديدة إلى تعز، وتمت الموافقة على هذا الطلب، سوف يكون العمل بذلك بعد أربعة سنوات من قبول الطلب.

المتوكل على الله الداعي إلى الله القائم بأمر الله

يحيى بن محمد حميد الدين في طبق الأصل

ختم الديوان الهمايوني

---

[6] – *DH.SYS.33/3.BEO.*

ترجمة ملحق رقم(8)

قرار السلطان المؤقت بالموافقة على بنود صلح دعَّان[7]

منح هيئة الوكلاء (الوزراء) الإذن بالبدء في تنفيذ المقررات (بنود صلح دعَّان)، التي تم مناقشتها والاتفاق عليها بين الإمام يحيى حميد الدين وعزت باشا القائد العام للقوات العثمانية في اليمن ورئيس الأركان الحربية للجيش العثماني.

يتم وضع هذه المادة القانونية المنفردة موضع الإجراء والتنفيذ، وإضافتها إلى قوانين الدولة بصورة مؤقتة ريثما يتم افتتاح المجلس العمومي (المبعوثان).

وصدرت إرادتنا بذلك.

2 صفر 1330هـ/9 كانون الثاني 1327 رومي/22 يناير 1912م

السلطان

محمد رشاد

هيئة الوكلاء:

[7] – *DH.SYS.33/3.BEO.*

ترجمة ملحق رقم(9)

رسالة الصدر الأعظم إلى وزير الداخلية توضح أسباب عقد صلح دعَّان

إلى وزير الداخلية الجليلة

صاحب الدولة حضرة السيد ..... المحترم

إن الإدارة الموجودة في اليمن والنظام الإداري السائد بها، لا تستطيع تحقيق الأمن الاستقرار فيها بصورة قطعية وفعلية، فإن الاضطرابات والاهتزازات تظهر فيها بين آن وآخر، ما يجبر الدولة على صرف مصاريف كبيرة، وإرسال قوات عسكرية بصورة متتابعة إليها، من أجل الحفاظ ع لى الأمن، وتأمين الاستقرار وبناء على ذلك كان من الضروري التوصل إلى أصول إدارية تتماشى مع الاستعداد الطبيعي والمزاج المحلي للولاية، وانطلاقاً من هذا الأساس واستناداً إلى الإشعارات والإشارات الواقعية المرسلة من طرف حضرة عزت باشا، وتطابقاً مع المداولات التي أجراها مجلس الوكلاء (الوزراء) أولاً وأخيراً، وتمشياً مع التبليغات الواردة بهذه الخصوص، فإن القرارات المتفق عليها بين الإمام يحيى وعزت باشا موقع عليها من الطرفين، وقد تم إرسال صورة منها بواسطة البرق إلى وزارة الحربية، وإن كان قد لوحظ وجود بعض الفروق بين فقر ات هذا المتن المرسل إلى وزارة الحربية من طرف

عزت باشا المشار إليه، وبين فقرات المتن والمصاغ قبل ذلك من طرف المجلس المذكور، والمرسل بالبرق عن طريق الوزارة المشار إليها، إلا أنه قد تبين أن الإمام يحيى لا يمكن إقناعه بنسخة أخرى غير النسخة التي تم الاتفاق علي ها من قبل، وبما أن تأخير الأمر لا يمكن أن يتماشى مع المصلحة العامة، فإن التوقيع عل المقررات المتفق عليها أمراً يكاد يقترب إلى الضرورة حسب رأي الباشا المشار إليه، وخاصة بعد أن تبين أن الظروف الموجودة لا تستدعي أساساً التردد في قبولها لأنها لا تستعصي على الح ل بشكل ما في حد ذاتها، والجدير بالذكر أن المسألة اليمنية التي شغلت الحكومة منذ مدة طويلة قد فرضت عليها تقديم تضحيات مالية وعسكرية كبيرة، إذا تم حلها في ضوء المقررات الموقع عليها، فإن ذلك يكون بلا شك من مقتضى منافع الدولة ومصالح البلاد من شتى الوجوه. وبناءً عليه فإن اللائحة.